۱۲. الکاتب [illegible] بعبد العفو [illegible] عبد العفو [illegible] حکیم

[illegible] عاشق [illegible] المشهور [illegible] شرح ملا [illegible] الصنائع

فلیس [illegible] تانیه ودیا العضد [illegible]

عالمگیر [illegible]

طالب [illegible]

[illegible] شرح ملا

[illegible] شرح [illegible]

[illegible]

کافیه [illegible] تخصص [illegible]

[illegible] رساله [illegible] ملا [illegible]

فان يسير بعرية الشكل كثير لما

ان دخلت على البدني يكون نزاف وان دخلت على المضاع

يكون حرقا وان دخلت في غيرها يكون بمعنى الاكبود لعى

ان كل نفس لما عليها حافظ

بسم الله الرحمن الرحيم .

قوله الحمد مصدر بالمعلوم واللام للجنس او الاستغراق اي كل حمد من الازل الى الابد من اي حامد كان ويحتمل ان يكون مصدرا بالمجهول او العهد او المشترك بين المصدر بن ... ن مقام حمد ... الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون المراد الحاصل بالمصدر يعنى ... وسيأتي قوله لواء الحمد ... بجنس الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال وادعاء التعين وان الوهم لا يذهب الى ان احدا يليق بالحمد غيره تعالى وتعليق الحمد بصلة الذات بما شعر بالعلية وعزابه الاسلوب التي تحلب الطباع اليه لكون الحمد بدل ... قوله والصلوة اي الرحمة والرحمة ... نازله من علو ... الحق سبحانه قوله على نبيه ... بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن انسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ ... ما ذكرنا في الثمرة ... وجه ترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم على ان ... حسن المواقعة قوله ... اله اى اهل بيته قوله واصحابه جمع صاحب

كظاهر وأظهار وجمع صحب بسكون الحاء كنهر وأنهار أو صحب
بكسر الحاء كنمر وأنمار مخفف صاحب بناء على ما قيل من أن
فاعلا لا يجمع على أفعال قوله المتأدبين بآدابه الأدب [illegible]
[illegible] أي الذين ثبت فيما بينهم التأدب بآدابه
والاصطباغ بصبغه لعنايتهم في ذاته صلى الله عليه وسلم قوله فهاه
أي ما سيتلى عليك قوله فوائد جمع فائدة من الفعل بمعنى آنچه
گرفته داده شود از دانش ومال قوله تحل مشكلات الأحاديث
المشكل من الاشكال بمعنى الاشتباه وإنما سمى الحق الخفي
مشكلا لأنه يشبه الباطل والتاء في الكاشفة للمبالغة أو النقل
أو التأنيث باعتبار الرسالة قوله للعلامة التاء للمبالغة ولم
يطلق على الله سبحانه مع أنه أجل يوهم التأنيث قوله
في المشارق والمغارب كناية عن جميع الأرض كما في قوله تعالى
رب المشارق والمغارب وتوجيه الجمع أن الشمس من أول
السرطان إلى أول الجدي في كل يوم مطلعا وهي مائة وثمانون
وثمانون ثم تعود إلى مطلعها كذلك وكذا الحال في المغرب
وقد وقع تثنية المشرق والمغرب أيضا كناية عن جميع الأرض
كما في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين والتثنية بناء على
إرادة مشرقي الذهاب والعود المتناولين لكل وكذا
[illegible] المغربين قوله الشيخ خواجه قوله عمل [illegible] قال قدس
سره في الحاشية التعمل التستر انتهى يعني ستر الله ما كان منه
بخلاف ما لا يليق بجنابه أو الماشي [illegible] وحمله من غير [illegible]

عمل ويجوز ان يجعل كناية عن الاحاطة اي احاطه الله بغفرانه
وجعله شاملا له قال في التاج التغمل كناه پوشيدن فلا بل حينئذ
من التجريد اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه ما ذكرناه
كما في قوله تعالى اسرى بعبده ليلا قوله واسكنه بحبوحة جنانه
بكسر الجيم قال قدس سره في الحاشية بحبوحة الدار وسطها
وهي من كل شيء وسطه وخياره انتهى يعني جعل الله خيار رحمانه
سكنى له قوله نظمتها النظم در رشته كشيدن جواهر استعير لتاليف
بسائط كلامه المترتبه المعاني المتناسبة الدلالات على ما يقتضيه
سلامة الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسائط كلامه
كالدرر في الصفا والعلاء انما قال ذلك ترغيبا للطالبين قوله
في سلك التقرير السلك رشة والتقرير قرار دادن والاضافه
من باب اضافة المشبه به الى المشبه قوله وسمط التحرير السمط
بكسر السين رشتهٔ مرواريد يا شبه و جزان والتحرير نقش خط
بر گرفتن والمراد الكتابة والاضافه كاضافة السلك قوله للولد
العزيز العزيز گرامي وارجمند وكم ياب قوله ضياء الدين كضياء
البيت وسراجه كانه ضياء يهتدي به الى الدين قوله عن موجبات
التلهف والتاسف التلهف دريغ خوردن واندوهگين شدن
التاسف دريغ ودرد خوردن قوله لا بد لاهل الجمع والتاليف
كالعلة الغائية اي لا بد في السبب والبعث لهذا التاليف كالعلة
الغائية التي تكون باعثة فيكون نسبة الفوائد اليه من قبيل
النسبة الى الباعث والمحرك قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق

جعل الاسباب موافقة للمطلوب قوله وهو حسبي الحسب بسكون
بودن وحو رسنده كردن قوله ونعم الوكيل الوكيل انكه كاري بوي
كذا ريك والجملة عطف على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف
او عطف على حسبي لتضمنه معنى الفعل والمخصوص هو الضمير
المتقدم قوله فصار بالكسر تحصيل الخ اى ترك ذلك الجعل كسر
المعسه وذلك الكسر بتحمل ان كتابه من حيث انه صغير لامن
حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف حتى
يلزم بذلك الترك مخالفتهم فانهم انما يستحسنون جعله حرز
اتما يعتقدون شبهه وما هو في مرتبة كتبهم المنتهى بوهم ترك
الامتثال لحديث البال اثر على الالسن وهو ان كل امر ذي بال
لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم اي اقطع لا يتم فلا يعتد به ولا
نرم وحاصله ان المامور به هو التلفظ سواء كان معه الكتابة
اولا ولا الملزوم من ترك الاول ترك الثاني قوله وان أ تعريف
الكلمة والكلام وان أ تقسيمهما ايضا لانه من تتمة تعريفهما
او لتحصيل الاقسام المبحوث عنها قوله لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث انها
منسوبة اليهما سواء انتسب لا نفسهما اولا قسامهما من حيث انها
اقسامهما وفيه اشارة الى انهما موضوعا النحو ودالة على ان
موضوعه الكلمة او الكلام لعدم اختصاص البحث بواحد
منهما وجعل البحث عن احدهما راجعا الى الاخر تكلف قوله
فمن لم يعرفهما اى لم يتصور الم يصح ... ...

اليهما من حيث انها منسوبة اليهما وله سبب وجوب صورتهما
عرفا التحصيل ما هو الواجب ان قيل انه يجب حاصل قبل
التعريف لتوقف تعريف كل شيء على تصوره اجيب بان ذلك
التوقف بالقياس الى المعلم المعرّف لا بالقياس الى المتعلم
ان قيل المتعلم ايضا عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف
يشير الى ما يعلمه المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم علم المخاطب
لزوم علم المتعلم لجواز ان يكون المعلم ساهيا غير مخاطب
فان التعريف بالقياس اليه يفيد اصل المعرفة وبالقياس الى
المخاطب زيادة المعرفة قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزء
من افراد الكلام اى سواء طبع على افرادهما والى وجه مهما
وقد جهة التقدم من جانب الكلمة ولا يخفى ان التقدم
بحسب الوجود الخارجي اولى من التقدم في الذكر
التقدم الموجودات الاربعة الكتبي واللفظي والذهني
والخارجي وان المتقدم بحسب الوجود الذهني اولى من التقدم
في الكتابة فوقعت في التقدم الموجودات على الخارجي
قوله فقال هي والكلام مشتقان من الكلم الاشتقاق ان نجد بين
اللفظين تناسبا في اصل المعنى والتركيب واشتراكا في جميع
الحروف الاصلية مع ترتيب كما في صرب يضرب ضاربا
او اكثرها والحروف الاصلية مع ترتيب من المخرج كنعق
من نهق وقد اشار الى تعريف الاشتقاق قوله فيلزم وذلك
لان التناسب الى ... الخروج ... صحة الالم

ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم غير لازمة مع ان المناسب ان يقال ان تأثيرا نفسهما بقرع الاسماع وبعض الصور في الاذهان وما يترتب عليهما من الاوعال والانفعالات على اي وجه كانت من مستنبعات القوة التي هي مثل اول الكاف واللام والميم فمن ثمه اشبه كلها لا تخلو عن قوة وشدة والكلمة والكلام والكلم فتساويه الاقسام في ان تأثيرها للقوة المذكورة من جوهر تلك الحروف قوله وهو الجرح الجرح ... ن قول ... عمر ... بعض الشعراء يعني ... جراحات السنان جمع جراحة ... السنان ... الايام فراهم ... قوله جنس واليه ذهب الجمهور لكن لم يستعمل الا في ما فوق الاثنين قوله بل قيل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فانه لو كان جمعا له جب التانيث وقيل انه ليس من اوزان الجمع قوله وقيل جمع واليه ذهب صاحب الصحاح واللباب قوله والكلم الطيب ... اول ببعض الكلم وان الصاعد الى محل العرش ليس الا بعض الكلم وهو الطيب كلمة التوحيد لا الجميع فجاز ان يعبر عنه ببعض الكلم ... قيل الرحمة ... الاحسان في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين ... واللازم ... للعكس هذا الوجه هو المختار لان المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه لا تعريف الموضوع المعنى اللغوي اولاً يطلق عليه هذا

للفظ كما في صورة لام العهد الخارجي ولا بيان الطارد حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف ليس الا للطبيعة من حيث هي فاللام للجنس والطبيعة قوله والتاء للوحدة ولقائل ان يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصا عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة غير مرادة ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة كما تجرد في مقام التعريف اسماء الاجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر وليس التاء نصا في الوحدة حتى تمنع التجريد بدليل كلمتين وتمرتين قوله ولا منافات بينهما هذا جواب على تقدير التنزل وتسليم ما معناه قوله لجواز اتصاف الجنس بالوحدة طبيعية كانت اوصنفية وغير ذلك فيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء وانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لايكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر قوله والواحد بالجنسية يعني ان بين الجنس والواحد تصادقا فيجوز ان يجعل الجنس اصلا والواحد وصفا له وان يعكس قوله اللفظ في اللغة الرمي درمي شيء من الفم والتكلم قوله ثم نقل في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم استعمل لغة في الملفوظ به وهو المراد هنا فعلى هذا لا يكون فيه نقل لا يقال

يلزم على هذا النقل بخروج المهمل عن تعريف الكلمة لانا نقول

المراد باللفظ لفظ حقيقة او حكما والمهمل [illegible]

[illegible] وباللفظ لا المعنى [illegible]

[illegible] ويكون من قبيل تسمية المسبب باسم

[illegible] باسم المتعلق [illegible]

[illegible] او [illegible] بمعنى

[illegible] ويكون من قبيل [illegible] باسم العام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] هو الكلام والحرف والمعرف هو اللفظ الاصطلاحي

[illegible] ان [illegible] كلمة ولا [illegible]

[illegible] وقال [illegible]

[illegible] تحقق معنى التلفظ [illegible] او حكما

[illegible] للانسان [illegible] لتصوير اللفظ من [illegible]

قوله او حكما اي لفظا حكما وذلك فيما شاركه الملفوظ

في حكم في الاحوال [illegible] كان او موضوعا قال قدس سره انما

قال موضوعا ولم يقل مستعملا كما في عباراتهم المشهورة

تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع ولا يلزم الواسطة

بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل

انتهى قوله قبل ان يستعمل اي قبل ان يطلق فيراد منه

معني فالمستعمل في عباراتهم المشهورة بمعني عليصح استعماله

اومن قبيل تسمية العام باسم الخاص قوله او ما اقال ...

اطلاق اللفظ على المركب من الحروف لانه في الاصل ...

واللفظ الحقيقي اي الملفوظ الحقيقي قوله ...

الحرف والصوت الذي هو اعم من الحرف ولا ادري ... انه ...

اي معوله هو قال المصنف في الايضاح ان المستتر ...

الغير مبرر من المحذوف الذي هو الفاعل المستتر صونا للسان

عن حذف الفاعل قوله ولم يوضع له لفظ خاص به فكما

لايكون مذكورا بنفسه لايكون مذكورا بعبارة خاصة وضعت عليه

لكن جعلوا مثل هو وانت كناية عنه فهو عارية قوله واجروا

عليه عطف على قوله ليس والمراد باحكامه الاسناد اليه

والعطف عليه وتاكيده والابدال عنه وكونه ذا حال الى غير

ذلك قوله والمحذوف لفظ حقيقة اذ على تقدير وجوده في الخارج

يتلفظ به الانسان قوله كلمات الله تعالى داخلة فيه اي في اللفظ

بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان في بعض

الاحيان وان كانت بالقياس اليه سبحانه لايصدق عليه

اولان من شانها ان يتلفظ بها الانسان اولانها مما يتلفظ بها

حكما كالمنويات قوله وعلي هذا القياس كلمات الملائكة والجن

لا يقال على الوجهين الاولين ان ما يتلفظ به الانسان مغاير

بالشخص لما يتكلم به الحق سبحانه فكيف يصح صدق ما ذكر

عليها لانا نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت اليه عند الادبا

ان اختلاف المحل بمنزلهم كاختلاف المكان ثم لا يخفى ان هذا
الاعتبار انما يحتاج اليه اذا ثبت ان للالمات الله سبحانه
بالتفرقة بابه وهو يخالف ما عليه المحققون او نقص بساوي علمه
من الالمات اربما يظهر في غير الانسان قوله والمصنف جمع
بصيغة هي من صب اعين المسافة والطريق قوله عبر داخلة
فالمصنف التي سواول جزء من اجزاء التعريف ولما لم تدخل ويلزم
يحتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخراجه تقييد حتى يلزم عليها
به ارتكاب تعسف لما تعسفوا حيث لو ان الجنس والفصل اذا
كان بينهما عموم من وجه لاز الاحتراز بالجنس لجواز ان يعتبر
الفصل جنسا والجنس فصلا قوله لانه لم يقصد الوحدة لان
مثل عبد الله عند داخل في الكلمة عند خارج عنها عند من
قال لفظة واما الماسيأتي قوله لعدم الاشتقاق مطابقة الخبر
للمبتدأ مشروط بكلمة شروط الاشتقاق او ما في حكمه كالمنسوب
والاسناد الى الضمير الراجع الى المبتدأ وعدم تساوي
التذكير والتانيث كجريح وقد انتفت ههنا الكلمة باسرها
قوله الوضع في اللغة جعل الشيء في حيز فكان الواضع يتعين
نجعل المعنى حيز اللفظ قوله تخصيص شيء ملحوظ بخصوصه او
بعمومه كهيئة المفردات والمركبات قوله بشيء سواء كان
ملحوظا بخصوصه او بعمومه ولا يدخل في الموضوع المحرف لان
المحرف الاول لم يقصد جعله في حيز لل فقط المعنى له بتوضيح
انه مجعول له ان قلت ان كانت الباء داخلة على الآتي

نرج عنه وضع المرادف لعادم التصار ومعنا في الواحد من المترا
الوجود في كليهما وان كانت داخلة على المقصور عليه خرا الا
عنه وضع المشترك لعدم التصار في شي من المعنيين لوجود
في كليهما والحاصل ان الجزء السلبي الذي يفيده التخصيص
لا يوجد في كل وضع قلنا يمكن ان يجاب عنه بتجريد التخصيص
عن جزء السلبي وبان التخصيص بحسب الجعل لا بحسب
الحكم واما كانت الاوضاع في المشترك والالفاظ المترادفة
مترتبة لم يتحقق في الازمنة المترتبة للاوضاع الا المجعول
الواحد والمجعول له الواحد وبان التخصيص اضافي لا حقيقي وبان
معني كل من المترادفين من حيث انه من انار جعل ذلك
المرادف لا يوجد في المرادف الآخر وان المشترك بحسب
كل جعل لا يوجد الا في معني واحد ومماذكرنا يعلم الجواب
عن الشبهة فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا قوله بحيث اي
حال كون ذلك الشي المخصص ملابسا لتلك الحيثية التي هي
مضمون الشرطية وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض
التركيب قوله متي اطلق وسمع او احسن بغير السمع وفيه
تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدال والاربع
والا فيكفي ان يقال متي احس ان قلت ان الكلية غير صادقة
الا بعد انضمام العلم بالتخصيص الى الشرائط قلنا لا يبعد
كل البعد ان يقال هذا الانضمام مراد ومفهوم من العبارة
اذ العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة

من المعاني انه لا يصلح الا لما من العلم

قوله فتى للقيا واحس وعلم ذلك التخصيص قوله فهم منه

ان لم يكن مفهوما او فهم منه فصل والتفات فلا يرد

شبهة الحاصل قوله تخرج عنه وضع الحرف وكن وضع

الا للإشارة لا لتة على الاسم الحرف وكن اوضع

الاسمية لما فيه الحرف حتى ومن ان يعتبر ارما

وضعه خاصا اسمه لما لوازمه اللواتي عن الحرف

واحيث ولا تعالى ان الاسم الموضوع للمعنى بوجه لوحظ به وبعده ولا شبهة في قسمة

اصم اسم فيه حتى ادن اشار الى عليه

الفهم ليس عليه قوله ولا يقال يعني انه

الى المصادر من الثلاث لا يستعمل

في المصدر الاستعمال فيها لا يكون الا في التسمية قوله

المعنى يعني شيء ويراد به صريحا اوضمنا اوسعا سواء كانت

الوضع اولا دخل فيه المعنى المطابقي والتضمني

والالتزامي وغيرها كما اذا استعملت واردت به حضورك

وقال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد بشيء فانه اسم مكان من

القصد المعلوم والمجهول قوله او مصدر يعني للمعلوم

او المجهول قوله بمعنى المفعول تجوزا لا يتم الكلام اليه

فيرتفع مؤنة النقل قوله مخفف معني تخفيفا عن مناسي والذي

على هذا الاحتمال مع نقل اعطا المثال الى

... واستعمال المشدد بمعنى الواحد فيقال معنى الكلام
ومعنيه واحد قوله فذكر المعنى بعده مبني على تجريد معنى
يكون المراد تخصيص شيء بدون الشرطية ايضا لانها قيل
مقيس الى الشيء المتروك فتركه مستلزم لتركها وبذكرها المعنى
يعود معنى الوضع لان تخصيص شيء بمعنى اي بما يقصد بذلك
الشيء هو الوضع وانما قيل بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع
مما لا يتصور لاشتماله له عليه لا لانه لا حاجة اليه كما قيل
وارتكاب التجريد اقرب من جعل الوضع بمعنى الصوغ مجازا
كما قيل لقربه من الحقيقة وشيوع امر التجريد في امثاله
وفيه كشف الاحتراز لكل من جزء الوضع على ان ذكر
اللفظ مغن عن الصوغ اذ ما من لفظ الا وله صوغ فلا فائدة
في ذكره الا ليتعلق به قوله لمعنى قوله والالفاظ الدالة
بالطبع وكذا الالفاظ الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل
ولك ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع قوله وبقيت الحروف
الهجاء اي حروف تعدد باساميها كالف باتا وهي حروف المباني
المقابلة لحروف المعاني قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
فيه اغماض عن عموم تفسير المعنى قوله وقد اجيب عن الاشكالين
بانه ليس ههنا اي في مقام نقض تعريف الكلمة بالالفاظ
والكلمات المفردة قوله الى الفاظ مخصوصة اي مشخصة من حيث
انها مشخصة سواء كانت في انفسها مفردة اومركبة وذلك لان
النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد

والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثاني فانه انما يتجه على تركها ولذا قال او مركبة قوله فليس هناك اي في مقام يرجع الضمير الى الالفاظ المخصوصة او المركبة قوله ما لا يدل جزء لفظه من حيث انه جزء لفظه فمعني حيوان ناطق حال كونه علما لشخص انساني مفرد لانه ليس اسما لذلك المعنى الا باعتبار وضعه العلمي وجزؤه بهذا الاعتبار لا يدل على جزء ذلك المعنى قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع اه وذلك لانك اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى مصدريا ماضي صيغة فعل او غيرها فهم منه في عرف اللغة ان ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا بسببه وانما قال يوهم مع ان القاعدة تقتضيه اقتضاء بينا لظهور المراد ههنا قوله كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا وهو مجاز بطريق المشارفة كما في المفرد قوله ومعناه ح ما لا يدل جزؤه من حيث انه جزؤه على جزء معناه المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان الافراد صفة اللفظ عند المنطقيين وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات وبالعرض للمعنى قوله وكان النكتة فيه التنبيه وكان النكتة في تقديم الوضع على الافراد وكانه لاحسن لاعتبار الافراد الا بعد اعتبار الدلالة وما يستلزمها وهو الوضع قوله حيث اتى به بصيغة الماضي استعير صيغة سبق الزماني للسبق الرتبي قوله فعلى انه حال من المستكن في وضع ان قلت لو كان حالا منه لكان بجنبه

كما في ضربت قائما زيدا قلنا لا نسلم لزوم ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول به والثين سلم فذلك اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال وقد تحققت ههنا لان الافراد صفة اللفظ بالذات واذا تغير المعنى على تقدير جعله حالا عما يليه كالاخفاء في ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ قوله او من المعنى تبع الشارحين في تجويز الحال عن النكرة من غير اشتراط كما سيذكره لا يقال لو كان حالا لامتنع تقدمه عليه لان صاحب الحال نكرة لانا نقول هذا اذا لم يكن صاحب الحال مجرورا وان كان تقديمها عليه مطلقا ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام المصنف في الايضاح قوله فانه مفعول به للفعل واللام واسطة في كونه مفعولا ومعمولا له فاتحد عامل الحال وصاحبها قوله لاخراج المركبات فان المركبات الفاظ موضوعة بالوضع النوعي كما اشرنا اليه فرادفيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وبذا يخرج ايضا فان لام التعريف والتنوين من حروف المعنى اتفاقا واما تاء التانيث المتحركة والياء وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كمسلمان ومسلمون فقد ذهب الشيخ الرضي وجماعة الى انها ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع الصفة والاسم على المعنى المقصود الا ان تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف لنسبت الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سين الاستفعال

والمطاوعة الى نون لا طعب واعرب د عراب واحد كان المراد
بالاعراب معنى يشتمل الحركة الاعرابيه والبنائيه والحاصل
انه لم يعتبر لكل من الجزئين حالة اللائقة وان الحرف الاخير
في ما ثمه لم يستحق الاعراب دل البناء والمستحق للاعراب هو
ثم جعل المجموع كلمة واحدة فاعرب باعرابها ولا يخفى
ن ذلك ظ بصري ونحوه بصري وحبلى وحمراء دون الرجل
ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول
ليس الا الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول وكلا اف
الاخير من علامة التثنية والجمع فيهما اعراب باحد
وبه د مل قوله مع انه معرب باعرابين ان قلت ما بد ه
الاعرابين للمسمى واحد وجعل الاعراب ليس الا لعلة
المتقضي ولا تعدد لمقتضى في كلمة واحدة في اطلاق
واحد بل يعسر في الاعلام الاحوال التي
الوضع السابق وهو باعتبار الوضع السابق كامن ن
صاحب اللباب ان اعراب اخره محكي كما في دانشمند اولا
ن الاخر مفعولا والاول ر غا اظهر اعراب
الفارغ فظهر اعراب ما بعد غير في الا
الخبر فليس الا الله علم الا اعراب واحد و
إعلم ان الغرض من علم النحو معرفة احوال الالفاظ و
تصحيح اعرابه فاهمال جانب اللفظ والميل الى جانب المعنى
لا يلايم ذلك الغرض ولا يخفى ان ذلك الاهمال

في كل ما يدل لشدة الامتزاج لفظة واحدة بل فيما اعرب
باعراب الكلمة الواحدة قوله وانه لا يقال له لفظة واحدة
هكذا قالوه وفيه انه ان اريد باللفظة ادنى ما يطلق عليه
اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف الا نادرة
من الكلمات وان اريد ما له نوع وحدة لم يخرج
عنه مثل عبد الله علما وان اريد خصوص ... يدل
اللفظ عليه ان قلت اللفظة للمرة والمفهوم منها ما يتكلم
به دفعة قلنا لا شبهة في جواز التكلم بعبد الله علما دفعة
بل يجب ان يتكلم به كذلك اللهم الا ان يقال المراد
بالمرة ما يتكلم به مرة وليس فيه ما يصح ان يتكلم به مرتين
فخرج عنه عبد الله علما لاشتماله على كلمتين يصح ان يتكلم
بهما مرتين قوله ونقل مثل فيه ونصري الى قوله اخلاي
مسامحة ومجازا قوله لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم
منه شيء اخر وهي ثلثة اقسام وضعية ان كانت بسبب جعل جاعل
وطبيعة ان كانت بسبب ... العن الطبيعة عند عروض
حالة لها وعقلية ان كانت بغير ذلك قوله كدلالة ... المسموع
من وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع ديز من زيد حال
مشاهدته لم يظهر لانه او لم يدل كما قال السيد قدس
سره فان وجود اللافظ حاصل يعلم بالمشاهدة لا من اللفظ قوله اي
منقسمت الى هذه الاقسام الصرفي تثليث القسمة تباين احوال
الاقسام واختلاف فهاماده وصورة للكلام قوله محصورة فهم من السكوت

في معرض بيان الانقسام و يتعلق به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلي و توجيهه انه في قوة تقسيمين كل منهما دائر بين النفي والاثبات كما يرشدك الدليل وان ابيت عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما اخرجه التقسيمان قوله اما من صفتها قبل التقدير هكذا لان حالها او دلالتها اولانها اماذات دلالة ولا يخفى ان تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول اما تقدير الحال او الدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة و لا القول بان الثاني حرف والاول اسم وفعل ويستدعي عدم صحة الحصر على الاول وعدم صحة الحمل على الثاني لان حال الكلمة لا ينحصر في الدلالة وعدمها ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع ان الضرورة التي دعت الى التقدير انما نشأت من الثاني فالاليق التأويل فيه لا في الاول واما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة ان ركذا جعل ان ذلك بمعنى الدال و قال السيد قدس سره التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هنالك المصدر بدله احتيج الى ما ذكر لكن النظر الى المعنى يغني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخلو عن خدشة قوله من غيرحاجة الى انضمام كلمة اخرى مفردا او مركبا اليها قال الثاني الحرف استيناف لانه لما قال اما كذا او كذا كان سائلا قال ما الاول وما الثاني فقال الثاني الحرف

والاول اماكذا اوكذا معطوفا على الجملة الاستئنافية ولك ان تعطف اولا ثم تجعل المجموع جوابا وكذا الحال في قوله الثاني الاسم والاول الفعل قوله لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي طرفه قوله اي جانب مقابل الاسم والفعل لم يقل اي في جانب من الكلام لانه قد يقع جزء له نحو زيد لا حجر قوله ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسه في الفهم عنه اعتبر المقارنة في الفهم عن كلمة خرج من حد الفعل ما يقترن باحد الازمنة الثلاثة بحسب التحقيق كضرب مصدرا وما يكون بينه وبين الزمان ترتب في الفهم كضارب امس وما يكون مقارنا في الفهم لكن لا يكون فهمهما عن الكلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان قوله ماخوذا من السمو اي سمي اسما لكونه ماخوذا منه واصله سمو بتحريك السين حذفت الواو ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن قوله لاستعلائه على اخويه ولانه يرفع لمسمى قوله وقيل من الوسم ويدفعه اشتقاق سمي وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد قوله لتضمنه الفعل اللغوي فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول قال وقد علم الواو للاعتراض لتنبيه لا يحل به الاشارة او للعطف على انحصرت لا هنا او للعطف على العلم بالانحصار الذي افاده الدليل اي علم انحصار الكلمة قال وقد علم بذلك اي بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال قال بذلك الباء

للاستعانة ووضع اسم الاشارة موضع المضمر لزيادة التمييز في الذهن وكمال انكشافه واختار ذلك دون الاشارة الى استحقاقه التعظيم لجودته قال جل كل رجل منها اضافة الجل الي الكل بمعني اللام ويجوز التصريح بها واضافة كل الي واحد ايضا بمعني اللام لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الاضافة من انه لا يلزم فيما هو بمعني اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الاحد وكل رجل وكل واحد ومن في قوله منها للتبعيض والجار والمجرور صفة لقوله واحد قوله وليس المراد بالحد ههنا اي في هذا الفن فان الحد عند الادباء هو المعرف الجامع المانع او في هذا المقام لان المراد مما به الاشتراك وما به الامتياز لا يستلزم ان يكون حدا معا بلا لفرسم قوله ولله در المصنف الدر في اللغة اللبن وفيه خير كثير عند العرب فاريد به الخير مجازا فيقال في الذم لا در دره اي لا كثر خيره وفي المدح لله دره وذلك لان العرب اذا عظموا شيئا نسبوه الى الله سبحانه قصدا الى ان غيره لا يقدر عليه وقد يقال اللام للتعجب والدر اللبن والمعنى تعجبوا من لبن ام ربيت به كاملا في العلم او القدرة الى غير ذلك من الصفات الكمالية قال الكلام لم يعطف على السابق لانه فصل اخر من الكلام قوله في اللغة ما يتكلم به ثم استعمل استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كاعطي عطاء مع انه في الاصل اسم لما

يعطي قوله لفظ تضمن تضمن الكل لجزئيه اي قوله اي يكون
كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية اختصار العطف فكانه
قال كلمة وكلمة قيل لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج الى
هذا التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد
والمتضمن مجموع الكلمتين ولو جعلت بمعنى مع احتيج الى ان
يأول بان يقال المتضمن بالفتح كل واحد من الاجزاء الثلثة
ولا يخفى ان هذا القول مبني على جعل الهيئة جزء الكلام
ويلزم حينئذ ان لا يكون الكلام لفظا حقيقة بل مسامحة ولو لم
يجعل جزءاً له كما في الشرح احتيج الى التاويل قوله فلا يلزم
اتحادهما فيما اذا تركب الكلام من كلمتين فقط قوله اي تضمنا
حاصلا بسبب اسناد يجوز ان يكون الباء للالصاق اي تضمنا
متعلقا بالاسناد قوله والاسناد نسبة احدى الكلمتين اي ضم
احدى الكلمتين او نسبة مدلول احدى الكلمتين قوله حقيقة
او حكما الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال
يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط
قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم ولذا قالوا ان الاسناد
اليه من خواص الاسم وقال ولا يتاتى ذلك الا في اسمين
او فعل واسم ولو جعل الرابط بين الشرط والجزاء كما حققه
السيد قدس سره لخرج عنه قطعا اذ لا يصح التعبير عن طرفي
الشرطية بمفردين والدليل على ان الرابط بينهما صدق
قولك ان ضربتني ضربتك وان لم يوجد منك ضرب المخاطب

قوله بحيث يفيد المخاطب فائدة اي من شانه ان تفصل به افادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها اي لوسكت المتكلم عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطية ونسبة الى القصور في باب الفائدة فدخل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا اوصفة اوصلة ودخل ايضا اسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب قوله خرجت المهملات الصرفة واما المركب من الكلمتين ومهمل فلم يخرج قوله سواء كانت خبرية اي محكية بها عن الواقع قوله انشائية اي غير محكية بها عن الواقع قوله في حكم الكلمة المفردة لان النسبة في تلك المركبات مجملة فيجوز التعبير عنه بما يفيد الاجمال وهو المفرد قوله اعني قائم الاب اذ قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولا يصح القول بان الالفاظ موضوعة لانفسها حتى لا يحتاج الى هذا التاويل لما حققه السيد الشريف من ان الالفاظ غير دالة على انفسها بل هي تحضر بانفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الالفاظ المهملة ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ ان قلت اذا لم يكن الالفاظ موضوعة لانفسها لم يكن اسماء فكيف يصح الاخبار عنها ولحوق التنوين بها قلنا ان الالفاظ لما صارت في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه اذ ان الاخبار عنها ولحوق التنوين بها من الخواص الاضافية للاسم بمعنى انهما لا يوجدان في غير الاسم اذا كان ذلك

الغير موضوعا لمعنى ومستعملا فيه امرا اذا لم يكن كذلك فجاز الاخبار عنه ولحوق التنوين به والالفاظ كلها متساوية الاقدام في ذلك مثلا تقول من حرف جر وضرب فعل ماض وجسق مهمل قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قد ثم بمجموعه كلام ولا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب قوله اخبارا وانشاء وجملة قسمية فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتاكيد شرطا فان الكلام هو الجزاء على زعمهم واما التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاما بل الكلام هو المجموع قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان الاسناد فيها وسيلة لا هو المقصود بذاته قال ذلك اي الكلام اشار بذلك الى الكلام لا الى تعريفه او الى التضمن او الى الاسناد كما قيل لان الكلام مسبوق للكلام وبعده ولان قوله لا يتأتى اشارة الى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما ان قوله وهي اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر للعناية بشان الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرتقي الى ستة قوله الا في ضمن اسمين حقيقة او حكما وذلك من قبيل تحقق العام في ضمن الخاص فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف وانما قدم هذا القسم لاستحقاق مرتبته التقديم قوله او في ضمن اسم آه وانما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم

كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل قوله بتقديرا دعوا لمقول الى الانشاء قبل التقدير او بعده قوله اي كلمة والادخل في التعريف المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم من اقسام الكلمة قوله كائن في نفسه جعله صفة لمعنى سواء كان رجع ضميره الى ما او الى معنى ولم يجعله ظرفا لغوالدل اوحالا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل بنفسه او في حد ذاته وعلى الثاني ما دل حال كونه معتبرا في حد ذاته لان في جعل في بمعني الباء خلاف المذهب المختار ومجازا غير مشهور في التعريف ولان الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته بل هي ثابتة له بالقياس الى الوضع مع ان صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف ولا قصور الا في معناه لاحتياجه تصورا والتعقلا الى الغير وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت حاجة اخرى بالذات ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير وكثيرا منها يحتاج في تفهيمها الى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم والاشارة في اسم الاشارة وغير ذلك وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظا كان او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القابل والفاعل قوله ما دل على معنى باعتباره في نفسه اي ملحوظا

في حد ذاته لا في ضمن غيره كما في عبارته قوله كقولك الدار
في نفسها اي الدار الملحوظة في حد ذاتها او ملحوظة في حد ذاتها
او ينسب اليها هذا الحكم في حد ذاتها لا باعتبار امر خارج
عنها من كونها في وسط البلد او قريبة من بيت الفلاني اعترض عليه
الشيخ الرضي بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره
نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابله مثل ذلك قيمة
الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا اذ لا يقال لا في
نفسها ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس مقصوده ان المورد في
في الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا
في نفسه وملحوظا في غيره معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة
لان تنسب الى الغير بغير مع كونه منشاء لحكمها وكل احدهما
بل المقصود التشبيه بينهما باعتبار الخارج اذ قد يكون باعتبار
اخرى وان اعتبر امرا كما ان في الخارج موجود آه اي
كما ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر اخر له وقد لا يكون
كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة
وقد لا يكون وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس وينفهم منه وجه اخر
لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي في التابع لامر
العرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة
في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه
الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في
غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره

قوله والمراد لاحظه غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو المتعلق قوله فلا يلاحظ شيء منهما اذ الصالح له الا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بل بهذا له ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية قوله من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد من ذكر متعلقه بضم كلمة اخرى ليدل عليه قوله فلا حاجة في الدلالة عليه من دله على كذا قوله وهذا هو المراد بعبارتهم ان للاسم الخ يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة انه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى ويدخل الحرف فيه بل معناه انها اذا انتقلت وحلت الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة كظرف اذا انتقل انتقل بما فيه فلهذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فمعناه انه اذا انتقل وحل الى ذهن السامع لم ينتقل معها المعنى فكان قالب الحرف كظرف خال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذ به يظهر قوله من حيث هو حالة بين السير والبصرة لا من حيث هو هو بل هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة قوله وجعله آلة لتعرف حالهما اي لتعرف نفسه لا من حيث هو هو بل من حيث انه حال للطرفين ومنسوب بينهما قوله كان معه

غير مستقل بالمفهومية آي معنى ملتفتا بالتبع قوله لا يمكن ان يتعقل الابذكر متعلقه آه اي لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون تصور الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة تلك الضمائم قوله ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته لانها لا تستعمل الا في الجزئيات وبعلم الوضع بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه ثم الظاهران تلك الجزئيات اضافية لا حقيقية كما قيل لانها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعا واثبات الافراد له مما لا شاهد عليه والظاهر ايضا انها يجوز ان تلاحظ قصدا لكن لا تبقى ح معنى حرفيا قيل ان معنى من ليس من جزئيات الابتداء بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه يابى عن الالتفات اليه قطعا قوله واذا عرفت هذا علمت وعلمت ايضا ان المراد بكونه لمعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم الاستقلال بالمفهومية قوله ظاهرة في المعنى الاخير اي كون المعنى ملحوظا في نفسه وذلك لقرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور

وحملها اي بما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه قوله
وارجاع الضمير الى المعنى اي لم يصرف عن الظاهر بارجاع
الضمير الى ما كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسبوقيتها اه
قوله لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لا يقال
لو كان كذلك لصح الاخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف
او الاخبار بها مع انها لازمة الظرفية لانا نقول المفهوم المستقل
يقتضي صحة الحكم عليه وبها اذا اخذ في حد ذاته ولا يقدح
في استقلاله امتناع الحكم عليه او به بما يعرضه سواء كان ذلك
العارض جزء المدلول مايدل عليه كمتى اوخارجا عنه كالظروف
المذكورة فان معنى الظرفية داخل في الاول خارج عن الثاني
قوله لكن لما جرت العادة باستعمالها آه يعني ان العادة جرت
بان يستعمل تلك الالفاظ في مفهوماتها الكلية وان يستفاد
الخصوصية من الاضافة بخلاف الحرف فانه لا يجوز ان يكون
مستعملا في مطلق وان يستفاد الخصوصية من ضمه مع الضميمة
والا يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة
وفيه تامل قوله باعتبار معناه التضمني يعني انه اراد بالمعنى
ما يشتمل المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج الى خروجه
بقوله غير مقترن ولو اراد المعنى المطابقي لم يدخل فيه لان
المعنى المطابقي للفعل باعتبار اشتماله على النسبة غير مستقل
فلم يحتج الى ان يخرج بقوله غير مقترن قال باحد الازمنة
الثلثة يعني زمانا انت فيه وزمانا قبله وبعده وشهرة امرها

كفت مؤنة التفسير قوله فهو صفة بعد صفة للمعنى او حال عنه
وهو بعيد قوله والمراد بعدم الاقتران اي المراد بعدم اقتران
المعنى المستقل ان يكون ذلك العدم بحسب الوضع الاول اي
وضع الغير المسبوق سواء كان ذلك الوضع وضع اسم او فعل
او مركب اضافي فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لان معناهما
العلمي غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنهما بحسب
الوضع الاول وذلك وضع الفعل ودخل فيه ايضا اسماء
الافعال لان معانيها المقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الثاني
غير مقترن باحد الازمنة في الفهم عنها بحسب الوضع الاول
وهو وضع اسم او مركب اضافي او اروعر وكما سيظهر وخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان لان معانيها وهي منسلخة
عن الزمان مقترنة باحد الازمنة في الوضع الاول وفيه بحث لان
معانيها بعد الانسلاخ انشائية وتلك المعاني الانشائية غير
مقترنة باحد الازمنة بحسب الوضع الاول ويمكن ان يدفع
بان المراد لما كان عدم اقتران المعنى المستقل خرجت عنه تلك
الافعال لان المعنى المستقل في تلك الافعال ليس الا ما تقارنه
صفة الانشاء وهو بحسب الوضع الاول مقترن ولك ان تقول
المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل بحسب اصل
الوضع فدخل فيه يزيد ويشكر علمين لانهما بحسب الوضع
العلمي غير مقترنين باحد الازمنة ودخل فيه ايضا اسماء
الافعال الا وضع لها بازاء المعاني الفعلية وح يكون الحكم

باسميتها بحسب الوضع السابق بناء على التغليب وانها بحسب هذا الوضع قد يكون مركبا وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان بناء على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية ولما كان القول بان لا وضع لاسماء الافعال في المعاني العقلية وللافعال المنسلخة في المعاني الانشائية بعيدا غير مرضي للمصنف كما يقتضيه ظاهر عبارته لم يسلك هذا الطريق ولهذا لم يجب ايضا عن شبهة اسماء الافعال بانها بمعني المصادر التي لوحظت معها الافعال ولا بانها موضوعة للافعال الاصطلاحية [illegible] قال الشيخ الرضي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قوله [illegible] [illegible] اسماء الافعال [illegible] [illegible] على ان [illegible] ليست بافعال [illegible] للافعال صيغة [illegible] لا [illegible] الافعال [illegible] ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا قوله نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا نحو رويد زيد وهو مصغر ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير ترخيم اي ارفق رفقا ولو كان مصغرا [illegible] قوله او غير منصرف اي لم يثبت استعماله مصدرا فشبهه ان يكون مصدرا في الاصل لانه [illegible] دليل على كونها منقولة الي معاني الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما [illegible] باخواتها من نحو رويد زيد قوله على [illegible] فاما هيهات هيهية كقوقية قال قدس سره في الحاشية

الحاجة تقوقى اي تصيح قوقاة وقيقاء على فعلل فعللة وفعلالا قوله نحوا ما مك زيدا اي تقدم وعليك زيدا اي الزم قوله فانه على تقدير اشتراكه وهو الراجح على ما قيل من انه للحال حقيقة والاستقبال مجازا او بالعكس قال ومن خواصه خبر قدم للاهتمام به او للقصر او مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا ولا يبعد ان يقال يفهم ح ان المذكور اقل من المتروك قوله منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها التي تتجاوز العشرة قالوا انها تبلغ قريبا من ثاثين قوله وبمن التبعيضية لقرينة دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك هذا من الناس او من الانسان لا يقال يفهم منه انه لو لم يات بمن لكان الحكم صحيحا لكنه عار عن التنبيه مع انه لا يصح لان اقل مرتبة جمع الكثرة عشرة لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك ولئن سلم فلا نسلم ان اقل مرتبته العشرة اذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة ولئن سلم فكثيرا ما يقوم كل منهما في مقام الآخر فذلك مجاز غير عزيز قوله وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره تفسير لما يتضمنه يختص به من جزءه السلبي وانما لم يقل ما يوجد في شيء ولا يوجد في غيره اشارة الى ان المناسبة بين المعنى اللغوي والعرفي داخلة فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان المقصود امتيازه عن بعض ما عداها وهو الجنس والعرض العام ولك ان تخصص لفظة ما بالخارج المحمول لشهادة المثال ولا يخفى ان الخاصة لما كانت

بالمعنى العرفي كما هو ظاهر الامر واطباق السراح عليه ويؤيده لفظ الحد لكان على المذكورات منها من قبيل المسامحة المشهورة وهي ذكر المبدأ وارادة المشتق قال دخول اللام اي اللام باعتبار دخولها وانما قال ذلك لان المتبادر من الحكم بالاختصاص ان يكون ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بها ولا بقرينها قوله اي لام التعريف احترازعن لام الامر ولام الابتداء وكان اللام فيهابدلا من المضاف اليها وللعهد الخارجي او الذهني والتفسير بيان للواقع لا بيان لما استعمل اللفظ فيه قوله لكان شاملا للميم في لغة حمير وهي قبيلة من طي وشاملا ايضا لحرف النداء لكنه لم يتعرض له لظهور اختصاصه بالاسم على ان القابل للنداء ليس الا بعض الاسماء قوله في مثل قوله عليه السلام في جواب حميري قال امن امبر امصيام في امسفر قوله اعلم شهرته ولا ختصاصه ببعض اللغات ولجواز ان تقول ان الميم ليست للتعريف بل هي بدل من لام التعريف قوله وفي اختيار ه اي في ضمن اختيار اللام على حرف التعريف او في اختيار اللام على الالف واللام هذه الاشارة قوله هي اللام وحدها لان نقيض التعريف التنكير ودليله حرف ساكن فكذا دليل نقيضه فيتوافق النقيضان في الدال ويتوافق دليلاهما قوله زيد عليها همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها ولئلا يلتبس انها اللام وايضا لو كسرت لما ناسب كسرة الهمزة و فيه

ان حذره قد سبق قوله الى انها الهمزة يضعفه شيوع حذفه في الوصل والعلامة لا تحذف قوله لانه لتعيين معنى مستقل سمعت عن بعض الافاضل ناقلا عن بعض شروح المختصر الذي صنفه الزمخشري ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به معناه فهي لتعيين المعنى المستقل ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقا فانها قد تدخل على اللفظ ولا تعيين فيه فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي قوله يدل عليه اللفظ مطابقة هكذا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناه الحقيقي لزم ان لا تدخل اللام على الاسم مستعملا في معناه المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية مطابقة اوضمنية لزم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن الزمان والنسبة دخولا قياسيا اللهم الا ان يقال هذا التعليل وان اقتضى جواز دخولها عليه لكن يابى عن دخولها عليه الحالة التي اقتضاها وضعه بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه تصححان او يقال لا يصح تجريد الفعل عن النسبة قوله وكذلك سائر الخواص الخمس اعلم ان تلك الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها خاصة حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذا لم يرد به معناه نعم اذا اريد به المعنى لا يوجد فيه ولذلك طوي بيان الاطراد والانعكاس ثم اعلم انه اختار هذه الخمس لان كلا منها متضمن لخواص كثيرة فان اللام متضمنة لانواع التعريف والجر متضمن لاختصاص حروف الجر وهي كثيرة والتنوين لاختصاص

اضافة ومعانيها والاضافة لاختصاص كونه مضافا ومضافاليه والتعريف والتخصيص و التخفيف والاسناد اليه لاختصاص كونه موصوفا وذاحال ومفعولا ومميزا وايضا لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبينة في علم المعاني ولا يوجد في غيرها من الخواص قوله ومنها دخول الجر اراد بالجر كما هو الظاهر الد ال على الاضافة اليه و ح يكون عطفا على اللام لفظة ومحلية ولواريد بالجر مصدر جر مجهولا كان عطفا على دخول اللام وقس عليه التنوين وانما قدم الجر على التنوين مع ان بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متاخرا عنه في الوجود واما تقديم اللام عليهما فلان الصدر موقعها واما تقديم اللفظية على ما بقي فلانها لفظية وهي اظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص واما تقديم الاسناد اليه على الاضافة فلانه مدار الكلام ولتضمنه خواص كثيرة قوله لانه اثر حرف الجر اي حرف اثره الجر او حرف يجر معنى الفعل الى الاسم وبعض الاول حرف الجزم قوله واما الاضافة اللفظية اي اما الجر الذي ليس اثر حرف الجر كما في الاضافة اللفظية فلانها فرع او لانه لا يكون الا فيما كان فاعلا او مفعولا والفعل والحرف لا يكونان كذلك قوله بان يختص بيان للمخالفة بانها مقصورة على وجهين احدهما ان يختص بالاسم بلا بل للاسم وهو الذي يختص به الاضافة المعنوية وذلك القسم المقابل

ليس الا لفعل لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شيء وثانيهما ان يزيد على الاسم بان يدخله والفعل قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه لا كون الاسم مسندا اليه كما يقتضيه سياق الكلام والا لخلا الحكم عن الفائدة وتوجيه ذلك ان الخاص قد يذكر ويراد الحكم عليه لا بخصوصه بل بنوعه فكانه قال والاسناد الى نوع الاسم ومطلقه وفائدة هذا الاداء انه اخصر من ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان لا تعرض فيه لما له دخل في الاختصاص وهو الشيء ان الحكم اتعلق بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم يعتبر الاضافة كما يقال في علامة الرجل لحيته ان معناه علامة الرجل اللحية واللحية مضافة اليه مختصة به فالاضافة لتاكيد الحكم فكذا نقول ههنا ان معناه من خواصه الاسناد الى شيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة يجب ان ينظر الى المطلق حتى يكون الحكم مفيدا سواء كان ذلك النظر قبل النظر الى خصوص المضاف اليه او بعده والقول برجع الضمير الى الشيء المذكور في الطباع او الى اللفظ بعيد قوله لان الفعل يعني ان العرب لاحظت معنى الفعل منسقا الى امر مرتبطا به لا غير بخلاف معنى الاسم فانه لاحظته لا على وجه ينساق الى شيء او ينساق اليه شيء فلذا كان صالحا للمتقابلين قوله من التعريف والتخصيص والمراد بالتخصيص تقليل اشتراك الافراد ولا يراد بالفعل الا الطبيعة فلا يقبلوا التخصيص وفيه تامل لجواز ان تقول ضرب يوم مريدا به نفس الطبيعة ولا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص ولا يخفى

ن هذا النوع من التخصيص جار في الفعل كتخصيصه بالظرف و الحال ان قلت جريانه فيه باعتبار معناه المصدري وهو معنى اسمي فلم يوجد الا في الاسم فلنا المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر او الفعل صالح لذلك التقييد كيف لا والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو مدلول عليه بالفعل وايضا لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بمررت بزيد فان الربط المدلول للباء ليس الا بين المرور وزيد قوله والتخفيف وذلك بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه فمحمول عليه طردا للباب قوله وانما فسرنا الاضافه بكون الشيء مضافا اي لا بمعنى شامل للمضاف والمضاف اليه جميعا وانما لم يجعله في مقابله كون الشيء مضافا اليه اذ لا دليل على نقديرا ليه والعطف على الاسناد بعيد ولقوله قدس سره فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا ولان المصدر د عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال والاضافة كذلك بعني من الخواص الا انه لم يرد بها الاضافه مطلقا فان اسماء الزمان تضاف الى الفعل انما اراد المضاف او اراد الجميع من الاضافه لانها انما تضاف الى الفعل بتاويل المصدر انتهى ان قلت كيف يصح ارادة الجميع من الاضافه قلنا لا شبهة في انا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة الى طرف وتارة الي آخر فلعله يدعي انها يجوز ان يتصور مجردة عن خصوصية الطرفين وان لفظة الاضافة موضوعة لهما او يدعي ان

اطلاق الاضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه و حمل الجميع
على ارادتها على سبيل البدل بعيد قوله لان الفعل والجملة
اشارة الى اختلاف القولين ذهب المص الى الاول كما
نقلناه وذهب بعضهم الى الثاني قال الشيخ الرضي الظاهر ان المضاف
اليه لفظا في نحو اتيتك يوم قدوم زيد الجملة الفعلية لا الفعل
وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي
المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان
في الجملتين قوله وقد يقال هذا بناء على المص ينبغي ان
يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف السابق من اختصاص الحرفان
الجر لازم للاضافة اليه واختصاص اللازم مستلزم لاختصاص
الملزوم ولئلا يخالف قول المص فيما سياتي المضاف اليه كل
اسم ولان معنى الفعل كما ذكرناه يابى عن الاضافة اليه
كما يابى عن الاسناد اليه قال الشيخ الرضي قيل والدليل
على ان المضاف اليه هو المصدر تعريف المضاف به مع خلو الفعل
عن التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما
انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم قال وهو معرب
من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد وهو محل اظهار
المعاني وازالة فساد الالتباس او من عربت الكلمة اذا جعلت
الاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي لاعتبار
ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء كذا في
الايضاح وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم

مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره قال ومبني من البناء المقصر فيه القرار وعدم التغير وذلك لانه شبه صوغه في قالب هيئة لا يتغير بالبناء قال فالمعرب الفاء للتفسير والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر المفسر قوله الذي هو قسم من الاسم يعني ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذي هو الاسم المعرب وذلك لانه ذاكر احوال الاسم واقسامه قوله اي الاسم بقرينة المقام ويندفع به ما يقال من ان التعريف غير مطرد لانه يصدق على مبني الاصل انه مركب لم يشبهه مبني الاصل وذلك لان الشيء لا يشبهه ولا يناسب نفسه وكما يندفع به ذلك النقض يندفع بقوله تركيبا يتحقق معه العامل اذ لا عامل لمبني الاصل فذكر الاسم ح للتحقيق وقيل في دفعه انا لا نسلم لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان له اقساما ثلثة يشبه بعضها بعضا وفيه بحث لجواز ان يقال ان المشابهة المنفية هي المشابهة الموجبة للبناء وهذه المشابهة منفية عنه والا لزم الدور ولزم ان يكون بناؤه بعارض المشابهة لا بنفسه قوله الذي ركب مع غيره المركب يطلق على معنيين المضموم الى شيء ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد في قام زيد وبالمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثاني والالفاظ في التعريفات محمولة

على المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك قوله
تركيبا يتحقق معه عامله ولم يقل تركيبا مع العامل لئلا يخرج
ما عامله معنوي ويبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه
معه بمعنى تحقق العامل معه قال الذي لم يشبه اي لم يناسب
فسر الاشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي
اعم منه لان المص فسره بذلك وذلك لان مانع الاعراب
هو الثاني لا خصوصية الاول ولذا قال المبني ما ناسب قوله
مناسبة موثرة في منع الاعراب هي مبينة في بحث المبني فلا
يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه اذا فسر المناسبة
بالمناسبة التي لها قوة ولم يتبين فان للقوة عرضا واسعا وليس
بعمومه مرادا قوله اي المبنى الذي هو الاصل في البناء لم
يفسر بما اصله البناء لانه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلثة لان
اصل جميع الافعال البناء وانما الاعراب فيها بعارض المشابهة
بالاسم ولان فيه صرف العبارة عن الظاهر لان المتبادر من
مبني الاصل انه مبني وذلك بحسب الاصالة دون العروض
والمتبادر مما اصله البناء ان اصله ان يبني سواء بني كما هو
اصله او عرض له الاعراب قوله وهو الماضي اه كما زعم المص
وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة قوله فاعتبر العلامة
اه يعني ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلا لوجود
سبب الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد اولم
يوجد كزيد والمص لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود

الاسباب التي بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب وهي التركيب
وتحقق العامل معه وعدم المشابهة لمبني الاصل قوله عند
الجمهور كانهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب
في افراده فتوهموا ان حقيقته العرفية ذلك ولم يعرفوا انه
من عوارضه المفارقة قوله فان العارف باحكامها كذلك اي
معرفة التتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدون و
رتبه بخلاف من لم يتتبع اصلا وتبتع ولم يعرف احكامها فانه
محتاج الى تعلم المدون وذلك التعلم ان كان مع الدليل فذلك
التعلم علم النحو اتفاقا وان لم يكن معه فهو علم او لنحو وحكاية
عنه على اختلاف فيه قوله فالمقصود من معرفة المعرب الخ اشار به
الى ان ليس في نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من
التعريف وبيانه ان المقصود من تعريف المعرب ان يعلم المعرب
بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم بان هذا او ذلك مما يختلف
اخره باختلاف العوامل بان يقال هذا معرب وكل معرب مما
يختلف آخره باختلاف العوامل فهذا مما يختلف اخره باختلاف
العوامل ولا شبهة في حصول الوجه الصالح من تعريف المص
لصحة ان يقال زيد في قام زيد معرب اي مركب لم يشبه مبني
الاصل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل فزيد
مما يختلف اخره باختلاف العوامل بخلاف تعريف الجمهور
فان الوجه الحاصل منه غير صالح لان يكون وسطا للزوم تقدم
الشيئ على نفسه في ضمن الدور ولا في ضمنه وذلك لانك

اذا قلت زيد في المثال المذكور معرب اي مما يختلف اخره
باختلاف العوامل وكل معرب مما يختلف اخره باختلاف
العوامل فزيد مما يختلف اخره باختلاف العوامل لزم ان
يكون الصغرى عين النتيجة والصغرى متقدمة والنتيجة
متاخرة عنها ابتداء او بواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء
على نفسه وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب اي من
معرفة ان هذا وذلك معرب والى النتيجة بقوله ان يعرف انه
اي ما عرف انه معرب مما يختلف اخره باختلاف العوامل
والى الواسطة بقوله حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه
به اي بسبب معرفة مفهوم الاختلاف وتعريف مفهومه به فان
التصديق بان هذا معرب يتوقف على تصور المعرب الحاصل
بسبب تعريفه بالاختلاف لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة
فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لانا نقول لا مدخل للتفصيل في
تعريف التوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف،
وهي واحدة في صورتي الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر
لا سترة عليه قوله حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي
تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة المتصور
مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
قوله او صفة اي حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقة لان الحركة
لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له
قال باختلاف العوامل فان قيل ان فاعلا اذا كان صفة

لا يجمع على فواعل فكيف جاء جمع عامل على عوامل اجيب
بانه صار اسما قوله الداخلة عليه به خرج عن حكم المعرب اختلاف
منو ومنا ومني باختلاف العوامل الداخلة على المستفهم
عنه كجاء زيد ورايت عمروا ومررت ببكر قوله وانما
خصصنا اختلاف فهابكونه في العمل كما ينبئ عنه العنوان قوله
اي يختلف لفظا اخره اي صورة آخره او تقديره اي يختلف
آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الاخر
فقط كما في مسلمي او تقديره وتقدير صفة كما في عصا وقاض
او بحسب تقديره بالصفة فقط كما في حبلى وغلامي فان
اخرهما لا يمتنع عن قبول الاعراب بحسب العرض والحكم
وان كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج قوله اي يختلف
اختلاف لفظا وتقديرا اي اختلافا منسوبا الى الصورة او
الى التقدير على ما مر وانما لم يقل اختلافا ملفوظا ومقدرا
بحذف الموصوف لان الاختلاف موصوف ملفوظ مجازا باعتبار
سبيله وسببه لو جعلت الحركة لفظا ولم يجعل قوله لفظا او
تقديرا تفصيلا للعوامل اي سواء كان العوامل ملفوظة او
مقدرة لان العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر لانه قد يكون
معنويا ولانه لا يلايم قوله الآتي التقدير واللفظي في بيان ضبط
اعراب الاسماء وذلك لان الظاهر انه اشارة الى ما يشير اليه
قوله لفظا وتقديرا قوله رايت احمد ومررت باحمد او رأيت
حبلى ومررت بحبلى وقولنا رايت مسلمين ومررت

بمسلمين اي مدلول هاتين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع قوله علامة النصب اي علامة هي النصب الذي دل على المفعولية وقس عليه علامة الجر قوله فان قلت لايتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب الى قوله مع عامله ابتداء ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان العامل لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل اجيب بان المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع قوله قلت هذا حكم آخر حاصله ان حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازماله ان قلت يجوز ان يقيد الاختلاف بالعوامل باحد الازمنة وح يكون لازما للمعرب وان لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماله قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع انه بعد ذلك التقييد ايضا غير لازم لجواز ان يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد بالاختلاف الاول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدأه حالة البنائي وبالاختلاف الثاني الوجود وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة وبالعوامل جنس العوامل فان اللام الداخلة على الجمع قد يبطل

معنى الجمعية ولا يخفى بعد ذلك كله قوله غاية الامران هذا
الحكم لا يكون من خواصه الشاملة اي من خواصه الاضافية
بالقياس الى المبني وانما قلنا ذلك لوجوده في المضارع
ولذلك قال ههنا حكم ولم يقل خاصة ولايخفى ان القول بانه
ليس من خواصه الشاملة مبني على ان لا يتحقق في الصورة
المفروضة عوامل في شيء من الازمنة اذ لو تحقق فيها عوامل
في الازمنة كان خاصة شاملة لكل ما هو معرب لكنها ليست
شاملة لكل وقت قوله اي حركة او حرف كان القرينة عليه
شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سيذكره في
ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده قال اختلف اخره به
اعترض عليه بان التعريف غير جامع لان تغير مسلمان و
مسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون واجابوا عنه
بان النون فيهما كالتنوين في المفرد ولعلهم ارادوا به ان
هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الاوقات جاز ان يجعل
الحرف السابق عليه بالنظر الى هذه الحيثية في حكم الاخر
وان كان بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع ليس في
حكم الاخر وانما قلنا في بعض الاوقات لانه قد لا يكون
بمنزلة التنوين وذلك في المثنى والمجموع المعرفين باللام
لامتناع اجتماع اللام والتنوين قوله ذاتا اوصفة اما اختلاف
الاخر اي تحوله ذاتا فكما يتحول واو ابوك الى الف اباك
واما تحوله صفة فكما يتحول ضمة زيد الى فتحته قوله ولا يرد

العامل والمقتضي وكل اوصف كونه معربا قال قدس سره في الحاشية لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة فالاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها انتهى انما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لجواز ان يجعل الباء للالة فيسند اخراجهما اليها اما خروج العامل فلان النحاة جعلوه بمنزلة العلة المؤثرة ولهذا سموه عاملا وليس علة مؤثرة بالحقيقة لان التاثير للمتكلم وهو علامة لتاثيره واما خروج المقتضي فلان الة الشيء سبب قريب له والمقتضي ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدل الى آخره لو جعل من تمام الحل حتى يخرجا كان احسن لكن المصنف رح لم يجعله من تمامه قوله خرجا بالسببية الخ ان قيل ينتقض التعريف حينئذ بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب له قلنا ليس للعلة التامة سببية الا سببية اجزائها و اجزائها متركبة من قريب وبعيد نعم لو ثبت سبب قريب سوى الاعراب يصح النقض به لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لايتحقق الاعراب في الاسم الذي ركب ابتداء لانا نقول السبب القريب للشيء سبب انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببه ولا يخفى انه لا يقتضي استلزام المسبب لا يقال فالعبارة الصحيحة ان يقول ما يختلف بدل ما اختلف لانا نقول لم يرد بصيغة الفعل كما في التعريفات الزمان فلا فرق بين الصيغتين ان قيل يمكن

ان يجاب ايضا بان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن
الحركة والحرف بخصوصه فيه بل اعم منه ومن التحول من
السكون الى الحركة ومن التحول من علم الدلالة
الدلالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لاسر الى
علامة لامرين كالف المثنى وواو الجمع فانهما قبل التركيب
علامة التثنية والجمع وبعد التركيب علامة لهما وللفاعلية
ومن علامة الى علامة كياي التثنية والجمع قلنا
هذا الجواب غير مرضي عند المصنف رح وغير ظاهر من العبارة
فان المتبادر من رجع ضمير قوله اخره الى المعرب ان الاختلاف
يطرء ويظهر فيه بعد كونه معربا قوله خرج حركة نحو غلامي
وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا اخرج جر
الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام
واما حركات ما قبل هذه الادوات من تاء التانيث وياء النسبة
وعلامتي التثنية والجمع فخارجة برجع الضمير الى المعرب
لان ما لحقته تلك الادوات ليست معربة وان ابيت عن ذلك
فخرجت بقيد الحيثية قوله ليس من حيث انه معرب لوجوده
قبل عامل الجر بل قبل مطلق العامل وكذا الحال في الصورة
المذكورة قال ليدل على المعاني جمع معنى بمعنى ما يقوم
بالشيء ويقابله العين قوله واللام في ليدل الخ معطوف على اسم
ان وخبرها قوله يعني وضع الاعراب اي وضع الاعراب فى
الاسماء ليدل على المعاني ويتضح به المعاني في نفس الاسماء

من غیرا ستعانة الی العامل والقرینة وذلک الا عتناء بشانهما قوله فانه بعید اذ لا نظرا الی وضعه لا قصدا ولا تبعا قوله لیدل الاختلاف فیه ان الاختلاف لوکان والا علی هذه المعانی لکان الاعراب هوالاختلاف کما ذهب الیه بعض المتاخرین لا ما به الاختلاف کما صرح به فی هذا الکتاب وفی غیره اللهم الا ان یقال ان نسبة الدلالة الی الاختلاف بضرب من المسامحة ووجه ذلک ان اختلاف المعانی المدلول علیه بقوله المعتورة علیه لما کان مستندا الی الاعراب من حیث اختلافه نسبت الدلالة الیه قال المصنف رح انما اخترت هذا التعریف علی تعریف بعض المتاخرین لان الاختلاف لیس موجودا فی الخارج وما به الاختلاف موجود فیه والموجود فی الخارج اولی بان یجعل علامة ولان الاختلاف هوالتحول من حرکة او حرف الی غیره فاذن یلزم ان لا یتحقق الاعراب فی الاسم الذی رکب اولا ویمکن ان یقال ایضا ان الاعراب یوضح المعانی ویزیل فساد الالتباس والموضح ومزیل الفساد بالذات هوالحرکات والحروف قال الشیخ الرضی الظاهر فی اصطلاحهم ان الاعراب هوالاختلاف الاتری ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا یطلق البناء علی الحرکات وفیه نظر لان فی المعرب شیئین اختلافه وسببه وقد بین ان الاختلاف لا یناسب بل لا یصح ان یجعل اعرابا فتعین ان یکون سببه اعرابا واما المبنی فلیس فیه الاعدم الاختلاف ای البقاء علی حالة واحدة

اذ لاحاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فتعين ان يكون نفسه بناء اوليس الحركة او السكون في اخره سببا لعدم الاختلاف حتى يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين قوله يعني الفاعلية قال الشيخ الرضي المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة . فضلة بلا واسطة حرف الجرا وبواسطته فالمعتورة على صيغة اسم الفاعل لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى ان الاسماء تاخذها على سبيل المناوبة وذلك لان توصيف المعاني بهذا الوصف ليس الا لان المعاني باعتبار هذا الوصف يقتضي الاعراب والوصف الذي له اقتضاء الاعراب هو كون احدها طاريا ابدا الا كون احدها مطروا عليه فاذن تعين الكسرة وتوافقه الرواية ايضا ويرشدك الى ما ذكرنا ما قاله الشيخ الرضي وهو ان المعاني في الكلمة قد يطرء بعضها على بعض ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطروعليه ومن ثم احتاج المجاز الى قرينة والطاري الغير اللازم لا يلزم ان تطلب له اخف العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير وقد يجتلب له حرف كما في المثنى وقد يكون كامة مستقلة كالمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان كان الطاري واحدا كلون الفعل عمدة في ما تركب منه ومن ... فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب للـ...

بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق
بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ومثل هذا
المعنى انما يكون في الاسم فجعلت علامته ابعاض حروف المد التي
هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف المد التي
لم تجتلب ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال ان الاصل في
الاسماء الاعراب وفي الافعال والحروف البناء قوله على
تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء فان آخذ الشيء مستول
ومستعل عليه ومثله الطريان قوله يقال اعتوروا الشيء
الاعتوار دست بدست كردن چيزيرا والتعاور والتعور مثله
وقد جعل ههنا مستعارا لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة
او مجازا مرسلا عن التناوب قوله وانما جعل الاعراب في اخر
الاسم اي جعل الاعراب الذي هو الاصل حالا في الاخر
او جعل مطلق الاعراب في الآخر تحقق الحال في المحل كما في
الاعراب بالحركة او تحقق الكل في ضمن جزئيه كما في
الاعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال على التقدير
الاول لم يعلم موضع الاعراب بالحرف لانا نقول اذا تعين
موضع الاصل تعين موضع فرعه وهو جانب الاسفل بقدر
الامكان والا لزم تقديم الفرع وتاخير الاصل قوله
والاعراب على صفته اي صفة المسمى والمدلول وذلك بناء
على ان الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول وقد جعلها الشيخ
الرضي صفات الدال وهي كونه عمدة وفضلة فقال جعل

الاعراب في الاخر لان الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن
الدال عليه ان قيل ان الحركات الاعرابية مع الاواخر
والحروف الاعرابية انفس الاواخر فلم يتاخر الدال
عليها عن الدال عليه لايجاب بان المراد بيان حال الاعراب
بالحركة التي هو الاصل والمراد بالتاخر التاخر الذاتي
لاالزماني ولا شبهة في تاخرها الذاتي لانها نابعة للحرف
لانا نقول تاخرها الذاتي لازم لها اينما وضعت بل يجاب بان
المقصود بيان الاعراب بالحركة لما ذكر وهي متاخرة بحسب
الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ الرضي وقال ان
الحركات ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان
بعده بلا فصل ببعض الواو وقس عليه اخويه فالحركة اذن
بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده
واذا اشبعتها صارت حرف مد ويمكن ان يجاب ايضا بان المراد
التاخر عن الدال بقدر الامكان او التاخر عما عدا الحرف
الاخير فان التاخر عن الاكثر في حكم التاخر عن الكل
قوله ثلثة اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر
واحد ليصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما
على الحمل كما في قولك البيت سقف وجدار ان قوله هذه
الاسماء الثلثة الخ اعلم ان الحركات الثلث تسمى ضمة وفتحة
وكسرة سواء كانت بنائية اوغير بنائية اعرابية كانت اوغير

اعرابية كضمة قفل لكنها اذا اطلقت بلا قرينة يراد بها الغير الاعرابية وتسمى ايضا رفعا ونصبا وجرا اذا كانت اعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الاعرابية ايضا والنسبة بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذا بين الفتحة والنصب وبين الكسرة والجر وانما سميت الحركات بتلك الاسامي لحصول الاولى بضم الشفتين ويتبعه رفعهما عن مكانهما وحصول الثانية بفتح الفم ويتبعه نصبه فكان الفم كان ساقط فنصبته اي اقمته بفتحك اياه وحصول الثالثة بجر الفك الاسفل وخفضه وهو كَكسر الشيء اذا انكسر يسقط ويهوى الى الاسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم قطع الحركة ولذا سمي الجازم جازما والوقف والسكون بمعنى واحد والاول مختص بالاعرابي والاخيران بالبنائي قوله ولا يطلق على الحركات البنائية عند البصرية واما عند الكوفية فالكل في الكل قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية بل في الحركات الغير الاعرابية قوله على قلة بالقرينة كقوله فالضمة رفعا الخ قوله حقيقة اوحكما وذلك اذا كان الاسم عمدة وهذا الوصف يستدعي الرفع لكن قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة ولا يخفى ان هذا التعميم هو الحق والقول بان الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان فيما يشابههما بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق ومن جعل الياء فيهما للنسبة واراد

الحصلة المنسوبة الى الفاعل والمفعول فتوجيهه بحسب المعنى
راجع الى ما في الشرح وتوجيه الشرح اقرب من توجيهه
الى الفهم قوله حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم
فضلة قوله اي كون الشيء مضافا اليه بقرينة المقابلة
للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا
وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف
اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه
لم يعتدوا به اوكان الجر زائدا اكالعا رفكانه ليس علامة مقارنة
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد مبني على اصالة
الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع
ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل بحسب الاقسام لم يكن
مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ ولك
ان تقول لان الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة قوله
فاعطي الثقيل القليل اي جعلوا للقليل للتعادل وكذا جعل
الخفيف للكثير قوله والنصب خفيف او ضعيف والفضلة
ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله ولما لم يبق الخ انما
احتيج للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة
الحرف فاريد تمييزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما
كونه فضلة فلانه اقتضاه العمدة التي هي الفعل وليس عمدة
واما انه بالواسطة فلان ايصال معنى العمدة اليه بواسطة
الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل في ذلك

اعتبر عملهما اما عمل الحرف ففي ظاهره واما عمل الفعل ففي محله ولذ اجاز العطف بالجر على لفظه وبالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الجر في موضعين عن كونه علما للفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما أضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان الفعل محذوف نسيا منسيا الثاني في المجرور المسند اليه كمر بزيد وكان قياس المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما فضلة بواسطة الواو والا لكن لما كان الواو في الاصل للعطف غير مختص باحد القبيلتين يعني الاسم والفعل وكان الا يدخل في غير الفضلة كالمستثنى المفرغ لم يرد اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا كل ذلك مما استفدته من كلام الشيخ الرضي قال العامل احتيج الى بيانه اما لاحتياج بيان حكم المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه مرادا في تعريفه وانما اخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب قريب له واما لاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد هذا الفن كما قالوه فان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني غاية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظاهر وانما تاخيره عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لانسياق بيان الصورة اليها اولانها مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني المعتورة مختصة بالاسم كما ذهب اليه البصرية وينبغي أن يكون تعريف العامل مطلقا عندهم ما اوجب كون

اخرا لكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي
او الشبه التام بالاسم وايضا المراد بعامل الاسم العامل
الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك زيد
قال ما به يتقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر اذ
لا مدخل له في التعريف ان قلت التعريف غير مانع لصدقه على
كل من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما
وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة قلنا الباء
للآلة اي ما هو آلة لتاثير المتكلم واعتقدوا انه آلة وان لم يسموه آلة
بل يسمونه موثرا لا يقال فيتوقف اثبات التعريف على التتبع ليعلم
ما يعدونه آلة فيفوت الغرض من تدوين النحو ويبطل ما قيل في
عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب لان العامل ماخوذ في
تعريفه لانا نقول قد كفى ضبط المدون وحصره العوامل مؤنة
التتبع ولا يخفى انه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي
للاعراب لكان سالما عن الاعتراض الاول لانه نص في الآلة اعلم
ان العامل قد يقال انه آلة وقد يقال انه علامة لما احدثه المتكلم
في اللفظ ويتفرع عليه ما قالوه من ان رتبة العامل التقديم
اما على الاول فلان للآلة تقدما بالذات على ما هو آلة له ومن
حق المتقدم بالذات ان يتقدم تلفظا ليوافق الوضع الطبع
واما على الثاني فلان حق العلامة من حيث هي علامة ان تتقدم
على ما هي علامة له لشرفه لتعرف اولا ثم يعرف ما هي علامة له
ومن كونه علامة يظهر ايضا ما يقال من ان حق العامل

ان يكون لفظياً لا يقال هو آلة او علامة للاعراب فحقه التقديم
عليه لا على المعرب لانا نقول تقدمه عليه لا يتصور بدون
تقدمه على المعرب ولما ثبت ذلك لزم ان يمتنع انعقاد علاقة
العاملية والمعمولية بين الشيئين بمعنى ان كلا منهما عامل في
الاخر والا لزم ان تكون حق كل منهما التقدم على الاخر الا
بجهتين مختلفتين كما في اسامة الشرط والشرط فان كلا منهما عامل
في الاخر نحو قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فان
ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل
صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له
فله تقدم وتاخر بجهتين مختلفتين قوله اي يحصل فسر التقوم
بالحصول لا بالقيام بالغير كما يقتضيه اصل اللغة لاشتقاقه من
القيام الذي هو قيام العرض بمحله وذلك لان المعنى المقتضي
ليس قائما بالعامل قوله اي معنى من المعاني المعتورة انما
قيد المعنى به لان اقتضاءه الاعراب ليس بحسب ذاته بل
باعتبار كونه من المعاني المعتورة كما ذكرناه قوله اذ به
حصل معنى الفاعلية لان له استدعاء الاسناد اليه قوله اذ به
حصل معنى المفعولية اي بالفعل الذي في رأيت لان له
استدعاء التعلق قال الكوفية مجموع الفعل والفاعل عامل
في المفعول لانه صار فضلة بمجموعهما قوله وفي مررت بزيد
الباء عامل اي في لفظه واما في محله فالعامل هو الفعل ومحله
النصب هذا اذا كان حرف الجر مذكورا واما اذا لم يكن

مذكور اكغلام زيد فمنهم من قال ان المقدر عامل وجاز
اعمال حرف الجر مقدرا لوقوع المضاف موقعه ومنهم من
قال ان المضاف عامل لان الحرف صار نسيا منسيا ولذا يكتسب
المضاف التعريف والتخصيص من المضاف اليه واليه مال الشيخ
الرضي قال فالمفرد لما ذكر الاعراب وانواعه وكان لكل من
انواعه اقسام وتلك الاقسام محال اراد ان يذكر تقسيمه
تلك الاقسام ومحالها ذاتي بالفاء لبيانها قوله الذي لم يكن
مثنى ولا مجموعا المفرد في المشهور يطلق على مايقابل المركب
وعلى مايقابل الجملة وعلى ما يقابل المضاف وعلى مايقابل المثنى
والمجموع والمراد هنا الاخير بقرينة المقابلة ان قيل لابد
من تقييده بكونه غير الاسماء الستة وما الحق بالمثنى
والمجموع لانها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم فلا نجاب
بانها غير داخلة فيما حكم عليه بناء على ان القضية مهملة
او ان اسماء الستة وبعض ما الحق بالمثنى غير خارجة لان
شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الافراد ولاشموله
لجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط يابا ه مع ان
ذكر المنصرف ح لاخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف
باللام اصلا لا لاخراج غير المنصرف مطلقا كما هو الظاهر
بل يجاب بانها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان
اعرابها ان قيل قد بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان
ينبغي ايضا ان يكتفي بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف سا

احترازا عنه اجيب بان تلك الاسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفي في الاحتراز عن المحصورة بادنى شيئ اذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا قال الجمع المكسر المنصرف انما لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان لانه قصد نوع تغليب ولانه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له وهو الجمع المكسر ولتوهم التغليب كما قيل وهو بعيد جدا الان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يابى عن ذلك واولم يابى عن توهم التغليب لم ياب عن توهم المشاكلة في المذكور فيكون من قبيل قوله تعالى وسارعت من نفقاتي مقابلة قوله تعالى وحسنت مرتفقا قوله الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما الاظهر ان يقال الذي لم يكن ملحقا باخر واحده واو ونون ولا الف وتاء ليظهر خروج مثل سنون وضربات عنه ويظهر دخول فلك جمعا لفلك فيه قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لخفتها ولانها ابعاض للحروف وفيه انها ليست ابعاضا لها الاتوهما ولو سلم فذلك يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة قال والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور اجازه العلم انتهى وذلك لان الفتحة عطف على الضمة

والعامل فيها الباء ونصبا عطف على رفعا والعامل فيه هو الاعراب المقدر والقرينة عليها لمقام لانه بصدد بيان اقسام الاعراب ومحالها ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام فان ملاحظته كافية فى كونه عاملا ولك ايضا ان تجعل عامله ما هو عامل في الظرف المستقر قوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية قال قدس سره فى الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعربا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا انتهى قد اشار بقوله على معنى الى ملاحظة الاعراب سواء كان في قالب المصدر او الفعل وسواء قدر فى نظم الكلام او لم يقدر ولا يخفى ان مجرد هذه العبارة لا يفيد كون الحركات الثلث رفعا ونصبا وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر اذا كان ملتبسا بالضمة والفتحة والكسرة وكانت تلك الملابسة من قبيل ملابسة العام للخاص افادت ذلك قال جمع المونث السالم قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن اقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل وهو بصدد بيان اقسام المعرب واعرابها ولانه اكثر خلافا للاصل من جمع المونث حيث ترك فيه احدى الحركات مع التنوين بخلاف جمع المونث ولان جمع المونث السالم اكثر ارتباطا بالقسمين الاولين لانه مقابل للاول ومناسب للثاني باعتبار الجزء الاول ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما

قال قدس سره في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى لا مجرور بناءعلى انه صفة للمونث حتى يكون المعنى المونث الذي سلم عن التغير اذا جمع وجاز توصيف المضاف الى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور لانهما في درجة من التعريف عندهم اما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف اليه انقص ومثله بدل عمدة قوله وهو ما يكون بالالف والتاء سواء كان واحده مونثا كمسلمات جمع مسلمة اومذكرا كسجلات جمع سجل ومرفوعات جمع مرفوع وسواء كان جمعا بحسب الحال اوبحسب الاصل فدخل فيه عرفات ولا يخفى ان تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف اوبعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج مثل سنين فكما لاحاجة في ادخال الاول الى تقدير مضاف وهو صيغة اومعطوف وهو ماكان على صيغته لم يحتج في اخراج الثاني الى تقدير المضاف قال غير المنصرف بالضمة والفتحة اي اذا خلي وطبعه كان كذلك قوله فاعراب هذه الاسماء الستة اي لابخصوصها بل بعمومها اذ كثيرا ما يجري حكم على شخص ويراد به الحكم على نوعه وحاصله ان الاسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه تلك الارادة ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها فيصح ان يراد ابوك الغرد لصفة التي اشتهرت بها وهي كونها اسماء الستة وفيه ما مر من تزئيف كون اللفظ موضوعا لنفسه قال بالواو رفعا الخ لا بالحركة التقديرية او اللفظية وهي حركة ما قبل

حروف المذكما فيل للروم الاعراب في الوسط والعدول
الى خلاف الاصل وهو التغلير مع الغني هنه قوله اذ مصغراتها
اي ما يصغر منها وانما قلنا ذلك لان ذو لا يصغر قوله معربة
بالحركات لانه يتحرك عينه ولامه وحو باليتم وزن فعيل و
حرف العلة المجهول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة
قال مضافة فيه تغيير لنظم المتن حيث اخر قوله مضافة عن قوله
بالواو وذلك اما لانه جعل قوله مضافة حالا من المستتر في
الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة محمولة على
التقديم والتاخير والا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي
فلذا قدم ما اخره اولان للشارح تغيير النظم لنكتة كالعناية
اوحسن الموقع اوموافقة الاسلوب السابق الى غير ذلك
ولا يخفى ان قوله مضافة يجوز ان يكون حالا من معمول الاعراب
المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام قوله ولم يكتف
في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم الخ تفصيله ان خصوصية المضاف
اليه المذكور غير معتبرة والفصل الى نفي الاضافة الي ياء
المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به وليس
الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثنى والمجموع
بصيغة الواحد كذلك قوله لئلا تكون بينهما وبين الاحاد
ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك
الحروف كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع

مع كونهما فرعين للمفرد با لاعراب الاقوى قوله لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد كالاخ دون عدد ايظهر ذلك التعدد حتى خصوا ذلك بحالة الاضافة قوله ولوجود حرف صالح فاستر حوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم يرد الى اصلها الا للاعراب قال الشيخ الرضى الاقرب عندي ان اللام في الاربعة الاول والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العمدة والالف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونهما بدلين من لام الكلمة وعينها وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وقال المصرح ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لايكون من سنخ الكلمة فهي بدل تغيل مالم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في نبت يفيد التانيث ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه واعترض عليه بانه لامحذور في جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع وله ان يقول ان علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني بل من حروف المعاني قوله وهو كلا وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل في

المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وللزوم الالف في الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لا يمال والفه بدل من الواو لابدال التاء منها في المونث ولم يبدل التاء من الياء الافي اثنين وقال السيرافي بدل من الياء لسماع الامالة ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذ وذ الا ماكان من ذوات الياء قوله وكلتا كلنا على وزن فعلا والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جيئ بالف التانيث بعد التاء لان التاء لم تتمحض للتانيث فلذا جاز توسيطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء في الوقف ولانها ليست لمحض التانيث وكذا الالف لانها تتغير للاعراب وجاز الجمع بينهما والحاق التاء بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده وفي قوله فلذا جاز توسيطها رد للمصنف حيث قال انها ليست للتانيث لان تاء التانيث لا يكون وسطا ويجب ان يكون ما اضيف اليه كلا وكلتا مثنى اما لفظا ومعنى او معنى فقط كقولك كلاهما ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو قوله فاذا اضيف الى المظهر ويجب ان يكون معرفة قوله واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع قيل انه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا واصل المثني ان يكون معربا بالحروف فالاولى جعله موافقا

لمتبوعه في الاعراب ثم اطرد ذلك فيما اذا لم يتسع المبني المعرب
نحو مثنا كلانا واما اذا اضيف الى المظهر فانه لايجري على المثنى
اصلا قال واثنان قال الشيخ الرضي كان عليه ان يذكر مذروان
اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه
كان مذري ثم يثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وذلك لان
معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد
معني الثني كما لم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد
معنى الثني فالثنايان طرفا الحبل المثني فالثني في مجموع الحبل
لا في كل واحد من طرفيه قوله وهوالو جمع ذ ولا عن لفظه
فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفرده عن لفظه وكذا
اولات جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع المونث السالم
فينبغي ان يذكرا ولات مع جمع المونث السالم ملحقا به واما دوو
فهو جمع سالم فلذا لم يعده من ملحقاته وانما قدم الو على
عشرين لانه جمع ولايدل على عدد معين كما هو مقتضى الجمع
قوله وهو علامة التثنية والجمع قال الشيخ الرضي جعلت الالف
علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد
المثني والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في
جميع المثني والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما
وهموا وكما وكموا قوله لانه ضمير المرفوع للتثنية آه اولان
كلا من المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابه واسبق
الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثني وواو المجموع

علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى
بالقيام مقام الحركة الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع
والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق
للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلة
بخلاف الرفع قوله وفرقوا قال الشيخ الرضي ترك فتحة ما قبل
الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى
مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله
قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره ولا
السعي لو قلب الياء بضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة اولى
من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل
ياء الجمع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى
لكونه تنوينا كما في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر ويفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى لخفة
الالف وثقل الكسرة وفي الجمع لثقل الواو وخفة الفتحة
واما الياء فيهما فطارية للاعراب قوله الذين اشير الى تقسيمه
اليهما فيما سبق اي في ضمن ما سبق من تقسيم الاختلاف الى
الاختلاف لفظا وتقديرا وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير
و اللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما بين وليتصل لاحق
الكلام بسابقه فعلى هذا يكون قوله التقديرية بيانا لمحل التقسيم
لا لهما كما قيل قوله ولما كان التقديري اقل سهل الضبط اشار
اليه اولا ولا لكان المناسب تاخيره عن اللفظي لانه متحقق العلامة

الطهور قوله اي في الاسم المعرب اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما قيل وذلك لئلا احتياج الى جعل في بمعنى اللام ان لم يقدر الوقت والى لزوم تقدير العذر او الاستثقال في الامثلة ولفوات الملايمة لما سبق من بيان محال الاعراب ولان في في قوله واللفظي فيما عداه ليست بمعنى اللام والا لكان معناه ان الاعراب اللفظي لاجل ما هو المغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساده قوله الذي تعذر الاعراب فيه نفيه حذف العائد والضمير المستتر راجع الى الاعراب ولك ان تقول الذي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه اعني الضمير فصار مرفوعا مستترا في الفعل قوله الذي في اخره اي في موضع اخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان اخر الاسم عام والالف خاص فلا لزوم الاتحاد قوله الف مقصورة سميت بها لانها ضد الممدودة او لانها ممنوعة من الحركة مطلقا والقصر المنع والاول اولى بدليل مقابلتها للممدودة وعدم اختصاص المنع بالالف لتحققه في ميم غلامي قوله او محذوفة وهي في حكم الثابت ولهذا لم يعرب ما قبل الالف ولخفاء هذا القسم وظهور مقابلته مثل بالاول وترك الثاني قال كعصا وغلامي خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو اي ما تعذر مثل عصا او مثاله وغلامي وامثالهما وصفة مصدر محذوف اي تعذر كتعذر عصا وغلامي وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كعصا وغلامي بدلا من قوله ما تعذر

او بيانا له وقوله مطلقا على التقدير الاول حال من مدخول
الكاف والعامل فيه مايتضمنه الكاف من معنى التمثيل او ما يفهم
من الكلام من التعذر وتقديرالاعراب وعلى التقدير الثاني
حال مما اضيف اليه التعذر المحذوف او ظرف ومصدر لذلك
المحذوف والمعنى كتعذره في زمان مطلق او تعذرا مطلقا وعلى
التقدير الثالث حال من قوله كعصا وغلامي والعامل فيه ما هو
عامل في الظرف المستقر او ظرف لذلك العامل قوله فان الالف
مادام الفا قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل وكما
في الاسم المفرد كما قيل ليدخل فيه الجمع المكسر وجمع
المونث السالم ولو قيل بالحركة لفظا لكان اولى ليخرج مثل عصاي
فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة اعلم ان اكثر النحاة
ذهبوا الى ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص
رح لان غلامي معرب ولان الاضافة الى المبني لايوجب البناء
الا بشرط سنذكره ان شاء الله تعالى قوله فانه لما اشتغل الى
قوله قبل دخول العامل لان العامل انما يدخل الاسم بعد
ثبوته في نفسه وههنا مضاف الى الياء فالاضافة اليها متقدمة
على العامل وهي مستلزمة لكسرة ما قبلها قوله فما ذهب اليه آه
تفريع على المقدمة الاستثنائية التي تفهم من قوله لما لا على الشرطية
وتوضيحه ان كسرة الملايمة متقدمة على كسرة الاعراب
بمراتب لتقدمها على العامل المتقدم على المعنى المقتضي المتقدم
على الاعراب فلايجوز ان يكون هي اياها ان قلت لم لايجوز زوال

الاولى بعروض الثانية قلت لا وجه لزوالها لبقاء سببها مع ان
الاصل بقاء الشيء على ما كان وان العناية بكسرة الملايمة اكثر
خصوصا اذا لم تفت جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره ان قلت
لم لا يجوز ان تجعل علامة اية يحسن ان تتعلق العامل كما في علامتي
التثنية والجمع بعد اجيب عنه بانه يلزم ح توارد المؤثرين المستقلين
اصطلاحا على اثر واحد وكما يستحيل توارد المؤثرين المستقلين حقيقة
على اثر يستحيل عندهم توارد المؤثرين المستقلين اصطلاحا
على اثر ولا يخفى تحققهما فيما نحن فيه دون صورتي التثنية
والجمع لان حمل علامتيهما على الاعراب مستند الى العامل
وهو مؤثر اصطلاحا وحملهما على معنى التثنية والجمع مستند الى
قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي قوله اي في حالتي الرفع والجر يعني ان
قوله رفعا وجرا ظرف الاستعمال المدلول والمعنى كسرة قال قاضي
وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك
ان تجعل مصدرا اي استعمال رفع وجرا وحالا مما اضيف
اليه الاستعمال المقدر اي حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير
ذلك من الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا قوله لاستثقال
الضمة والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها قال الشيخ الرضي
وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك
ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم ينقل الحركتان كظبي
وكرسي قوله ونحو مسلمي عطف على كقاض مرفوعا ومنصوبا
لا على قوله قاض اذ لو قصد ح بلفظ نحو تمثيل تقدير الاعراب

كان مستدركا لافادة الكاف اياه ولوقصد به كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى ياء المتكلم لم يحتج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات بل يراد المذكورات واخوانها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها قوله فان اصله مسلموي قال الفاضل الهندي ان لفظ الاعراب في مسلموي بعد الاعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الاعلال من التعذر وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال لان اعرابه بالواو وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه بالحركة وثقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتقدير الحركة قوله فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا وذلك لامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة كما جعلت كسرة جمع المونث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت فلوجعل الياء بدلا عنها لكان للكلمة واحدة اعرابان لفظي وتقديري بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا قوله فان الياء المدغمة ايضا ياء باقية على سكونها قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث او بعضها فيما كان اعرابه بالحرف ولاقى مدة آخره ساكنا بعدها سواء كان مضافا اولا كما في قوله تع والمقيمي الصلواة على قرأة النصب وانما لم يقل ولاقى اخره لئلاينتقض القاعدة بمصطفى القوم

ولعله انما لم يعده المص لانه بصدد بيان الاعراب اللفظي
والتقديري الثابت للاسم في ذاته لا باعتبار عارض وكان
الياء في مثل غلامي ومسلمي لشدة امتزاجها بالكلمة ليست
عارضة ان قلت فلم لم يعد في مع ان اعرابه ينبغي ان يكون
بالواو تقديرا في حال الرفع كما في مسلمي ولما لم يعده من
التقديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجيب عنه بانه
جعل داخلا في باب غلامي نظرا الى اخواته والى اللغة
الاخرى فيه وهي فمي وان كانت قليلة نعم بقي الاشكال
في الاعلام التي تحكى في لغة الحجاز نحو من زيد ومن زيدا
ومن زيد فانه معرب تقديرا عرابه وجوبا لاشتغال محله بحركة
الحكاية وكذا في المثنى المحكي اذا جوز الحكاية فيه قوله
واكتفى بتعريفه انما صح الاكتفاء به لانحصار المعرب عنده
في المنصرف وغير المنصرف فاذا علم غير المنصرف بانه ما فيه
علتان الى اخره علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك ولهذا
ومثل ما سبق في تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف
بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف
بانه الذي يسلب عنه الجر والتنوين لشبهه الفعل ويحرك
بالفتح وذلك لاستلزامه توقف الشيء على نفسه فيما هو المقصود
من التعريف وعدم انحصار المعرب فيهما لخروج ما اعرب
بالحروف مثلا عنهما قال غير المنصرف المنصرف ماخوذ من
الصرف وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لاشتماله

على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي التنوين او لاتصافه بزيادة تمكن ولذا يقال له الامكن والمعري منها عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف قوله اي اسم معرب جعل ما موصوفة لا موصولة لان حق الخبر ان يكون نكرة رلئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ لان غير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة و له ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر انه اسم جنس لا علم جنس لانه ضروري ولا ضرورة ههنا والقول بانه خبر قدم يخالف الاسلوب الشائع من تقديم المعرف وجعله موضوعا والفائدة المحفوظة ايضا من ان سبق العلم بالشيء يستدعي جعله موضوعا وقد سبق العلم بغير المنصرف قال ما فيه علتان فاعل الظرف او مبتدأ قدم خبره والجملة صفة ما العلة في اللغة عارض غير طبعي يستدعي حالة غير طبعية وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعني ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه و ذلك الامر المناسب يسمى بالحكم فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد مجازا لكن صريح كلام المص في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل من التسع حقيقة وبني ذلك على ان صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولم يقل ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الملاحظة جار

في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده قوله واستجماع شرائطهما وانما قال ذلك لئلا يبطل مانعية التعريف بنوح وهند منصرفين بناء على صدق التعريف عليهما بما دخله اللام او اضيف كالاحمر واحمركم فانه منصرف مع صدق التعريف عليه وانما يندفع النقض به لان من شرائط تاثير العلتين انتفاء مايعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط يعارض احد السببين واما في الاخرين فلان دخول اللام او الاضافة يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم ان قلت يبقى النقض بما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب لصدق التعريف عليه مع انه منصرف عنده بقوله ويجوز صرفه وبمسلمات ايضا علما لمونث لصدق التعريف عليه مع انصرافه لدخول الكسر والتنوين عليه اجيب عن الاول بما سيجيء في تحقيق قوله ويجوز صرفه وعن الثاني بان يمنع وجود السببين المستجمعين بشرائطهما كما قاله العلامة من ان هذه التاء ليست متمحضة للتانيث لدلالتها على الجمعية ولا مجال لتقديرالتاء لان التاء الظاهرة مانعة عن تقدير اخرى ولك ان تقول ان تنوين المقابلة غير ممنوع منه ولا الكسرة الغير المختصة بالجر او ان تحذف الكسرة والتنوين كما ذهب اليه بعضهم قال من تسع مبنية بقوله وهي عدل آلخ فلا حاجة اذن الى ان يتقيد العلتين بكونهما مانعتين من الصرف

حتى يلزم تعريف الشيء بما يساويه والحصر فيها استقرائي
قوله من علل تسع او من تسع علل ذ الاول اوفق بقوله او
واحدة منها وبما في اول البيت اعني قوله موانع الصرف
تسع قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين وذلك
باعتبار تقدم العطف على الحكم كقولك البيت سقف وجدران
قال قدس سره في الحاشية اوله موانع الصرف تسع كلما
اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب انتهى هذه الابيات
لابي سعيد الانباري النحوي وانما لم يذكرا ولها حتى يكون
له غنى عن التعريف لان التعريف المستفاد منه غير جامع
لعدم صدقه على ما فيه علة تقوم مقامهما الا بضرب من التكلف
بان يقال المراد اجتماع الشيئين حقيقة او حكما قوله لمجرد
الجمع فثم فجردت عن التراخي واريد به مجرد المشاركة
وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها للسلف
وكذا الحال في التركيب قال والنون فيه مساهلة اذ العلة
مجموع الالف والنون قوله منصوب على انه حال او صفة
موصوف محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت
مطلقة احتيج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعا
على انه صفة النون لان اللام للعهد الذهني زيدت للمحافظة
على الوزن يدل عليه تنكير البواقي او بدل بحذف الموصوف
اي نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اي هي زايدة
والجملة معترضة قوله اذا المعنى وتمنع النون الصوف وذلك

لان قوله علل الخ بعدا للموانع لان الخبر محذوف اي تلك التسع هذه او بدل عن تسع او بيان لها فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير لفظ يره في نظام الكلام قيل يجوز ان يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى والارض جميعا قبضته قوله وقوله الف الى اخره الجملة حال من صاحب الحال الاول فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر في زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفته قوله ولو جعل الالف فاعلا الخ الفرق بين بين ما اذا جعل ظرفا للزيادة او لنفس الزائد اذ على الاول يفهم زيادتهما وتقدم زيادة الاولى على الثانية وعلى الثاني لايفهم الا تقدم الاولى بحسب الوضع على الثانية قوله يعني ان ذكر العلل الخ من فسر التقريب بالاقرب فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه او من الصيغة فان باب التفعيل يجيء للتكثير وفيه انه اذا كان متعديا يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل قوله او القول بان كل واحد الخ الاظهر ان يقال بدل قوله علة مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة مع ان الظاهر ان اطلاق العلة على كل من التسع حقيقة عند المصنف بناء على ما ذكرناه قوله وقد قال بعضهم اثنان لعله اراد ضم النشر والانشاء ان الحكاية والتركيب اما الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم او مع العلمية كيشكر علما ولا يخفى انها لا يتناول نحو افكل علما بل نحو اعلم ايضا واما التركيب ففي البواقي

وقد تكلف في اعتبار التركيب هناك تكلفاً لا معنى له فلا فائدة في ايراده قوله وقال بعضهم احد عشر هذه التسع مع مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث المقصورة وهو كل الف ليست للتانيث زيدت في اخر الاسم وجعل ذلك الاسم علما سواء كانت للالحاق كارطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ممتنعة من التاء ولعل المصنف لم يعتبرهما لان مراعاة الاصل مندرجة في اعتبار الوصف الاصلي ومنع صرف الثاني لم يثبت عنده وان كان القياس تقتضيه لانه اشبه بالف التانيث من الالف والنون الزائدتين قوله اشارة الى قسمي التانيث يعني ان التانيث اللفظي معتبر وان كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تانيث الفعل معه فلا يقال جاءت طلحة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة قوله من حيث اشتماله على علتين الخ انما قال ذلك لان الحكم يضاف الى العلة حقيقة لا الى ما فيه العلة ورجع الضمير الى وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق الى الفهم قال ان لا كسرة ولا تنوين انما ذكر الكسرة هنا مع ان انتفاءها قد علم بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة لانه اراد الجمع بين الحكمين فانه اقرب ضبطا ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمونث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب

اليه بعضهم قوله لان لكل علة فرعية اعلم ان الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه بل تشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح وانها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى الى غير ذلك لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه قوله اذ اوقع في الاسم علتان الخ لم يقنع بفرعية واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي فلم يكتف بواحدة الا اذا قامت مقام اثنتين قوله فيشبه الفعل اعلم ان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل العمل والبناء فاذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه كما في اسماء الافعال يبنى ويعطى عمله واذا شابه في تركيب الحروف الاصلية وفي جزء معناه كاسم الفاعل يعطى عمله ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع بتطفل الاسم واذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطي بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي بل ينزع بها علامة الاعراب وهو التنوين ثم يتبعه الكسر وينزعان معا قوله فمنع الاعراب وفي تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى ذلك اومنع التنوين اولا ثم اتبع الكسر وقد جوز المصنف الامرين في الايضاح وقال الشيخ الرضي يعود الكسرة بضرورة عود التنوين وعدم ضرورة عودها وانما اتبع الكسر التنوين لان التنوين يحذف

لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف واللام والاضافة فارادوا
النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل
فحذف فواصورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المصنف انما
يتبعه لان الكسرة تلازم التنوين يعني ان اي موضع يدخله التنوين
يدخله الكسر فلما انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر
ايضا لانه يلازمه وانما قال من غير عوض اذ لو انتفى التنوين مع
العوض وهو اللام او الاضافة لم ينتف الكسر لان وجود العوض
وجود المعوض قوله لان العدل فرع للمعدول عنه لان الاصل
بقاء الاسم على حاله قوله والوصف فرع الموصوف لتوقف
معناه على ما يقوم به قوله لانك تقول قائم الى آخره فهو فرع
له لفظا ولما غلب المذكر على المونث كان فرعا له في المعنى
هكذا قالوه وفيه بحث لان التانيث طارعلى قائم مطلقا لا على
قائم من حيث هو مجرد عن التاء والمذكر هو هذا الا ان ذلك
فانه المشترك بين المذكر والمونث ومعناه بالفارسية استاده
من غير تعرض للتذكير والتانيث قوله لانك تقول رجل ثم
الرجل يعني ان التعريف طارعلى التنكير غالبا لما ما بوضع
جديد او بادا ة فهو فرع له لفظا ولما كان ما يعرفه مجهولا لنا
كان التعريف فرعا للتنكير معنى قوله والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه منهم من قال ان منعهما للصرف
ضا رعتهما بالفي التانيث الممدودة والمقصورة في انتفاء
التاء وكونهما زيدتا معا وحذفتا معا وكون اولى الحرفين

في كل منهما مدة والثانية حرفا شبيها بحرف العلة ولا يخفى انه لا بد ح من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به قوله لان الاصل في كل نوع اه يفيد فرعية قسم لا القسم الاخر الذي في اوله احدى الزوائد الاربع قال ويجوز صرفه ولا يجوز عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا تخرج الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية قوله اي لا يمتنع الجواز قد يراد به الامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وقد يراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل ولا يجوز ارادة المعنى الاول لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني ويقيد بجانب الوجود فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله اي جعله في حكم المصرف فان ما لا يترتب عليه غايته في حكم العدم وبهذا التوجيه والتوجيه الاتي اندفع ما ذكر من عدم مانعية التعريف والقول بانه وافق القدماء في الحكم بالانصراف وخالفهم في التعريف كما بيناه بعيد جدا قوله فكقوله صبت الخ الصب ريختن اب قال قدس سره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلعم واوله * ما ذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليا * وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى مرثية بتخفيف الياء كمغفرة برمرده ستايش

كردن وگريستن يقال رثيته ورثوته ايضاً التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي اواي شيء وقع علي من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية قوله فكقوله اعلم الخ يجوز الكسر في انّ وح يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل للضرورة لظهور امرها قوله قلنا الاحتراز الى قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم في السجع وغيره ولهذا يقال هنأني الشيء ومرأني والاصل امرأني عند من لم يثبت مرأني وقال الله تعالى والفجر ثم قال يسر ويقال سجى لموافقة قلى قوله لتناسب المنصرف الذي يليه قد يصرف لتناسب المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى قواريرا على قراءة التنوين فانه صرف لتناسب اواخر الاي فانها كالقوافي يعتبر توافقها وتجانسها واما اذا قرئ بالالف فليس نصا فيما استشهد به لجواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا ثم اعلم ان غير الفصيح في نفسه قد ينضم اليه امر فيصير فصيحا فان سلاسلا في نفسه قبيح غير فصيح واغلالا حسنه وجعله فصيحا وكذا ايلاء الخلق يحسنه قوله تعالى يعيده والا فاللغة الفاشية يبدأ روي ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب يا حار ان المركب قد حار وانضم الراء في يا حار فقال الكاتب يا سيدي يا حار بالكسر افصح فامره بها امره اولا

واراد به ان التناسب يحسنه قوله مثال لمجموع غير المنصرف
الذي صرف والمنصرف آه ‌وا لالكان الانسب الاكتفاء بسلاسلا
قال وما يقوم مقا مهما اللائق تقديمه على الحكم لانه بيان
لما ابهمه في حد غير المنصرف قوله احدهما الجمع البالغ الي صيغة
منتهى الجموع اي الجمع الذي يجمع الى ان ينتهي الى وزن يمتنع
عن جمع التكسير اعلم ان النحاة اختلفوا في سبب قوته فمنهم
من ذهب الي ان قوة قيامه مقام السببين لكونه نهاية جمع
التكسير والمصنف ذهب الي انها التكرر الجمعية حقيقة او حكما
كما ذكره قدس سره والاكثرون ذهبوا الى انها لكونه لا
نظير له في الاحاد العربية اما نحو ثمان فشاذ واما نحو التراميي
فالاصل فيه ضم ما قبل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس
فمنقول عن الجمع واما نحو يمان وشام في المنسوب الى اليمن
والشام فالالف فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن
عارض لم يعتد به لانه بسبب احدى يائي النسبة والالف الذي
هو بدل عن الاخرى وياء النسبة عارضة لايعتد بها في الوزن
وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب الى تهم بمعنى تهامة وهي بلدة
قال الجوهري انه منسوب الي تهامة لكن حذف منه
احدى يائي النسبة وانما لم يعد ياء النسبة عارضة في نحو
حواري جمع عارية منسوبا الى العار لانها تثبت في واحده
وصيغ هذا الجمع على اعتبار تلك الياء في الواحد وقيل ان
ثمانيا مثل يمان لانه منسوب الى جزئه الذي هو الثمن ولايخفى

بعده وقيل منسوب الى ثمانية نسبه لعد ودالى العدد فان ثمانية
في الاصل عدد والثماني هو المعد ودليس الا فاذن الالف
التي فيها غير الالف المنسوب اليه تقدم الكونه بدلا من احدى
يائي النسبة وكذلك الياء غير الياء راسرا وبدا فاعجمي او
... شاذا وجمع نعد برا واما نحو اكلب واجمال وان
... في الاحاد فالاعتداد ... جمعا قلة وحكم جمع
... الاحاد بدليل تصغيره على لفظه كما يصغر الاحاد فصار
كانهما باقيان على احدهما ولا يصح الاعتداد بمجيئ افعل
في الواحد نحو ادرج اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع
... ولا باحرو ...لانهما ... ولان ... يحتمل ان
يكون فاعلا ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع
لا واحد له ... تانيث الفعل المنسوب اليه قال قدس سره
في الحاشية كاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع
اسورة وهي جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم
انتهى السوار يارة دست وقد يلحق التاء باساور وعليه قوله
تعالى في قراءة فلولا القي عليه اساورة من ذهب نعم جهار پايه
واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل واراد بالجمع جمعه التكثير
فقط لان جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة
كما في الصراح قوله او حكما كالجموع الى اخره انما جعل ملحقا
بالقسم السابق لانه شابهه من وجوه ثلثة احدها انه على وزنه
وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره وثالثها انه ممتنع

من الجمع مرة اخرى قوله والممدودة الهمزة في الممدودة منقلبة عن الالف وهي للتانيث دون الالف التي قبلها ولما لم يفارق احدهما الاخرى نسبتا الى التانيث تغليبا قوله فانها ليست لازمة للكلمة اي لبنائها وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كحجارة وتجارة قال فالعدل الفاء لتفسير العدل واخواته اي بيان نفس مفهوم السبب اوشرط تاثيره وعليته وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته قوله مصدر مبني للمفعول فيصح تفسيره بالخروج لان مفهومه اعم من ان يكون مسندا الى الاخراج اولا وان كان المتبادر الخروج بنفسه وانما لم يفسر المصنف بالمصدر المعلوم لانه لا يدل على ما هو سبب للمنع الا ضمنا لان السبب ما قام بالاسم اذ به يتحقق الفرعية وهو ههنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم قوله اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه قال عن صيغته كانه اراد بها ما يشتمل صورته الحكمية ايضا فان خروج سَحَرَ معينا من السحر ليس خروجا عن صورته الحقيقية اذ لا دخل للام فيها نعم لها دخل في صورتها الحكمية لان اللام بمنزلة جزء الكلمة ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متناولة للصورة الحاصلة بمن او والاضافة ولهذا غير التفسير بانه خروج عما هو حقه من الصيغة اواستلزام كلمة اخرى معه وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معدولا عن صمت في يوم الجمعة مع انه ليس معدولا عنه

ولا يرد على تفسير المص اذ ليس لغي مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد ويمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر في حكم الملفوظ قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية قيل لم يدخل في الخروج لانها مخرجة لا خارجة وفي دخول المعدولات ح تامل قوله واما المغيرات الشاذة كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة واما القلب كايس في ياس فقيل انه ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن فانه امر اعتباري واما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل انه لم يخرج خروجا تاما اذ يستعمل على الصيغة الاصلية اكثر من استعماله على الصيغة الفرعية واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يخفى ان الاحتياج الى هذا العذر على تقدير كون تغييره غير قياسي قوله بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب ولهذا ايضا فان اليهما فيقال جمعهما ولو كان مخرجين عن اقواس وانياب لنسبا اليهما قوله واعلم انا نعلم قطعا الخ كان وجهه ان نظر النحاة في تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذ انظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا لفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهي العلمية او الوصفية ولم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل

فا عتبر و ه ثم فتشو ا عن حـا ل الا صل ففي بعض ا لا مثلة
لم يجد و اما يدل على ثبوت اصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه
وفي بعضها وجد و ا دليلا ا خر فا لثاني هو العدل التحقيقي
اي العدل المنسوب الى ما هو محقق اي في الخارج
و الا ول هو العدل التقديري اي العدل المنسوب الى مقدر
مقدر ليس ثابتا في الخارج قوله فانقسام العدل الى التحقيقي
والتقديري الخ المشهور ان انقسام العدل اليهما ليس
با عتبار الا صل بل با عتبار ان عدل بعض الامثلة ثابت بغير
منع الصرف وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف ولعل وجهه
ان اثبات الا صل قصد اثبات للفرع ضمنا فا ذا ثبت بدليل
غير منع الصرف ان اصل ثلث ثلثه ثلثة ثبت ان ثلث فرعه وليس
فرعيته لذلك الا صل الا با عتبار العدول عنه فقد ثبت العدل
بدليل غير منع الصرف ان قلت فكيف يصح قوله الآتي فلا
دليل عليه الا منع الصرف قلنا ا راد به ان الدليل المؤثر
المثبت اولا للعدل في نظر النحاة و اعتبار هم ليس الا منع
الصرف اوضرورة مثله و اما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه
كما سيجئ فبالعرض قوله فعلى هذا قوله تحقيقا الخ وصف
بحال المتعلق واما على المشهور فمعناه خروج تحقيق أي خروجا
محققا كرجل سوء بمعني رجل مسيئ فيكون وصفه با لتحقيق
وصفا بحال نفسه وكذا معنى قوله تقديرا قال كثلث ومثلث
صفة بعد صفة لخروجا او خبر مبتدأ محذوف اي ذلك الخروج

كخروج ثلث قوله والاصل انه اذا كان المعدود مكررا الخ
ليوافق الدال المدلول هذا اذا مما قاله الشيخ الرضي
وهو ان الدليل على ذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى
وفايدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المقسوم عليه في غير لفظ العدد في كلام العرب مكرر نحو
قراءة الكتاب جزء اجزءا وكان القياس في باب العدد
ايضا كذلك عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم
الاغلب فلما وجدنا ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ
مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه
اصله قوله الى ربع اراد الى تعيين الستة والا فالاظهر الواو
بدل الى قوله وقيل وراثها الى عشار ومعشر خلاف والصواب
مجيئها قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في قول الكميت
والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس
ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل
على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسي
والسداسي والسباعي والثماني والتساعي قوله والسبب
الى قوله العدل والوصف عند سيبويه وذهب جماعة لان السبب
تكرار العدل لانه عدل فيه عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير
مكرر واسمية الى وصفية قوله لان الوصفية العرضية التي
كانت في ثلثة ثلثة اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهي موضوعة
للوحدات الا لما له الوحدات حتى تكون اوصافا بحسب الاصل

نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازي
لثلثه ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصيلة
بالقياس الى وضعها ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار
الوضع التركيبي مجازا في المعنى الوصفي قوله واخر اسم التفضيل
بشهادة الصرف نحو اخر اخران اخرون واواخر واخرى
اخريان اخريات واخر نحو افضل افضلان افضلون وافاضل
وفضلى فضليان فضليات وفضل قوله لان معناه في الاصل اشد
تاخرا اي في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل
الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد واخر اي
رجل اخر لا حمار اخر وامراة اخرى قوله وقياس اسم التفضيل
الخ ان قلت ان اريد به ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه فلا
نسلم القياس وان اريد ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس
كذلك لانه نقل الى معنى الاعتبار قلنا نختار الاول ونقول ما ذكره
الشيخ الرضي من ان القياس في اخر بحسب الاصل الاستعمال
باحد الوجوه الثلثة لكن عدل عما كان حقه لتعريته عن معنى
الزيادة المستلزمة لاحدها ولما كان العدل بالقياس الى
مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة بل
يقتضي واحدا منها لا بعينه لا ندعي العدل عن لازم بخصوصه
واحتيج حينئذ الى تغييرا لتفسير بما ذكر ليظهر صدق التعريف
عليه على جميع التقادير قوله فقال بعضهم انه معدول عما فيه
اللام يؤيده لزوم المطابقة للموصوف افرادا وتثنية وجمعا

و لى كيرا وثانيا كما هو شان المستعمل باللام قيل لكن يلزمه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيرا وتعريفا اجيب عنه بجواز عدول الاسم لفظا ومعنى كما في سحر اذا اردت به سحرا معينا وهو سحر ليلتك فانه معدول عن السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من افراده فلابد من لام العهد سواء صارت بالغلبة علما نحو النجم او لا نحو فعصى فرعون الرسول واما معنى فلانه لو كان معنى اللام محفوظا فيه لبني لتضمنه معنى الحرف مع انه معرب وغير منصرف في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كامس حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عن الامس وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل واما حالتي النصب والجر فمبني عندهم و كضحى اذا اردت به ضحى يوم ملك عند الجوهري والقياس يقتضي ان يكون صباح ومساء معينين كامس وسحر مع انهما منصرفان اتفاقا قوله وقال بعضهم هو معدول عما ذكر مع من يؤيده شيوع توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف والتنكير لكن ينبؤ عنه لزوم المطابقة للموصوف مع ان المستعمل بمن لا يطابق الموصوف وعدول ظواهر المثنى والجمع والمونث عن ظاهر الواحد المذكر لا يخلو عن بعد وعلى هذا يتحقق العدل في جميع التصاريف الاخر لان تقدير من لا يوجب العدول على تفسير المصنف لما ذكرناه وعلى التقدير الاول يتحقق العدل في جميع التصاريف لان للام دخلا في صورتها الحكمية وعلى

كلا التقل يرين لا يظهرا ثرالعمل الا في احد جمع اخرى لعلم احتياج اخر واو اخراليه وعلى ما ذراب مع الصرف في المواقي قوله لانها توجب آه الحصر ممنوع انما ذهب اليه التعليل في احمع واخواته فالاولى ان يعلل ان المضاف اليه حذف الا اذا اراد اظهاره ولا يجوز اظهارها رده ههنا قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه سواء كان المضاف الثاني ذكرا اولا اولا نعم يشترط ان يكون تابعا للاول ولذا قال الشيخ الرضي بدل تلك العبارة او دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو* الاعلالة اوبد اهة سابح قوله وقياس فعلاء افعل انكانت النح عليه الاكثرون واعترض عليه بان فعلى انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع قوله وان كانت اسما ان يجمع على فعالى بالتكسير اوفعلاوات بالتصحيح وعليه ابوعلي ويرد عليه ان جمعاء لوكان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذا ذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس قوله والاجر الصفة الأصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما اليه ذهب المصنف واعترض عليه بانه لوكان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمراء او من باب الافضل فان كان الاول لم يصح جمع اجمع على اجمعون لان جمعه باعتبار الاصل على فعل كحمر وباعتبار معناه الاسمي افاعل كاساور وان كان الثاني لم يكن مؤنث اجمع جمعاء بل يجب ان يكون مؤنثه جمعى

كافضل وفضل واجاب عنه الشيخ الرضي بانه اسم التفضيل في الاصل فمعنى قرأت الكتاب اجمع انه اتم جمعا في قرأتي من كل شيء ثم جرد عن معنى الزيادة فعل لا من لوازم اسم التفضيل فهو كاخر فصار في حكم احمر لفظا ومعنى فصح ان يكون مونثه جمعاء كحمراء كما يصح حمراء وخشناء في حسن وخشن بمجرد انهما في حكم احمر معنى وفيه بحث لانه قد صار اسما كما صرح به المصنف فلا يكون في حكم احمر معنى قوله وعلى ماذكرناه من تفسير معنى التغيير وجعل الصيغة الاصلية وتبيينه بالامثلة لا يرد الجموع المذكورة نقضا على التفسير بها قوله كيف ولو اعتبر جمعهما يعني ان اقوسا وانيبا لو كانا مغيري اقواس وانياب لم يصح نسبة الشذوذ اليهما اذ نسبة الشذوذ اليهما اما من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة المجموع او من جهة انهما معل ولان على خلاف قاعدة الاعلال لا سبيل الى الاول اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للمعل قاعدة ليلزم من مخالفتها الشذوذ وذلك اوتقل اير اكعمر قال الشيخ الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل ثلثة اقسام اسم جنس غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان او جمعا كصرد وغرف واما الثاني فان كان جمع فعلى فلاعدل فيه الا اخر وجمع وان كان صيغة مبالغة فاعل فاما ان لا يختص بالنداء كحطم في مبالغة حاطم اي ذاهب [illegible]

فيها و اما ان يختص بهنحو يا فسق وهي في المذكر كفعال
في المونث نحو يا فساق ففيهما العدل عند النحاة حتى لوسمي
بهما مذكرلا متنع صرفهما وتمسكوا بان الاصل فيهما
مساواتهما لما هما للمبالغة في عدم الاختصاص بباب وفيه منع
اذلا دليل على ان الناقص في الاستعمال معدول عن الشائع
و اما الثالث فان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل
العلمية ففيه العدل عن فاعل الا اذا ثبت استعماله منصرفا
كادد ابي قبيلة وانما حكم بالعدل فيه لكثرة كون فعل الجامع
للشرطين غير منصرف واضطرار رتاح الي تقدير العدل فيه
كقثم لانه ثبت قاثم وعدم قثم قبل العلمية فهو معدول من
قاثم اسم جنس واذا اختل احد الشرطين انصرف ان قلت
فينبغي على هذا صرف عمر و زفر لكون عمر قبل العلمية جمع
عامر و زفر قبل العلمية بمعنى السيل قلنا لما سمعا غير منصرفين
حكمنا بانهما معدولان عن فاعل ولم نحكم بانهما منقولان
عن فعل الجنسي انتهى ان قلت الشرط الاول ينافي ما قاله
قدس سره من ان المعدول عنه في العدل التقديري غير
ثابت قلنا قوله هذا انما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلا اسم
جنس وهو مخالف لما هو المشهور من ان المعدول عنه فاعل
علما والظاهر ان الحق هو هذا قوله فانهم اعتبروا العدل
على زاعم بعض النحاة قوله فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب
البناء اي لينضم الى مناسبتهما لنزال وزنا مناسبتهما له

عل لا فيحصل البناء وذلك لان مجرد المناسبة الاولى
لا يوجب البناء والا البني كلام وسحاب وانما عنوا ببناءها
ليحصل المكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصححة
للامالة المطلوبة المستحسنة ولان الراء ثقيل لكونه حرفا مكررا
والثقل يستدعي الخفة والبناء اخف من الاعراب قوله
ولهذا يقال ذكرباب قطام ههنا ليس في محله فكانه ذكر
استطرادا وفيه اشارة الى ان تقدير العدل في غير المنصرف
قد يكون للحمل على الاخوات قوله فلا يكون مما نحن
فيه وهو غير المنصرف قال الوصف الانسب تفسيره لخفائه
قوله وهو كون الاسم دالا وانما فسره به لا بالدال
لانه هو السبب لمنع الصرف قوله على ذات مبهمة لم تتعين
الا ببعض الصفات التي اخذت معها وفيه نظر لان الاوصاف
الماخوذة من صفات مقيسة الى ذوات معينة لا تدل على
ذات مبهمة بل تدل على تلك الذوات المعينة فان الغياض
الماخوذ من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا
على ذات مالها الكثرة المائية فانه بعيد وكذلك المصغر
يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع انه وصف مثل ادير
مصغرا دبر جمع دار يدل على ان ادير متصفة بالحقارة مع انه
وصف ولهذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي
كان في المكبر فان التصغير لا يخل بالوزن فيما اوله احدى
الزوائد فالاولى ان يقال كون الاسم دالا على ذات مبهمة

لم يتعين الا ببعض الصفات الماخوذة معها او بما قيس اليه ذلك البعض فان قلت اذا كان المصغر وصفا فكيف يصح منع طلحة بالعلمية والتانيث قلنا هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر قوله سواء كانت هذه الدلالة القرينة على التعميم قوله وشرطه قوله لا العرضي لعرضيته فانه في معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع للاصل وهو ههنا الصرف لا يكون الا اذا كان راسخا قال الشيخ الرضي لم يقم لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء وما يقال من ان التاء في اربعة ليست طارية على اربع كما هي طارية على يعمل لان اربعة للمذكر واربعا للمونث والمذكر مقدم في الرتبة على المونث ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض تاء تخرجه من الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل خارجا عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره وليس ايضا بشيء ما قيل من ان المانع قبول تاء التانيث وهذه التاء ليست للتانيث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال اوزيدين باعتبار الجماعة انتهي والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف وعدم انصراف قولهم اربعة نصف ثمانية

قال المصنف التاء الفادحة هي الداخلة قياسا والتاء في اربعة ليست كذلك قال شرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا وان لا يلزم منه اعتبار المتضادين كخاتم وكانه تركه لانه يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه انتهى اي لتفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه كان الوضع اصلا لان الاصل ما يبتني عليه شيء واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا له صح نسبة الدلالة اليه بقي توهم ان اشتمال الاصل على الفرع كاشتمال الظرف على المظروف ولك ان تقول رمضانا والتقدير في زمان الاصل قال فلا نضره الفاء للتفريع قوله ومعنى الغلبة اي معنى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفي ببعض افراده ومعنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده الخ ذهب شيخ الرضي الى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفي فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفي اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهي ظاهر ولا غلبة لاعتباره في المفهوم قال السيد قدس سره ظاهر كلام المصنف يقتضي عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة وفيه ان الحمل على الاطلاق مخالف للغة قال في الصراح اسود مار بزرك سياه وارقم مار بيسه قالوا ان ادهم اسم للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة فالاولى ان يقال انه بصدد تعيين الذات ولا مدخل في

ذلك لتقييدها بصفة قال فلذلك الفاء للنتيجة فيدل على ترتب العلم واللام للتعليل فتفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع الاصلين المترتب احدهما على الاخر لا الى الاصل الاول ليصح عطف امتنع على صرف ووجه ذلك ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم واما قوله وضعف فهو عطف على صرف قال صرف نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه قال وامتنع اسود اي صرف اسود او امتنع اسود من الصرف قال منع افعي ما ربزرك قوله اشتقاقه من الجدل الجدل محكم تافتن رسن را قال للطاير قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شيء قال في الصراح اخيل نام مرغي كه او را بفال بد دارند قوله لتوهم اشتقاقه من الخال خال نقطة سياه كه برا ندام باشد ونشان خيلان جماعة قوله لا في الاصل ولا في الحال اما الاول فظاهر انه لم يثبت واما الثاني فلان المستعمل لم يقصد بتلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفة بتلك الاوصاف قال التانيث بالتاء هي تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست للتانيث لانتفاء القيدين الاخرين قطعا بل هي بدل من اللام فلو سمي باخت مذكر صرف ولو سمي بها مونث كانت كهند قال الشيد

قدس سره يحتمل انها مصروفة على قياس ما ذكره اعلامنا في عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملفوظة فيها ليست متمحضة للتانيث فلا يعتبر في منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع التاء الملفوظة وان لم يكن متمحضة قوله فانه لاشرطه للزوم الالف قوله ليصير التانيث لازما اي بعد ما لم يكن لازما لان التاء في اصل وضعها للفرق بين المذكر والمونث وهي لا يكون ح لازمة للكلمة اسماكانت تلك الكلمة او صفة كحمارة حسنة وقد يجيء على خلاف اصله وح تكون لازمة للكلمة كحجرة لكن لم يعتبر واهذا اللزوم قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اعتناء بشانها وانما قيل بقدر الامكان لان التصرف قد يكون فيها لضرورة او ما في حكمها كما في الترخيم فانه في غير المنادى لضرورة الشعر وفي المنادى للهرب عن الثقل فيما هو كثير الوقوع وكما في الاعلام التي ليست من الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما قالوا في جبرئيل جبريل وجبرال وجبرين وذلك لتعسر تكلمهم بها لعدم ورودها على اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة ولك ان تقول ان التصرف في تلك الاعلام لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما فالمراد بالاعلام الاعلام التي هي من كلمهم قوله والتانيث المعنوي

اي ما يكون تاء ه مقدرة ولا مجال لتقدير الالف للزومها قوله
اي كالتانيث اللفظي بالتاء قيل لان المقدر عندهم اضعف من
الظاهر وشرط الظاهر العلمية قوله شرط لوجوب منع الصرف
مستلزم له قال او تحرك الاوسط اي بالفعل فلا يرد كهد مع
انها متحرك الاوسط بحسب الاصل قوله ليخرج الكلمة بنقل
احد الامور الثلثة ان قلت هذا النقل يوجب تحتم تاثير كل
من العلمية والتانيث وتحتم تاثير كليهما فلم جعله المصنف
موجبا لتحتم تاثير التانيث قلنا لان الكلام مسبوق لبيان شرط
التانيث او لان المحتاج الى التقوية هو التانيث لكونه معنويا
دون العلمية وفي الاخير بحث لانه لا يلائم البيان الذي
ذكره الشارح قدس سره قوله علمين لبلدتين اشار بقوله لبلدتين
الى وجه تانيث العلمين اعلم ان اسماء الاماكن قد يلتزم
تانيثها بتاويل البلدة مثلا فيمتنع صرفها وقد يلتزم تذكيرها
بتاويل المكان مثلا فيصرف وقد يعتبر كل منهما فيجوز الوجهان
اذا عرفت هذا فنقول ان كان الاستعمال معلوما فذاك وان
لم يكن معلوما فلك فيها الوجهان وكذا اسماء القبائل في
تاويلها بالقبيلة والحي قوله ممتنع صرفها او ممتنع كل منها
من الصرف والاول اوفق بقوله يجوز قال فشرطه الزيادة
على الثلثة وههنا شروط تركها احدها ان لا يكون ذلك
المونث مذكرا بحسب الاصل فالمونث الذي كان منقولا عن
مذكر اذا سمي به مذكر صرف وكذا احد نقص فانه في الاصل

لمذكر وهو الشخص لان الاصل في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وثانيها ان لا يكون تانيثه مستندا الى تاويل غير لازم كرجال فان تانيثه بتاويل الجماعة وهو غير لازم لجواز تاويله بالجمع وثالثها ان لا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر ثم ان تساوى استعماله مذكرا ومونثا تساوى الصرف ومنعه وان غلب استعماله مونثا فمنع الصرف راجح وان لم يستعمل الا مونثا فمنع الصرف واجب والسر في اشتراط الاولين ان التانيث المذكور في الاول بتسميته طارية وفي الثاني بعارض تاويل غير لازم وقد زال بالعلمية ما طرء وعرض فلم يبق التانيث والسر في اشتراط الثالث ان الحكم للغالب ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط قوله لان الحرف الرابع فيما هو على اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة سادمسد التاء لان موضع التاء في كلا مهم فوق الثلثة وثبة ان كانت بمعنى الجماعة فمحذوفة اللام واصلها ثبي وان كانت بمعني وسط الحوض فمحذوفة العين واصلها ثوب قوله اي التعريف يجوز ايضا ان يقدر المضاف اي تعريف المعرفة او ان يعتبر الحيثية اي المعرفة من حيث انها معرفة قال ان تكون علمية قيل لم يقل شرطها علمية لان المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما ان قلت يجوز ان يراد علمية ما فيه التعريف كما اراد في قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية

اي عامية ما فيه التانيت قلنا هناك لام ابدل عن المضاف اليه وليس هنا لام ان قلت لم لم يأت باللام هنا حتى يكون اخصر قلنا للزوم التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشتراط العجمة قلنا للزيادة قوله في العجمة قوله بان تكون حاصلة في ضمنه الاظهر ان يقال حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها ولا يخفى ان التعريف الذي شرط تاثيره بالعلمية لا تحقق له الا تحقق العلمية بخلاف البواقي فان تحققوا معنا ثم لتحقق العلمية قوله يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف قوله فلم يبق الا التعريف العلمي هذا مبني على ان السبب الاخر في اجمع واخواته الصفة الاصلية والعلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة كما ذهب اليه جمع قوله وانما جعل المعرفة سببا قيل فعلى هذا اجرى في قوله زدنا فيه علمية موثرة على اصطلاح غيره او على التجوز اي بارادة العام من الخاص وفيه ان كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه في ضمن العلمية وثبوته في العلم راجع الى ان الموثر هو العلمية وانما الاختلاف في التعبير فليس فيه تجوز ولا تكلم باصطلاح الغير قوله لان فرعية التعريف للتنكير اظهر لان الفرعية بتقابل التنكير والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية قوله وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد في لغة الروم قوله سمي به احد رواة القراء سمي به نافع راويه عيسى قوله

وانما جعلت شرطا الخ تحقيق الاشتراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيها تصرف كلام العرب ووقوعها في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيها تصرف كلامهم فاذا وقعت فيه اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعتا معها جازان يمتنع معها ما يعاقبها ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذرباكان واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة فاذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الكسر كما يقبل سائر التصرفات قوله وتحرك الاوسط ذهب سيبويه واكثر النحاة الى ان الشرط الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لتحرك الاوسط لان الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول وكان الثلاثي ليس منه قوله وهذا اختيار المصنف ذهب الزمخشري الى ان نوحا كهند وكانه قاس العجمة على التانيث المعنوي او غره تحتم منع ماه وجور ولا يخفى انك قاعه بما ذكره الشارح قدس سره قال الشيخ الرضي ما ذهب اليه ليس بشيء اذ لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من كلامهم قوله لانها مر معنوي اي ليس له علامة لفظية قوله وشتر قيل يجوز ان يقال امتناع

صرفها التاويلها بالبقعة وفيه انه لا يستعمل الا مذكرا ذلا يرجع اليه ضمير المونث وللمناقشة فيه مجال فلومثل بلملك اسم ابي نوح النبي عليه السلام لكان اسلم قوله لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده يجوز ان يقال لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر وتقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر لان انصراف نوح مخالف لاصل هذا الكتاب اعني المفصل دون عدم انصراف شتر ولان انصراف نوح جلي مما لا ينبغي ان يتنازع فيه بخلاف امتناع صرف شتر فانه ليس بهذه المثابة قال الجمع اي الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل اللام في الجمع للعهد اي جمع يقوم مقام السببين ليظهر تفسير الضمير في قوله شرطه بما ذكره قدس سره قال صيغة منتهى الجموع منتهى مصدر ميمي مضاف الى الفاعل اي صيغة ينتهي بها جموع التكسير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هي غير قابلة للتكسير فلا يرد النقض برجال بناء على انه بخصوصه غير قابل للتكسير فان وزن فعال قابل للتكسير ولذا يجمع حمار على حمير قوله وبعد الالف حرفان اولهما مكسور او ثلثة اولها مكسور فلا يرد النقض بصحاري وكما لات قوله لانها جمعت في بعض الصور مرتين اي لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل للعلية المستفادة من قوله لهذا قوله ليكون صيغته مصونة عن قبول التغيير فتصير لازمة فيصح ان ترفع اصلا هو الصرف

قوله بغيرها ء الباء للملابسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما في قولك كنت بغير مال فان المعنى كنت بلا مال بل لا بمال لانك كنت بما يغاير المال وهو خبر اخر بشرط او صفة لقوله صيغة قوله منقلبة عن تاء التانيث الى اخره فعلى الاول يكون قوله بغيرها ء مقيد الحالة الوقف وعلى الثاني يكون مقيدا بخلافه قوله جمع فارهة لا فاره كما قيل لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهية ويقال للفرس جواد انتهى الحاذق مرد زيرك ويقال للفرس رايع ايضا قوله لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات ان قيل التاء غير لازمة فينبغي ان لا يعتبر تغيير الوزن بها اجيب بانها وان كانت غير لازمة لكن لها اثر في تغيير الاوزان كما في وزن الفعل على ان التاء في وزن فعاللة موضوعة مع الكلمة لعدم استعمال اشاعث وفرازن وفيه نظر لان التاء انما يكون لازمة في فعاللة اذا كانت للمنسوب كاشاعثة في جمع اشعثي لانها بدل من ياء النسبة بخلاف ما اذا كانت للاعجمي كجوارب في جمع جورب وايضا عدم الاستعمال بلا تاء لا يقتضي الوضع مع التاء قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني بزيادة ولا بياء النسبة كما قيل مع انه لو زيد لخرج نحو كراسي مع انه غير منصرف قوله فانه مفرد محض لا يصح الا معاملة المفرد معه بخلاف فرازنة فانه جمع محض لا يصح الا معاملة الجمع معه

قوله جمع فرزين اوفرزان هو معرب قالوا ما فرازنة فمنصرف قيل ليست اما للتفصيل لعدم التعدد ولا للاستيناف لسبق كلام آخر الا ان يقال الاستيناف لعدم سبق الاجمال وانما لم يقل فمنصرفة لان المنصرف صار اسما فيجوز اعتبار اسميتها وان المراد نحو فرازنة او ان المراد اللفظ وهذا هو الظاهر لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتانيث فكيف يصح تنوينه لانا نقول تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع انه يجوز ان لا يكون منونا قال وحضاجر علما للضبع ليس منصوبا باعني لان المنصوب به قلما يخلو عن مدح او ذم او ترحم ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني بل هو منصوب على انه حال من المستتر في غير المنصرف وجاز ان يتقدم معمول ما اضيف اليه غير اذا كان بمعنى النفي فانه ح في قوة لا وجاز فيه ما جاز في لا من تقديم معمول المدخول وزيادة لا في ما عطف على المدخول لتاكيد النفي ولا يخفى ما فيه من ايهام ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير ايضا وفي بعض النسخ علم بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف وينبغي ان يكون الجملة اعتراضية لا حالية ليخلو الكلام عن ذلك الابهام قوله بل للجمعية الاصلية الجمعية وان كانت منافية للعلمية كالوصفية لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية اشخاص برجال فلم يات بشيء لان نوع

ابهام منافيا للعلمية لازم بمعنى الجمعية كما ان الابهام
المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية نعم يجوز ان يبقى شائبة
من معنى الجمعية في العلم كما يجوز ان يبقى شائبة من معني
الوصفية فيه كما اذا سميت شخصا ذا حمرة بالاحمر قال قدس
سره في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر و
الجمع ضباعين كسرجان وسراجين انتهى قال في الصراح
ضباع كفتار وضبع كفتار وضبعان بالكسر كفتار نر ضبعانة ماده
وهذا يوافق المصباح فعلى هذا اندفع السوال قوله والا لكان
بعد التنكير منصرفا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون مثل احمر
علما اذا نكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا معنى قوله
علما للضبع انه علم الجنس شامل للضبع لا الجنس هو الضبع انتهى
هذا التاويل بناء على تسليم تانيث الضبع وقد عرفت ما فيه
قوله لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ولا مكان اعتبار الجمعية
المطلقة قوله وهو لا كثر في موارد الاستعمال او مذهب الاكثر
قال اعجمي خبر مبتدأ محذوف قال حمل على موازنه
لانه دخيل والدخيل يميل الى المجانس وانما لم يمنع
من الصرف اخرا المعرب مخففا حملا على موازنه من افعل علما
لان جمع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف كاكلب وابحر قوله
لكنه من قبيله حكما الخ اعتذار من انه لم يعد الحمل على
الموازن من الاسباب وقد اعتذر عنه بانه سبب على سبيل
الاحتمال لا على القطع قال المصنف في شرحه يلزم هولاء ان

يقولوا الجمع و ما اشبه الجمع وقد قال بعضهم بذلك قال تقديرا
اي قد و تقديرا قوله وكانه سمي كل قطعة من السراويل
سروالة هذه عبارة السيد قدس سره انما قال كانه لان
السروالة لم تجيء بمعنى قطعة من السراويل بل جاءت بمعنى
قطعة الخرقة فيكون المفرد كالجمع مفروضا وانما لم يجعل
جمعا لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققا لان
السراويل مختص بالازار فلا يصح ان يكون السروالة بهذا
المعنى مفردا له ولقائل ان يقول ان السراويل منقول من
المعنى الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الاقطاع
اصلا فجاز ان يكون منقولا اليه من معنى الاقطاع لا من
اقطاع الازار ان قيل نقل الجمع الى الواحد في الاجناس
لم يجيء نعم جاء في الاشخاص كمدائن اجيب بان ذلك في الجمع
المحقق لا في مطلق الجمع وبان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع
جاز اطلاق اسم تلك الاقطاع عليه كما يقال ثوب شراذم جمع
شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من باب اجراء الجمع على
الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا ان يقال
اذا صح الاجراء صح الاطلاق قال واذا صرف لما كان عدم
الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الاول واقعا موقعه
وفي الثاني واقعا موقع ان للمشاكلة قال فلا اشكال بالنقض
به على قاعدة الجمع لا يخفي ان نفي جنس الاشكال بهذا المعني
لا ينافي اثبات الاشكال من وجه آخر وهو ان سراويل اذا

صرف كان ينبغي ان يصرف مصابيح لانه يوازن مفرداً كما
يصرف فرازنة لانه يوازن كراهية ويمكن ان يدفع بان
السراويل معرباً عجمي ولا اعتبار لموازنة الاعجمي او بالندور
او بتقدير الجمع في سراويل مطلقاً صرفا ولم يصرف وذلك
لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن نظر الى التقدير منعه
من الصرف ومن نظر الى وقوعه على الواحد صرفه قوله اي كل
جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اذا كان
اسم امرأة واُعيل مصغرا على لا مقصور كاعلى فان الالف فيه
ثابتة لخفتها قوله في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منصوبان
على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف
قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة آه ولان الاعلال
سببه قوي وهو الاستثقال المحسوس ومنع الصرف سببه ضعيف
وهو مشابهة غير محسوسة قوله على وزن سلام فصار مثل فرازنة
المشبهة بكراهية قوله وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير
منصرف يفهم منه ان من جعله غير منصرف بجعل الاعلال مقدما
على منع الصرف سواء كان التنوين عوضا عن الياء او عن الحركة
وينبغي ان يكون كذلك لان منع الصرف لو كان مقدما على
الاعلال يوجب الفتح في حالة الجر والقول بان الفتح في حكم
الكسر لانه بمعناه بعيد لكن من قال ان التنوين عوض عن
الحركة هو المبرد والمفهوم من كلام الرضي ان منع الصرف
مقدم على الاعلال عنده واصل جوار جواري بالتنوين لان

اصل الاسم الصرف ثم جوا ري بحذفها وا ثبات الحركة ثم جوا ري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين قوله في لغة بعض العرب اثبات الياء وهي قبيحة وعليه قول الفرزدق
ولوكان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا *
ويجوز ان يجعل الياء للمتكلم والاصل موالي بتشديد الياء حذفت الياء الاولى وزيدت الالف للاشباع ولا يخفى ما فيه من المبالغة في الهجو قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة لا شبهة في ان التركيب الذي يناسب ان يعد من الاسباب تركيب يوجد في الاسماء وهو المعرف مهنا لا مطلق التركيب فيصح التعريف جمعا لا يقال فاذن لا حاجة الى اشتراطه بالعلمية لان المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون الا علما لا نا لا نسلم الحصر لجواز ان ينقل اولا الى معنى جنسي او ينقل اولا الى معنى علمي ثم ينقل الى معنى جنسي كما اذا نكر ذلك العلم ولو سلم فنقول العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه قوله من غير حرف فيه جزء ان قلت اعتبار هذا القيد فيما اريد بالتركيب من غيرا عتبار نفي الاضافة والاسناد تحكم قلنا الحرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر اثر تركيبها فلم يعد من جنس التركيب الذي يناسب ان يعد سبب بخلاف التركيب من الاسميين اسناديا كان او اضافيا ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج

الى نفيه بوجه قوله ليا من من الأوال والا نحلال اولم تحقق سبب اخرى حتى يترتب اثر المنع قوله فيحصل له قوة اى اللزوم فيه وان لا يكون باضافة ولا اسناد الباء للملابسة اي ان لايكون ذلك التركب ملابسا لهيئة الاضافة والاسناد وذلك لان كل كلمة نقلت عن مركب اعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه ومعناها باعتبار المنقول اليه فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه قوله لان الاضافة آه اولان تاثيرها اما في الجزء الاول وهو باطل لما عرفت واما في الجزء الثاني على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول بالاعراب الحكايتي قوله فكيف يوثر في المضاف اليه اي اذا كان في طباع شيئ اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي في حكم كلمة واحدة قوله من قبيل المبنيات عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد ح ان يحكم بعدم انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا قوله كانه اكتفى انما قال كان لان المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمن حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الاصل ومن الجائز التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عشر علما معرب غير منصرف ومن ههنا ينقدح جواب آخر وهو ان المصنف وافقهم في منع الصرف قوله من غير ان يقصد بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما على الارتجال قال الالف والنون قد

الوا وبمعنى مع ولك اعتبار العطف اولا ثم الحكم عليه بقوله
ان كان الخ قوله لانهما من الحروف الزوائد بالفعل فلو
احتمل لفظ نونه الاصالة جاز صرفه كحسان لجواز ان
يكون من الحس كما جاز ان يكون من الحسن ويمنع ح
قوله لمضارعتهما الفي التانيث في منع دخول تاء التانيث
لما كان منع صرفهما دائرا عليه وجودا وعدما جعله وجه
الشبه ولم يجعل غيره من الوجوه وجها للشبه لان
الوجوه الاخر تساوي الوزنين صدرا كسكران وحمراء
وكون الزائدتين في سكران مختصتين بالمذكر كما
ان الزائدتين في حمراء مختصتان بالمونث وكون المونث
في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في حمراء
كذلك ولا يدور عليها منع صرفهما الا ترى الى صرف ندمان
مع تحقق تلك الوجوه ومنع عمران وعثمان مع عدمها قوله
اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه لا يظهر على
هذا النقل يرد وجه اشتراطهم انتفاء التاء الا ان يقال وجهه
ان المجرد عن التاء اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافي
الفرعية التي توثران بسببها قوله وامـا مشابهتهما لالفي
التانيث اي في منع دخول تاء التانيث ان قلت لا بد في السبب
من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب قلنا السبب اما المشابهة
او المشابهة فان كان الاولى فهو فرع للطرفين وهو ظاهر وان
كان الثاني فهو فرع لما زيدتا عليه لكنه سبب غير اصيل لتوقفه

على المشابهة مع ان المشبه من علاداد المشبه به فلاحاجة فيه الى
اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به قوله والراجح هو القول
الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير ظاهر
قوله لا الاسم الساسل ولا الاسم المقابل للقلب والكنية والمقابل
للمهمل والمفابل للظرف اللازم الظرفية قوله وافراد الضمير
باعتبار انهما سبب واحد او مجموع وتثنية الضمير في قوله
ان كانتا باعتبار تعددهما في انفسهما قوله او شرط ذلك الاسم
فيه انه مخالف الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم تنافر بين
اعتباري الواحدة والتعدد كما في التوجيه الاول قال
فشرطه العلمية منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها
شرط محقق للمشابهة لا سبب لانهما كالفي التانيث يقوم مقام
مقام علتين قوله او ليمتنع او ليتحقق سبب اخر كما عرفت في
التركيب قال كعمران وسلمان وعثمان فقد جاء في الاسم
حركات الفاء وفي الصفة لم يجئ كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا
لكن المونث ح مع التاء قال او صفة فيه انه عطف باو على
عاملين مختلفين وليس على شرط قيل الصواب الواو بدل او
لان الالف والنون توجدان في الاسم والصفة واجيب بان
الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة بل باعتبار فردها وفردها
لا يكون الا في احدهما ويمكن ان يجاب بانها للتنويع قوله
لانه متهيدكان مونثه فعلى الخ هذا عند الاكثرين وجوز بعضهم
اجتماعهما وحكموا ح بالانصراف قال افاده ان وجد فعلى

ليس مقصودا الذاته بل المطلوب منه انتفاء فعلانة فلعل ل عنه الى ما ليس مطلوبا غير مناسب بل غير صحيح لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعلى فهذا الوجه ضعيف وقد اشار المطالي ضعفه بقيل انقلت اذا كان المطلوب من وجود فعلى عدم انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لحصول المطلوب قلنا لعل المطلوب عندهم انتفاء موكد مبني على دليل لفظي والانتفاء المبني على الدليل اللفظي لا يكون الا لوجود فعلى قوله لانه صفة خاصة لله الخ لقائل ان يقول اختصاصه به تعالى في الاستعمال لا في الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مونث بحسب القياس اما بالتاء لان الاصل في التانيث التاء واما بالالف وهو الراجح لان فعلان فعلى اكثر من فعلان فعلانة فعلى الاول ينبغي ان يكون منصرفا بالاتفاق وعلى الثاني ينبغي ان يكون غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان الثابت بالقياس لا يضر ولا يكفي قال وندمان لما كان المراد بندمان اللفظ كان علما غير منصرف فينبغي ان لا ينون ولا يكسر ههنا الا للمشاكلة المسمي قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل سواء كان له زيادة نسبة الى الفعل اولا فالاضافة في قوله وزن الفعل محمولة علي النسبة لا علي زيادة النسبة والا لم يحتج الي قوله فشرطه ولقائل ان تحمل عليها وتحمل قوله فشرطه علي شرط التحقق لا علي الاشتراط لان السببية ليست الا للفرعية ولا فرعية الا فيما له زيادة اختصاص بالفعل قوله بالفعل

في اكثر نسخ المتن به والضمير راجع الى الفعل وضمير يختص
راجع الى الوزن او بالعكس وذا اعرب كما هو المشهور قوله
وكذلك بذر من بذر المال اي اسرف قوله وخضم من خضم
الشيء اكله بجميع فيه قوله وشلم علما مرتجلا بالعبرانية لموضع
بالشام يقال هو بيت المقدس قوله وصل ضرب على البناء للمفعول
وزن فعل مجهولا من الخواص لم يات في اسماء الاجناس الا دئيل
لدويبة وقيل العرب قد ينقل الفعل الى اسما الاجناس وان
كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال
فيجوز ان يكون منقولا من دئيل بمعني اسرع واما دئيل علما
لقبيلة فيجوز ان يكون منقولا منه ومن دال بمعني مشي مشيا مخصوصا
والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم
واما الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى الاست فشاذ ان
قوله ولم يذهب الى ممع صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس
الى ان ءتوزن المشتركة بين القبيلتين توثر وذهب عيسى الى
تاثيره اذا كان منقولا من الفعل كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا *
ولولا ذلك لنون جلا ويرد بانه ان كان علما فحكي مع الضمير وهو
لا يغير وان لم يكن علما فهو صفة مقدر اي انا ابن رجل جلا اي
انكشف امره او كشف الامور قالوا ويكون انما لم يقل بدله او يغلب
كما قال النحاة لان فاعلا اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه
غالب في الافعال ولم يجيء في الاسماء الا خاتم وعالم وساسم
اسم شجر اسود ولان في اثبات الغلبة زيادة مونة لا يقال

في اثبات الاختصاص ايضا تلك الزيادة لانا نقول لعله لم يجد فيه ما يتحرز به عن ذلك المحذور ان قلت هذا الوزن انما يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر فرعية وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل او بالغلبة قلنا زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الافعال المتصرفة فصارت لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل قوله او يكون غير مختص خصه به بقرينة المقابلة لعل وجهه ان الشق الاول اولى بالتاثير والظاهر ان او لمنع الخلو وان النسبة بين الشقين العموم من وجه لافتراقهما في شمر واحمر واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر ونحو استخرج معلوما ومجهولا وامرا واستبرق اعجمي وتباعد وتبوعد وافتعل وافعل قوله اي اول وزن الفعل آه لما كان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير الى الوزن والى الموزون كما هو المقصود قوله زيادة حرف او حرف زائد على الاول صح لفظة في لان الصفة تنسب الى موصوفها بفي وهو شائع وكذا على الثاني لان النسبة بين قوله اوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه ويصح نسبة العام الى الخاص بفي وبالعكس اولان المراد في موضع اوله قوله من حروف اتين لو غير ذلك الحرف لم يضر كهراق وهرق من اراق ماضيا وارق امرا وكذا لو تصرف في الوزن مع بقاء الزائد سواء كان بالحذف كيسع اوبالقلب كاعلى اوبالادغام كاشد

اوبالرد الى ماكان كما اذا سميت بفعل محذوف العين اواللام لاجل الجزم او الوقف فانك ترد المحذوف لان السقوط للجزم او الوقف الجاري مجراه لايكون في الاسماء فتقول في يقل من لم يقل واخش اسمين جاء يقول واخشى قال غير قابل اي حال كون الى اخره حال من ضمير اوله وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا قوله ولو قال غير قابل للتاء كانه اراد غير قابل للتاء بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود اذ قياس مونثه ان يكون على فعلاء قال ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل قيل في جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر لما تقرر من ان المشروط يثبت بالسبب لا بالشرط وقد يدفع بانه جعل اشتراط هذا الشرط علة للحكم بامتناع احمر وانصراف يعمل ولايخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور قوله بالسببية المحضة او مع شرطيته لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافا لجماعة حيث قالوا تاثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التانيث الممدودة قوله بواحد من الجماعة اي لمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة قوله فانه اريد به المسمى بزيد والا لم يصح توصيفه باخر لانه نكرة قال لما تبين اي لدليل ظهر بالالتزام قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد

بلاعطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني استثناء من المقيد ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف ولوجعل المصنف قوله العدل ووزن الفعل معطوفا على قوله ما هي شرط فيه لكان اظهر دلالة واخصر عبارة ولعل النكتة في الفصل اختلاف تاثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الاسلوب قوله كما في عمر واحمد اتفق النحاة على ان العلمية موثرة مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر مع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كاحمد اولا كاصبع ويزيد واختلفوا في تاثيره مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى عدم انصرافه اعتبارا للعدل الاصلي واليه مال الشيخ الرضي قائلا ان العدل امر لفظي وهو باق واما اخر وجمع واخواتها اعلاما فغير منصرفة عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي ومنصرفة عند الكوفيين قال وهما متضادان دفع لما يتوهم من ان القاعدة المذكورة منقوضة بكلمة جامعة للعدل والوزن والعلمية فان العلمية موثرة فيهما مع انها غير منصرفة بعد التنكير وقد يدفع ايضا بان العلمية غير موثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها قوله على اوزان مخصوصة هي اوزان ثلث ومثلث واخر وسحر وامس عند بني تميم وقطام ايضا عندهم قوله اي لا يوجد شيء من الامر الدال اثر يعني ان المستثنى منه

ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الامرين للزوم استثناء الشيئ من نفسه بل مفهوما مرددا بين مجموع السببين واحدهما او مفهوما مساويا له اعني ما يجامعه العلمية موثرة ولم يكن مشروطا بها وهذا المعنى وان كان منحصرا في احدهما لكنه اعم منه بحسب التصور وهذا القدر كاف في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد قوله لم يبق فيه سبب وان كانت الاربعة مجتمعة كما في ازربيجان قوله وايضا قد عرفت به بندفع النقض بآخر على وزن افعل حيث قيل انه معدول عما كان معه اللام او الاضافة ومن قوله ولما كان قول التلميذ اظهر النح يبعد ان يجعل الاخفش قائلا اذ يلزم ح جعل قول سيبويه اصلا مع انه مخالف للقاعدة المحققة عنده وامتناع نصب اعتبارا بتقدير اللام والقول بانه منصوب على الظرفية او الحالية او كونه بدل الاشتمال بعيد قال في مثل احمر عاما حال من احمر لانه مفعول للمماثلة قوله وكذلك افعل التفضيل وكذلك ثلاث قوله لضعف معنى الوصفية فيه بخلاف افعل فعلاء ولذا لا يعمل افعل التفضيل في الظاهر دون افعل فعلاء قوله حتى صار افعل اسما اي صار ملحقا به كافكل قال اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا لخالف لان ذلك الاعتبار نوع مخالفة قوله لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بمعنى ان المعدوم يجعله كالثابت قوله وفيه بحث آه ان قيل جاز اعتبار شئمة من الوصفية

في العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غيرما وضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلي كزيد قوله واما الاخفش قال الشيخ الرضي قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف قوله وهذا القول اظهر لان المعدوم من كل وجه لا يوثر قال لما يلزم علة للنفي لا للمنفي قوله فان العلم للخصوص والوصف للعموم يعنى انه اراد بالتضاد التقابل بالعرض ولم يرد التقابل بالذات لان العموم والخصوص من صفات معاني الاعلام والاوصاف فالتقابل بينهما بالعرض قال في حكم واحد اي في شان اثر وتحصيله قوله وهو منع صرف لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالة الوصفية والعلمية لتعدد المنع قوله فلا تقدير احد الضدين الخ بل نقول ليس في هذا المقام الا توهم اجتماع المتقابلين وبيان ذلك ان لا تدافع بين الدلالة على العموم والدلالة على الخصوص وهو ظاهر ولا بين العموم والخصوص لاختلاف محلهما وهو المدلول ولا بين ارادة العموم والخصوص ان جوز استعمال المشترك في المعنيين وان لم يجوز فذلك ليس للتقابل ولك ان تقدر الكلام على وجه لا مجال للشبهة فيه وهو ان الوجود اللفظي بازاء الوجود العيني فكرهوا ان يكون في عالم اللفظ ما يندر

في عالم العين او لا يكون فيه في بادي النظر وهو تاثير الضدين في امر موجود واحد بالشخص سواء كان الضدان مجتمعين او لا وانما قلنا في بادي النظر لان الضدين قد يوثران في امر واحد كالكيفيات المتقابلة الموثرة في المزاج وذلك تدقيق فلسفي قوله لكنه شبيه به فان لزوم اجتماعهما في التصور حالة تاثيرهما في امر شخصي بمنزلة اجتماعهما في التحقق قوله اي باب غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصورة الكسر يعني انه اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء قوله اعني اللام او الاضافة دون سائر الخواص كالفاعلية والمفعولية قيل وجه ذلك انهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي قوله وحيث ضعف الخ قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة ان التنوين كالثابت لوجود خلفه وهو اللام او الاضافة او انه محذوف لا لمنع الصرف بل للاضافة او اللام وفيه انهم صرحوا بان الاضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر قوله ان العلمية تزول باللام والاضافة فيه ان اللام تجامع العلمية اذا كان العلم في الاصل مصدرا او صفة كالفضل والحسن قوله كالصافنات قال قدس سره في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر نقلا عن الصحاح قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات

الاسم المرفوعات

دلالة الجمع على الجنس لا على فرده فعلى هذا التفسير يكون
جملة هو ما اشتمل منقطعة عن السابق وهوا ما موقوف وقف
الاسماء الغير المركبة مذكور للفصل او مرفوع على انه مبتدأ
محذوف الخبر او خبر محذوف المبتدأ والتقدير المرفوعات
هذه او هذه المرفوعات واللام لاستغراق الانواع ويحتمل
على التقدير الاول العهد الى ما يفهم من السابق حيث قال و
انواعه رفع ونصب وجر وفيه تامل قوله لان التعريف انما
يكون للماهية فمن جعل الضمير راجعا الى كل واحد من
المرفوعات او الى المرفوعات وقال توحيده وتذكيره بالنظر الى
خبره اعني ما اشتمل فان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كما
يجوز مطابقته للمرجع لم يات بشيء الا ان يقال ان اللام ابطلت
معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع
اويقال ان الكلام محمول على بيان الطرد قال على علم الفاعلية
لم يقل على الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ما خفي
فاذا اخذ الماخذ في تعريفه صار من قبيل اخذ المعرف في تعريفه و
لئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في ابهام الدور ولانه خال عن
الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة الايضاح
المناسبة لمقام التعريف قوله والمراد باشتمال الاسم عليها
ان يكون موصوفا بها اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف
الاعرابية وان لم تكن اوصافا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها
وتبعيتها للمعرب ويجوز ان يقال ان صيغة المرفوع كصيغة

المعلول للنسبة فالمرفوع ماله نسبة الى علامة الفاعلية بكونه
ملابسا لها ملابسة الكل لجزءه وتضمنه له اوملابسة المظروف
للظارف والمراد بالاشتمال هو هذه الملابسة قوله اذ معنى
الرفع المحلي انه في محل الخ الظاهر من العبارة ان الرفع المحلي
هو هذه الحيثية وح لاشبهة في اتصاف الاسم بها لكنها ليست عاما
للفاعلية نعم لوقيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم لتوهم رفع له
اولاعتبار رفع لما هو في محله وان الاشتمال اعم من ان يكون محققا
اوموهوما اواعم من ان يكون الاشتمال له اولما هو في محله لكان الامر
ظاهرا قوله وكيف يختص الرفع لعل الباعث على التخصيص عدم
ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية اوجعل اللام للعهد كما
ذكرناه انفا قوله اي من المرفوع فان الكلام مسوق له ومن
ابتدائية اتصالية ويابي عنه قوله ومنها المبتدأ قوله اومما
اشتمل لقربه ويجوز ان يجعل راجعا الى المرفوعات بضرب
من التاويل ويوافقه قوله ومنها المبتدأ قوله لانه جزء الجملة
الفعلية ولانه لا يحذف بدون المسند وفيه انه قد يحذف
كقولك ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بلى لك اي راي ويدفع
بانه نادر ولانه لا ينسخ بالعامل وفيه انه قد ينسخ نحو كفى
بالله ويدفع بانه نادر غير مطرد والحرف زائد قوله التي
هي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع للاسناد قوله
ولان عامله اقوى لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ
فانه عدمي معقول وقوة المؤثر يقتضي قوة الاثر فالفاعل في

المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يعارضه ما ذكره في المبتدأ لانه لا يفيد قوة رفعه بل يفيد فضيلة حاله قوله لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه فهو ام المرفوعات كما ان الف الاستفهام اصل فيه لقيامها مقام كلمانه قوله ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه بمتعدد فله استيعاب وهو فضيلة وكمال قوله الا بالمشتق حقيقة او حكما فان المصدر العامل في قوة ان مع الفعل قال اسند اليه الاسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت او تامة خبرية كانت او انشائية مثبتة كانت او منفية محققة او مفروضة قوله بقرينة ذكر التوابع بعدها لا يخفى بعدها عن التعريف قال او شبهه او للتنويع لا للشك او التشكيك قوله اي ما يشبهه في العمل وفي الدلالة على الحدث ولا يخرج فاعل الظرف لانه فاعل لعامله حقيقة قال وقدم الجملة حالية بتقدير قد والضمير فيه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او وقوله لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لانه مقر الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه مال المصنف في الشرح قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا لانه الفرد الكامل قوله المراد وجوب تقديم نوعه بقرينة انه بصدد تعريف نوع من انواع المرفوع ويجب ان يكون المعرف واجزاؤه من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل ان غرض المتكلم في تقديم زيد

على قدم تعيين محل الفائدة وان المخاطب يبقى انتظارها وفي تقديم قام على زيد تعيين الفائدة وانتظار محلها فلو قدم زيد في قام زيد لانقلب الغرض نقل عن الكوفيين جواز التقديم واستدل بانا لو جعلنا زيد في زيد قام فاعلا وجعلنا الكلام محمولاً على التقديم والتاخير لم يحتج الى الاضمار وتغيير محل الموجود اهون من اثبات المعدوم ولهذا قالوا ليس في زيدا ضربت الا النصب ولا يلزم عليهم نصب كله لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكان احكم اخواته قوله اي اسنادا واقعا اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسنادا وصفة لمصدره قيل يحتمل ان يكون حالا بعد حال ولا يخلو عن شيئ لان الفعل لا يكون على طريقة القيام بل الاسناد يكون كذلك قوله على طريقة قيام الفعل اي قيام مدلوله يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقه وشكله قوله وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اي ذلك علامتها ومن لوازمها وذلك لان القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تامل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيئ لامر ثبوتا يماثل القيام ويشاكله في المعنى او في التعبير فتعبيره تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام قلنا للقيام افراد بعضها يماثل بعضا قوله اي احتراز

بهذا القيد عن مفعول مالم يسم فاعله وان كان للمصدر المجهول لانه في قوة ان مع الفعل المجهول قوله كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر فانهما مالا الى ما ذهب اليه اكثر المتقدمين البصريين قوله وزيد قائم ابوه قيل لو قال ابواه لكان نصا فيما قصده لان ابوه يحتمل ان يكون مبتدأ وفيه انه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على قايم كما في زيد قام قوله والاصل الخ هو في اللغة ما يبتني عليه شيء وفي العرف القاعدة والمراد ما سيذكره قدس سره ان قلت انما آثر هذه العبارة على قولك الاولى ان يلي مع انه اوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق قلنا لان في لفظ الاصل ايماء الى ان قرب الفاعل من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس بمجرد اولوية بل يبتني عليه بعض الاحكام كما بيناه بقوله فلذلك جاز الخ ففيه زيادة تشويق الى استماع الحكم الباقي قوله في الفاعل وكذا الاصل في ما هو بمعناه ان يقرب من الفعل ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الاول من باب اعطيت بالنسبة الى مفعوله الثاني وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس الى المفعول بواسطة قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه الحاصل ان الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد او وجوبه وينظر ذلك ما يقال ان الماء بطبعه يقتضي البرودة لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن قال ان يلي

لم يقل ان يليه مع انه اخصروا شمل لشموله شبه الفعل ايضا فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة الى ان الفعل اصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به قوله لشدة احتياج الفعل اليه لان النسبة الى الفاعل مقوم لمدلول الفعل وطرف النسبة الذي هو فاعل داخل في قوام النسبة ومقوم لها ومقوم المقوم مقوم فكما ان الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزء الفعل كذلك الفاعل لدلالة على ما هو في قيام النسبة كان في عداد اجزائه قوله ويدل على ذلك دلالة انّ كما ان السابق دل عليه دلالة لم يدل ايضا تلك الدلالة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو يضربان ويضربون وتضربين قال فلذلك اللام للتعليل فتفيد ان كون الولي اصلا علة لجواز المثال الاول وامتناع الثاني والفاء اما للتفريع فتفيد ترتب العلم بالجواز والامتناع فيهما على العلم بالاصل السابق او للتعليل فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام ولا يخفى ان امتناع المثال المذكور وان كان يترتب على الاصل المذكور لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويها في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة تقدم الشيء على امر رتبة كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل اولم يتقدم وهو حكم المتقدم لان ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب فيكون من قبيل وضع السبب

موضع المسبب قوله خلافاً للاخفش وابن جني بسكون الياء فانهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل وفيه انه لا يقتضي تقدمه على الفاعل نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ الرضي الاولى تجويز ذلك وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع انتهى قيل تجويز الاضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة والضمير المضاف اليه غير عمدة وقيل تجويزه للضرورة اذ لولم يضمر لزم اما حذف الفاعل وهو غير جائز او التكرار وهو قبيح وفيه ان ارتكاب القبيح اهون من ارتكاب الممتنع مع ان مثل ماذكر جاز ههنا لان حذف المضاف اليه بلا قرينة غير جائز واظهاره يوجب التكرار وقد يقال ان اعمال الثاني يقتضي الغاء الاول في الاسم الظاهر فلو اظهر لم يظهر كونه ملغى قوله جزى ربه الخ الجملة دعائية والمراد بالكلاب العاويات اما شرار الناس او حقيقتها قال قدس سره في الحاشية عوى الكلب عوايا صاح انتهى وقد فعل جملة اخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بان الدعاء قد استجيب قال افظا تمييزا اي اذا انتفي لفظا الاعراب قوله في ضمن الامثلة فان احضار الفرد متضمن لاحضار جنسه خصوصا اذا لم يكن الغرض متعلقا بخصوص فرد كما في التمثيلات قوله والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة او في ضمن ذكر المقابل الذي

هو الفاعل لانتقال الذهن من احد المتعا بلين الى الآخر
قوله فلا يرد مع ان التعميم بعد التخصيص شائع قوله نحو
ضربت موسى حبلى فان القرينة فيه اتصال علامة الفاعل
بالفعل ومن القرائن اللفظية الاعراب الظاهر في تابع احدهما
واتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى قوله بعد الا
بشرط توسطها بينهما الخ اي بعد الا الواقعة بينهما في صورة
التقديم الثابت والتاخير الذي يحكم بامتناعه يعني ان
التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذ لو لم يتوسط
وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين اداة الاستثناء
والمستثنى وذلك غير جائز والتاخير الممتنع ايضا مشروط
بتوسط الا بينهما لما سيذكره قدس سره قوله فللتحرز عن
الالتباس المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي لقائل
ان يقول التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم
المفعول على الفعل في نحو موسى ضرب عيسى لالتباسه بالاسمية
التي تخل بالمقصود قوله فلمنافاة الاتصال الانفصال اي لزوم
خلاف المفروض قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل
خاصا اما اذا كان عاما فلا كقولك ما ضرب احد الا زيد او
ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له
قوله لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع الا كما ذهب اليه
السكاكي وجماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز

لانهم لم يجوزوا ان يعمل ما قبل الا في مابعدالمستثنى بها الا ان يكون تابعا له او معمولا لغيرعامله او مستثنى منه فكانه قدس سره حمل كلامه على ما هوالمتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه الجماعة قوله لاحتمال ان يكون معناه ماضرب احد احدا الا عمرا زيد كما ذهب اليه جماعة من النحويين اما عند اكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف وللمجوزين ان يستدلوا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي اى ما نريك اتبعك احد في حالة من الاحوال الا الذين هم اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية قوية وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الراي او بان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل قال واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلة او صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم مثل احد ضرب غلامها قال وجب تاخيره لم يقل وجب تقديمه اي المفعول لانه ذاكر احوال الفاعل قال لقيام قرينة مقام الفعل في الدلالة على ما هوالمرام واللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة مصحح لا باعث قوله لان تقديرالخبرالخ ولان السائل عالم بصدور الفعل جاهل لخصوص من صدر عنه الفعل فيسأل عنه فالجواب المنطبق على السوال تعيين الفاعل لاذكرالمبتدأ وحمل شيئ عليه لانه هوالمقصود في الجملة

الاسمية ولان الفعل موضوع كما عرفت وعند وضع الفعل
يوتى بالفاعل كما يوتى عند وضع المسند اليه بالخبر ولان السائل
غير متردد في الحكم وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الاسناد
فلا يطابق السوال معنى قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال
المغروض مبتدأ الا فعل ليطابق السوال فانه جملة اسمية ولان
السوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه قوله
يزيد مرفوع والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنه
تحذف لكثرة الاستعمال نقل عن المعارف الرومي قدس سره
ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة الندائية معترضة
رذلك لان المناسب للمقام ان يدعي ان الضارع والمختبط لما
وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب ان يبكي عليهما
دونك لانك في رخاء ونعمة قوله بقرينة السوال المقدر المدلول
عليه بلفظ المبني للمفعول فانه منشاء للالتباس والتردد وهو
منشاء للسوال فنزل السبب منزلة المسبب قال لخصومة اللام
للاجل كما هو الظاهر وح يراد بالخصومة خصومة غيره ويحتمل
ان يكون للوقت وح يحتمل خصومته وخصومة غيره قوله
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برائحة من
الفعل لا بيبكيه المقدر لان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء الخصومة
مع انها ليست سببا قريبا للبكاء قوله ومختبط مما تطيح حكاية حال
ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا
لاستقراره في الخيال مع بقاء اثره قوله والمختبط السائل من

غير وسيلة اي بغير علقة و سابقة حتى يقال اختبطني فلان و
اصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها
قوله والطوائح جمع مطيحة على حذف الزوائد كما يقال
اعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس ويجوز ان
يكون جمع طائح للنسبة مثل ماء دافق يقال طاح يطوح وطاح
يطيح اي ذهب قوله كلواقح جمع ملقحة من الالقاح ابستن
كردن يقال رياح لواقح اي للسحاب ولايقال ملقحات قوله
وما مصدرية لانها امكن من الموصول بمعنى التي اهلكتها
الطوائح من الاموال قوله ومما يتعلق بمختبط قال قدس
سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يا باه سليقة الشعراء
لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط
ايضا انتهى مع ان تعليل البكاء باهلاك الطوائح يزيد مما
لا يلايم لان علة البكاء هلاكه باي سبب كان وايضا الطوائح
بصيغة الجمع مما لا يحسن ان يجعل سببا لهلاكه قوله اي في
كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام فائدة ذلك ان
التفسير بعد الابهام اوقع في النفس وذلك المفسر اما فعل
صريح اوحرف يودي معناه مثل ان الد الة على الثبوت بشرط
ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها يصير فى قوة ثبت المقدر
وذلك فيما بعد لو خاصة نحو* ولو ان ذات سوار لو لطمتني
فان لو للشرط وجوابها محذوف والتقدير يسهل علي ويحتمل
ان يكون للتمني وهذا مثل يضرب لمن يتاذى ممن دونه واصله

ان رجلا شريفا لطمته امه قوله فحذف الجملة انما يقل رجملة لانا نفهم نسبة تامة ونعم غير صالحة لافادتها لانها حرف غير مستقل بالمفهومية قال واذا تنازع الفعلان من قبيل تجاذبتا الثوب قوله واقتصر على الفعل يجوز ان يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع قوله في اكثر من فعلين نحو كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم وح يكون الاخير كالثاني والبواقي كالاول عند البصريين والاول هو الاول والبواقي كالثاني عند الكوفيين قوله اقتصارا على اقل مراتب التنازع واولها قوله معمول للفعل الاول اتفاقا فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم اولم يعتبر قوله اذ هو يستحقه قبل الثاني اذ هو طالب والاسم مطلوب والمزاحم مفقود او هو المؤثر والاسم قابل والمانع مرتفع قوله ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه لوقوعه بخصوصه او بعمومه ظرفا لنسبتهما وانما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ولا يخفى ان ذلك التوجه اما بحسب الاصل والطبع او بحسب التصور السابق على التحقق بمرتبتين اذ لا تنازع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله ولا حال التصور الذي هو مبدأ للتحقق قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع اي لا يابى من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون معمولا

لكل منهما ليتصور النزاع ولا يخفى ان منطلقا في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيد ان منطلقا لا يابى عن وقوعه معمولا للفعل الثاني بل يابى عن ذلك تثنية المعمول الاول والتخالف بين المفعولين وان الضمير المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع يابى عن وقوعه معمولا لا لغير ذلك الفعل فظهر الفرق بينهما قوله لانه حرف لا يصح اضماره اي استتاره كاستتار الضمير هكذا قالوا وفيه ان الفاعل هو المتكلم وهو لا يستتر في الماضي نعم لو كان بدل انا هوا وكان الواجب هو الاتيان بالضمير الغائب لكان الامر كذلك فالانسب ان يقال يمكن الاضمار اما بطريق الاتصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله او بما هو كجزء له والا ليس عاملا ولا كجزء له واما بطريق الانفصال فلانه في صورة المتنازع فيه وكل من الفريقين التزموا الغاء احد العاملين الا في المفعول بضرورة ملجئة الى ترك الالغاء فيه ولا يظهر الالغاء الا بالحذف او بالاضمار المخالف للمتنازع فيه هذا اذا كان الفعلان متوافقين في اقتضاء الرفع اما اذا كانا متخالفين فيتعين الاضمار كقولك ما ضرب الا انت وما اكرمت الا اياك ولا يخفى ان عدم صحة القطع في بعض صور الضمير كاف في عدم صحة التعميم قوله ومراد المصنف بالتنازع الخ لانه المناسب لما هو بصدده وذلك لانه يخالف ما يقتضيه الاصل السابق على راي البصرية واحتيج الى الاستثناء ويوافقه على راي الكوفية فيكون من

تقريع الاصل السابق واما ذكروا قتضاء المفعول فلتتميم البحث

قوله فلذ اخصه بالاسم الظاهر ان قلت حكم الاسم الظا الواقع بعد الا حكم الضمير المنفصل فلا بد من تخصيص الظاهر فلما لعل المراد جواز القطع بالاضمار قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطريق الحذف فكان ينبغي ان يحذف ولا يجاب بانا ندعي المهملة لا الكلية لصحة المهملة على تقدير اطلاق الاسم قوله

واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الح قال الشيخ الرضي يلزم البصريين في هذا المقام اي في مقام ما ضرب وما اكرم الا انا او الا زيد متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحذف لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قال فقد يكون الط بحسب اللفظ بعجزاء وبحسب المعنى انه بيان لا قسام التنازع وح يكون الجزاء قوله فان اعملت او المقدر الذي هو جار اعمال كل منهما او تختار حتما في بعض النسخ قوله ليس هذا اقسا

ثالثا من التنازع المذكور لانه تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه افراده وتنكيره ايضا قال مختلفين حال والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لان العامل نفس الضمير فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائما في ان العامل فيه فعل توهمي قوله لقربه اي لقرب الطالب من المطلوب وعدم لزوم الفصل بالاجنبي وورود الاستعمال الشائع عليه

ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوتي بجواب الشرط عند اجتماع اداتي الشرط والقسم لا جواب القسم مثل والله ان اتيتني لاكرمنك قلنا القرب مرجح عند تساوي مرتبتي القريب والبعيد وليس القسم واداة الشرط في مرتبة لان القسم اقوى في اقتضاء التصدر قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير اعلم ان الغرض من التفسيران كان منحصرا في دفع الالتباس وازالة الحيرة كما في ضمير الشان وضمير نعم رجلا وربه رجلا فلا نزاع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المفسر نص في كونه مرجعا وان لم يكن منحصرا فيه بل كان مذكورا لكونه فاعلا ومفعولا الى غير ذلك فمنهم من منع وان كان في العمدة لان المفسر لا يتعين ان يكون مرجعا فلا يزول الحيرة به ومنهم من جوز في العمدة كما نحن فيه وقالوا ان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعد ما يفسره في الجملة وان لم يكن نصا فيه قوله وللزوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار واظهار المفعول في نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا لاختلاف اللفظ افرادا وتثنية قوله دون الحذف ظرف لاضمرت قوله لانه لا يجوز حذف الفاعل هذه مقدمة مشهورة قد اعترض عليها بان الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا وفي نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند سيبويه وفي نحو اضربن واكرموا القوم

بحذف الواو والياء في الاول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين وقد اجيب عنهما اما عن الاول فلان المصدر قد ينزل منزلة الجوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا واما عن البواقي فبانها من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف نسيا وفيه بحث لان المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم ان يكون المتعدي في مثل ضربت واكرمت زيدا منزلة اللازم فلم يكن من باب التنازع لعدم اقتضاء المفعول ولزوم وجود الفعل بلا فاعل في مثل ما ضرب واكرم الا زيد فالاقرب ان يعتذر عن البواقي اما عن مثل ما قام واكرم الا انا فبانه في عداد المستثنى وزيه ومن تزي بزي قوم فهو منهم واما عن نحو اسمع بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبانه في زي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صورة ما يلزم استتار فاعله واما عن الاخيرين فبان الضمة والكسرة بعض الواو والياء فكان الفاعل غير محذوف لسد جزئه مسد الكل قال خلافا للكسائي اصله يخالف قول الاضمار وقول الكسائي خلافا قال وجاز الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء قوله روي عنه تشريك الرافعين فيلزم توارد العلتين على معلول واحد وذلك ممنوع لان العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه قال الشيخ الرضي الرواية الصحيحة عنه تخالف ما في المتن وهي ما ذكره قدس سره ولك

ان تجعله موافقا للرواية الصحيحة بان تقول معنى اضمار الفاعل في الاول اتصاله به ويكون معنى جازانه جاز اتصال الفاعل بالفعل خلافا للفراء فانه لايجوز بل يقول بما نقل عنه اوبان تقول جاز اعمال الفعل الثاني فقط في جميع المواد خلافا للفراء فانه لايجوز كذلك فيما اذا اتفقا في طلب الفاعل فانه يشترك قال ان استغنى عنه شرط استغنى عن الجزاء لتقدم مايدل عليه قوله لانه لايجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لان مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين لانه متعلق الحسبان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف بعض الاجزاء لمفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز في السعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول براسه ومنه قوله تعالى ولا تحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرالهم اي بخلهم هو خيرالهم قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة اعترض عليه بان العلة المجوزة للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا مع ان امتناع الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يقتضي عدم الاضمار مطلقا لجواز الاضمار بعد الذكر لكن فيه انه يلزم الفصل بين المبتدأ او الخبر بالاجنبي وهو قبيح قوله على المذهب المختار والوجه المختار على اتفاق الطائفتين ولما كان الحذف وجها مرجوحا حمل قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني والالزم حمل افصح الكلام على الوجه المرجوح قال الا ان يمنع مانع اي اضمرت في

جميع الاوقات الاوقت منع مانع قوله ومراده او ضمر مفردا خالف
المفعول الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد قوله واو اضمر
مثنى خالف المرجع قال الشيخ الرضى حاز مخالفة الضمير للمرجع
اذ لم يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة و قوله
ان كن نساء والضمير للاولاد فتحوز جسمني وحسبتهما ايا هما الولدان
منطلقا وفي التشريح بحث للفرق البين بين الاصل والفرع
قوله ولايخفى انه لا يتصور التنازع المسمي على ان تاويل
المفعول الاول بكل واحد منهما لا بعد به قوله لما استدل لا يقال
لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا
لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا
نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن قوله لا دنى معيشة
المعيشة زندكاني واتچه بان زندكاني كند والمراد هو هذا قال وقول
امرأ لقيس صرح باسمه تنبيها على قوة الاستشهاد وضرورة الجواب
عنه وقوله كفاني جزيل لا ايمان لقوله قول امرء قوله على نقل بن توجه
كل من كفاني الخ ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفا على كفاني
اما اذا كان الجملة حالية اومعترضة او معطوفة علي الشرطية فلا
يلزم هذا الفساد قلنا لايجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط
ولا الاخيرين للزوم حمل الكلام على التاكيد دون التاسيس مع ان
واو العطف والاعتراض تموء عن ذلك وذلك لان نفي السعي
مستلزم لنفي الطلب ان قلت السعي الطلب البالغ فيكون
اخص من الطلب ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام قلنا المراد

بالسعي ههنا الطلب مطلقا لان الكفاية يحتاج الى الطلب لا الى الطلب
البليغ قوله لاستلزامه عدم السعي وجعل نقيض الشرط جزاء
له قوله وثبوت طلبه لما في لكل منهما اما منافاته لعدم السعي
فلما مر من ان المراد من السعي الطلب واما منافاته لعدم
الكفاية فلما يدل عليه صريح الشرطية قوله فعلي هذا
ينبغي ان قلت يلزم ح عدم صحة الاستدراك بقوله ولكنما
اسعي قلنا لانم انه معطوف علي الجزاء لجواز ان يكون
الجملة حالية او معترضة او معطوفة علي الشرطية وحاصل
البيت انه لم يطلب في الزمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا
لكنه يطلب في الحال والازمنة الاتية المجد المؤثل
ولو سلم فنقول صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد
بالمؤثل اوباعتبار استمرار طلبه في الازمنة الاتية وبيان ذلك
انه لما قال طلبت المجد كان لمتوهم ان يتوهم انه طلب
مجدا ما في بعض الازمنة الماضية اذ من شان العاقل القناعة و
عدم الانكباب علي طلب الغنى فدفعه بقوله ولكنما اسعى
الح لكن يجوزان ميناقش في الوجه الاول بان القرينة
على اعتبار المجد البيت الاتي وهو مقيد بالمؤثل فالمناسب
تقدير مطلقا قوله لشدة اتصاله بالفعل لقيامه مقام الفاعل
واشتراكه معه في الاحكام قال كل مفعول فيه ان المنظور
في التعريف الجنس لا الفرد فلايصح لفظة كل فلعله اقحم للاشعار
بالطرد قال حذف فاعله بالمعني المذكور لا الفاعل التحقيقي فلا

فلا يرد النقض با بنت الربيع البقل لان الفاعل با لمعنى المذكور مذكور لا محذوف قال واقيم هو آكد الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة من الضمير قال الى فعل اي الى الماضي المجهول يعني انه آراد با لعلم اشهرا وصافه وارادبا لشخص جنسه ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوه قال ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في الاستعمال والا لكان الانسب ان يقول لم يقع وان لا يخص الحكم با لمفعول الثالث من باب اعلمت لان الثاني منه ايضا لم يقع في الاستعمال مقام الفاعل قال المفعول الثاني نقل عن المتاخرين جوزوا وقوعه موقع الفاعل وقالوا لا امتناع في ان يكون المسند الى امر مسندا اليه لشيء اخر نعم لا يجوز ان يكون مسندا اليه لذلك الامر قال والمفعول له والمفعول معه كذلك لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تعليم مع اختصاره للتنبيه على صحة ادعاء ان الامتناع في المفعول الثاني والثالث اهم من الامتناع في هذين المفعولين وان اتفق الكل فيه وذلك لوضوح الدليل فيكون فيه مبالغة في رد من جوز قيامهما مقام الفاعل قوله بلا لام قيل باللام ايضا لا يقع لانه ليس من ضروريات الفعل فلا يشبه الفاعل فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية لدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ايضا مقام الفاعل لان النصب فيه مشعر

بالظرفية لانا نقول ربما يحصل الاشعار بالظرفية بنفس اللفظ
نعم يجوز ان يناقش بجواز اشعار القرينة بالعلية وقيل ان
المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جواب لم ولا يصح السوال
بلم قبل تمام الحكم ثم اعترض بانه يوجب امتناع ضرب
للتاديب والقول بان المنصوب جواب لم دون المجرور تحكم
ولقائل ان يقول ايضا انه ليس جوابا عن سوال نشأ من الفعل
المذكور كيف ولو كان كذلك لكان معمولا للمقدر لا للمذكور
ومعني قولهم ان المفعول له جواب لم انه مع عامله يصح ان يذكر
في جواب السوال عن اللمية فاذا قيل لك لم ضربت قلت ضربت
او ضرب للتاديب قال تعيين خلافا للكوفيين وبعض المتاخرين
فانهم ذهبوا الى انه اولى لا متعين استدلالا بالقراءة الشاذة في قوله
تعالى لولا نزل عليه القران بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني
ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك ننجي
المومنين على اضمار المصدر قوله لشدة شبهه بالفاعل قيل لبناء
الفعل المجهول له وكون اسناده اليه حقيقة والى غيره
مجازا اذ لا يصار الى غير الحقيقة مع امكانها وفيه ان معنى
قولهم لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة ان الكلام اذا
دار بين الحقيقة والمجاز فالحمل على المعنى الحقيقي متعين
لا ان التكلم بالحقيقة متعين مع امكان التكلم بالمجاز فالاظهر
ان يقال ان الاسناد الى ما سواه مجاز عقلي ولا يمكن المجاز
العقلي مع وجود ما هو له ان قلت باي علاقة ينسب الى الغير فلا

والمكان والمصدر والمفعول بالواسطة قلنا اما النسبة الى الاولين
فلان هذا الفعل لما كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل
وقابل له وكان الاولان محلين للافعال وهي موثرة فيهما
نوع تاثير حتى يعرفا بها كانا مشبهين بالمحل القابل واما النسبة
الى المصدر فلانه اثر الفعل وذلك لان قولك سير سير شديد
في قوة فعل سير شديد ان قلت هذا التحقيق يقتضي نقل النسبة
الايقاعية الى سائر المفاعيل عند قيامه مقام الفاعل وهذا
النقل لا يتصور مع وجود حرف الجر نحو ضرب في الدار فان
النسبة ح ليست الا ما استفيد من حرف الجر فمعنى ضرب في
الدار ان الدار مضروبة فيها لا انها مضروبة مجازا فلما هذا
النقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالواسطة فلا نعل
هناك لان الربط المستفاد من الواسطة ربط حقيقي لا مجازي
بقي هناك شيئان احدهما ان ما ذكرته يقتضي ان يكون نسبة
الفعل المتعدي بالجر الى المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له
فينبغي ان يتعين بقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مر بزيد يوم
الجمعة مع ان التصريح بخلافه وثانيهما ان نسبته الى سائر
المفاعيل لما كانت بطريق النقل وجب في قيامها مقام الفاعل
دخول الواسطة عليها و لم اجد في ذلك نقلا قوله اذ لا فائدة
فيه والفاعل محل الفائدة فيجب ان يكون ما يقوم مقامه
محلا لها ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل
لدلالة الفعل عليهما فعلى هذا وجب تقييد قوله فالجميع سواء

بما سنذكره قوله شبيه بالمفاعيل بلا واسطة وانما قيدنا بذلك
لان الظرف وان كان معه في مفعول فيه عند المصنف فلا يظهر ح
القول بالتشبيه قال وان لم يكن فالجميع سواء قيل لو قال والبواقي
سواء لكان اخصر واظهر يعني ان البواقي سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقعه وفيه ان حال البواقي قد
علمت على تقدير وجود المفعول به وانما المجهول حالها على تقدير
عدمه فالتعرض بحالها على تقدير وجوده مستدرك مع انه اراد
التصريح برد من قال ان البواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما اراد
التصريح برد من قال ان المفعول به اذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال
واذا وجد الخ قوله اي جميع ماسوى المفعول به وهو الزمان
المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة
ان قلت ينبغي ان يكون المفعول بالواسطة متعينا لان يقع مقام
الفاعل لانه مفعول به قلنا صورة الجزلما كانت منافية لحالة
الفاعل اعني الرفع منعت ان يكون في درجة المفعول بلا
واسطة قوله سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل لا يخفى
ان هذا القيد مما ينساق اليه الذهن بلا شبهة يعني انه لم يرد
الاستواء الشامل لجواز وقوعها موقع الفاعل وامتناع
وقوعها موقع الفاعل حتى يلزم ان لا يكون لترتب الجزاء على
قوله وان لم يكن معنى قوله لان فيه معنى الفاعلية لايخفي ان
هذا الدليل يقتضي ان يكون الاول من باب اعلمت اولى
من ثانيه لانه وان كان مفعولا للاعلام فاعل للعلم قوله هي فلا

عند عدمه الخ ان قلت يجوز زد ح الا لتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه قلنا خوف الالتباس باق لان التاخير وان دل على انه مفعول ثان لكنه لما كان مع ذلك صالحا لان يكون مفعولا اولا وهوا ولى بان يقوم مقام الفاعل امكن ان يقع الحيرة والا شتباه وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس قال ومنها المبتدأ عطف على قوله فمنه الفاعل قوله ا ومن جملة المرفوع بيان لحاصل المعنى لان من للتبعيض ويحتمل ان يريد التبعيض بتقدير المضاف اي من جملة افراده قوله على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ والخبر وهوان يكون المبتدأ مسندا اليه دونهما اذا كان مسندا فانه مبتدأ يصار اليه للضرورة ولهذا لم يكن قائم في اقائم ابوه زيد مبتداء لاحتمال ان يكون خبرا لزيد وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر لانه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل فلا معنى لتقدير خبر له كما يتكلفه كثير من النحاة قوله واشتراكهما في العامل المعنوي وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للاسناد اي اسناده الى شيء او اسناد شيء اليه قال هو قيل اتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر ههنا دون الحدين السابقين مع ان الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء ولانه اراد التصريح بالحصر ليكون ردا على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لان

صيغة الفصل تفيد حصرا المسند لا حصرا لمسند اليه ولو سلم
ذلك فهي لتاكيد الحصر لان المسند اليه اذا عرف باللام
فيفيد حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول ان
اسم الفعل مبتدء عند المصنف فكيف يصح الحصر على زعمه
اللهم الا ان يقال اراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه ومن
الواجب ان يحمل عليه ليصح التعريف ولا يخفى ان الحصر
ح ليس للرد قال الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما
يقتضيه مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا القسم من المبتدأ
صفة مثل ضارب في زيد ضارب محمول على زيد قوله ارتقديرا
وتاويلا وذلك فيما يصح وضع الاسم موضعه قوله نحو وان
تصوموا وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم قال المجرد
قيل انما صح لفظ التجريد مع انه يقتضي سبق وجوده لان
امكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود كقولك
ضيق فم البير قال اللفظية من قبيل نسبة الجزئي الى الكلي
قوله اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني
ان العبارة وان كانت ظاهرة في سلب العموم لكن المراد
عموم السلب اما باعتبار ان اللام بطلت معنى الجمعية
فصار الجنس منفيا او باعتبار ان سلب العموم وان كان اعم
من عموم السلب لكن المراد هو هذا بقرينة المقام واما القول
بان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم السلب فغير ظاهر
وانما اكد النفي بقوله اصلا ردا على من زعم ان المراد

بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ او الخبر كباب ان واخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك بحسبك زيد وذلك لان الذي من لا ينتقل من العوامل اللفظية الى خصوص النواسخ قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا في المعنى وذلك لان الظاهر ان الموثر لفظا موثر معنى ولك ان تقول ايضا ان الحرف الزائد كالمعدوم وان التجرد اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا ان قلت ينبغي ان لا يجوز العطف على محل اسم ان بناء على كونه مرفوع المحل بالابتداء قلنا لعل جواز ذلك مبني على توهم ان اسمها كان مبتدأ ولا يجاب بان ان لا تغير معنى الجملة فكانت كالحروف الزائدة وفائدتها التوكيد اما اولا فلدخول اسمها في حد المبتدأ واما ثانيا فلانه غير حاسم لمادة الشبهة لجواز العطف على محل اسم لا التي لنفي الجنس مع انها مغيرة لمعنى الجملة ولا يصح الجواب عنه بان العطف ليس على محل اسم لا بل على المجموع المركب من لا واسمها لان القضية سالبة لا معدولة الموضوع وقوله وثاني قسمي المبتدأ قد اشار به الى ان لفظ المبتدأ مشترك معنوي لا مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين قال او الصفة لفظة او للانفصال الحقيقي ومن قال انها لمنع الخلو دون الجمع لم يأت بشيء لان استحالة اجتماع القسمين بين واما امتناع ارتفاعهما فلو ثبت كان بالاستقراء اعترض عليه بان التعريف ينتقض بقائم في اقائم ابوه

زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكرناه
واجيب عنه بتقييد الصفة ايضا بكون غيرها لم يكن صالحا
لكونه مبتدأ لها ولا يخفى ان التعريف لا يدل على ذلك
قوله او جارية مجراها كقرشي فانه في قوة منسوب الى
قريش فالالواقعة بعد حرف النفي اوالف الاستفهام
والاولى حذف الحرف والالف ليكون اخصر واشمل فيدخل
انما وغير وهل وغيرها من كلمات الاستفهام قوله ونحوه
فذكرالالف للاصالة ولا يخفي ان مثل هذا الاعتبار لايناسب
التعريف قوله كهل الخ واين ومتي وكيف وكم وايان التمثيل
بهل وما ذكرناه ظاهر واما التمثيل بمن فلا يصح بان يقول من
قائم ابوه لان قائما صفة صالحة لان يكون خبرا لمن ومايصلح
ان يكون خبرا لا يصلح ان يكون مبتدأ ولعل تمثيله بقولك
من ضارب زيدا على ان من مفعول لضارب وقس عليه ما قوله
او ما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز
وذلك ان تريد باللفظ معناه اللغوي اي البارز قوله لم يجر تثنيته
على اللغة المشهورة قوله كون الصفة مبتدأ الخ قيل لم لم
يجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل اقائم زيد واجتنبوا
عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل زيد قائم فلم يجوزوا
تاخير المبتدأ فاجيب بان جواز الوجهين ليس الا فيما
كان كل من الوجهين مخالفا للاصل كما نحن فيه فان في جعل
زيد في اقائم زيد فاعلا خلاف الاصل وهو جعل المبتدأ مسندا

وفي جعله مبتدأ ءخلا فالاصل اخر ومو تغيير النظم الطبعي للمبتدأ والالتباس المحذ وليس الاديه اذا كان احد الوجهين موافقا للاصل فيسبق الذهن الى ما هو الاصل من غير معارض فيورث التشويش والالتباس قوله اي الاسم المجرد ولك ان تقول اي هو المرفوع المجرد الخ لانه ذاكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب في يضرب زيد لانه ليس مرفوعا بالمعنى المذكور وهذا الوجه اسلم من تقدير الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقة يخرج عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا ولعلها يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن وان كان الاسم حقيقة او حكما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه مصرح بخلافه وذلك لصحة التعبير عنهما بالاسم ويمكن ان يقال ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه فان ربط يضرب الى زيد ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي اقيم مقامه الى زيد بمعنى هو هو نعم بقي امر الجملة اللهم الا ان يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحدا او يصح التعبير عنه بالاسم قوله فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا لا يصدق على يضرب في زيد يضرب قوله اي ما يوقع به الاسناد وقد اشار به الى ان الباء متعلقة بالايقاع المتضمن لا بالاسناد لانه بنفسه متعلق بالمسند فلا حاجة الى الباء قوله و لك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ بقرينة انهمار كمان

ملازمان كما اشار اليه بذكرهما معا في العنوان قوله او يجعل الباء بمعنى الي قال قدس سره في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لايشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا لاحاجة اليه وقد بينا وجه عدم الاحتياج اليه قوله وعلى التقدير ين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ كما يخرج به يضرب في يضرب زيد لكن فيه ان ضارب في زيد ضارب ابوه يخرج عنه لانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ مع انه خبر اللهم الا ان يقال ان الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري الاعراب على الجزء القابل للاعراب او يقال المراد بالاسناد الى المبتدا اعم من ان يكون اسنادا الى المبتدأ نفسه كما في زيد جسيم او الى ضميره او الى متعلقه وفيه نظر لان ضاربا لم يسند الى شيء اصلا لان الاسناد هو النسبة التامة ونسبة ضارب الى فاعله ليست تامة ولانه يصدق على يضرب في زيد يضرب ابوه ويضرب في زيد يضرب ويضرب في زيد ابوه يضرب مع انها ليست اخبارا لزيد قوله اي تجريد الاسم ان قيل التجريد عدمي فلا تؤثر فالاولى ان يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او واسناده الى شيء قلنا العوامل في كلام العرب علامات لتاثير المتكلم لا موثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة مع ان ما جعله اولى امر اعتباري فلا يصح

ان يكون موثرا قوله ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ اوليسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وانما قال ذلك لتخرج التجريد الذي يكون للعد قوله فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر لطلبه لهما على السواء قوله وقال اخرون هذا الوجه قوي عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخران فكانه قدس سره لم يعتد بهما قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها غالبا فلا يرد المفض بقولك المطلق زيد ان قيل هذا الدليل جار في الفاعل فينبغي ان يكون اصله التقديم اجيب بان تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر الامر اللفظي دون الامر المعنوي لان الامر اللفظي ... والاعتبار الطاري دون المطرو عليه وبان الفعل محتاج الى الاسم والاسم مستغنى عن الفعل فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل قال ومن ثم اشار بطريق الاستعارة الى الحكم السابق فان الحكم الذي يستخرج منه شيء مشبه بالمكان قال جاز في داره زيد وانما لم يعد في داره رجل اذ لا حد ان ينافس في اصالة تقديمه لوجوب تاخيره اعلم انهم اختلفوا في جواز في داره قيام زيد منعه بعضهم لان ما اضيف اليه المبتدأ ليس له التقديم وجوزه الاخفش لان المضاف اليه شديد الاتصال بالمبتدأ فله حكم المبتدأ وقد جاء في اكفانه درج الميت قال وقد يكون المبتدأ نكرة انما لم يقدم

عليه مواضع لزوم نقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع انه
المناسب للاصل الذي مهد ه آنفا لئلا يلزم الانتشار بينها
وبين الاصلين الاخرين وهما تعريف المبتدأ وافراد الخبر
المفهومين من لفظة قد في قوله قد يكون المبتدأ نكرة وفي
قوله والخبر قد يكون جملة ولئلا يلزم تقديم ما يبتني ابتناء ما
على المبتني عليه كما يظهر عند التفصيل قوله والظاهر الاقول
بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم
دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر
قال بوجه ما لفظة ما زائدة او صفة ولما كان التخصص منحصرا
في امثال الامثلة المذكورة كان الانسب ان يقول اذا تخصصت
بمثل ولعبد مؤمن الى آخره لان لفظ ما ينبئ عن عدم الانحصار
قوله بعد اشتراكها واحتمالاتها ويرتفع قوله وحيث
وصف بالمؤمن تخصص بالصفة التخصيص الفردي بالصفة
مصحح واما التخصيص النوعي بها كما في المثال المذكور
ففي كونه مصححا مناقشة لانه لو كان مصححا لزم صحة الابتداء
بانسان لصحة الابتداء بتفصيله وهو حيوان ناطق وباعم
منه اعني جسما ناميا اللهم الا ان يفرق بين التخصيص الرافع
للاشتراك بالفعل والخصوصية الثابتة للمفهوم في نفسه
ان قلت اذا لم يكن من باب التخصيص بالصفة فمن اي باب
هو قلنا هو من باب التخصيص بالعموم اذ لا يشذ فرد ما عن هذا
الحكم فالعموم فيه اظهر من عموم نحو تمرة خير من جرادة

لاحتمال حزوج المذود عنه ان قلت لولم يوصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء به لعدم صحة الحكم قلنا فرق بين صحة الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الاربعة نصف الاثنين سقيم والابتداء بها صحيح فيكون نظير كل رجل كافر في النار ان قلت فرق بينهما فان العموم في كل رجل جاء من قبل كل وعموم المثال المفروض انما جاء من قبل الصفة لان النكرة الموصوفة تعم قلنا الصفة جاءت لتحقيق المصحح لا للتصحيح قوله فان المتكلم بهذا الكلام يعلم فيه ان هذا التخصيص عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب وفيه ايضا ان هذا التخصيص منتف في مثل ارجل في الدار فينبغي ان يمتنع الابتداء به مع انه صحيح قوله فتعينت وتخصصت يعني ان المراد بالتخصيص ههنا التعيين بقطع الاحتمالات او تقليلها فلا يرد ما قيل من ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ان يجعل لبعض الجملة شيئا ليس لسائرها قوله فانه لا تعدد في جميع الا فراد خلاصة هذا الوجه جار فيما اذا اريد بالنكرة نفس الطبيعة فانه لا تعدد فيها بل هي امر واحد قوله ونحو تمرة خير من جرادة فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولان فردا من جنس اذا فضل على فرد آخر من جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاتحاد راج في الجنس فيعم الكل اولان العبارة

لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب ان يراد الجميع
حذرا عن الترجيح بلا مرجح كما قالوا في لام الاستغراق.
في المقام الخطابي قوله لتخصصه بما يتخصص به الفاعل
لا يخفى ما فيه من التكلف لانه جعله بمنزلة ما في تخصيصه
خفاء قوله اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني
ان الكلام محمول على التقديم والتاخير كما قالوا في انا عرفت
قوله وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره قيل معنى تخصيص
الفاعل بتقديم الحكم ان الفاعل يصير في حكم المعرفة وحالها
بمعنى ان السامع كما لا يتنفر عن اصغاء الكلام اذا كان
المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الغرض من الكلام كذلك لا يتنفر عن
الاصغاء اذا كان الحكم مقدما فلا تخل النكرة بالافهام
قوله قد يكون خيرا الا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر
قوله فيقدر وصف فيجوز ان يكون من باب التخصيص
بالصفة ولك ان تقول ان التنوين للتعظيم فلا حاجة الى التقدير
قوله علم جزما بخلاف ما اذا قيل فا ثم رجل فان قائما يحتمل
ان يكون مبتدء اولذلك خص بالظرف وفيه بحث اذ قائم
لا يحتمل ان يكون شيئا من قسمي المبتدأ ولك ان تقول
التخصيص بالظرف لسعته قوله لتخصصه بالنسبة الى المتكلم به
ان هذ الا يجري في كل دعاء اذ ليس معنى ويل لك ويلي لك
لان الويل الهلاك ولا و يلك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك
لك والقول بان المراد بالويل دعاء الشر اطلاقا لاسم المسبب

على السبب فيكون التقل يرد عاء الشرلك بعيد فالاولى ان يقال نتكرسلام لرعاية اصله حيث كان مصدرا منصوبا وانما اخرالجار والمجرور لتقديم الاهم والمتبادر الى المراد اذلوقدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللغة اذ اصله سلمت سلاما قيل فيه انه لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك فمعنى مصدره قوله سلام عليك فاذن يكون معنى سلام عليك قولي سلام عليك عليك بل بمعنى مصدر سلمك الله تعالى اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالمتكلم بل بالغائب ان قلت يرد على اختياره ان لا معنى لذكر عليك بعد استيفاء سلم مفعوله قلنا التقدير بحسب الاصل سلمك الله من دون ذكر عليك فلما حذف الفعل مع متعلقه وقصر الدوام زيد لفظ عليك نعم يرد على تزييفه انا لا نسلم بطلان قولي سلام عليك عليك لان قولي مبتدأ وسلام عليك بيان او بدل او مقول وعليك خبر وهذا المعنى مستقيم ان قلت فيه تكرار الخطاب قلنا الخطاب الثاني لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح لان يراد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم له ان يقول ان هذا المعنى غير مراد لكن يمكن التزييف بوجه اخر على ما قيل وهو لزوم اخذ المفسر في المفسر فيدور وهو في المفسر فيحتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا فتسلسل واجيب عنه بان معنى

سلمت قلت السلام عليك وهو ليس عين المفسر ولم يحتج
الى التفسير لانه معرفة وبان سلمت معناه قلت سلمك الله
اي جعلك الله سالما ولك ان تقول ايضا ان السلام المأخوذ
في المفسر مصدر سلمك الله كما ان سبحان الله المأخوذ
في تفسير سبحت بمعنى قلت سبحان الله مصدر سبح بمعنى نزه
قوله وعدل الى الرفع لقصد الدوام لان النصب يدل على
الفعل والفعل على الحدث قوله اي سلام من قبلي في التفسير
تامل قوله مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابطة
في تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين جهل المخاطب بالنسبة فان كان جاهلا بها صح
الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار
وان كان المخبر عنه معرفة قوله وهذا القول اقرب الى
الصواب لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تع وجوه
يومئذ ناضرة وهل من مزيد وقوله فيوم لنا ويوم علينا الى غير
ذلك مما لا يعد وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف قوله
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد قد عرفت ان
الخبر المعرف يجوز ان يكون مطلق الحصر كما هو الظاهر فقوله
والخبر قد يكون جملة للاشارة الى تقسيمه وكونه افراده اصلا
حاله الخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكانه
تبع جمهور النحاة في ان الانشائية ولو كانت قسمية
صح ان يكون خبرا للمبتدأ ومنهم من منعوا متمسكين

بما لا طائل تحته وقد تبع السيد الشريف هولاء متمسكا بان الخبر يجب ان يكون حالا من احوال المبتدأ والانشاء ليس حالا من احواله الا بتاويل مثلا اذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من احوال زيد الا باعتبار كونه متعلقا للطلب او كونه مقولا في حقه واستحقاقه ان يقال فيه ذلك قوله ولم يذكر الظرفية ولم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند اهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور والجزاء اسمية او فعلية ولو بالآخرة قوله والجملة مستدلة لاشتمالها على العائدة ومحلها فاذا لم يكن فيها رابطة لم يكن المبتدأ محلا لفائدة اصلا وكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها رابطة فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه يصير محلا للفائدة التي تضمنها الرابطة فان الشيء كما يتصف بصفات نفسه يتصف بصفة ما يتصل به من حال وذما وغير ذلك قوله فلا بد في الجملة كذا لا بد في المفرد اذا كان مشتقا وجاملا اسما ولا بتاويل المشتق نحو هذا القاع عرفج كله القاع المكان المستوي والعرفج شجر ينبت في السهل والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكله تاكيد للضمير قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا حتى قالوا معنى قولهم كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر المبتدأ وخبر كان ٠ واجيب عنه بان في خبر كان معنى الفعل لدلالة كان على الزمان ودلالة خبره على المعنى فثبت ان الدلالة على معنى مختص

بر هان فصار بمعنى الفعل فلم يكن بد من الضمير قال من عائد خبر لا وليس متعلقا باسم لا والا لنصب الاسم بشبهه بالمضاف قوله كاللام في نعم الرجل لانه للعهد قوله ووضع المظهر موضع المضمر ان كان في معرض التفخيم جاز قياسا والا فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا اي لا نضيع اجرهم قوله وكون الخبر نفس المبتدأ قيل لا حاجة الى العائد اذا كان الخبر عين المبتدأ كما في المثال المذكور وقولك مقولي زيد قائم قوله اذا كان ضميرا وذلك الحذف قياسي اذا كان مجرورا بمن في جملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ الاول لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور للتخفيف وهو صفة ان كان المبتدأ الثاني نكرة كما في السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام نحو البر الكر بستين درهما لان التعريف غير مقصود كما في قوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر وحينئذ ينبغي ان يقدر منه مؤخرا لئلا يحتاج الى القول بجواز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا وسماعي ان كان غير ذلك وذلك في الضمير المنصوب والمجرور لا في الضمير المرفوع قال قدس سره في الحاشية الكر ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف وهو ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمن رطلان والرطل اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع درهم انتهى الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن

قوله وما وقع ظرفا وجاريا مجراه وهو الجار والمجرور لانه يوافقه في الاحكام ولهذا جعل بعضهم الظرف اسما لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحا فيجوز ان يراد هذا الاطلاق كما هو ظاهر الشرح قوله اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان ههنا فوائد اولها انهم قالوا ان ظرف الزمان لايقع جاريا على اسم العين اي ما يقوم بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا قيل لان العين لا تعلق لها بالزمان وفيه ان الظرف مطلقا متعلق بالحصول والاستقرار عندهم و ذلك معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا تعلق له بالزمان الا باعتبار معنى الحدوث فالوجه ان يقال لان الزمان لا يتعلق بحصول العين استقرارها لعدم الفائدة لان الازمنة الجزئية ظرف للمخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة في تخصيص بعضها بها بخلاف الامكنة فانها ليست ظرفا الا لبعضها وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونها معها مثلا يفيد قولك الزمان الخريف سامعا لم يعرف كونه في الخريف ثانيها ما قاله الشيخ الرضي وهو ان ظرف الزمان ان كان خبرا عن معنى باعتبار حدوثه فان استغرق ذلك المعنى جميع الازمنة او اكثرها وكان اسم الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع تنكيره المناسب للجزئية ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفيين فان

في عند هم للتبعيض وان كان معرفه لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرق فالاغلب نصبه او جره بالاتفاق واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر و... ما قاله وهو ان ظرف المكان اذا كان عن اسم عين فان كان غير متصرف فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب اي مكانك مني مكان قريب او انت مني ذو مكان قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح ورابعها ما قاله ايضا وهو ان كلا من ظرفي الزمان والمكان يجب رفعه اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو داري منك فرسخ ومنزلك مني ليلة على حذف مضافين اي ذات مسافة فرسخ وذو مسافة سير ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيدة او بعيد هذا القدر واما انتصاب نحو داري خلفك او من خلفك فرسخين وميلا ويوما وليلة فعلى التميز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالي وقيل انتصابه على الحالية ويجوز انتصابه على المصدر اي بعد فرسخين قال فالاكثر الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما في ما وقع موصولة او موصوفة. قال على انه اي كائنون واقعون عليه قوله مقدر اي ما ول... جعل. لتقدير بمعنى التاويل لتصحيح

الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة التقدير
الى الظرف وذكر الباء في الجملة قيل في توجيهه ان الباء
زائدة دخلت على التمييز نحو زيد طيب بابا اي ابا والمعنى
ان الظرف مقدر من حيث ان له جملة او من حيث انه
جملة اي مفروض انه جملة لبيا بتمعن الجملة وان الباء
للالصاق والمعنى ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة ويجوز ان يكون
التقدير بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اي الحقته به
والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئي بالكلي واحسن
التوجيهات ما في الشرح قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال
العامة الشاملة للافعال غالبا كالحصول والكون للدلالة الظرف
عليه وقد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليها
بحسب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام القرينة على
تعيينه وسد الظرف مسده واما قوله تعالى فلما راه مستقرا
عنده فمعناه ساكنا غير متحرك قوله لا بد له من متعلق اتفق
النحاة على ذلك وفيه بحث لان في مثل زيد في الدار للظرفية
وهي نسبة لا تقتضي الا ظرفا ومظروفا اما الظرف فمدخولها
واما المظروف فهو زيد ولا حاجة الى اعتبار امر اخر ان قيل
هذا انما يصح اذا كان الحكم بوقوع الظرفية لا بهو هو
الحكم فيه ليس الا بهو هو قلنا لا نم ان الحكم ليس الا بهو هو
ولا بد لذلك من دليل مع ان تقدير الفعل لا يصح الحكم بهو هو
الا بتاويل قوله والاصل في العمل هو الفعل والقياس على نحو

الذي في الدار وكل رجل في الدار ان قيل تقدير الجملة في المثالين للضرورة ولا ضرورة فيما نحن فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد فاذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل قوله والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان ولا يخفى ان عدم افادة الزمان والتقوي يقوي الافراد قوله وجاز تاخيره للاتساع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب ولهذا كان لغتهم اوسع اللغات قوله لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع يكون الى النحو وغيره قوله مشتملا اشتمال الدال على المدلول سواء كانت دلالة بنفسه او بما جاوره من امر متقدم عليه نحو زيد قائم او امر متاخر عنه نحو غلام من جاءك قوله على معنى وجب له صدر الكلام اي صدره الداوصدر نفسه مسامحة قوله كالاستفهام وغيره من القسم والتمني والترجي وضمير الشان ولام الابتداء والشرط ولو بنوع تضمين مثل الذي ياتيني فله درهم وبالجملة ما يغير اصل الكلام ويجعله نوعا آخر وانما اقتضى التصدير لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيئ بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه قوله وهذا مذهب سيبويه للاشارة الى انه المختار لم يمثل المصنف رحمه الله بالمثال المتفق عليه نحو من جاءك قوله وذهب بعض النحاة بل غير سيبويه

قيل لان من زيد معناه الذي ام الخياط مثلا والوصف متعين للخبرية والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة الاخبار بالكنى في الجواب وكذا الثانية لصحة الاخبار عن الخياط بزيد قوله لكونه معرفة ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر نقل عن ابن الحاجب في دفعه ان من معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو او خالد وتطرق الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب بها تنكيرا ولا يخفى ضعفه ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام او افعل التفضيل مقدما على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه قال او كانا معرفتين الضابطة في جعل احدهما مبتدأ والآخر خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للآخر تجعله خبرا قوله ولا قرينة فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول ومنه لعاب الافاعي القاتلات لعابه قوله او متساويين قيل لو اريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنيا عن قوله او كانا معرفتين لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم الى التساوي في درجة التعريف وفيه ان مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوي في التخصيص فالاولى ان يقال لم يكتف به لفوات التفصيل قال او كان الخبر فعلا له فيه ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة ودفع بان المراد فعل صورة كما جعل الا[illegible]

في اين زيد مفرد ا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو فاما الزيدان لان الخبر جملة صورة وفيه انه لاحاجة الى لفظه للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمي الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم جزئه المتقدم ان قلت ينبغي ان يقول ايضا او كان الخبر بعد الا ومعناها نحو ما زيد الا قائم لوجوب تقديم المبتدأ قلنا ذلك المبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام لاشتماله على النفي او معلوم حاله بالمقايسة على ما سبق لتكرر العلم بحال ما بعد الا او معناها قوله او بالبدل من لم يقل بوجوب التقديم في مثل الزيدان قاما لم يلتفت الى الالتباس بالبدل او الفاعل بناء على ان السامع لا يحمل عليه لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل قال واذا تضمن الخبر المفرد اي نفسه اذ لو تضمن متعلقه لا يجب الا تقديم متعلقه نحو غلام زيد راكب تفنن في العبارة حيث قال تضمن ولم يقل اشتمل قوله كالاستفهام فيل الموجب لتصدير الخبر منحصر في الاستفهام قوله لتصديره في جملة اعلم ان ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة ولا مما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من تضربه اضربه واما جواز قولك الذي ان تضربه يضربك فلان الموصول لا يؤثر في

صلته معنى قوله بكسر اللام ويجوز فتحها بناء على ان الخبر
هو الفعل المقدر والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر قوله
بتبعية يمتنع معها تقديمه انما حكم بامتناع تقديمه للزوم
تقدم الشيء على نفسه فان الخبر في المثال المذكور على التمرة
لو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور وقال في المبتدأ نفسه
اما اذا كان في صفة فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها
لجواز تاخير الخبر بان توسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل
بين الصفة والموصوف بالخبر مثل نعم الخبر انما الاشكال انما
يجعل الخبر الفعل المقدر والمتعلق من باب على المعمول
بعامله لعدم طرده في مثل غلام ... مثله ... جعل مثله
مبتداء ... وخبرا عن ان بشرط ان لا يكون ان مع اما
نحو اما انك خارج فلا اصل فيه ... لا يجب تقديم الخبر
لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما والفاء
قوله اذ في تاخيره خوف لبس دون تقديمه ... متعين لان
يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز
ان يكون مما في حيز ان المكسورة معنى لعدم ارتباطها ولا مما في خبر ان
المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما في حيز
الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا ما لان المفتوحة مع اسمها
وخبرها اولان المكسورة معهما والثاني باطل لانها جملة تامة
غيرما ولة بمفرد فتعين الاول قوله بالمكسورة لجواز ان
يكون المذكور بعدها خبر الحد انها وظرفا لخبرها قوله لامكان

الذهول عن الفتحة وجواز الحمل على سبق اللسان لان صدر الكلام موقع ان المكسورة مرادا وفي الكتابة لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقليم نعم بعهد بالزيادة نحو عمرو قال وقد بتعدد لفظ قد للتقليل او للتحقيق قوله وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وذلك التعدد اما غير واجب كما في مثال المتن او واجب كقولك هما عالم وجاهل وح يجب العطف وتوجيهه ان يعطف او لا نم يجعل المجموع خبرا على ارادة التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطف ضمير المبتدأ لان المبتدأ مفكوك تقديرا فكانك قلت في المثال المذكور احدهما عالم والآخر جاهل ولهذا جاز ان لا تجعله مما نحن فيه لان المخبر عنه متعدد حقيقة فعلى هذا جاز ان يكون قوله قد س سره من غير تعدد المخبر عنه احترازا عنه ويؤيد قوله فيما بعد و يستعمل ذلك على وجهين قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما كما قيل بناء على ان الطعمين امتزجا في جميع الاجزاء فانكسر احدهما بالآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير المبتدأ وليس في شيء من الجزئين ضمير ان قلت فيلزم خلو الصفة عن الضمير قلنا جاز اذا لم تسند الصفة الى شيء ان قلت فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يونث شيء من الجزئين عند تثنية

المبتدأ وجمعه وتانيثه قلت اجراء تلك الاحوال على الجزئين كاجراء الاعراب عليهما فان حق الاعراب اجراؤه على المجموع لكن لما لم يكن المجموع قابلا للاعراب اجري اعرابه على اجزائه فقس عليه سائر الاحوال اعلم انك اذا اخبرت عن شيء باحوال اجزائه المتصلة جاز ان تجعل المجموع في حكم خبر واحد كقولك للابلق هذا اسود ابيض فانه في قوة هذا ابلق تحكمه حكم هذا حلو حامض وجاز ان تجعل كلا منهما خبرا مستقلا باجراء وصف الخبر على الكل وح يكون في كل من الجزئين ضمير المبتدأ قيل هذا الوجه متعين بشهادة مطابقتهما للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وفيه بحث لان مطابقتهما يجوز ان يكون كالمطابقة في المثال المذكور آنفا ولان الضمير يجوز ان يكون راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل لا الى نفسه فيكون من قبيل هما عالم وجاهل ويدفع الاخير بانه لو كان كذلك لزم ان يجوز مع افراد المبتدأ تثنية الضمير وجمعه بحسب تعدد الابعاض قوله اي مز قال قدس سره في الحاشية المز الجامع بين الحلاوة والحموضة قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ان قلت لهذه الصورة مثال اخر لا يجوز فيه العطف اصلا مثل هذا جائع نائم قلنا انه من باب التاكيد حقيقة فليس من باب تعدد الخبر قوله وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على ما حققناه قوله ولا يبعد ان يؤيد ما قالوا من امتناع

تعلق الفاعل قال معنى الشرط الاضافة بيانية اولامية قوله وهو سببية الاول للثاني قال الشيخ الرضي ليس معنى الشرط سببية الاول الثاني بل لزوم الثاني للاول كما في جميع الشرط و الجزاء فلا يرد ما بكم من نعمة فمن الله لكن الشارح قدس سره فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلام المجازاة قوله والحكم به فان الجمل الخبرية كثيرا ما تورد ولا يراد مضمونها بل يراد الاخبار بها قوله فلا يرد آية نحو وما بكم من نعمة فمن الله توجيه الورود ان كون النعمة ملتصقة بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر ان قيل بل الامر بالعكس لان كونها من الله علة لكونها ملتصقة بهم قلنا فيه بحث لان من المعلوم استناد المخلوق الى ايجاد الله تع واعطائه اما استناده الى كونه صادرا منه ومعلولا له فغير معلوم قوله فيشبه المبتدأ الشرط لما كان المبتدأ دخيلا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره وفي جواز كون الصلة او الصفة ماضية اريد بها لكنه قليل وفي جواز كون الظرف صلة او صفة له قال وذلك الاسم الموصول قيل تعريف الجزئين يقتضي الحصر يعني حصر المسند اليه في المسند وذلك لا يستقيم لان المبتدأ الداخل عليها ما او المتضمن لحرف الشرط كمن وما من هذا الباب ولاحد ان يناقش فيه بان التعريف بلام الجنس يكون للحصر لا التعريف باسم الاشارة ولو سلم انه كالتعريف بلام الجنس اذا اشير به الى الجنس فنقول انه لا يقتضي

الحصر مطلقا و لو سلم فنقول الكلام محمول على التمثيل
فكانه قال كالاسم الموصول والحق ان التعريف بمعونة مقام الضبط
يقتضي الحصر و التعيين فالجواب الحق ان المراد بتضمن
المبتدأ معنى الشرط ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة كلمات
الشرط كما سيجيء حكمها او ان قوله ذلك اشارة الى المبتدأ
الذي تضمن معنى الشرط و تفرع على تضمن صحة دخول
الفاء ولا يخفى ان مراد المعترض ليست مثال رحمه في ذلك
تامل يظهر ال بفعل او ما في قوته كاسمي الفاعل و المفعول
الواقعين صلة للام الموصولة قوله وفي حكم اسم الموصول
المذكور الاسم الموصوف به لانها في حكم لفظ واحد وكذا الحال
في المضاف والمضاف اليه قال او النكرة الموصوفة بهما ينبغي
ان يقول به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه ما ويفرد
قال الذي يأتيني الاخلف في صلة الموصول صيغة الاستقبال
وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال ايضا و هو عجيب نادر قوله
او في الذ اوليست لفظة او للترديد بل للتعميم بين العدا تين قوله
فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ان
قيل الموصول ليس عاما اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه
يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل
فالمراد الجنس وصحة دخول الفاء مبنية على العموم انه
يصير مشبها باسماء الشرط في العموم والابهام فيكون الفاء
زائدة او يكون الموصول خبرا قلنا قال الشيخ الرضي لا يجب

العموم في الموصول كما في اسماء الشرط لما ذكرنا في وجه
المخالفة نعم الاطلب فيه العموم قوله لان صحة دخوله عليه
ولان دخول الفاء بملاحظة ما فيه المبتدأ بكلمات الشرط و
مقتضاها التصدر ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقا عليه
واسماء دخول ان لانها لا تغير معنى الكلام قوله والشرط والجزاء
من قبيل الاخبار هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء
فلا يرد ما قيل من ان الجزاء قد يكون انشاء قوله لانها لا
تخرج الكلام عن الخبرية لان الذي يدعي ان ليس فيهما ما يغ
اخر قوله قيل بعضهم الذي الحق ان نهما هو سيبويه نقل عن
المصنف انه قال في الايضاح منع سيبويه من دخول الفاء في خبر
ان بعيد من جهة العقل والنقل اما النقل فقد استشهد سيبويه
في كتابه بقوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت
الذي واما العقل فيعلم منه وقوعه في مخالفة الاصحاب قوله
قوالله ما فارقتكم الاية لكم العلا بالمد والفتح دشمني ودشمن
داشتن قال لقيام قرينة اللام للوقت لا للاجل لانه مصحح لا مقتض
وداع والداعي مذكورة في علم البلاغة قوله وقد يجب
حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصلي في الكلام وهو
الحمد لله اهل الحمد محمول على حذف الخبر اي اهل الحمد
هو والقول بان المخصوص بالمدح والذم خبر مما لا يعتد به
قوله ليعلم الخ حاصل الكلام انه صفة لما قبله في المعنى لكنه
قطع عنه وجعل اعرابه مخالفا لاعراب ما قبله لان في الافتنان

وتغييرا المالوف زيادة تنبيه وايقاظ للسامع للاصغاء اليه وذلك
انما يكون لشدة الاهتمام بهلمدح او ذم او ترحم يعتني به
زيادة اعتناء فكانه اراد انه امتاز بين الصفات بالمدح
او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يبين
انه في الاصل وصف ثم غير قوله في مقول المستهل المبصر الخ
قيل الاستهلال ماه نوديدن ويانك كردن وكلاهما مستقيم
فال الهلال لتنوماسة نسب وبعده القمر قوله لان مقصود
المستهل تعيين شبح الخ لا تعيين الهلال بالاشارة قوله ولئلا
يتوهم نصب الهلال برأيت او ارأي وذلك لان الاصل في المفردات
الوقف قال خرجت فاذا السبع الفاء للعطف حملا على المعنى
اي خرجت ففاجأت كذا وقيل جواب الشرط ولعله اراد بهما
لزوم مدخولها لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة لخروجي وقيل
زائدة وفيه انه لا يجوز حذفها قوله على المذهب الصحيح انما
قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع
وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالباب وجعله بدلا تعسف
وقيل ظرف زمان خبرهما بعابة بتقدير مضاف اي في وقت خروجي
حصول السبع وانما قدر المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن
الجثة وقيل ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامله محذوف اي
ففاجأت وقت وجود السبع وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية
لانه مفعول به لفاجأت اللهم الا ان يقال ان فاجأت تنزل منزلة اللازم
ولو قيل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه

الاخر والعامل فيه فاجأت لم يلزم اخراج اذا عن الظرفية لجواز
ان يقال معناه ففاجأت وجود السبع زمان الخروج قال
فيما التزم يقال التزمت الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته
قوله في تركيب الاظهر بحسب اللفظ ان يقال اى في خبر والا
لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر لان ضمير في موضعه
وغيره راجع الى الخبر واما بحسب المطلب الان الذهن
ينساق من الخبر الى كونه واقعا في التركيب يغني عناء
الضمير قوله وذلك في اربعة ابواب لا يقال هناك قسم اخر
وهو ما اذا كان الخبر ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجب
الحذف فلا نا نقول الخبر بحسب الظاهر بل بحسب الحقيقة ليس
الا الظرف والتقدير ليس الا لرعاية امر لفظي ملتبس
هو من واجب حذف الخبر والتزام عمرة مسلة قوله فلا يجب حذفه
لعدم د لانه لو لا عليه ولو دل بالقرينة الخارجية جاز
الحذف بلا وجوب قوله رلو لا الشعر الخ الا زراء خوار منل ي
نمودن قوله هذا على مذهب البصريين فان لولا عندهم كلمة غير
مركبة من كلمتين كما يترا أى واليه ذهب الكسائي لان لولا
لو كانت مركبة من لولا الامتناعية ولا النافية لم يجب حذف
الفعل الرافع بعدها الا اذا الى مفسرة كما هو شان الافعال
الواقعة بعد ادوات الشرط ووجب تكرار لا لان لعطف لا لا تدخل
على الماضي في غير الدعاء وهو اسد القسم الاحكام في لا غلب
قوله وقال الفراء لولا هى الرافعة لاختصاصها بالاسماء كسائر

العوامل ولا يخفى ضعفه قوله منسوبا الى الفاعل او المفعول
قال الشيخ الرضي بدل منسوبا مضافا الى الفاعل او المفعول او الى
الفاعل والمفعول نحو تضاربنا قوله ويعده حال مفردة كانت
اوجملة اسمية كانت اوفعلية والاسمية يجب معها الواو على
الاصح قوله واكثر شربي السويق ملتوتا السويق پست قال
قدس سره في الحاشية لت السويق لتا بله فصاح قوله واخطب
ما يكون الامير قائما اي الخطب كون الامير قائما لا اخطب
اوقات كونه وان كان الشائع تقدير الزمان مع ما المصدرية
لما قالوا من ان هذا المبتدأ يجب ان يكون مصدرا او
عبارة عنه نعم لو رفع قائم على الخبرية جاز هذا التقدير
ايضا كما صرح به الشيخ الرضي حيث قال يجوز رفع الحال السادة
مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان
او يكون لا عن المصدر الصريح فلا تقول ضربي زيدا قائم وذلك لان
نسبة الاخطب الى الكون مجاز في اول الكلام والمجاز يونس بالمجاز
ويجوز ان يقدر زمان مضاف الى ما لشيوع تقدير الزمان معها
وشيوع الاسناد الى الظرف مجازا نحو نهاره صائم ويؤيده اخطب
ما يكون الامير يوم الجمعة قوله فذهب البصريون الى ان
تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما لان الاخبار
عن ضرب زيد بكونه مقيدا بقيامه لا يكون الا بعد حصول
الضرب ووجود زيد وانما لم يكتف بتقدير حاصل من غير
تقدير كان لان قائما يكون ح حالا عن معمول المصدر وان

كان عامله المصدر كان بعينه مذهب الكوفيين ويجئ بطلانه وان كان عامله حاصلا لزم اختلاف عامل الحال وعامل صاحبها وهم قد التزموا الاتحاد واذا قدر كان لم يلزم شيء من ذلك لان قائما حال من ضميره الراجع الى زيد ومن تتمة الخبر وان نوقش في لزوم الاتحاد فيثبت على هذا وجه اخر قوله ثم حذف اذا مع شرطه سمي مدخولها شرطا وان كانت اذا ظرفية لرائحة معنى الشرط واذا قدر حالا شئ ان كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا قوله وفيه تكلفات كثيرة قال قدس سره في الحاشية وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف انتهى انما عدلوا عنه لان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع تعريفه مرة ولان الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة ولو كانت خبرا لها لم يلزم الواو ولان دخول الواو في اخبار الافعال الناقصة ليس الا لشبهها بالحال وذلك لا يقتضي اللزوم قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه اتفاقا وذلك لان اسم الجنس المعرف اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو الظاهر في الاستغراق دفعا للترجيح بلا مرجح قوله وذهب الاخفش يرد عليه انه يلزم حذف المصدر مع

بقاء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصوله مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته قوله اي ضربي زيد اضربه اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المعين قوله الى ان هذا المبتدأ لا خبر له كما في القسم الثاني من المبتدأ قوله لكونه بمعنى الفعل يريد ه امتناع تاكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه قوله اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما لا يخفى ان استفادة الحصر اي هذا التعليل غير ظاهر قوله وثانيها كل مبتدأ الخ قال الشيخ الرضي الظاهر ان حذف الخبر في هذه غالب لا واجب قال الكوفيون ان الواو مع ما بعدها خبر لانها بمعنى مع ولو اتي بمع كان خبرا فكذا ما هو بمعناه وفيه ان المعطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا يجوز ان يقال اعرابه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا قال وكل رجل وضيعته قال قدس سره في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن مصنعها اعنى الصنعة انتهى الصنعة كار وپيشه كردن صراح ان هذا لا يجوز رجع الضمير في ضيعته الى كل لظهور فساد المعنى ولا الى رجل لانه ليس مقصودا قلنا المقصود واضح فان المعنى ان كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل قيل في توجيه التقدير كل رجل مقرون هو وضيعته على ان يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر فيجوز سد ما مسد الخبر فيه انه يلزم ثلاثة امور حذف المؤكد

وجواز الرفع والنصب في ضيعته كما في جئت انا وزيد وعند الاخفش راجح في القاعدة المذكورة لان ضيعته ليست معطوفه على المبتدأ او يمكن ان يجاب اما عن الاول فبان حذف المؤكد مع المؤكد جائز واما عن الثاني فبان المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو واما عن الثالث فبان المراد العطف على المبتدأ نظرا الى الصورة قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته كما تقول زيد قائم وعمرو وانما لم يقل كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر لان الخبر مثنى ومحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادا مسد الخبر لانه من تتمة المبتدأ قيل لهذا الخبر حيثيتان حيثية كونه خبرا عن زيد وحيثية كونه خبرا عن ضيعته فهو من حيث انه خبر عن زيد جاز ان يقال ضيعته سادة مسده ويكفي في النيابة حيثية واحدة قوله ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به ومتعينا للقسم فان تعينه له يدل على تعين الخبر فهو اما نحو الله لافعلن كذا لا يجب حذف خبره قوله نحو لعمرك لا فعلن كذا قد يستعمل لعمرك في قسم السؤال نحو لعمرك لا فعلن قوله اي من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق بقوله هو المسند ابتداء الكلام ويحتمل ان يكون المسند خبره وقوله هو صيغة الفصل وانما لم يقل منها لانه في الاصل خبر المبتدأ فلم يفصل بما هو مشعر بكونه نائبا على حدة قوله اي احدها

استعير الاخوات للاشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والنما دل هها بين الاخوات قوله لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين قوله لانها لما شابهت ولان اقتضائها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما قال بعد دخول احد هذه الحروف زاد لفظ احد ليصدق التعريف علي كل من افراد المعرف ان قلت المعرف ان كان مجموع اخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها لانها ليست بعد دخول احدها وان كان كلا من خبر ان واخوتها فلا يصدق على مجموع اخبار اخواتها انها بعد دخول احدها قلنا المعرف حقيقة خبر هذا الباب وذلك اما بتقدير المضاف اي خبر باب ان واخواتها او بجعل قوله ان واخواتها مجازا عن هذا المعني وانما لم يحمل كلامه على توزيع بتضمن تعريفات كل واحد واحد لان المقام مقام التعريف وان المناسب للتوزيع اخبار ان واخواتها بصيغة الجمع قوله لا يرى اثر فيهما لفظا او معنى اما لفظا فبالعمل واما معنى فلا نسحاب معانيها الى معانيهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم به وعليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف قوله بمثل يقوم وبخبر المبتدأ الذي بعد ان المكفوفة بما او بعد ان المخففة الملغاة قوله حتى يرد انه يجوز ان يقال اه وان يقال زيد اضربه ولا يجوز ان يقال ان زيدا اضربه قوله ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا لان الاستفهام ينافي التحقيق قال الا في تقديمه حق العبارة

ان يقال الا في التقديم لانه استثناء عن وجوه الشبه و وجه
الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به والقول
يرجع الضمير الى المتكلم بعيد قوله والاصل ان يتقدم كما مر
في قوله والاصل ان يلي الفعل قال الا اذا كان ظرفا استثناء مفرغ
والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا
كان ظرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل
ان اخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم
في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا قوله وذلك لتوسعهم وذلك
لان كل محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف
مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره
من الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف
اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور قال خبر لا التي لنفي الجنس
اذا دخلت على النكرة وانما عملت عمل ان لانها تشابه
ان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي وان لمبالغة الاثبات
فيكون من باب حمل النظير على النظير وقيل لان لا نقيض
ان فيكون من باب حمل النقيض على النقيض قوله انما عدل
قال المصنف ليس تمثيل النحاة بلا رجل ظريف حسنا لان الظريف
في الظاهر صفة اسم لا لان خبر لا يحذف كثيرا والمثال ينبغي ان يكون
ظاهرا فيما يمثل له وفي مثاله لا يحتمل ظريف الا الخبر لان
المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب واعترض عليه بان ذلك
مذهب جماعة منهم واما الاخرون فقد جوزوا الرفع حملا

اي المحل كما في توابع اسم ان قوله علي ماهو الظاهر انما قال ذلك لجواز ارتفاع صفة حملا على المحل كما ذهب اليه جماعة قوله لان الظرافة لا يتعين بالظرف ونحوه من الحال بل وبن ساجة قوله لئلا يلزم الكذب وانما لم يلزم الكذب ح لان المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للابلق هذا ابيض اسود والحاصل نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار ان قلت جعل الخبر من هذا القبيل ليس الا اذا امتنع الاقتصار على احدهما ولا يمتنع الاقتصار منهما على فيها فلذا امتناع الاقتصار على الاول كاف في ذلك قوله لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن ههنا قرينة مخصوص حمل على امر شامل لان النفي رفع الوجوه وفيه ان النفي المستفاد من لا رفع الوجود الرابطي سواء كان ظرف الوجود او غيره قوله اي لا يظهرون الخبر في اللفظ قال الاندلسي لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا اقامت قرينة فعند بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز قوله او المراد الاصح هو الاول قوله فيقولون معنى قولهم الخ فيكون ح لا من اسماء الافعال ورد فيه المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل ايضا على فساد هذا القول قوله واما بنو تميم الخ وذلك لدخولهما على القبيلتين الاسم والفعل قوله اي عمل ليس المفهوم من المثال وهو من قوله المشبهتين بليس لان تشبيهما بليس يشعر بكونهما

عاملتين عملها و بعدة اجراء حكمها عليهما ولك ان تقول الضمير راجع الى التشبيه الموجب لعمل ليس قوله وقيل او على خلاف القياس قوله على مورد السماع قالوا وهو الشعر قوله من صد قال قدس سره في الحاشية الصد ود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها باعراضي عنها قوله اى لا براح لي لقائل ان يقول هب ان لا ليس لنفي الجنس لم لا يجوز ان يكون براح مبتدءا لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول بجواز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم والا لزم الرضي النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النهي ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فتقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب اسم لا اما اذا انتصب او انفتح فانه نص في العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس قال الشيخ الرضي الظاهر ان لا لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما فالاولى ان يقال لا في لا براح لنفي الجنس ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار لكنه يشذ والتكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها ومع المعرفة قوله والمراد

بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة
له فلا يبطل طرد التعريف بمسلمات في مررت بمسلمات قوله
اوحكما كما في المشبه بالمفعول فان المشبه بالشيء يلحق به
من جل اده قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه اي لصحة
اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه كما دل عليه لفظ الصيغة
وذهب اليه جمهور النحاة لقائل ان يقول ان المفعول المطلق
لوكان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما لعين ذلك
الفعل اولغيره ويتجه على الاول ان الفعل لنسبة بين الفاعل
والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المنتسبين وعلى الثاني
ان المصدر يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا
حقيقة وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا لفعل آخر
وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون
قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام
طولا فالاولى ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة كما قاله
الفراء بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بفعل
لفائدة لم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه
بكونه مطلقا فلتعريه عن القيود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى
انه ح لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان
يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل
بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره
في حواشي الرضى بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني

المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين
الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من الفعل اللغوي الذي
هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا ولا يعني بكونه مفعولا الا انه
حاصل لمصدر الفعل المذكور وقد يشير اليه قدس سره حيث
يقول والمراد بفعل العامل الي آخره قوله بخلاف المفاعيل
الاربع حصر النحاة المفاعيل في الخمسة قال الشيخ الرضي
يجوز ان يجعل الحال داخلة في المفاعيل فيقال الحال مفعول
مع قيد مضمونه اذ المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد
الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم انروا التخفيف في التسمية انتهى
ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات
والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبينة لهيئة
فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه بواسطة انه مخرج
عن امر وبفع معموله على سبيل الاتفاق ومن ههنا اعني من
ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر
توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا قوله
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اي لا يصح اطلاق المفعول
اللغوي عليها فلا ينافي اطلاق المفعول العرفي على الخمسة
ان قلت من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق فكيف يصح لقول
بصدق المقيد وامتناع صدق المطلق فلما مطلق هذا المقيد ات معنى
يشمل به وله وفيه ومعه لا المفعول كما في زيد حسن الغلام قال اسم

ما فعله فاعل فعلي حقيقة اوحكما فلا خلل فيه ضرب ضربا على صيغة المجهول قوله بحيث يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان مثبتا اوسواء كان بطريق النفي اوالاثبات فلا ابطال لطرد بحمل ما ضربت ضربا شديدا قوله لا ان يكون موثرا فيه كما ذهب اليه بعضهم فيشكل عليه دخول الامثلة الاتية قوله واحترز بلفظ الاسم قيل احترز به ليخرج ضربت الثاني في ضربت ضربت لانه شيء فعله المتكلم ثم اعترض عليه بانه لا حاجة الى ذكر الاسم لانه ذاكر احوال الاسم فلو قال ما فعله كان في قوة اسم فعله وبانه ان اريد بفعل ضربت قوله والتكلم به اتجه عليه ان الفعل لا يتناول القول بل هو يقابله في ظاهر اصطلاحهم ولما لم يكن داخلا في ما فعله لم يحتج الى اخراجه بقوله اسم ولو سلم التناول فهو باعتبار انه مقول اسم فلا يخرج به وان اريد بفعل مضمونه الذي هو الضرب كما هو الظاهر اتجه عليه ان فعل مضمونه لا يصح ان ينسب اليه لان ذلك المضمون مدلول تضمني وهم لا يجرون صفات المدلولات التضمنية على ذواتها نعم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما يقال ان ضربا في ضربت ضربا مما فعله الفاعل ولا يبعد ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول الفعل متناول للقول قطعا والا لخرج مثل قلت قولا ولفظ ضربت باعتبار انه مقول ليس اسما لان الالفاظ ليست موضوعة لانفسها كما حققه السيد الشريف قدس سره فاحتيج الى اخراجه بقيد الاسم قوله لان ما فعل الفاعل هو المعنى لا ذلك

ان يقول لولم يزد لصح ايضا لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على ذواتها كما في ما نحن فيه من المفاعيل قوله ويدخل فيه المصادر كلها وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك اراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل وانما سمي به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه في الغالب مصدر وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وهو اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته انواعا ورأيته الغا قوله وهذا اعم يعني ان الفعل الاصطلاحي المذكور اعم وذلك التعميم اما باعتبار كونه مذكورا وملحوظا او باعتبار كونه فعلا كما افاد بقوله او اسما معطوفا على قوله مقدرا فالفعل المذكور حكما يشمل المقدر والاسم الذي فيه معنى الفعل قوله بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه الخ لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم والالخرج مثل جلست جلسة وضربت شيأ اذا كني به عن الضرب بل اراد ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم وانه ذكر من حيث انه بيان الجزء ومتحد معه ولا يخفى ح دخول المثالين وخروج كرهت كراهتي لان الكراهة التي هي مدلول الفعل مغايرة لكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم ونا خر بينهما وكذا يخرج ضربته

تاديبا لان الضرب وان كان هو التاديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التاديب من حيث انه هو الضرب بل ذكر من حيث انه علة له لا يقال بقيد الاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهتي فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه فلا معنى لاعتباره بدون اعتبار اصله قال للتاكيد اي لتاكيد ما هو المسند حقيقة نحو ضربت ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه بضربت لا لتاكيد الاسناد والزمان ايضا فلو قيل انه لتاكيد الفعل كان مسامحة وفائدته دفع توهم السهو ودفع توهم التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امره بالتكلم لموسى عليه السلام قوله ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل المصدر المعرف بلام الجنس ان كان للتاكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد التنوع والعدد وان كان للنوع وجب ان يقال بدل قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدد قوله ان دل على بعض انواعه اوكلها سواء كان النوع مفهوما بخصوصه او بعمومه سواء كان مفهوما من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صالحا او بدونه نحو عمل صالحا او من لام العهد او من الصيغة نحو ضربة او ضربتين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او غيرها الدالة عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقد مت خير مقدم فان ايا او اسم التفضيل بعض ما يضافان

يه ولك ان تقول انهما صفتا ن لمصدر مقدر رأيته قلّ وما
ضي مقدم والضرب اي الضرب اي الذي ينبغي ان يسأل عنه
بانه اي ضرب هو قوله ان دل على عدده اي وحدته او
مرته بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوما من الصيغة
او اللفظ الدال على الحدث حقيقة نحو ضربين او مجازا نحو
ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت ضربين او ضربا بالسوط
وهو مجاز عن الضرب بعلاقة الالية ولايخفى انه للنوع ايضا
او غير مفهوم من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح مع
ذكر تمييز ونحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم
ثمانين جلدة او بدونه نحو رأيته الفا اي الف رؤية ولك
ان تقول انه صفة مصدر محذوف اي رأيته رؤية الفا قوله
لانه دال الخ هكذا قيل والاظهر في العبارة ان يقول لانه دال
على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها بخلاف فردها شخصيا
كان او نوعيا فانه قابل للتعدد ولهذا جاز تثنية اخويه وجمعها
لارادة الفرد منها قوله والعدد لا يكفي في قصد تعدد المصدر
تجدد الامثال من غير تخلل ما يضاده فلو قام زيد دائما ولم
يجلس في تلك الاوقات كان ذلك قياما واحدا قال وقد يكون
قد ههنا للتقليل لانه وان كان كثيرا في نفسه فقليل بالاضافة
الى ما اذا كان لفظة او للتكثير مجازا كما في قوله تعالى
قد نرى تقلب وجهك قال بغير لفظه وح كان ابلغ واوكد
مما كان بلفظه قوله اي مغاير اللفظ فعله وهو اما مصدر

او غير مصدر وقد مرا مثلته ومنها الضمير الراجع الى مضمون عامله او غيرعامله نحويد رسه اي الدرس واعجبني الضرب الذي ضربته ومنها اسم الاشارة في المشاربه الى غيرمضمون عامله نحوا عجبني ضربي فضربت ذلك قال مثل قعدت جلوسا وقد يفرق بين القعود والجلوس فان القعود للقائم والجلوس للنائم قوله نحوا نبته الله نباتا فانه مصدر نبت فجعل منصوبا با نبت اما لانه في ضمنه لان معنى انبت جعله ذانبات نبت وانه مطاوع له ولانه جعل بمعنى الانبات وفيه تامل وقيل انه بمعنى التسليم كالسلام بمعني التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب لانه مغيرا نبات قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيه ان الاصل عدم التقدير وان التقدير لايجري في مثل قوله تعالى لايضرونه شيئا اي ضرا قليلا قال كقولك لمن قدم خير مقدم ويكون خبرا ودعاء وكذا اذا قيل لمن يمضي الى السفر رح يكون دعاء قوله له حكم ما اضيف اليه لما ذكرنا من انه بعض ما اضيف اليه قوله اي سماعيا موقوفا يعني ان العلم بوجوب حذفه ليس الا من طريق السماع بخلاف الحذف القياسي فان العلم به يحصل بطريق الاستدلال لثبوت الضابطة فيكون قياسا استدلاليا قيل سماعا مصدر فعل محذوف اي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قياسا اي يقاس على حذفه وجوبا قياسا وذلك لثبوت الضابط الذي هو العلة الموجبة للحذف

قال نحو سقيا اذكلها دعاء دائما وبلام التعريف ايضا كذلك
الا الحمد لله فانه قد يكون خبرا قال وجد ما دعاء عليه
بالذل وتقبيح الحال والجدع بالدال المهملة قطع واحدة من
المذكورات فلوكان بدل الوا ولفظة او كما في الرضي لكان اظهر
قوله وبعضهم بان وجوب الحذف اه قال الشيخ الرضي الذي
ارى ان هذه المصادر وامثالها اذا بين فاعلها او مفعولها
بالاضافة او بحرف الجر ولم يقصد بها بيان النوع وجب
حذف نواصبها يعني قياسا واذا لم يبين لم يجب وذلك
مثل صبغة الله وكتاب الله وسبحان الله ولبيك وسعديك
وسحقا له اي بعداله وحمدالك واما انتصاب مثل قولهم
حمدت حمده فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل
المصدر بمعنى المفعول ويجوزان يكون الاضافة في حمده
لبيان النوع اي الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى وقد
مكروا مكرهم قال منها وام يقل هي كذا وكذا لان
المواضع لا ينحصر فيما ذكر فان منها المصدر الذي يفصل
به النوع نحو اقعودا والناس قيام وقد تنوب الصفة
منابه نحو اقاعدا والناس قيام قال ما وقع مثبتا بعد نفي الخ
انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفي او كونه مكررا الان
المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام
حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فينا فيه وضعا
وان لم ينافه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا

زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير
وزيد سير سيرا لينمحي عن الكلام معنى الحدوث رأسا لعدم
صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى
اعني لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر الذي يجب حذف
عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك قوله فانه لوا ريد نفيه اه
ذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف وكذا الحال
اذا كان مثبتا لكن لم يكن بعد نفي قال داخل قيل صفة لنفي
والا ظهر ان يقال صفة لكل من نفي ومعنى نفي قال على اسم
مثلا اومنسوخ ابتدا اه بالعامل قال الشيخ الرضي دخول
النفي على الاسم ليس شرطا لجواز ان يكون في نحو ما كان
زيد الا سيرا وما وجد ت الا سير البريد انتصاب المصدر
على انه مفعول مطلق كما جاز ان يكون منصوبا بكان ووجد
فالشرط ان يكون ما بعده خبرا عن شيء لا يكون سوى المصدر
خبرا عنه قال لا يكون خبرا عنه بلا تاويل ومبالغة قوله لانه
لو كان خبرا عنه اه ان قلت هو ليس مفعولا به لانه مرفوع فانه
المفعول قد يكون مرفوعا ان قلت فيفوت فائدة تدوين
علم الاعراب قلنا اذا تعين موضع الرفع والنصب لا تفوت
ولا يخفى انه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم
لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره انسب بالمقام
قوله اى في موضع الخبر لا يخفى ان العبارة لا يحتمل هذا بقبال
الا بتكلف قوله نحو دكت الدك شكسته شدن قوله وانما جمع

بين الضابطتين لا يخفي انهما قد تجتمعان نحو ما زيد الا سيرا سيرا وح ينبغي ان يقال ان الحذف اوجب قاله الا سير البريد البريد بيك دال ومنها ما وقع تفصيلا اما و جب حذف الفعل فيها لدلالة الجملة المتقدمة علي المصدر الذي يقصد الذهن منه الي غاياته التي هي مصادر و قيامها مقام عواملها قال لانه مضمون جملة انشائية او خبرية نحو زيد يكتب فاما قراءة بعد او بيعا ويشتري طعاما اما بيعا واما اكلا انما قال مضمون جملة ليخرج نحوله سفر يصح صحة او يغتنم اغتناما لا ليخرج نحوله سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا الان السفر القريب والبعيد ليس من اثار السفر بل من انواعه قال منه بيان للواقع واحترازا اذا جوز تقديمه التفصيل نحو اما تمنون منا او تفدون فداء شد و اقوله مصدرها اي المصدر المفهوم منها قوله وباثره غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذي يكون بعد المؤثر قوله اي لان يشبه به امر اي لان يشبه بما ثاب منا به امر ثانه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق لا يقال فاذن يخرج عن الضابطة اذا ذكر المفعول المطلق نفسه لانا نقول قد جرت عادتهم علي حذفه ولزوم مصدر في موضعه فعلي هذا الوفسر قوله ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع لان يشبه به امر لسلم عن المناقشة قوله عن نحو لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه يجب في مثله الرفع على انه بدل او

وصف لكونه مع وصفه كاسم كما جعلوا الحال الموطئة حالا لان
في وضعه معنى الحالية ولذلك لم يجعله تاكيدا لفظيا لانه
يفيد ما لا يفيده الاول قال الشيخ الرضي لا منع عندي
ان يكون تاكيدا واذا ترك المصدر واتى بالوصف نحو له صوت
حسن فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف الموصوف قال
علاجا ليس في كثير من النسخ ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي
ولذا قال ولا من شرط اخرهوا ان يكون الاسم عارضيا غير
لازم ليدل على معنى الفعل المقدر اعني الحدث فيخرج نحو
لزيد زهد زهد الصلحاء ولا يخفى انه لا تخرج نحوله حركة
في المعقولات حركة المحسوسات بخلاف اشتراط كونه علاجا
فانه ايضا يخرج قال مشتملة على اسم اه انما اشترط ذلك ليدل
على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس
الفعل وباشتمالها على صاحبه تدل على ما لا بد للفعل منه اعني
الفاعل قال سيبويه هذه الدلالة تغني غناء التقدير وحسنه
الشيخ الرضي ان قيل لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملا كما قال
بعضهم اجيب بان المصدر عندهم لا يعمل الا اذا صح تقديره
بان وفعل منه ويسمح ذلك في مررت به فاذا له صوت لانه قطع
بوقوع الصوت وان الصوت ليس قطعا بوقوعه قوله واحترز به
عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار قال الشيخ
الرضي الاولى في مثله الاتباع بان يكون وصفا او بدلا ولا ضعف
نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما لا بد

للفعل منه وقد اجازوا النصب فيه على الحال اوالمصدر
لكن لا يجب حذف العامل قال فاذا له صوت صوت حمار
جاز انتصابه على الحالية على احد تاويلي الوصف كما سنذكره
وذوالحال الضمير المسكن في له واجاز غير سيبويه رفعه
على انه بدل او عطف بيان او وصف اما على حذف مضاف
اى مثل صوت حمار كما ذهب اليه الخليل وتجيز التعريف
بان يقال صوت الحمار لان مثل لا يتعرف بالاضافة ورد
عليه سيبويه بانه لو جاز هذا لجاز مررت بالقصير الطويل اي مثل
الطويل واما على انه جامد ماول بالمشتق اي منكر فاذا عرف
كان بدلا او عطف بيان لا غير قوله من صات اه يعني ان
صوتا جاء مصدرا بمعنى التصويت يعني بانگ كردن فلا حاجة
الى القول بانه اسم بمعنى المصدر واريد انه استعمل استعمال المصدر
كالعطاء بمعنى الاعطاء وان فاعله يصوت من التصويت
قال وصراخ بانگ كردن قيل هو اسم استعمل استعمال المصدر
قال ما وقع مضمون جمله حال او خبر لو قع على انه بمعنى كان
وهذا اظهر معنى قال لا محتمل لها غيره اي لا احتمال للجمله
من المصادر غيره فيحتمل مصدر معنى وغيره مفعوله قال
نحو له على الف درهم له خبر وعلى متعلق به او على العكس
ولكل وجه لفظي ومعنوي ومن هذا القبيل قول المجيب الله اكبر
دعوة الحق اي دعاء الى الحق لانه دعاء الى الصلوة ومنه
ايضا ان زيدا القائم قسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل

في الكلام السابق بسبب ان واللام قوله اي اعترفت اعترافا قال
الشيخ الرضي الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عامله
لتاديتها معنى الفعل قال ويسمى هذه التسمية من المتاخرين
قوله لانه انما يوكد نفسه وذاته كما يوكد ضربا في ضربت
ضربا نفسه الا ان الموكد ههنا مضمون المفرد اعني الفعل وفي
مسئلتنا يوكد مضمون الجملة الاسمية فان ما وقع مضمون
جملة لم يحتمل غيره احترز به عما اذا وقع مضمون مفرد له
محتمل غيره نحو القهقرى في رجع القهقري فان الرجوع يحتمل
القهقرى وغيره وهو مضمون مفرد قوله من حق الحق اذا ثبت
يجوز ايضا ان يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان منه على
يقين فالمقصود اثبات كونه على يقين ودفع كونه على شك
فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها
ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف اي قولا حقا لما ذكره
الشيخ الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للموكد لغيره اما
صريح القول او ما في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن
مريم قول الحق ونحو لا فعلنه البتة اي قطعت بالفعل وجزمت
به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم
اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة
لا شيء فيها النظر وكذا قولهما فعله البتة اي جزمت بان تفعله
وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها
في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة التي لا تردد فيها فقول

التقديرالاصلي في مثل هذا المصدران يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لتلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا بقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذاتكلم بجملة فهي مقوله قال ويسمى هذه ايضا من المتاخرين قوله ويحتمل اليه ذهب المصر وزيف بفوات حسن التقابل لان اللام في تاكيد النفسه للصلة لا للاجل الاهم الا ان يصرف عن الظاهر ويجعل للاجل كما قال قدس سره وعلى هذا ينبغي اه قوله اصله الب لاالبي من التلبية لانها ماخوذة من لبيك قوله فحذف الفعل اه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع الماموربه جني بمثله قوله ويجوز قيل اصله لبا وهو مفرد اضيف الى المضمر فقلبت الفه ياء اكلدي وليس بشيء لبقاء يا ءه مضافا الى المظهر قال المفعول به قال المصر انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ولك ان تقول ايضا لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل من اسباب وجود الحال قوله ولم يذكره اي الاسم ولك ان تقول لا حاجة اليه لانهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا قد تكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية بل من صفات مدلولاتها التضمنية قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به نفيا او اثباتا والمراد تعلقه به اولا فخرج الحال والتمييز والمستثنى قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل

عايه تعلقه به بحيث لا يعقل الا به ولا يخفى ان خروج
الثلثة ظاهر لا يقال ينتقض التعريف بعمرو في اشترك زيد
وعمرو لان نسبة الاشتراك اليها اسناد والاسناد لا يسمى تعلقا
ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل وعمرو فاعل حقيقة وان
لم يسم فاعلا لفظا واما قولك ضارب زيد عمرو فليس عمرو
مما حصل جهة فاعليته بل قصد جهة مفعوليته اعني تعلق الفعل به
من حيث الوقوع قوله ولا يقولون في مررت بزيد اه لا يقال
لا يصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لا نسلم انه مفعول
به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر
وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ الرضي قوله فان
المفعول المطلق عين فعله فيه تامل قوله فخرج به مثل زيد
في ضرب زيد لا يخفى خروجه بذلك القيد لكن في صحة اخراجه
تامل قوله فلا يرد لعل المورد نظرا الى انه مفعول به لكنه مرفوع
قال وقد يتقدم المفعول به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول
معه لمراعاة اصل الواو فانها في الاصل للعطف وموضعها اثناء
الكلام قوله واما وجوبه فيما تضمن وكذا فيما اذا كان
معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ولم يكن له منصوب
سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر قوله كوقوعه في حيزان
وكوقوع فعله موكدا بالنون لان تقديمه دليل في ظاهر الامر على
ان الفعل غير مهم وتوكيد الفعل موذن بكونه مهما فيتنافيان
في الظاهر قوله تخصيصا بالذكر اه ذكر الجمهور ان ذكر العدد

لا يقتضي الحصر قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اشار
قدس سره في الحاشية الى تعريف الامور الاربعة بامثلتها
حيث قال نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد
ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين
قال نحو امرء او نفسه الواو اما للعطف ومعناه الحث على
الفرار عن نفسه واما بمعنى مع ومعناه قصريده ولسانه عنه
قوله وانتهوا خيرا لكم اي مما انتم فيه القرينة على تقدير
الفعل انك اذا نهيت عن شيء جئت بما لا ينهي عنه بل هو
مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد وايت او ما يفيد
هذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز
ذكر الفعل معها وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع
الاستعمالات نحو حسبك خير الك اي حسبك ما فعلت
مهذا الامر وايت خيرا لك وورائك اوسع لك اي
تنح واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل عند الزمخشري
انته امرا قاصدا اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع ذكر
فعله اذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الاية
الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله العلامة التفتازاني
قدس سره من انه ليس لها من حيث انها فردان الاستعمال
واحد بالقياس الى مخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز
ذكر فعلها لكن الظاهر ان مثل هذه العينية لا يستدعي وجوب
حذف امرقال وسهلا عطف مثال على مثال قوله اهلا لا اجانب

اي كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل
الشخص في مقابلة الاجانب جمع الاجنبي كانك قلت اتيت
اهلك واقاربك قوله وطئت الوطي كوفتن راه قال قدس
سره في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
قوله بوجهه او بقلبه فيه انه يخرج نحو يا الله قيل نداء ه تعالى
مجاز لتشبيهه تعالى بمن له صلوح النداء ولا يخفى ان القول
بانه غير صالح للنداء بعيد مع ان القول بالتشبيه غير مناسب
فالاولى ان يقال المراد بكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول
الاجابة قوله مثل يا سماء الخ لك ان تقول ان نداء هو لاء
من باب التخييل تشبيها بمن له صلوح النداء قوله منزله من
له صلاحية النداء لسرعة امتثال الامر قوله فان المندوب ايضا
كما قال بعضهم ادعوا الخ وليد ويؤيده قولهم في المراثي لا تبعد
اي لا تهلك كانهم من ظنهم بالميت تصوروه حيا فكرهوا موته
فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت قوله فالاولى ادخاله مع
ان فيه ضم نشرقال مابادعوالانشائي لان الجملة الندائية
انشائية فالاولى تقدير صوت او ناديت لان الاغلب في
الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قوله واحترز به عن
نحو ليقبل زيد لم يقل عن نحوا طلب اقبال زيد كما ذكر
بعضهم لانه ظاهر في الاخبار فلا يكون زيد مطلوبا اقباله
بل مخبرا عن طلب اقباله قوله اوللمنادى بان يكون حالا من
ضمير اقباله قوله وناصبه الفعل المقدر وهو ينصب المصدر

انما قال نحو يازيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيام قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل فيه ان القول بانه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا فالظاهر ان سيبويه يجوز هذا المجاز قوله وقال ابو علي اه رد بان الهمزة من ادوات النداء واسم الفعل لا يكون اقل من حرفين و بان ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل وبانه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة واجيب عن الاول بان ادوات النداء لكثرة استعمالها جوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم وعن الثاني بانه قد يستتر نحو اف بمعنى اتضجر وعن الثالث بانه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية قال يبنى على ما يرفع به اي بالضرورة لا بالامكان العام لا يقال فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بابن مضافا الى علم لان ذكره فيما بعده بمنزلة الاستثناء قوله لقلتها باعتبار المحل فان محالها اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محل النصب فانها ثلثة او لقلتها بحسب التحقق والاستعمال وفيه خدشة قوله ولطلب الاختصار اذ بالقياس الى ما علم معين مواضع النصب من غير حاجة الى تحصيلها قوله على الضمة لفظا او تقديرا كما في المقصور والمنقوص والمبني قبل النداء ومثل يا هذا او يا هؤلاء و يا انت وجوز ايضا يا اياك نظرا الى كونه مفعولا واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على

قد رالضرورة كما قال الشاعر سلام الله يا مطر عليها وليس
عليك يا مطر السلام قوله التي يرفع بها المنادى في غير صورة
النداء يعني انه من قبيل ارضعت هذه المرأة هذا الشاب
قوله او الفعل مسند عطف بحسب المعنى اذ كانه قال الفعل مسند
الى ضمير المنادى او الفعل مسند الى الجار والمجرور قوله
وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام لان الكلام مسوق
لبيان المنادى لكنه خال عن التكلف الذي في رجع الضمير الى
المنادى قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف يعني ان المفرد
مقابل المضاف لكن اريد المفرد الكامل منه فيخرج شبه المضاف
ايضا اما اخراج المنادى المجرور باللام والمفتوح بالالف
بتلك الارادة فبعيد قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الخ قال الشيخ
ما حاصله يرجع الى ان شبه المضاف اسم يجيئ بعده امر من تمامه
وذلك الامر ثلثة ضروب اما معمول له نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا
وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف على ذلك الاسم على ان
يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيئ واحد سواء كان
علما له نحو يا زيدا وعمروا اذا سميت شخصا بذلك المجموع
اولم يكن علما نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين
كاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر
اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبها للمضاف لجواز جعله مفردا
معرفة لا ستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما لغت فانه لد لالته
على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون ذلك

النعت جملة وظرفا نحو قولك يا حليما لا تعجل وقوله الا يا نخلة
من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لوكان النعت مفردا اجاز
جعله مفردا معرفة جعل النعت المفرد وصفا له نحو يا رجل الظريف
بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى
مفردا معرفة والجملة او الظرف وصفا له لان الجملة والظرف
لا يقعان صفة للمعرفة وفي جعلهما صلة للذي يفوت الاختصار
الذي هو المطلوب في النداء الا ترى الى ترخيم المنادى في
السعة وحذف صيغة النداء فكانهم مضطرون الى جعل المنعوت
بالجملة والظرف عند فصل التعريف مضارعا للمضاف
ولهذا لم يجعلوه في باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا
ظريفا في الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز ان
يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء قوله معرفة
قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع
لانا نقول الممتنع اجتماع آلتي التعريف لا يقال يلزم ذلك
الاجتماع في المنادى المضاف الى المعرفة لانا نقول صورة
الاضافة ليست نصا في التعريف مع ان محل الدخول مختلف
قوله لو قوعه موقع الكاف الاسمية اعلم ان الاسماء
المظهرة مما لا خطاب فيه اذ هي كلها غيب الا انه لما سرا لها
الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي
وضع للخطاب وصار في حكمه وانما عدلوا من الاصل الى الظاهر
لئلا يتسارع الى فهم كل واحد من الحضار انه هو المخاطب

والذي هو قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا انما اعتبره لتقوي جهة الاتحاد لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة قوله و انما قلنا في ذلك الخ ان قلت مشابه المشابه للشيء لا يلزم ان يكون مشابها لذلك الشيء لجواز الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة ههنا بمعنى المناسبة والمناسب للمناسب للشيء مناسب لذلك الشيء قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بمعناها فنقول المقصود بذلك التشبيه تغليب جهة الاتحاد وتقليل ما به الامتياز وجعله كانه هو الكامل الاسمية واذا ثبت انه كاف اسمية حكما وهي مبنية لزم بناؤه قال ويا زيد ان ويا زيدون ان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح حذف ان المثالان اجيب بان لفظة يا قائمة مقام اللام قال و يخفض خص لفظة يا بالاستغاثة قوله وهي لام التخصيص معدية لادعوا المقدر لضعفه بالاضمار قوله دلالة على انه مخصوص منه الدلالة لا بد ان يكون لامر لعنيتني به وذلك الامر المعتني به يجوز ان يكون اغاثة او تعجبا او تهديدا الى غير ذلك لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء الامع احد الثلثة قوله لئلا يلتبس بالمستغاث له اللام في المستغاث له متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث يا لله من الم الفراق قوله لان علة

بنائه اه ان فمل دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه فكيف يوجب اعراب المبني اجيب بان علة بنائه في غاية الضعف وبانه بدخول اللام صار بعيد اعما هو مدار الشبه رصوريا وخارجا عن الافراد وفيه ان البدل يبنى مع تعدده وان الافراد مهنا في مقابلة الاضافة لا في مقابلة التركيب ولا يبعد ان يجاب عنه بان حرف النداء واللام اذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها كما في تنازع الفعلين قوله واحب ان الخ وبان قوله مثل يا عبد الله الخ من تتمة الفاعدة وقد يجاب عن لام التهديد ايضا بانه قليل قال ولا لام قال الخايل لان اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث فلا يجتمعان وتلك الزيادة كزيادة لمندوب واوا وياء او الفا قال يا طالعا جبلا فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفة بنكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه تواة وهذا توقيت لنصب رجلا اي يقال يا رجلا بالنصب حال كون رجل لغير معين لا حال كون رجلا رجلا لغير معين قوله مثل يا حسنا وجهه ظريفا قال قدس سره في الحاشية وانما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة

لم يقصد به معين فانه لوقصد به معين يقال ياحسنا وجهه الظريف انتهي اعلم ان شبه المضاف اذا قصد به معين وجب تعريف وصفه الا اذا كان منعوتا بجملة او ظرف فانه لا يوصف بالمعرفته فلا يقال يا حليما لا تعجل القدوس بل يقال قدوسا وذلك لانه كره وصف الشيئ بالمعرف بعد وصفه بالنكرة وان كان ذلك قبل الندا ء قال و توابع المنادى المبني لم يقيد بكونه غير المبهم الذي جيئ به المتوسط اعتمادا على ما سيذكره قوله لان توابع المنادى المعرف غير البدل والمعطوف الاتي حكمهما قوله تابعة للفظه فقط سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يالزيد وعمر ولم يحملوا على محله النصب كما في اعجبني ضرب زيد وعمروا قوله وقيد نا المبني بكونه على ما يرفع به هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا ولك ان تقول ان اللام في المبني للعهد الى ما فهم من قوله و يبني على ما يرفع به فلا حاجة الى التقييد قوله اومشبها بالمضاف الظاهر انه لاحاجة في ادراجه في المفرد الى هذا التعميم لانه مفرد حقيقة لانه ليس بمضاف نعم في اخراجه منه يحتاج الى تمحل كما اشير اليه قوله فانهما لما انتفت فيهما آه فاعتبر حكم المفرد ليحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالاضافة اذ اكانتا منادى قوله ويا زيد الحسن وجهه ويا هولاء العشرون رجلا قوله اي المعنوي صرح في شرح المفصل به قوله لان

التاكيد اللفظي اه وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول قوله نحو يا زيد زيد نص في التاكيد وفي جعل الي على ذلك بل لا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لانهما يفيدان مالا يفيده الاول واذا وصف الثاني فابو عمرو يضم الثاني على انه تاكيد لفظي موصوف اوبدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يجوز ان يكون صفة لان العلم لا يوصف به قال والصفة قال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم الشبيه بالمضمر وارتفاع العالم او انتصابه في مثل يا زيد العالم على الاختصاص وفيه انه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الاحكام قال وعطف البيان ذهب الشيخ الرضي الي انه بدل فحكمه حكم البدل عنده قال والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه لم يقل والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر يشعر الى مانع الاستقلال وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع قال ترفع ولا يبني الصفة كما في لا رجل ظريف لان النفي متوجه الي الصفة دون المنادى والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون اثر كل عارضا مطردا لم يظهر اثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء قوله الظاهر والمقدر مثل يا فتى ويا هولاء فان ضمتهما تقديرية مفروضة كما ذهب اليه الشيخ الرضي الاظهر ان يقال ان لهولاء ضما محليا لان مفردا معرفة معربا لو وقع موقعه لضم كما ان له

نصبا محلها لان معها فالواقع موقعه لكان منصوبا قوله في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني ان اللام للعهد والجار والمجرور متعلق
بقوله يختار قوله مع تجويزه النصب لان المراد بالاختيار
الحكم بالاولوية قوله لان المعطوف اه نظر ابو عمرو الى جانب
اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا
تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغي ان يختار الرفع اذا
كان المتبوع غير المضموم بعين هذا الوجه اجيب بانه اراد
التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور
ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما ايضا قال ان كان كالحسن
قال الشيخ الرضي كلام المبرد لا يدل على ما نسب اليه لانه
قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان
الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيد ان التعريف بل تلمح
بها الوصفية الاصلية فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام في
الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد
التعريف فليس الاسم كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله
كالحسن ما يشبهه في كونه علما ذا لام قلنا كلامه في شرحه يابى
عنه اذ فسره بما فسره به الشارح قدس سره قوله اي كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه علما كان او غير علم فلا خلل فيه الرجل
وخرج عنه الصعق اذا اردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام
عن العلم وامتناعه فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع اللام
صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن او مصدرا

كالفضل وذلك للمح الوصفية وقصد مدحا وذما بها لكنه غير
مطرد اذ لا يصح ان يقال في محمد وعلي المحمد والعلي وكذا
ان كان اسماله معنى جنسي يقصد به مدح اذم كالاسد والكلب
ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم وان كان موضوعا
مع اللام لم يجز نزع اللام منه لانها كبعض حروف الكلمة
وهو اقسام منها ما يكون في الاصل للجنس ثم كثر استعماله
لواحد لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس و وجب ان
يكون معها لام او اضافة ليفيد الاختصاص وهو العلم الغالب
والاتفاق في هذا القسم يتصور له معنى جنسي ثابت عرف
ثبوته للمعنى العلمي ومنها ما لا يتصور معنى كالثريا والدبران
والعيوق اسماء للكواكب مختصة ومنها ما يتصور له ذلك لكن
لم يثبت كما في اعلام الاسبوع من الثلثاء والاربعاء والخميس
لانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس ومنها ما يتصور له
ذلك ويثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري للكوكب
فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه وهذه الاقسام الثلثة اعلام
غالبة عند سيبويه لكن يجب التنقير للالحاق بما هو الغالب
فان الغالب في الاعلام اللازمة لانها ان تكون اجناسا
صارت اعلاما بالغلبة قوله مثل يا تميم كلهم نظرا الي ان
تميما في نفسه غائب وهو قول الشيخ الرضي كلكم نظرا الي
الخطاب العارض قال غير ما ذكر صفة او بدل قوله اي حال
كون كل منهما مطلقا وحال كون كل منهما تابعا لمفرد او مضاف

قوله اي العلم المنادى المبني على الضم فخرج عبد الله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما قوله فخففوه بالفتحة وبحذف الالف خطافي ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والالف في ابن خطا قوله التي هي حركته الاصلية اي سهل ذلك لكون الفتحة حركته المستحقة في الاصل قال في واذا نودي المعرف باللام اه فيه ان نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدون يازيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف فيخرجان بقوله المعرف باللام قوله اي اذا اريد نداءه كثيرا ما يطلق الافعال الاختيارية ويراد بها اما اعني الارادة قوله قيل مثلا انما قال مثلا لان قصد نداء المعرف باللام على اطلاقه لايستلزم قول يا ايها الرجل واخويه بخصوصها ولك ايضاً في تصحيح الاستلزام ان تريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام الذي يوسط فيه اي وهذا وايهذا كما قيل في لكل فرعون موسى اي المراد ان لكل ظالم عادل قوله بتوسط اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لم تنصب مع انها مشبهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم قوله مع هاء التنبيه المشاركة لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا

تنبيه ما يجبر لقرب هاء التنبيه ما فات ببعد حرف النداء قوله بتوسط
هذا منه اليسر نصا في لوصلة فانه قد يقصد نداءه بخلاف اي فانه
نص فيها ولذلك قد يقتصر على هذا او يوتى بتابعه كما يوتى
بتابع تابعه فيقال يا هذا الرجل وعبد الله معطوفا على هذا
ولا يجوز عطفه على الرجل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ويمتنع وصف باب هذا الاندي اللام ولا يجوز الاقتصار
علي ايها ولا يوتى بتابع تابعه فلا يقال يا ايها الرجل وعبد الله
لامتناع وصف ايها الاندي اللام قوله بتوسط الامرين معا
ايسرفي توسيط تلك الامور ان يقع النداء على ما قصد نداءه
وبيان ذلك ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم الماهية فلا
يقال يا شيء الا اذا قصد التحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون
الواسطة معينا والا لوقف النداء عنده ثم الانسب ان يكون
ذلك المبهم طالبا لما يرفع ابهامه بحسب الوضع ليشتد الحاجة
الى التعيين ثم الانسب ان يكون ذلك المبهم مبهما يكون
طالبا المعرف باللام فيقع النداء عليه فلذلك وسط تارة باسم
الاشارة لانه مبهم يطلب بحسب وضعه ان يرفع ابهامه
بالمعرف باللام اذا اريد تعيين جنس ما اشير اليه وتارة
باي اذا قطعت عن الاضافة وابدل مما اضيف اليه هاء التنبيه
لما عرفت فانها ح مبهمة بخلاف ما اذا لم تقطع وابدل
مما اضيفت اليه التنوين فانها معينة بما اضيفت اليه وهي
حينئذ يرفع ابهامها اما بالمعرف باللام او بوصفه باسم الاشارة

الذي يرفع ابهامه بالمعرف باللام وانما وصفا ولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج في التعيين وتكرار المبهم الذي يورث زيادة شوق قال لانه المقصود بالنداء بحسب الواقع لا بحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معنى في المتبوع قال لانها توابع منادى معرب اند فع بتقرير المنادى ما يقال من ان تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان نحو ان زيدا قائم وعمرو بالرفع والنصب وقد يدفع ايضا بان التنوين في معرب للوحدة فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور لان عمروا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد فان زيدا باعتبار تعدد اعرابه معرب لا معرب واحد وفيه ان للمعرف باللام ايضا اعرابين اما الرفع فظاهر واما النصب فلانه منادى معنى فيكون منصوب المحل قال يا الله اختص هذا اللفظ باشياء كما اختص مسماه سبحانه باشياء منها قطع همزته في النداء وغيره وحذف الجار مع بقاء اثره فيه وحذف حرف النداء وتعويض الميمين واخر تبركا باسمه نحو اللهم وقد يزاد في اخره ما نحو اللهما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف الاسماء المختصة بالنداء سماعا نحو يا هل ويا نومان اي يا كثير النوم ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات محمول عند على نداء مستانف قوله وعوضت اللام عنها لهذا لا يجمع بينهما الا قليلا نحو قوله معاذ الاله ان يكون كظبية قوله فلا يقال في سعة الكلام لاه وقد يقال في غيره نحو قوله يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اي الكبير قال خاصة اي

خص خصوصاً قوله من احالك اه آخره وانت بخيلة بالوصل يعني قوله
في قولهم فيا الغلامان للذان فرا اخره ايا كما ان تبغيانى شرا
وفي رواية ان تكسباناه قال ولك خطاب لمن يصلح له صفا
الخطاب قوله اي في تركيب اوفي ما فصل ذكرالمنادى مضافا ثم
كررالمضاف قبل ذكر المضاف اليه قوله صورة اما ان الاول
مفرد صورة فظاهر واما ان الثاني مفرد فلانه تكرار للاول
بعينه واما على في حاله مجهولة بحسب الظاهر قوله اما بالضم
في الاول قيل نصب الثاني ح ليس على انه تاكيد لانه خرج
عن العاميةبالاضافة وان القصد الى المضاف يغاير القصد الى
المفرد وان المضاف اوضح من المفرد فلا يكون عين الاول فاذا
كان الاول توطية كان الثاني بدلا واذا كان مرادا كان الثاني
عطف بيان قوله رتيم الثاني تاكيد لفظي وانما جيئ بتاكيد
المضاف بينه وبين المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف
اليه ولا بتنوين معوض عنه ولا بناء على الضم فجاز الفصل به
بينهما في السعة لانه لم كررالاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار
الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل الا ترى انك تقول ان ان
زيدا قائم مع امتناع الفصل بين ان واسمها الا بالظرف وانه
قال ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حرف الجر لا يدخل الا
في الاسم قوله وذلك مذهب سيبويه والخليل قوله او مضاف
الى علي المحذوف لئلا يلزم التقديم والتاخير والفصل قوله
لانه اما تابع مضاف بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه وتاكيد

لفظي والتاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة كذلك الثاني مع انه ليس بمضاف قوله او تابع مضاف بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي قوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم قال الجوهري في لا ابا لك هو مدح ومعناه انك ساحد شجاع لا تحتاج الى من ينصرك ويقوم بامرك وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه اي است يا ابن زشدة قوله فتح الياء كما هو المشهور قوله وحذفها وهو الاكثر قوله اكتفاء بالكسرة وقد يضم وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم بضم الباء قوله وقلبها الفا زوما للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء قيل هذه لغة طي فانهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في بقى وفتى بقا وفنا وفي جارية وناصية جاراة وناصاة قوله وقد جاء شاذا الخ قال الشيخ الرضي اما فتح يا بني والاصل يا بنيا فليس بشاذ كما ظن في يا غلام لاجتماع يا ثمن قوله يكون المنادى يعني الياء في قوله وبالهاء للملا بسته والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبرا وقوله وقفا اما حال او ظرف وذلك ان تقدر فعلا معطوفا على الفعلية اي يوقف بالهاء وقفا قال وبالهاء وقفا قال الشيخ الرضي اذا وقفت على يا غلاما قبالهاء لبيان الالف واذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلا

فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان
ما قبلها كما تقف على ما حذف ياءه وصلا وذلك على مذهب
من وقف على القاضي باسكان الضاد واذا وقفت على ياغلامي
بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف فيه وجاز لحاق هاء
السكت مع ابقاء الفتح قوله بابدال الياء بالتاء لانهما متناسبان
في انهما تزادان في اخر الاسم ولما كانت التاء بدلا من الياء
غير متمحضة للتانيث طولت التاء لكنها توقف عليها بالهاء
لانها عوض عن زائد بخلاف بنت لان تاءها عوض عن اصلي
ان قلت كيف جاز لحاق تاء التانيث في المذكر اجيب بان
التاء في ياابت وياامت للتفخيم كما في علامة فانهما مطمتان
للتفخيم وبان التاء في يا ابت للحمل على يا امت مع ان التاء
في المذكر غير غريب نحو حمامة ذكر وشاة ذكر قوله لمناسبة
الياء يعني ان الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه فيكون
في المبدل شائبة من المبدل عنه قوله وقل جاء الضم وعليه
قري يا ابت بالضم قوله لاجرائه مجرى المفرد المعرفة لانه
اسم في اخره تاء التانيث نحو ثبة فال وبالالف عطف على
محذوف اي بغير الالف وبالالف قوله فانه غير جائز قل جمع
الفرزدق بينهما في قوله هما نفثا في في من فمويهما قوله اي واقع
يعني ان الجواز وقوعي قوله في سعة الكلام هذا القيد متبادر اليه
الذهن ويويده مقابلة الجواز الضرورة ولك ان لا تقيد
وتجعل الجواز شاملا للضرورة وانما وقع ترخيم المنادي

في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى فقصد سرعة الفراغ منه الى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس لان الانسان في حالة النداء اكثر انتباها لا سمعه منه في غير حالة النداء قوله اي لضرورة شعرية اشارة الى انه مفعول له لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة الترخيم والضرورة الاضطرار صفة المرخم فلم يتحد فاعلهما وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط كما ذهب اليه بعضهم بعيد لانه مخالف مذهب المص ولك ان ترفع ضرورة على الخبرية اي الترخيم في غيره اثر ضرورة نحو قوله ريا زمتيه اذ مى لسا عنقا اذ الاصل اذ مية قال وهو حذف لاظهار يقدم تعريف الترخيم على حكمه لكن قدمه لانه المقصود قوله اي ترخيم المنادي الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى ويقال كلام رخيم اي رقيق والترخيم التليين والحذف قوله اي اخر المنادى يخرج حذف ياء يا غلامي لانه ليس اخر المنادى بل لعل اعتبار الاخيرية فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة في بعلبك بل لعل اجراء الاعراب على قوله اي لمجرد التخفيف فخرج نحو قاض لان حذفه للاعلال وكذا التعويل لان حذف اخره للزوم احد الامرين اما نقل الاعراب اذا سكن الاخر واما اجراء الاعراب على حرف العلة اذا حرك وذلك ثقيل وقيل في اخراجه ان الترخيم حذف في التركيب والحذف في بل حالة الافراد قوله

لالعلة اخرى من قال انه حذف في الاخر بلاعلة اوعلى سبيل الاعتباط اراد هذا المعنى والاعتباط في اللغة ذبح الشاة بلاعلة قوله بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا لان ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق قوله والضمير المجرور الى الاسم كان الترخيم لا يوجد في غير الاسم قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى ولك ان ترجع الضمير الى قوله ترخيم المنادي قال ان لا يكون مضافا لو قال ان يكون مفرد الكان اولى لانه اظهر في اخراج شبه المضاف اذ سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه قوله اوحكما قيل اكتفى بذكر المضاف من المشبه به اذ هما يتحدان حكما قوله لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى هذا ظاهر اذا كان المركب الاضافي علما فان الجزء الاول بمنزلة زاء زيد واما اذا لم يكن علما فبيانه ان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم بدون المضاف اليه قوله ولا من الثانى خلافا للكوفيين نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم اي ال عكرمة قوله لانه ليس اخر اجزاءه هذا ظاهر اذا لم يكن المركب الاضافي علما اما اذا كان علما فلان المركب الاضافي تراعى حال جزءيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين باعرابه قوله فامتنع الترخيم فيهما بعدم رعاية اللفظ والمعنى قال ولاجملة بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط قوله ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم الذي في حكم المعرب انما قيد به لجواز النقص في ما ليس في حكم المعرب

نحوما ومن واما نحو ابن الصفا فالحذف فيه شاذ والشاذ لا يعبا به
قوله بلا علة موجبة انما قيد به لجواز النقض بالعلة الموجبة
كعصا قال واما بتاء التانيث فقد كثر الترخيم فيه ولهذا اوصل
اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني
فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق اخره هاء السكت
فيقال في يا طلح يا طلحة وذلك لانهم يلحقون هاء السكت
باخره لا ليست حركته حركة اعرابية ولا مشبهة بها وقليلا ما
يوقف على السكون وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق
نحو قفي قبل التفرق يا صباعا قال زيادتان قيل لا بد ان
تكونا لمعنى فخرج نحو عصبصب قال في حكم الواحدة صفة
لزيادتان من قبيل فلان في السعادة قوله في انهما زيدتا معا وان
كان كل واحدة منهما لمعنى يغاير معنى الاخر كزيادتي مسلمان
ومسلمين علمين وهاتان الزيادتان سبعة اصناف فزيادتا التثنية
كما مر وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان
وخراسان وياء النسبة وشبهها نحو كوفي وكرسي والف التانيث
وهمزتا الالحاق مع الالف التي قبلها قوله او كان في اخره حرف
صحيح اصلي لم يقيد الشيخ الرضى به بل قيد بكونه غير تاء
التانيث حيث قال كان عليه ان يقول غير تاء التانيث ليخرج
نحو سعلاة فعلى هذا يكون النسبة بينه وبين القسم الاول عموما
من وجه لتصادقهما في اسماء وافتراقهما في بصري وعمار

قوله وهو اعم انما عمم لان ترخيم مثل سعو ومرمي بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة تراه في حكم الصحيح في الاصالة او في صحة اجراء الاعراب عليه يوافقه ما قيل من ان مثل دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة اجراء الاعراب عليه قوله اروا واو وياء ساكنة احتراز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشريف على وزن مدحرج اي مقطوع شربا فه وموورق الزرع اذا طال وكبر حتى يخاف فساده فيقطع قوله حركة ما قبلها من جنسها فخرج نحو سنور وعليق نبت يتعلق بالشجر قوله فانه لا يحذف منه الا خلافا للاخفش فانه يحذف المدة ايضا قوله لان نحو نبون لم يحذف زيادتا بنون جمع ابن لانهما غير تابعة للواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم كثمود قوله اما في الاول اه لما كانت علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى فصل هذا التفصيل ولم يقل يحذف حرفان في ما قبل اخره مدة قوله وبلت عن السعد قال قدس سره في الحاشية المقل صغار الغنم التهى قال في الصراح نقد بفتحتين نوعي از گوسفند كوتاه دست وپاي زشت روي نقد ة يكي يقال له كنك قوله وفي خمسة عشر علما اذا رخمت ما ثنا عشر واثنتا عشر والني عشر واثنتي عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون في اثنان قال المص وفيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه قوله يا خمسة وفي

الوقف بقلب التاء هاء كما انك لو سميت رجلا بمسلمين ورخمت ووقفت قلت يا مسلمه بالهاء قال فحرف واحد اي فالمحذوف حرف واحد اتى هناك بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيرا مستمرا ان قلت استمراره تجددي وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية قلنا هذا اذا نظر الى افراد الحذف اما اذا نظر الى نفس الطبيعة فثبوتي والشارح قدس سره نظر الى الافراد كما هو المتبادر والى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق فقدر المضارع والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت قال وهو في حكم الثابت ان قيل انما يجعلون المحذوف في حكم الثابت اذا كان الحذف لعلة موجبة وليس الحذف ههنا لعلة موجبة فينبغي ان يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم اجيب بان المحذوف ههنا لعلة قياسية مطردة فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة قوله فيبقى الحرف اه الا في مواضع منها اسم ازال الترخيم ما يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون وقاضون اعلى وقاضي ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسمار بكسر الهمزة او فتحها وهو نبت وسيبويه يفتح الاخر وغيره يجيز الكسر ايضا وان لم يكن اصلي السكون يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان نحو يا راد وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون

الساكن على سكونه نحو يا مجمو الغراء يرد الى اصل حركته وهو الكسر قال فيقال الفاء فصيحة اي اذا كان كذلك فيقال او عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المأولة بالفعلية كانه قيل يجعل المنادى ثابتا بجميع اجزائه والمحذوف ثابتا فيقال قال يا حارو يا ثمور يا كرو مثل بثلثة امثلة لان التغيير في الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما قوله وفي يا كروان قال قدس سره في الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى وا نرا شواط كويند كرى نروي كرا وين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله فلاجرم قلبت ياء الانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن اخره واو وقبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي والمنادى في حكم المتمكن لعروض بناءه قال وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب لان في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص فنقل الى المندوب لما فيه من الاختصاص وكثيرا ما يعمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا يظهر وجه اعراب المتفجع عليه بيا واما المتفجع عليه بوا فامره غير ظاهر لانه ليس منادى عنده ولا منقولا منه ولا منصوبا بفعل المتفجع عليه لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان المندوب منصوب بمعني ا و اخص ويلزم مع ثبوت موضع خامس من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا

قوله يعني يا لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفي هذا التعبير اشعار بان يا اصل في هذا الباب قال المتفجع عليه التفجع دره مد شلّ تن صلته اللام فالظاهر المتفجع له ولعل على بمعني لام الاجل كما يقال في المحمول عليه او لتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وحودا قال بيا او وا الدا للالصاق صفة للمتفجع عليه وقيل وللسببية او الاستعانة قوله ممتاز الدا اشار به الى ان الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز ودخول الباء في المقصور لعرف من دخوله على المقصور عليه قال وجاز تلك اي وجاز ان لا تلحقه سواء كان مع ياء او واو قال لانه لسي يجب مع الياء لئلا يلتبس بالندا قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال ان دلت قرينة حالية على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا لوجب الالحاق معها قوله اي اخر المندوب وقد تلحق في اخر غير المندوب قال فان تخرجها اللبس قال الشيخ الرضي المتحرك بالحركات الاعرابية لا تلحقه الا الالف ويحذف الاعراب نحوا غلام الرجلا في المسمى بضرب الرجل وكذا المتحرك بالحركات البنائية الا عند اللبس والمضمر يتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا غلام باسقاط ياء الاضافة يا غلاما قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال يا غلامي لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم قال واغلامكاه لم يكن المندوب مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز ندبة المضاف الى المخاطب ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك

لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه ولالاشارة الى من لم يناب
يقول للغلام يا غلامه هو قال وا غلامكموه قال الشيخ الرضي آخر المندوب
ان كان ساكنا ملك الساكن اما تنوين او مد او ميم جمع او غيرها
اما التنوين فيحذف للساكنين ويزاد الالف واصل المدة فان
كانت الف الحذف فتحا الالف المندبة نحو وا غلاماه كما ه خلافا للبصر
فانه يقول استغنى بها عن الف الندبة وان كانت واوا ويا
فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه وادا
ندبت يا غلامي بسكون الياء فسيبويه يقول يا غلاميا ه لان اصلها
الفتح والمص يقول يا غلاميه وان لم يكن للواو والياء اصل
في الحركه فان كانتا مدتين فانك تكتفي بما فيهما من المد نحو
وا غلامهموه وواخا غلامهي و واضربوا ووا ضربي اذا سمي
بهما وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت
واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس بع
بالمثنى نحو وا غلامكموه و وا اخا غلامهي و الواو والياء
بعدها اما اللتان تحذفا في الجمع للاستثقال ورد تا للندبة
وام الفاء المد قلبتا واوا اوياء اللبس واما الساكن غير هذه الاشياء
فيفتح ويلحقه الف نحو يا منا في المسمى بمن قوله لبيانها ولاسيما
الالف لخفائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيينها كما يبين بها
الحركة وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت في الشعر اما مكسورة
او مضمومة اجراء للوصل مجرى الوقف قال الا انعز وما
وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها

ووجب ايضا ان يكون المتوجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان او غير علم نحو وا من طع باب خيبراه واما ماحكاه الكوفيون من قوله وارجلا مسبحاه فشاذ قوله لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه ولهذا جاز الفصل بغير الظرف بين الصفة والموصوف في السعة دون المضاف والمضاف اليه وقرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم واردة على الشذوذ وكذا ليس كاتصال الموصول بالصلة قوله لان النداء لم يكثر فيه ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وا مر كذلك قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير قوله لانها كاسم الجنس ولانها موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب ودين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما احتيج في النداء عن ذلك الاصل احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء قوله سواء كان مع بدل يعني ان جواز الحذف اعم من ان يكون مع بدل اولا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان المص رح لم يذكر لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف منها الا مع ابدال الميم في اخره قال نحو يوسف عبري وقيل عربي واعترض عليه

بانه لوكان عربيا ليصرف اذ ليس فيه الا العلمية وقد يدفع
بانه يجوز ان يكون معدولا من يوسف بكسر السين قوله ولفظ
اي اذا وصف بذي اللام فانها وان كانت اسم جنس معرفا
بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة
قبل النداء جاز حذفه قوله والمضاف الى اي معرفة عطف
على قوله لفظ اي قوله اي صر صبحا او ادخل في الصباح قوله
قالته امرأة امرء القيس فلما اصبحت اخذت منه الطلاق
هو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم قوله
قاله شخص صار مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة
الشديدة قوله وفي اطرق كرا الاطراق خاموش بودن
وچشم در پيش افكندن و سرفرو كردن قوله هي رقبة اذا سمعها
تلبد بالارض فيلقى عليه بثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر
قد تواضع من هو اشرف منه قوله والمعنى ان النعام
اه قيل معناه ان ذكر الحبارى يكون طويل العنق فيراد
اخفض عنقك للصيد فان اطول منك اعناقا وهي النعام قد
اصطيدت قوله بخلاف قرأة الا يسجدوا بتشديد اللام في قوله
تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم عن السبيل فهم
لايهتدون لان يسجدوا والمعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا
ويجوز ان يقال انه بدل من السبيل اى قصدهم عن السجود
ولا زائدة على التقديرين ويجوز ان يقال انه بدل من
اعمالهم اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا وتعليل

اي زين لهم الشيطان لئلا يسجدوا اوقصدهم عن السبيل
لئلا يسجدوا قوله اي مفعول به او مطلقاً وعلى الاول يجب
تخصيص الاسم في قوله كل اسم بالمفعول به والا لم يكن التعريف
مانعا لصدقه على يوم الجمعة في يوم الجمعة صمت فيه
وعلى الثاني لا تخصيص ولا باس في التعميم مع عدد المحدود
ثالثنا من المواضع الاربعة لانه بحسب بعض افراده منها قوله
اي اضمرعامله بناء على شريطة يعني ان على امائية ولك ان تقول بمعنى
ان على صلة للوقوع اي اضمر اضمارا واقعا على شرط مثل وقوع
البناء على المبني عليه قوله وانما وحدحذفه لا يرد النقض بقوله
تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي
ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم يات
لمجرد التفسير بل اوتي بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها
باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت
زيد اعلمته كاتبا قال كل اسم اقحم لفظة كل لبيان الماهية قال
بعده معل مبتدا او على الظرف قوله وزيدا انت ضاربه
لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود
نحو زيدا هل انا ضاربها وازيد اضاربه العمران او بعده كالمثال
المذكور ومثل زيد اضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدا
وضاربه خبرا له قال مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من
لفظة او ولكل من الامرين على سبيل التنازع قال
عنه متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ او لان الاشتغال

بمعني الاعراض قوله او متعلق ضميره في هذا التوجيه تصريح
بالتزام الضمير وتعلقه بالضمير بان يكون الضمير من تتمته
بوجه ما ويتصور ذلك بوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى
الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل اوشبهه
نحو زيد اضربت غلامه او بالتبعية نحو زيد اضربت عمروا وغلامه
ومنها ان يكون المتعلق موصولا وموصوفا العامل الضميرا ومعطوفا
عليه موصول عامل الضمير او موصوفه نحو زيد القيت عمروا
والذي يضربه اورجلا يضربه قال لوسلطا التسليط بركما شئت برچيزي
قال او منها بسببه ليس في اكثر النسخ بل ليس في شيئ من كتبه و
انما الحقه غيره ليدخل فيه الامثلة الاخيرة ويمكن ان يقال يعني
بتسليطه تسليط بعينه اوبلازمه فلاحاجة في دخولها الى الالحاق قوله
وبقيد الفراغ عن العمل الى قوله خرج وخرج ايضا اسم بعد فعل
او شبهه لا يصح عمله فيما قبله وذلك بان يكون اسم فعل او مصدرا
او صفة مشبهة او مصدرا بماله صدر الكلام كان واخوانها ولام
الابتداء وما وان من حروف النفي دون لم ولن ولا وبان
يكون صلة او صفة او مضافا اليه او واقعا بعد الا لان ما بعد
الابمنزلة جملة اخرى وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى
او موكدا بنون التاكيد او مسندا الى ضمير متصل راجع اليه
نحو زيد اظنه منطلقا او معطوفا او واقعا بعد فاء السببية وهي
واقعة موقعها اما اذا كانت زائدة او غير واقعة في موقعها
فيجوز تقديم ما بعدها نحو قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث

فان التقدير ما يكن من شيء فحدث بنعمة ربك فجعل ما في حيز الجزاء شرطا وجعل جزء الجزاء جزاء او حقهما ان تدخل على تمام الجزاء بعد تمام الشرط هذا كله مما استفيد من كلام الشيخ الرضي و ههنا بحث وهو ان زيدا في زيدا ضربت غلامه يخرج عنه اذ ليس مجردا لاشتغال بمتعلق الضمير مانعا عن العمل فيه بل فساد المعنى مانع ايضا اذ الضرب لم يقع على زيد لا يقال فساد المعنى غيرمانع فيه عن العمل صورة لانا نقول يدخل فيه مثل كل شيء فعلوه في الزبر اللهم الا ان يعتبر صحة المعنى في التسلط مع يكون قيد لتسليط ضروريا ولم يكن ما ل هذا الحد وسابقه واحدا كما قاله الشيخ الرضي قوله بالترادف فيه مساهلة لان الترادف انما يكون في المفردات قوله باللزوم ولو بواسطة كما اذا دوالت اسماء منصوبات مضمرات متعددات نحو زيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه قوله ولا يتصور ح لا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم جوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه فتقول في زيدا ضربت غلامه ان التقدير ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للفعل المقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في زيدا مررت بغلامه وجوز ايضا في ما هذا الصورة الاولى تقدير فعل الملابسة قال ينصب بفعل يفسره ما بعده لا بالمفسر كما ذهب اليه بعضهم لا يخفى ان ما هذا الصورة

الا ولى تجوز ان يعد ما بعد الاسم المحذوف ناصبا بتكلف بان يقال انها سادة مسدا فعال صالحة لان ينصبها وفي قوتها اعني جاوزت واهنت ولابست اما الصورة الاولى ففيها اشكال اذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالاصالة فتعلقه باحدهما بطريق التبعية بان يكون احدهما بدلا من الاخر فان كان الثاني بدلا من الاول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة وان كان الاول بدلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة قوله في مظان الاضمار قال قدس سره في الحاشية اي في مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع قال ويختار الرفع ابتداء به لسلامته من تكلف تقدير عامل قال بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل ويشير الى وجه اختيار الرفع قوله اي قرينة ترجيح خلاف الرفع اراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه او اختياره على الرفع اومساواته له وقيد القرينة بالمرجحة لان القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل زيد ضربته ولان انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره نعم لوجعلت ضمير قوله عند عدم قرينة خلافه راجعا الى اختيار الرفع لم يحتج الى هذا التقييد وفيه بعد قوله بسلامته عن الحذف يعني الذي يخالف الاصل ان قلت

على تقديرالرفع ايض يلزم خلاف اصل وهوكون الخبرجملة قلنا هب انه كذلك لكن وقوع الجملة خبراًا هون من حذف فيها لما فيه من حذف المسند والمسند اليه فيه انه يلزم ح خروج مثل زيد ضربته عن هذه الضابطة واندراجه في الضابطة التي تليها قال كما قال الشيخ الرضى قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروه اما واذا للمفاجاة قال مع غيرالطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انتفاء ما يوجب اختيار النصب والاولى ان يقول ايضا ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية اومع كونها جوابا لجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته في جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هي التناسب او التطارق المذكوران قوله كالامر والنهي والدعاء خص الطلب بها لانها اذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسلط على الاسم قوله فان الرفع يقتضي اوان الجملة الطلبية فلما يكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتخصيص ولا يعارضه السلامة من الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم قوله فالمراد بلزوم الاسمية اوالمراد لزوم الاسمية في غيرهذا الموضع لوم ورد النصب ههنا قوله بسبب عطف جملة وبواو ولكن وبل قال على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل

ضارب عمرو او هند اتقبلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لاعاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية قوله ولا يقدر معمولها في هل م تقدير معمول لمابعث قوله لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام اذا كان هو الاسم المحدود اما اذا كان الاسم المحدود بعده نحو متى زيد اضربته كان حكمه حكم هل كما صرح به الشيخ الرضي فلو قال اوبعد كلمة الاستفهام لكان اشمل نعم لوقال اومع الاستفهام لم يصح كما ذكره قدس سره قوله فلا يكفي فيه تقدير الفعل مع جواز التلفظ به والسر في ذلك على ما ذكروه ان هل طالبة للفعل فاذا لم تجد فعلا تسلت عنه كما في هل زيد خارج واذا وجدت فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه ولهذا قبح هل زيد خرج قال واذا الشرطية كما ذهب اليه سيبويه والاخفش خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان حكمها حكم اذ في وقوع الجملتين بعدها خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان حكمها حكم متى الشرطية في لزوم دخولها على الفعلية قوله الدالة على المجازاة لكنها قاصرة عن افادتها اذ ليس دخولها على خطر الوجود بل قطع الحصول قال وحيث دون حيثما فان حكمها حكم متى قال اذ هي مواقع الفعل فيه انه لايثبت المدعي

لجواز تقدير فعل رافع فيقال في اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك قال وعند خوف لبس عطف على قوله في الامر وانما اتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه فان الاول انما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعه واجب والثاني عند رجحان البعض ورفعه مختار كما نحن فيه وذلك لان اللفظ اذا دار بين كونه خبرا وصفة كان الاولى ان يحمل على الخبر لما فيه من الدلالة التامة قوله وهو خلاف المقصود قال الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا وكونه صفة لان المراد بالشيء المخلوق لا مطلق الشيء لانه متناول للممكنات المعدومة فاذا اريد بالشيء المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء للمعدوم لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله للمعدوم فجاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقدير ين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه بالمخلوق فلا نم ان المعنى كل مخلوق مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا اما بحسب المفهوم او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود قال ويستوي الامران في الاختيار قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف

عليه اي السلامة من حذف العامل معارضة بالقرب لا يقال
عدم حذف العائد مرجح للرفع لانا نقول ليس ذلك المثال
من باب حذف العائد بل من باب الاقتصار على بعض التركيب
اعتمادا على علمك بان الخبر لابد له من عائد اذا كان جملة
فعرضه من هذا المثال وقد تبع سيبويه في ذلك ليس الا تبيين
جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على خبرها
قوله قلنا هذا باعتبار المنتهي اذا جعل الجملة خبرا اما اذا جعل
الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده الى المستتر الذي هو في حكم
الملفوظ كما قيل في زيد عرف كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى
الذي هو الضمير قال بعد حرف الشرط وما في حكمه من الاسماء
الراسخة في الشرطية قوله والا بالتشديد وجوز الخليل فيها
التخفيف قوله لوجوب دخولهما على الفعل قال الشيخ الرضي
لا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني
معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروفها بالافعال الا
ان بعضها بقيت على ذلك الاصل كحروف التحقيق وبعضها اختصت
بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها
بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في
اختصاصها كالا للعرض وكذا ان الشرطية فان المرفوع في ان
امرء هلك يجوز ان يكون عند الاخفش مبتدءا قوله فانه وان
صدق عليه اه قال الشيخ الرضي ما حاصله ان ليس الفعل الواقع
بعده مشتغلا عنه بضميره لان معنى الاشتغال عنه بالضمير

الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير والضمير فيهما مرفوع المحل
وتجويز نصبه باعتبار اسناد ذهب الى المصدر المدلول عليه
به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر
المدلول عليه بالفعل يعني يجب ان يكون المصدر النائب مناب
الفاعل مخصوصا قوله فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب
بها الاظهر ان يقال يلابس زيد الذهاب به وفي هذا المثال ملابسة
الصفة للموصوف وفي الثاني ملابسة مبدأ الصفة لموصوفها قوله
مع اتحاد ما اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عامله
بشرط التفسير يقع من عامله موقع الاسم المشتغل به عن المفسر
الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من
استجارك المفسر وزيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت
المقدر موقع الضمير من ضربت المفسر وان التقدير في ان زيد
لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو لانتقاض النفي بالا وكذا
في ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه
ولا يخفى ان نسبة زيد الى يلابس واذهب ليس كنسبة به الى
ذهب لانه مسند اليه وزيد مفعول قوله واجب بالابتداء
كذا ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون مرفوعا باذهب المقدر
لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل قال
وكان اخبرا ومبتدأ وفيه بحث قوله لقوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر السطر بشتن قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك سيئة كبيرة
ولا صغيرة قوله الظاهر انه لم يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله

في هذا الباب لان ما بعد ها لا يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى وربك فكبر قوله عن بعضهم هو عيسى ابن عمر وقال ونحو الزانية والزاني اكرا وا ما للعطف على كل شيئ فعلوه فيكون التقدير وكذا نحو الزانية والزاني وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل وجملة قوله وجملتان بتقدير المبتدأ اي هذه الاية جملتان تعليل اخر معطوف على الاول واما للعطف على قوله وكذا كل شيئ فعلوه وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية اه بتقدير العائد وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب قوله مرتبطة بمعنى الشرط فيكون الفاء صلة ويجوز ان يكون للسببية قال عند المبرد قيل ظرف لعامل الظرف المقدر والا ظهر انه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما ان قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر يوافق قوله تع ان الدين عند الله الاسلام قوله مثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة اوغير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر جاز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها قوله اذ الزانية توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا اقدمه المص لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا قوله مبتدأ محذوف المضاف اوخبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزاني كما في المفصل واللباب قوله ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء او بالاقرار قوله وقيل زائدة وما بعدها ابتداء

كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السببية بعيد قوله اوللتفسير لان اجلد وا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم قوله جزء الجملة اه يجوزان يقال ان ما بعد فاء التفسير والسببية اذا كانت الفاء واقعة موقعها لايعمل فيما قبلها قوله واختيار النصب اه يعني ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائي استثني فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرد او سيبويه وانما حمله على ذلك اذ لولم يحمل عليه لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض المتقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لا يعبأ به قوله اضيق الوقت في كلا قسمي التحذير ضيق وقت وهو اضيق في القسم الثاني منه ولهذا لا يذكر الا المحذر منه قوله وفي اصطلاح النحاة معمول نقل اليه لتعلق التحذير به لكونه مبتدأ او محذرا منه قوله اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية اشارة الى ان اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل قال بتقدير اتق الانسب بالصناعة ان يقال باتق دون المقدر قال تحذيرا مما بعده هذا القسم الذي هو المحذر اما ظاهرا ومضمر والظاهر لا يجيئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيئ في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيئ متكلما نحو اياي والشر وسيبويه يقدر بنحو لاحذر وغيره يقدر بنحو جنبني خطا بلوالاول اولى كذا ذكره الشيخ الرضي قال اوذكر المحذر منه هذا القسم يكون ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا

اولا والمضمون متكلما او مخاطبا او غائبا قوله على صيغة المجهول
قال الشيخ الرضي قوله او ذكر المحذر منه نظرا اذ ذكر مصدر
ففي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان
يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول وفيه نظر ايضا
لان التحذير من انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض
النسخ او ذكر بصيغة المجهول وليس بموجه لان او ههنا انفصالية
اي ليست اضرابية فينبغي ان يليها مثل المذكور قبلها و
المذكور قبلها مفرد وما يليها جملة وانما جازت المخالفة اذا
كانت اضرابية واختار قدس سره الاحتمال الاخير وهو
المشهور المساق الى الفهم ولم يجعل معطوفا على قوله معمول
حتى يلزم ما ذكره من المحذور بل جعله معطوفا على فعل
مقدر بمساق اليه الفهم اعني حذر او ذكر ويمكن ان يختار
الاحتمال الاول ويجعل معطوفا على قوله تحذيرا بتقدير
الحين او يجعله مفعولا له للتقدير والمعنى على تقدير اتق دون
غيره من الافعال للتحذير لا ان التقدير لاجل التحذير لان
التقدير لعدم الفرضية ولا دخل للتقدير لانه لو ذكر لحصل
التحذير ايضا ويجعل معطوفا على قوله معمول ويجعل الاضافة من
باب جرد قطيفة لا يقال العطف باو في الحد وانما يصح اذا
كان صدر الحد متنا ولا للمعطوفين ليكون اشارة الى تقسيم
المحدود وليس الصدر ههنا متنا ولا لهما لانا نقول لما كان
التقابل بين المعطوفين باعتبار القيد كان القيد هو المعطوف

عليه في الحقيقة فبقى قوله معمولا لا للمسمين قوله قلنا
نعم اوقلنا بتقدير العائد والتقدير او ذكرا لحذر منه من نوعه
او باستتار ضميرفي ذكروجعل المحذر منه بدلا منه قال مثل
اياك والاسد قال الشيخ الرضي قال المص الاصل اتقك ثم
لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤا بالنفس
مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك فلما حذفوا الفعل حذفوا
النفس لعدم الاحتياج اليه فرجع الكاف ولم يجز ان يكون
متصلا لان عامله مقدر فصار منفصلا ثم قال ولا ارى ان هذا الذي
ارتكبه قطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك
بعد بتاخير العامل وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
لواحد اذا كان احدهما منفصلا قوله ولا تخفى الى قوله غير صحيح
يمكن ان يضمن في اتق معنى التبعيد ويكون التقدير اتق
مبعدا نفسك ولا تخفى ان في تقدير اتق مع تضمينه بمعنى التبعيد
تاكيدا ليس في تقدير بعد قوله لانه لا يقال اتقيت زيدا من
الاسد لان معنى الاتقاء پرهيزيدن لا پرهيز انيدن قوله
فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ونحوه
قوله فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك فيه تامل لان نفسك
محذر منه لا محذر فكيف يصح القول بان المعنى بعد نفسك
مما يوذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص نفسه والتحذير
منها ليس الا لايقاعها الشخص في ضرفالمحذر منه في الحقيقة هو
المضرومي محذرة بالمال فاذا نظرالى المال صح هذا المعنى

قوله لان تخلف حرف الجر الى اخره لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر قال ولا تقول اياك الاسد اما قول الشاعرة اياك اياك المرء فانه * فلضرورة الشعر ولان اياك اياك من باب اسد الاسد والمرء منصوب بمثل اتراك او احذر ولان المرء في تاويل ان تماري قوله فلم يثبت الاناد را قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قال المفعول فيه اي منه المفعول فيه او هذا باب المفعول فيه او المفعول فيه هو كذا وهو فصل على الاخير وحذ را ستينا فيه على الاولين قال ما فعل فيه اي في مسماه مسامحة او اسم ما فعل فيه قوله اي حدث وهو الفعل اللغوي قال مذكورا اي مؤدى قوله تضمنا الى قوله اومطابقة كانه اراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالاصالة وبالتضمن ما يقابله فيندرج في المذكورا لمستعمل في المعنى الالتزامي وما له لم الى معنى قوله اذا كان العامل مصدرا اوما بمعناه قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اه فيه تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية وان اريد معناه الحقيقي لا تجدي الحيثية نفعا لان ذلك المعنى يصير قيدا وهو لا يقتضي اعتبار نسبة الفعل اليه بكلمة في نعم يصير قريبا من اعتبارها

قوله ولا يخفى اه قد يقصد بفيه تضمني الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الا الاحتراز عما يخرجه القيد الصريح قال من زمان او مكان قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما في محل لواية الفعل وعلاقة المظروفية والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست في الشمس اي في مكانها اذا اريد بالشمس النور او في مكان اثرها اذا اريد بها الجرم قوله اشارة الى قسمي المفعول فيه اشارة الى ان قوله من زمان ليس قيدا احترازيا بناء على ان في محمولة على الظرفية الحقيقية فليس كل مجرور بفي مفعولا فيه قوله مبهما كان الزمان او محدودا اتفق القوم على ان المبهم من الزمان مالم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة قال وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى المكان والا لوجب ان يقول ان كانت ولما كانت اضافة الظروف الى المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبرا الى عائد لان عائد المبين عائد المبين قال وفسر المبهم بالجهات الست هذا تفسير اكثر المتقدمين واما تفسير غيرهم فمنهم من قال ان المبهم من المكان هو النكرة والمعين منه هو المعرفة وفيه ان نحو خلفك معرفة مع انه منصوب اتفاقا ويمكن دفعه بانه ملحق بالنكرة لابهامه وبانه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الارشاد من ان الجهات الست لا تتعرف بالاضافة كما لا يتعرف مثل

بها ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء وليس كل مبهم عندهم جائز النصب لان جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها وكتف وذري لا يقال فيها مثلا زيد جانب عمرو بل يقال في جانبه او الى جانبه وكذا خارج وداخل وليس ايضا كل معين مجرورا عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة قال محمد عليه ينبغي ان يذكر امر المقادير الممسوحة ايضا فانها منصوبة اتفاقا قال الشيخ الرضي ينبغي ان تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال فان تعين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهاءه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا قال ولفظ مكان بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة اذا كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث وما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص قال وما بعد دخلت كذا سكنت ونزلت قوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم فيكون في صلة له كما ان من صلة لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على ان الدخول لازم بلزوم كلمة في في غير المكان ودخولها في المكان وبكون الدخول فعولا والفعول

من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وملازم لا يخفى
ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة قوله والتفصيل
فيه آه ما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه
نحو ايوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ومثال
لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوي
فيه الامران نحو زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه اي معه
وما يجب نصبه نحو ان يوم الجمعة سرت فيه قال ما فعل لاجله
فعل اي ما هو حامل على الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور
او بحسب التحقق قوله الا ان يراد بذكره معه اه لا يقال
تخرج المفعول له المجرور نحو جئتك للسمن لان العامل في المجرور
هو الجار لا الفعل لان التحقيق ان العامل في المجرور هو
الفعل وانه المنصوب محلا والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف
قوله فان التاديب انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل
التاديب بالضرب ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات
قلنا اراد ترتب ما يتضمنه التاديب اعني التادب قال الشيخ الرضي
العلة الحاملة التادب وانما نصب التاديب لتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان ولو صرحت بالعلة
الحقيقية لم ينتصب عند النحاة قال وقعدت عن الحرب جبنا
قيل لو قال زحا ربته شجاعة لكان احسن اي احسن بمقام
المنازعة للزجاج واظهار الجلادة ويحتمل ان يقال فيه تعريض
عليه وتنبيه على عدم تعمقه والاكتفاء بظاهر الامر قوله والقائل

اه او القول بكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافا لقول الزجاج قال خلافا للزجاج وخلافا للجرمي فانه عنده حال فليزمه التنكير قال فانه عنده مصدر لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبت بالضرب تاديبا قوله وجبنت في القعود عن الحرب جبنا فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان في ذلك مخالفة من وجه آخر قوله اوضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في ضربته سوطا اي ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء قوله ورد قول الزجاج ورده المبرد ايضا بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه قوله ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية قوله اي اتحد فاعله وفاعل عامله قال الشيخ الرضي بعض النحاة قد

لا يشرط ذلك وهو الذي يقوي في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز قول امير المؤمنين علي كرم الله وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون حالا لاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستتمام على حال المفعول وهي الاستحقاق قال ومقارنا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان لقوله تعالى في القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالنصب اي لصدقهم في الدنيا ولا يخفى انها تدل ايضا على ان اتحاد الفاعل لا يشترط ولم يشترط ان يكون نكرة كما شرط بعضهم لانه قد يقع معرفة لكن الغالب فيه التنكير كما ان الغالب في المجرور التعريف قوله او يكون زمان وجود احدهما بان يكون اخره اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك قوله لانه بهذه الشرائط قال المص انما اشترط ذلك لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرائط فحصولها دليل على اللام المقدرة قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الراء شريف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قايما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل من غير تخصيص قوله وقد حيل بين العير والنزوان قال قدس سره في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب ومنه قدس سره في تفسير الوثوب برجستن قوله سواء كان ذلك المعمول شرط بعضهم

كون المعمول فاعلا نظرا الى ان عمروا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا فان الكاف في المعنى مفعول اذ المعنى يكفيك قوله نحو استوى الماء والخشبة اي تساوى الماء والخشبة في العلو ووصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ترفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل اه فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب اليه الاخفش ويجوز غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل فان الماء لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان قوله او مكان واحد المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان قوله نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها قال قدس سره في الحاشية فصيل بچهٔ شتر از شير باز كرده ورضع الصبي شير خورد كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وفيه ان الاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش منصوب نصب الظرف لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الاصل حرفا اعطي النصب ما بعدها قوله واصلها واو العطف لهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ولا على مصاحبه خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ارى منعا من تقديم المفعول

معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب كما جاز تقديم المعطوف
على عامله اذا تأخر عن المعطوف عليه قوله فناسب معنى المعية
لان في المعية زيادة اجتماع قوله اي وجه جعل كان تامة
فقوله لفظا تمييزا و حال ويحتمل ان يكون ناقصة والاول
اولى تامل وتعرف قوله لوجوب العطف انما وجب العطف فيه
لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا على المراد
من المصاحبة وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر
ان قلت فاذن عمرو في المثال المذكور ليس مفعولا معه وكلامنا
فيه فلا حاجة الى قوله لم يجب لخرج قلنا كان الكلام ههنا
لا يختص به والا لم يقل بعد ذلك تعين العطف قوله فان العطف
فيه ممتنع ذهب الجمهور الى ان العطف في الصورة المذكورة
قبيح ولهذا قالوا فيها ان النصب مختار قوله حيث لا يحمل
على عمل العامل المعنوي بلا حاجة قال الشيخ الرضي الحاجة
ثابتة وهي التنصيص على المصاحبة ولهذا اجوز القوم النصب
مع اختيار العطف قال والاولى ان يقال ان قصد النصب
على المصاحبة وجب النصب والا فلا قوله لان العطف على
الضمير المجرور قال الشيخ الرضي الكوفيون يجوزونه في
السعة والبصريون للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف
وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا تعمل مقدرا قال الاندلسي
نجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو

اولى مما قاله المص لوروده في القران كقوله تعالى يسألون
به والارحام بالجر في قرأة حمزة قوله وانما حكمنا بمعنوية
الفعل المشعر بمعنى الفعل في المثالين الاولين كلمة الاستفهام
وحرف الجر الطالبان للفعل وفي الاخير ايضا شيئان كلمة
الاستفهام والشان الذي بمعنى المصدر يعني الفعل والصنعة
فالاشعار على المعنى الفعلي في هذه الامثلة قوي لتعاضد
الامرين بخلاف نحو مذ الله واياك ونحو ما انت وزيدا
فان الاشعار فيهما ضعيف لفوات معاضدة حرف الجر
بالاستفهام في المثال الاول وفوات معاضدة الاستفهام
بامر اخر في المثال الثاني والمص لم يفرق بين الامثلة في الحكم
والشيخ الرضي فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين وبين
الاخيرين قال لان المعنى ما تصنع وما يماثله متعلق بمفهوم الكلام
السابق كما اشار اليه قدس سره بقوله وانما حكمنا وذلك
لان قوله مثل ما لزيد وعمرو خبر محذوف تقديره ذلك مثل
ما لزيد وعمرو اي العامل المعنوي مع جواز العطف مثل ما لزيد
وعمرو وقس عليه حال المثالين الاخيرين وكل قضية متضمنة
لحكم فتلك القضايا متضمنة لاحكام مجملها حكمنا بمعنوية
العامل في تلك الامثلة قال الحال من حال الشيء يحول اي انقلب
وانما سمي هذا القسم بها لانه لا يخلو عن انقلاب غالبا قال ما تبين
هيئة الفاعل الهيئة في الاصل الحالة الظاهرة للمتهيئ للشيء
كذا في المعرب والمراد ههنا الحالة وهي اعم من ان يكون

بحسب تحققها وهي الحال المحققة او بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة نحو قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود ونحو خط هذا الثوب قميصا ونحو قوله تعالى وبشرناه باسحاق نبيا اي مقدرا نبوته وايضا هي اعم من ان تكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول او اعتبار حال متعلقهما فلا يرد النقض بجاء زيد وابوه قائم لكن يرد النقض بقولك اتيتك وزيد قائم ونسب الى صاحب المفصل في دفعه انه قال في بعض حواشيه ان زيدا قائم يبين هيئة لازم الفاعل او المفعول به اعني زمان الاتيان وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم وذلك بعيد لان قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد الا بتاويل وان زمان الاتيان لما كان مباينا مغارقا من فاعل الاتيان وعن مفعوله لم يلايم دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة التعريف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ الرضي الحق ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك المقام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراهما وبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في ركب زيد وركب معه ركوبه ملاصقة اذا لم تجعلها حالا وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة وقولنا غير حدث احتراز عن رجع رجوعا قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول به في دلالة الحال

على ان مد لولها كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه الحدث الذي في ذلك المقام هيئة للفاعل او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول نحبي تامل نعم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما قوله لا الجمع اذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك ضربت راكبا زيدا راكبا والجمع كقولك راكبين واذا اختلفتا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ماكان نحولقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحولقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوزعلى ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل ليقع احد الحالين بجنب صاحبه هكذا قال الشيخ الرضي وقال بعض شراح المفصل حق الحال المعرفة ان ترتب على حد ترتيب صاحبها قال لفظا او معنى تمييز عن الفاعل والمفعول اوحال عنهما وخبرلكان المقدركما اشار اليه في الشرح قوله اي لفظيا بان يكون اه يرشدك الى هذا التفصيل العامل قوله فكانه الفاعل او المفعول فان تعلق فعل شخصي بمفهوم من علامة اتحادهما ذاتا قوله فكان الحال عن المضاف اليه اه لان الداخل في الذات في حكم الذات قوله ولو قرئ اه هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تاويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتاويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك

لزم جواز الحال عن المفعول فيه قال وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما هذا توجيه جيد لكن المص جعله في شرحه مثالا للفاعل المعنوي ويتجه عليه ان فاعل الظرف فاعل لفظي لان عامله مقدر في نظم الكلام اللهم الا ان يقال ان اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى ولا يجوز ان يقال ان قائما حال عن زيد وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها وذا لا يجوز عند الاكثرين على انه لا يصير فاعلا معنويا على التفسير المذكور قوله بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه الاول اولى لان زيدا مشار اليه لا منبه عليه فان المنبه عليه حقيقة هو ان ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل قال وعاملها اه فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما وليكون توطية لامتناع تقديم الحال على العامل المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به وكانه اراد ان لا يفصل من مباحث التقديم والا لكان المناسب ان يذكر ما هو توطية له عقيب ذلك التفصيل قوله وهو من تركيبه اي من صنعته قوله كالاشارة دون الاستفهام والنفي وان من الحروف المشبهة لعدم وروده الاستعمال على عملها قوله والتمني والترجي قال الشيخ الرضي الظاهر انهما ليسا بعاملين لانهما ليسا مقيدين بل المقيد هو الخبر فهو العامل فيه بحث لانك اذا قلت ليت

ابني فقيرا راجع وجعلت فقيرا قيد للخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير وليس المعنى على ذلك بل معناه تمنيت ابني وان كان فقيرا راجعا قوله وكانه اسد صائلا وزيد كعمرو كاتبا وزيد اسد صائلا بحذف اداة التشبيه قوله لان النكرة قيل ولان الحال جواب لكيف والسوال ينافي المعلومية فيه ان المفعول له جواب للم مع انه يصح ان يكون معلوما والحال وان كان معلوما باعتبار يجوز ان يكون مجهولا باعتبار اخر قوله نكرة موصوفة ولو قيل مخصوصة بدل موصوفة ليشمل المخصوصة بالاضافة لكان احسن قوله لا ستغراقها وعمومها بنفسها او لوقوعها في حيز نهي او نفي او ما بمعناه قوله ان جعلت امرا حالا اشار به الى انه ليس نصا في الاستشهاد لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين امرا او عن ضمير مفعوله لا يخفى انك لو جعلت حالا عن كل امر ليس ايضا نصا في المقصود لجواز ان يكون حالا عنه من حيث انه مخصوص بالاضافة او بالوصف قوله اوواقعة في حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونه غير موجب قوله او بعد الا نقضا للنفي لم يعتبر قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال لا يكون اي صاحب الحال الا نكرة موصوفة او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها او في حيز الاستفهام او بعد الا نقضا للنفي او مقدما عليه

الحال انتهى قال شارحه في قوله بعد الا تعسف لا يمكن الخلاص
عنه الا ان يقال ان بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه
تنازعا في قوله في الحال يعني ان فاعل الظرف ح هو ضمير الحال
او نفسها على المذهبين لا ضمير النكرة ولا يخفى انه لا بد من
اعتبار عائد ليصح وقوع الظرفية صفة لقوله نكرة والتقدير
بعد الا الحال عنها ثم قال لو قال او قبل الا لكان سالما عن التعسف
لا يخفى انه لو قال كذلك لوجب ان يقول او قبل الا الداخلة
على الحال فيطول الكلام فلعله قال ذلك روما للاختصار وانما
قال نقضا للنفي لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء
مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا نادرا وقال
المص انما حسن التنكير هنا لان الانقطاع ما بعدها عما قبلها
فلا يصح ان يكون الحال صفة لها لانقطاعها عنها وفيه نظر لجواز
وقوع الصفة بعد الا قوله او مقدما عليه الحال انما حسن
التنكير ح لان التقديم يومن الالتباس بالصفة قوله ويجعل
قوله وصاحبها اه وح يكون غالبا ظرفا للنسبة بين المبتدأ والخبر
والعامل والمعنى فعلى هذه مستفاد من قوله معرفة اي يتعرف
غالبا قوله ولم يذده قال قدس سره في الحاشية الذود المنع
قوله ولم يشفق على نغص الذخال قال قدس سره في الحاشية
الاشفاق الخوف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة
من نغص الرجل نغصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح النغص
بمراد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن شتر قوله والاتن جمع

اتان خرماده قوله ثم يرد من العطن قال قدس سره في الحاشية
العطن ما حول الحوض والبير من مبارك الابل والمبرك المناخ
يعني جاي شترخوابانيدن قال ومررت به وحده قال قدس سره
في الحاشية الوحد مصدر يقال وحد يحد وحدا وحدة
كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم
الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب
الافي مواضع مخصوصة قيل يجوز ان يقال ان اصله التاء ثم
حذفت لقيام المضاف اليه مقامها كما قيل في اقام الصلوة
قوله مثل فعلته جهدك بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية
الجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال
الفراء هو بفتح الجيم المشقة وضمها الطاقة قال متاول اي كل واحد
منها اونوعها قوله وتاويلها على وجهين قال الشيخ الرضي الحال
المعرفة ظاهرا انكانت مصدرا كان تعريفها بالاضافة او باللام
وتاويلها على الوجهين وانكانت غير مصدر كان تعريفها ايضا
كذلك وتاويلها انها في معنى النكرة نحو مررت بهم الجم
الغفير اي كثيرا بما ترابكثرتهم وجه الارض ونحو ادخلوا الاول
فالاول اي اولا فاولا ونحو جاء الرجل ثلثتهم وكذا اربعتهم
الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير
ما تقدم منصوبة في الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة
اي مجتمعين في الحي وتاكيد الما قبلها في تميم قوله احدهما
انها مصادر لافعال اولصفات اي مشتركة ومنفردة والحذف

غير واجب في المثال الاول وواجب في المثال الثاني على قاعدة الشيخ الرضي قوله معارف موضوعة موضع النكرات يعني ان اللام للعهد الذهني اوزائدة قال فان كان صاحبها نكرة والحال مفردا اذ لو كانت جملة وجب الواو ولا التقديم قوله ولم يكن الحال مشتركة نحو جاء رجل وزيد راكبين قوله لتخصص فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختصا بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم اخر فلا يجدي التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم اخر قوله ولئلا يلتبس بالصفة فيه ان هذا الالتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت النكرة مخصوصة لتحقق الالتباس قال ولا تتقدم على العامل المعنوي دون اللفظي فان تقديمها عليه جائز الا المانع كتصديرها بالواو ولمراعاة اصلها وهو العطف او عدم تصرف في الافعال كفعل التعجب او تصديرعاملها بحروف المصدر اولام الموصول دون سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء قوله فيما دل امثل زيد قائما كعمرو وقاعدا عام ان الدال على حدثين فصاعدا قد يدل على حدثين معينين نحو ضارب زيد عمروا وقضارب زيد عمروا وزيد اضرب من عمرو وقد يدل على غير معينين نحو زيد كعمرو فان التشبيه يدل على حدث مشترك بين المشبه والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث وعلى كلا التقديرين يجوز اختلاف

المحدثين بوجه كالمكان والزمان او المتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بامر وهما لم يتميزا بالعبارة حتى يلي كلا منهما ما يتعلق به التزموا ان يلي ذلك المتعلق صاحب ذلك الحدث المصرح به وان لزم التقديم على العامل الضعيف وذلك لرفع الالتباس والحرص على البيان فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا او زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت. وهذا ابسرا اطيب منه رطبا قوله فعلى هذا معنى الكلام وح يكون قوله لخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوي كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني ويحتمل ان تكون اعتراضية بتقدير المبتدأ قوله واما اذا جعلته داخلا الخ اليه ذهب المص في شرحه كما مرت الاشارة اليه قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني وهو ان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي اي في الجملة يعني اذا كان العامل المعنوي ظرفا او شبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا قال الشيخ الرضي قد صرح ابن برهان بجواز تقديم الحال اذا كان ظرفا او شبهه على العامل المعنوي ومن ذلك القبيل البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل بستين قال ولا على المجرور المفهوم منه جواز تقديم الحال اذا كان صاحبها مرفوعا او منصوبا كما ذهب اليها البصريون واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليهما الا في صورة واحدة وهي اذا كان صاحبها مرفوعا

والحال موخرا عن العامل قوله سواء كان مجرورا بالاضافة استثني منه ما اذا كان المضاف جزء المضاف اليه او جاز قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز التقديم لكن على قلة نحو تحرك ما شيا يد زيد ونتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع له قيل لا يرد على نحو راكبا جاء زيد لان الفاعل من حيث انه مسند اليه محله قبل الفعل وان امتنع بعارض الالتباس بالمبتدأ قيل وجه منع تقديمها على صاحبها المجرور انه كثير الحال عن المجرور ولم يسمع من الفصحاء تقديمها فلو جاز لوقع قوله يجعل كافة حالا عن الكاف والمعنى ما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه صلى الله عليه وسلم كما ارسل مانعا ناهيا ارسل امرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافي لا حقيقي كما اذا جعلته حالا عن الناس لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث على الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف في وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلت الحال مقدرة والتقدير لا يلزم ان يكون من صاحب الحال كما مرت الاشارة اليه قوله والتاء للمبالغة كالكافية والشافية وكثير منهم ذهبوا الى ان تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال قوله اى ارسالة كافة اى عامة شاملة قوله وبعضهم يجعلها مصدرا اى تكف كفا والجملة حال مقدرة قوله والكل تكلف وتعسف لان كافة كقاطبة لازمة الحالية غير مضافة كما صرح به الشيخ الرضي ولا يخفي ان المتبادر منه هنا

المعنى قوله سواء كان الدال مشتقا وجامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطته ان يقصد التقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا وينصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء تابع لها اما مع واو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم قوله وهو ما بقي فيه حموضة الاظهر ان يقال ما بقي فيه نوع حموضة قال في الصراح البسر غوره خرما اول ما بدأ من النخل طلع ثم خلال بالفتح ثم بلح بالتحريك ثم بسر ثم رطب ثم تمر قوله ولا حاجة الى ان قوله وهو ما فيه حلاوة وليس ان يأول البسر بالمبسر هذا اذا كان اشارة الى النخل لان المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه اما اذا كان اشارة الى التمر كما هو الظاهر فتأويلها بالنضيج وغير النضيج او المدرك وغير المدرك قوله لانه اذا تعلق بشيء واحد فقد مر تفصيل ذلك في ذي الحد ثمن قال وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منهما اعراب الحال ويلزم تنكيره ايضا لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ونحو يدا بيد اي

ذ و يد بذ ي يد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم
والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما
والواو بمعنى كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
مقرونان تنصب ههنا الجزءان لقبولهما الاعراب قال الخليل
يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة
ودرهم قوله لان الحال بمنزلة الخبر ولان الحال تقيد تعلق
الفعل بالفاعل والمفعول بوقت وقوع مضمونها ولا يقصد من
الانشاء وقوع مضمونه قوله وهي الضمير والواو ولما كانت
الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لايكون
الواو رابطة في الجملة الواقعة خبرا او وصفا الا اذا حصل
لهما اوفى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك
الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير قال فالاسمية وفي
حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا يدل
على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية من
الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل
قوله لانها تدل على الربط في اول الامر لانها في الاصل للجمع
مع السابق فهي داعية لها النظر السابق قال والمضارع المثبت بالضمير
قد سمع بالواو وذلك لانها جملة وان شابهت المفرد ولانه
خبر مبتدأ محذوف ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه
عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما قوله المشتملة على
المضارع المنفي وان كان بلم خلافا للاندلسي فانه قال لا بد فيه من

الواو وان كان مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا انتفي المضارع بلفظة ما لم يدخله الواو واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير والاغلب تجرده عن الواو قوله ليدل آه هذا تحقيق ما ذكره السيد الشريف قدس سره وللقوم ههنا كلام بعيد من التحقيق حري ان لا نذكره قال ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسا في مواضع منها ما اذا بين الحال ازدياد الثمن اوغيره مقرونة بالفاء او ثم فتقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي ذهب الثمن صاعدا او ثم ذهب الثمن زائدا اخذا به في الازدياد وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القران فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القرأة كل يوم في الزيادة والصعود قوله وهي اي الحال الموكدة آه هي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه على سبيل منع الخلو قوله والمفلة قيد للعامل بخلاف الموكدة فانها ليست قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور قال اي احقه آه ذلك التقدير من سيبويه قال الشيخ الرضي فيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال ثم قال والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد نفسه او لغيره فكانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر

الى المبتدأ فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يتقدم المؤكدة علي جزئي الجملة ولا على احدهما قوله اوبمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منشعبا معينا ن التحقق والاثبات ولاحق مجردا معنى وهو التحقق ولما بين المعنى اللغوي لهما اراد ان يبين ان متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الاثبات في الصورة الاخيرة هو الاب من حيث انه اب لا ذاته اذ لا معنى لتيقنه واثباته فقال اي تحققت ابوته لك اه قوله اي شرط وجوب حذف عاملها او شرطها في وجوب حذف عاملها انما قدرت هذه الامور الثلثة لان الحق ان الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين اي لا تفسد وا ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يأول امثاله بالمصادر فجعل قوله تعالى مفسدين بمعنى الافساد وكثيرا ما يجيئ صيغة الصفة مقام المصدر قال التميز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام قال ما يرفع الابهام الاظهر في تفسيره ان يقال انه جنس ذكر لتعيين مبهم صالح لاجناس مختلفة متقاض لتعيين واحد منها بالذكر والاصل فيه التنكير لان التعريف زائد على الغرض منه واجاز الكوفيون تعريفه باللام او الاضافة نحو غبن رائه والم بطنه وسفه نفسه الى غير ذلك وعند البصريين ان غبن رائه بمعنى غبن في رائه وان الم بطنه متضمن فيه شكا وان سفه نفسه بمعنى سفه في نفسه او

بمعنى سفه بالتشديد لان المعنى سفهت نفسه فلما حول الفعل
الى الضميرانتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه
بالتشديد قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسماء العدد
والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد
والكيل والوزن لا تستدعي تمييزا وانما تستدعيه اذا اريد
بها المعدود والمكيل والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز قوله
لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من
ان لفظ المستقر لايدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا
بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
الطاري والمراد ههنا هو الوضع الثاني قوله لكنه غير مستقر بحسب
الوضع ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منهما من معانيها بخلاف
العشرين فان اطلاقه على خصوص حصة منه مجاز قوله وكذا
يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات قيل يمكن ان يقال
ان التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد لا يقال صح لا حاجة
الى ذكر المستقر لان صفة المشترك قد خرجت بذلك لانا
نقول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لاخراج القرائن الاخر
المعينة لما يراد من المشترك قوله ولا ابهام في هذا المفهوم
ان قلت هذا يقتضي ان لا يصح التمييز عن اسم الاشارة مع
ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد
الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في

رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم مبني على ارادة مبهم من اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا قوله ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته فيه مساهلة اذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هو الصحة ولا ابهام فيها وانما الابهام فيما يوزن بها كما اشرنا اليه وسيشير اليه قدس سره قوله والا من حيث وصفه هذا بالحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول راجع بالحقيقة الى الموزون قوله فانه في قوة قولنا طاب شيئ منسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نفسا وعلما واما غير المضاف اليه اذا لم يصح اضافة التمييز اليه فتقول في كفى زيد رجلا وشهيدا كفي شيئ زيد على ان يكون زيد بدلا من شيئا وعطف بيان له قال المحقق الشريف قدس سره الذات المقدرة في هذين المثالين ايضا مضاف لانك اذا قلت كفى زيد كان هناك ابهام في ان الكافي من زيد ماذا هو رجوليته او شهادته واذا قلت رجلا او شهيدا كان المعنى كفى رجوليته او شهادته قوله يرفعه عن مفرد جعل عن صلة للرفع كما يتساق اليه الفهم وقال الشيخ الرضي ان عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدرا وسبب الما قبلها كما يقال فعلت عن امرك اي بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبته في جملة اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شيئ في الظاهر

والمنسوب اليه في الحقيقة غيره بقرينة النسبة فتلك النسبة
اذن سبب لذلك التميز لان له سبب لاعتبارها يستدعي
التمييز وكذا معنى قوله بعدا كان اسما يصح جعله لما انتصب
عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التميز عنه كزيد في طاب
زيد نفسا لانك لولا اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب
نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد
فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب
عن تمام الكلام وعن تمام الاسم يعني ان تمامها سبب لانتصاب
التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيئ بعد تمام الفاعل
ويجوز ان يقال ايضا ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما في
قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله وهو ما يقدر به
الشيئ وذلك اما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد و
الرطل او مقياس غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله تعالى ملاء
الارض ذهبا والملاء قد ربما يملاء به الشيئ وقولك عندي
مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا محمول
على مثل في الصفة ونحو بطولك رجلا وبعرضه عرضا قال ومنوان
سمنا تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله
وهو التنوين لفظا او تقديرا كما في خمسة عشر وكم رجلا
قوله او النون سواء كان في التثنية او شبه الجمع نحو عشرين
لا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التميز فيه يكون عن ذات
مقدرة قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا لان الاسم لا يضاف

الى اسمين بدون عاطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه
لزم خلاف المفروض قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال
الشيخ الرضي قد يتم الاسم بنفسه فينتصب عنه التمييز وذلك
في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فيما فيه معنى
المبالغة والتفخيم نحو نعم رجلا وبالهاء قصة ولله دره رجلا اذا
كان الضمير مبهما وثانيهما اسم الاشارة نحو قوله تعالى ماذا اراد الله
بهذا مثلا والناصب للتمييز هو نفس الضمير واسم الاشارة
قوله عندي الراقود خلا راقود نوعي از ثيمانه وخم قار اندود
كرده قال في الاساس الراقود مكيال معروف لاهل مصر
ياخذ اربعة وعشرين صاعا قال فيفرد الى قوله ويجمع ضمير
الفعلين راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاصالة وذلك
لان هذا الحكم لايجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء
كان جنسا او لا وسواء قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضي
اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين
تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء قوله
وهو مايتشابه اجزاؤه اي يشارك اجزاؤه في اسم الكل
اي اذا كان له جزء وانما قلنا ذلك لان الابوة جنس مع ان
ليس لها اجزاء قوله ويمكن ان يجاب عنه كان جوابه قدس
سره مبني على التنزل والا فالظاهر ان الجلسة بفتح الفاء او
كسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فان الجنس
ههنا ما هو المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد

الجلوس منه لم يصح التثنية والجمع قوله وعندي عدل ثوبين عدل تلك بار وما يدل ان قوله ارا المعنى ان وحد التمييز هذا الاحتمال مناسب للسياق قوله نون الجمع اراد شبه نون الجمع قوله لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين لا يخفى ان رمضان لو كان تمييزا لكان نكرة ولو لم يكن تمييزا لاحتمل ان يكون علما دل الظاهر انه علم والالتباس ليس الا على تقدير ان لا يكون علما قال وعن عبودها رقال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله و يكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وهو ينتصب عنه التمييز واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب قوله ولقصور غيرا لمقدار عن طلب التمييز واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليه انما يناسب ما هو طالب التمييز قوله كان الظاهر ان يقول لان الابهام الذي يستدعي التمييز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لكن لما كان ذلك الابهام مستلزما لنوع ابهام في النسبة حسب استعمالات الطرف ورفع ابهامها التبعي مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات ههنا وذكرها في السابق الاترى؟

ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير مذكور
فيه اصل كلامه قدس سره قوله والاصل رجعله الشيخ الرضي
داخلا في شبه الجملة ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في اضافة
لكن المص لم يجعله من هذا القسم ولهذا قال او في اضافة ولعله
اراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة
وليست الاضافة كذلك قوله نحو حسبك زيد اي يكفيك
زيد قوله فكانه قال طاب زيد اه اي كانه مذ بفعل او شبه
فعل تنازعا في نفسا وابا وكذا فيما عطف اعني ابوة قوله والدر
في الاصل اللبن قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا
كناية عن فعل الممدوح والصادر عنه وانما نسب فعله اليه
تعالى قصد التعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شيئ
عظيم يريدون التعجب منه ينسبون اليه تعالى ويضيفون
اليه فمعنى لله دره ما اعجب فعله قال ثم ان كان اسما يصح الى
قوله والا فهو لمتعلقه في هذه العبارة شبهة مشهورة وهي انتقاض
الشرطية الاولى بطاب زيد نفسا فان نفسا اسم يصح جعله لما انتصب
عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه واجاب قدس سره بتقييد مقدمها
بكون التمييز لم يكن نصا فيما انتصب عنه وكذا قيد
مقدم الشرطية الثانية بذلك لئلا ينتقض بمثل طاب زيد نفسا
واجاب الفاضل الهندي بان نفسا كما يصح ان يكون لما
انتصب عنه بان يكون معناه طاب زيد من حيث انه نفس

من النفوس صح ان يكون لمتعلقه بان يكون معناه طاب زيد من حيث ان له نفسا تعلقت به واستحسن هذا الجواب فقال انه حسن بل يع وفيه نظرا ما اولا فلان للنفس ثلثة معان ذات الشيء والقوة المدركة والقوة الحيوانية والنقض ليس الا بالمعنى الاول ولا يخفى انه غير صالح للمتعلق واما ثانيا فلان هذا الجواب لا يحسم مادة الشبهة اذ لو نقضت الشرطية بكفي زيد رجلا لم يحرهذا الجواب فيه اللهم الا ان يقال انه خارج عن هذا الحكم لانه في حكم الصفة اذ معنى رجلا ههنا الكامل في الرجولية ويمكن ان يجاب عن الشبهة بان مادة النقض لو كانت هذا المثال كان الجواب ذلك ولو كانت المثال الاول فلانا لو اريد بالنفس القوة المدركة او القوة الحيوانية كان للمتعلق قطعا ولو اريد بها الذات لم يصح ان يكون تمييزا اذ الذات من حيث هي ليس لها الطيب ان قلت المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها قلنا فح كان في حكم رجلا في المثال المذكور ولو سلم صلاحية التمييز قلنا المراد بكونه لما انتصب عنه صحة الحمل عليه والقول بانه هو هذا ولا يخفى صحته ههنا كما اشار اليه الفاضل الهندي والمراد بكونه لمتعلقه صحة الاضافة اليه ولا يخفى صحة اضافة النفس الى زيد ولبعض الشارحين جواب اخر وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الاولى والتقدير ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واعترض عليه بعض الافاضل بوجهين احدهما لزوم اتحاد المقدم والتالي

وقد يدفع بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا وثانيهما عدم صحة الشرطية الثانية لان مقدم الشرطية الثانية نقيض لمقدم الشرطية الاولى وهو مركب من امرين وانتفاء المركب بانتفاء احد الجزئين او بانتفاء كليهما فيلزم ان يكون التمييز اذا كان لما انتصب عنه فقط كان لمتعلقه واذا لم يكن لشيء منهما كان المتعلق ويدفع الاخير بان هذا الشك غير واقع والاول بتقدير معطوف في تالي هذه الشرطية والتقدير والا فهو لمتعلقه اوله ولا يخفى سماحة هذا الجواب قوله والمراد بجعله له اطلاقه عليه جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه قوله بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه مسامحة قوله وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد المغائر لزيد بالذات وانما فسرنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنسوب الى زيد كما ذكرناه قوله الواو بمعنى مع وهي تفيد مشاركة ما بعدها لخبر كان من حيث انه فاعل معنى ونظيره ما قال الشيخ الرضي وهو ان المنصوب في عبارة النحاة في نحو قولهم شرا اهرذ اناب ان شرا مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ او كائن معناه فاعل ومثله كثير في كلامهم قوله لان من تزاد في التمييز في قسمه الاول مطلقا وفي قسمه الثاني اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال في المقتبس يقال لله دره من فارس ولا

يقال عندي عشرون من درهم والفرق ان الاول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال فمن تخلصه للتمييز قوله لكونه من حيث المعنى فاعلا ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لا يمنع من التقديم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم قوله اذ جعلته لازما بتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال في العكس لان مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل قوله نحو فجرنا الارض عيونا انما اتى بالجمع لان التفجير متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى ماء وقار وغير ذلك قوله لان المتكلم لما قصد بقرينة دالة على ان الظاهر غير مراد قوله وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة يعني تجارة زيد كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم قال خلافا للمازني استاذ المبرد وتلميذ الاخفش قوله نظرا الى قوة العامل فان سيبويه كلام العرب استقراء لا قياس قوله قول الشاعر هو من مجيدي الشعراء قوله اتهجراء قيل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمسك قوله بالفراق في بعض الروايات بالعراق قوله وما قيل قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسرا لتطيب المقدر وقبل نفسا قوله غير قادح في التمسك اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم قال المستثنى الاستثناء من الشيء وهو الصرف وانما سمي هذا القسم من المنصوبات بذلك لان المتكلم يطلب من نفسه صرفه عن حكمه اي منعه عن الدخول

فيه لكنه عبر عنه بالصرف لتاكيد معني المنع ونظيره التعبير
عن منع وقوع المؤمنين في الكفر بالاخراج في الاية الكريمة
الله ولي الذين امنوا يخرجهم من الظلمات الى النور قوله
كافية في تقسيمه وفي الحكم عليه ايضا ولو نوقش في انها غير
كافية في الحكم عليه اجيب بان تعريفه يفهم من تعريف قسميه
كما يشير اليه قدس سره هذا هو الحق لكن المص قال ان
المستثنى مشترك لفظي بين المتصل والمنفصل لان ماهيتهما
مختلفان فان احدهما مخرج والاخر غير مخرج ولا يمكن
جمع شيئين مختلفي الماهيات في تعريف واحد بحسب المعنى
وفيه نظر لجواز ثبوت قدر مشترك بين الماهيتين المختلفتين
قابل لتعريف واحد كالحيوان والماشي المشتركين بين
الانسان والفرس فكذا نقول ان المستثنى هو المذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا مع انه يشكل عليه
عد المطلق من المنصوبات وتقسيمه الي القسمين ورجع الضمير
في قوله الاتي وهو منصوب اليه فيحتاج في دفعه الى تكلف
عموم مجاز واجراء حال المدلول على الدال والاستخدام
بجعل الضمير في قوله الاتي الى المعنى المجازي للمستثنى
وبعضهم قال المستثنى المنقطع مجاز فبعضهم حمل هذا القول
على ان اداة الاستثناء فيه مجاز لان لفظ المستثنى مجاز
فيه قوله لا يمكن اجراؤها عليه بخصوصية الا بعد معرفته
بخصوصه قال فالمتصل الفاء للتفسير قال هو المخرج سواء

كان اقل مما بقي اواكثر منه اومساوبالله ههنا اشكال مشهور وهوان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما داخل في القوم اوخارج عنه وعلى الثاني يلزم ان لا يكون مخرجا لان اخراج الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجماع والعقل الصريح فانك لوقلت له علي عشرة الا درهما كان الدرهم داخلا في العشرة وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء واجيب عنه بوجوه واختار الشيخ الرضي ما اختاره الاكثرون وقال هذا هو الصحيح وحاصله ان التناقض انما يلزم اذا تقدمت نسبة المجيء على الاستثناء لكنها متاخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى فالنسبة متاخرة عن المنسوب اليه قطعا كما انها متاخرة عن المنسوب فالمنسوب اليه في جاء القوم الا زيدا هو القوم المخرج منهم زيد لا القوم المطلق حتى يلزم التناقض وفيه ان هذا الجواب لا يتمشى في بعض ادوات الاستثناء كعدا وما خلا فانهما ظرفان وقيل انهما للنسبة فيكونان متاخرين عنها نعم يمكن ان يجاب عنه بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم على الحكم فلا تناقض وبيان ذلك انك اذا قلت جاء القوم فقد نسبت اولا المجيء الى القوم على احتمال ان يكون على طريقة الايجاب بالقياس الى الكل او الايجاب بالقياس الى البعض والسلب بالقياس الى البعض الاخر وذلك لان تقرر الايجاب او السلب بعد تمام الكلام فاذا قلت الا زيد

متصلا بجاء القوم تقرر السلب بالقياس الي زيد والايجاب بالقياس الي ما بقي وليس معني الاخراج الا المخالفة في الحكم بعد التشريك في النسبة ولما لم يكن في المنقطع تشريك لم يكن هناك اخراج قال عن متعدد اي ذوعدد وكثرة قال بالا غير الصفة بيان للواقع لئلا يدخل قال واخواتها اراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتي يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثني منهم زيد مستثني وذلك امر اصطلاحي ولا مشاحة فيه نعم لو ادعي ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعني الا في عدم الاستقلال لم يلزم ذلك وايدفع ايضا ما قلنا علي ما قاله الشيخ الرضي في دفع شبهة الاستثناء قوله واحترزنه عن نحو جاءني القوم اه قيل لا ولكن لا تستدعيان اخراجا ولهذا تستعملا في صورة لا يتصور فيها الاخراج كما تقول جاء عمرو لا زيد وما جاء عمرو ولكن زيد قوله اي بعد الا واخواتها لا يقع المنقطع الا بعد الا وغير وبيد قوله اي ليس نفيا اه الموجب والمثبت اصطلاحا ما ذكره وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحا ما يقابله قوله واحترزنه عما اذا وقع في كلام غير موجب انما وجب نصبه اذا كان بعد الا في كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا لا تكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب في المستثني والمستثني منه واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض ولان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ

وهو في الايجاب ممتنع لفساد المعنى وفيهما نظر اما في الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاء زيد لا عمرو وفي العطف مع انه في قوة تكرير العامل واما في الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيئ وما في حكمه قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسره بقوله بان يكون اه والكلام الناقص اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله قوله منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ولعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فيبقى ان يكون داخلا في الاتي قوله والعامل في نصب المستثنى قال الشيخ الرضي قال المص في شرح المتصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيد اخوتك وللبصرية ان يقولوا ان في الاخوة معنى فعليا وهو الانتساب بالاخوة ثم قال لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى قال او مقدما عطف على قوله بعد الا هذا هو الظاهر المنساق الى الفهم لكن يتجه ان انتصابه مشروط بكونه بعد الا وذلك غير مفهوم من العبارة وكذا الحال في قوله او منقطعا ويمكن ان يجعلا معطوفين على قوله في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك وهو خبر اخر لكان او حال قوله اي المستثنى منصوب ايضا اه ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به والحج

اين مابعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا والا في المنقطع
وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن لعاطفة في وقوع المفرد
بعدها والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها النصب لكن الاسماء وخبرها محذوف في الاغلب نحو
جاءني القوم الاحمارا اي لكن الحمار لم يجيء قالوا وقد يجيء
خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا
قال الكوفيون ان الا في المنقطع بمعنى سوى وفيه ان سوى
ليس للاستدراك والا ههنا يفيد الاستدراك لانه لدفع توهم
المخاطب دخول مابعدها في حكم ماقبلها قال في الاكثر متعلق بمنصوب
الملحوظ بطريق الاستصحاب او خبر محذوف قوله واما بنو تميم
اه في بعض شروح المفصل ان بني تميم يبدلون المنقطع متصلا بناء
على جعله من جنس ما قبله على سبيل التغليب قال ابن السراج
المنقطع عائد الى المتصل لانك اذا قلت ما فيها احد الا حمار فمعناه
ما فيها احد ولا ما يتبعه الا الحمار وانما لم يجوز فيه الا النصب لانه
ليس من جنس السابق بحسب الظاهر قوله اسم يصح حذفه
متعلقا كان او غير متعلق نحو ماجاءني زيد الا عمر وا قوله لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم ذهب الاكثرون الى ان الاستثناء متصل
فمنهم من قال ان عاصما بمعنى معصوم كما انه بمعنى ما دفق
ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم
بمعنى الراحم وهو الله تعالى ومنهم من قال بتقدير مضاف
والتقدير اما رحمة من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم

اليوم من الطوفان الا مكان من رحمهم الله من المؤمنين وهو
السفينة وذلك لانه لما جعل الجبل عاصما من الماء قال له لايعصمك
الله اليوم معتصم من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان
من رحمهم الله ونجاهم يعني السفينة قوله التي هي ام الباب
لانها موضوعة للاستثناء وما عداها ليست موضوعة له بل
موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو
والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء لضرب من المناسبة
قوله والى اسم الفاعل منه لدلالة الفعل على صاحبه قوله اوالى
بعض مطلقا كما ذهب اليه سيبويه وذلك لان الكل مشتمل على
ابعاضه فذكرت في ضمن الكل وانما لم يجعل راجعا الى الكل
لان صيغة الفعل مفرد وانما قال مطلق محتمل للابعاض لان
مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق ولا يدل العبارة
عليها قيل قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هذا المعنى
قوله والتقدير جاءني القوم عدا اه اذا قيل عدا ني كذا كان معناه
انتفى عني كذا فاذا قلت جاء القوم عدا مجيئهم زيدا كان المعنى
انتفى المجيئ عنه واذا قلت عدا الجائي زيدا او بعضهم زيدا
كان معناه انتفى الجائي او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد
جائيا ولا بعضا منهم واذا قيل خلا منه كان معناه انتفى منه فاذا
قيل جاء القوم خلا زيدا كان معناه انتفى المجيئ من زيد وانتفى
الجائي او البعض من زيد اي سلب عنه قوله وقت خلوهم اي خلو
الجائي منهم قال ولايكون لايستعمل في موضعه غيره بمثل ما الا ان

ولم يكن قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل اه قال الكوفيون جاء القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه ليس فعلهم فعل زيد ولا يكون فعلهم فعل زيد قال فيما بعد الا حال من الضمير المجرور فيل بدل منه وتوجيه الشرح اولى لان المقصر بيان حال المستثنى ولم جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظة فيه وح يكون قوله فيما بعد الا متعلقا بيجوز ويختار على سبيل التنازع لا يخفى ان هذه النسخة احسن لتقييد كل من الفعلين كما هو المناسب ولك ان تجعل قوله فيما بعد الا على تقدير النسخة الاولى متعلقا بقوله يختار وح يكون قوله في كلام غير موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع او بالاخير فقط لان جواز النصب في المستثنى هو الاصل وانما الحاجة الى اشتراط اختيار الرفع قوله ولم يشترط لكن لا بد من اشتراط ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه اذ لو كان متراخيا نحو ما جاء في احد حين كنت جالسا الا زيد الم يكن البدل مختارا وان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا فان النصب فيهما اولى ليطابق الجواب السوال قوله على البدلية اراد بدل البعض من الكل وانما صح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه لان الاستثناء المتصل يغني غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه قوله لا باصالة اي بنوع تمحل قال ويعرب على حسب العوامل اي على قدر ما اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل

المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه قال اذا كان المستثنى منه غير مذكور قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب المستثنى لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب يعني فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات واعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول قوله ليفيد فائدة صحيحة فيه ان النحويين يبنون دلالة الهيئات التركيبية على اصل المعنى صح او لم يصح الا ترى جواز جاء كل احد الا زيدا فينبغي ان يجوز جاء الا زيد ويمكن ان يقال ان ارادوا بافادة المعنى دلالة الكلام على المراد وهي متحققة في غير الموجب غير متحققة في الموجب اما الاول فلان الاستثناء المتصل قرينة على ارادة العام وذلك لانه يقتضي متعددا ولما لم يكن قرينة خصوص حمل على العام وليس لها معارض فتعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء

وانكان قرينة على العام لكن عدم صحة المعنى قرينة د
ارادته فخذ فرضت بذلك فلم يتعين المراد نعم اذا استقام
المعنى وضع نفي قرينة العام بلا معارض ولهذا قال الا ان
يستقيم المعنى وهو استثناء من مفهوم الكلام اي لا يجري
على حسب العوامل في الموجب في وقت من الاوقات الا
وقت استقامة المعنى فانه لم يتعين الظاهر قوله اذ معنى
ما زال ثبت الا ظهر ان يقال نسلك دائما لكن الليل لا يفهم
الا ان يقال ان نفي النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث
قوله لانه نفي النفي اثبات اي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان
تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات
لا يتوقف عليه فهو ليس عينه قال ما جاءني من احد لو مثل
بالباء المزيدة لتناول غير الموجب نحو ليس زيد بشيء
وهل زيد بشيء استيفاء الصور الاربع التي تعذر فيها
حمل البدل على اللفظ لكان اولى قوله فمجرور محمول
يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن فيها ويجوز نصبه على
الاستثناء لكنه ضعيف اذ يتوهم انه بدل محمول على لفظه
او اضعف منه في النصب نصب لا اله الا الله ان العامل فيه هو
خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء او بعده وكذا في لا فتى الا
علي قوله قيل انما وصفه به اولم يوصف به لصح ايضا لجواز ان يراد
بالتنوين التحقير قوله لان من الاستغراقية انما فيد ها بها لان
من قد تكون زائدة في الموجب عند الاخفش اذا لم تكن

استغراقية قوله لانها لتاكيد النفي اي لنفي مجروره سواء كان باشرته او لا نحو ما جاءني من رجل وامرأة قال لاجتماعه زمان اي لا يفرضان وقوله عاملتين تمييزا وحالا ومفعولا ثانيا بتضمين معنى الجعل قال لانهما عملتا للنفي يعني انه علة حملهما على ليس وان او جزء العلة وعلى العقل بقرينة انتفائه ينتفي العلة قوله عمر ومرفوع على انه اذا النوا سخ اذا دخلت على المبتدأ او الخبر غلبتهما لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه قال لنقض معنى النفي اي انتقاضه فهو مصدر مجهول قوله رضي الفعلية وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان بدليل لحوق علامات الافعال عليه نحو ليسا ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فجعلها حكم ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون وهو قد ينتفي نفيه ويبقى حمله نحو ما كان زيد الا عالما لابقاء معنى الكون بعد الا قوله مع كسر السين او ضمها قال الشيخ الرضي كسر السين مع القصر وفتحها امهلا مشهور ثان قوله لكونها حرف جر واليه ذهب سيبويه والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون نون الوقاية وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطردا ودخول ما عليها ونصب الاسم بعد ما شاذ عنده قوله واجاز بعضهم النصب اه بدليل حاشيت زيدا واحاشيه قيل يحتمل ان يكون بمعنى قلت حاشا

بحرلا ليت اي قلت لا لا ولوليت اي قلت لولا وصل المبرد
انه تارة يخفض وتارة فعل واذا وليته اللام تعين فعليته قال
الشيخ الرضي المولى انه مع اللام اسم لجيئه منونا نحوحاشا لله
في بعض القرآءة ولانه بمعنى تنزيها لله فيجوز على مذ
ان تركيب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما
حذف العشرين في حاشا لله لاستكراهم التنوين فيما غلب
عليه تجريده منها لا جل الاضافة كما قال بعضهم في سبحان
من علقمة ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل
ابقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا قوله ومعناها
تنزيه المستثنى اذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه
تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر وربما اراد واتنزيه
شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم
تنزهون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله منزه عن
ان لا يطهر ذلك الشخص مما يشينه فيكون آكد وابلغ
قوله انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه
ولهذا جاز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو
بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه
اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير
اعراب المستثني بالا بدون الكاف وانما لم يبن غير مع انه
بمعنى الحرف لان ذلك فيه عارض قال ر غير صفة غير مبتدأ
واما بعدها خبر ان لعقوله باعتبار قيام معنى المغايرة بها سواء

كان بحسب الذات او بحسب الوصف لكن فالمراد الشيخ الرضي ان استعمال الغير بالاعتبار الثاني مجاز قوله وذلك لاشتراك كل منهما آه يعني انه استعمل غير لمعنى الا لاشتراك كل منهما في المغايرة فان غيرا تدل على مغايرة مجرورها للموصوف ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم فجاز استعمال كل منهما في معنى الاخر لعلاقة المشابهة قوله كونها انما اشترط ذلك ليكون الظرفي كونه صفة قوله نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه اثنان من هذا الجنس وليس زيد اثنين منه قوله وانما قلنا ان هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل الا على الصفة تعذر الاستثناء وما ذكره من الضابطة لا يوجب التعذر وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر فلا يكون الضابطة مطردا ولا منعكسا فوجب ان يقول لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم لتلازم بينهما غالبا قوله فالا في الاية صفة قال سيبويه لا يجوز فيهما الا الوصف يعني لم يجز البدل لانه لا يكون الا في غير الموجب قال المص ولا يعتبر النفي المستفاد من لو لان النفي المعنوي ليس كاللفظي الا في قلما واقل وابى ومتصر فاته وصرح بذلك ايضا الشيخ الرضي وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء قوله يجب ان لا تتعدد الالهة اي يجب ان لا يكون الها الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم

فمستلزمة لانتفاء الملزومات كلها كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات اللوازم كلها قوله اي بناء على ظرفيتهما قال الشيخ الرضي ما حاصله ان سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سويا اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى مكانا فقط ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل كائن مكان المبدل منه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك ثم جرد عن معنى البدل لمطلق الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكانا ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء وظهر من هذا التحقيق انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المعنى المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصلي اذ المعهود في اعراب صفات الظروف بعد حذف موصوفاتها ذلك ومقتضاه النصب والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه في حكم الغير قوله والمراد ببعدية المسند اه اراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها والاظهر في العبارة ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها قوله فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر لا يقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد تغير بدخولها قال كامر خبر المبتدأ في اقسامه قال

الشيخ الرضي ما حاصله ان خبره قد اختص ببعض الاحكام منها ان
خبر كان لا يكون ماضيا عند ابن درستويه واما عند الجمهور فيقبح
ان يكون ماضيا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وكذا في اخواتها الا في اصبح
وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يكون في اصبح زيد
يقول واخواته والا في كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع
خبرها ماضيا بلا قد فلا يقدر وما في قوله تعالى وان كان قميصه
وصح ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس ومادام وكل
ما كان ماضيا من ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها
ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حاله مستمرة وان جاز مع
القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليها اما ما زال واخواتها فلانها
موضوعة للاستمرار وما يصلح الاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع
لانه يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلانها المفيدة لمدة تعلق
الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فهي للنفي مطلقا كما
هو مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع
قوله وكذلك اذا انتفى الاعراب اما ما وقع في بعض التفاسير في
قوله تعالى وما زالت تلك دعويهم ان تلك خبر فلعل ذلك مبني
على ان الخفاء في تعيين الدعوى لا في كون تلك دعوى قوله وهو
كان يعني ان اطلاقه ليس بجيد قال في صل الناس مجزيون قال
الشيخ الرضي يحذف كان مع اسمها بعد لو وان ان كان اسمها ضمير
ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان
العلم بالصين وبعد لدن واخواتها نحو رأيتك لدن قائما اي

لان كنت قائما قوله وبعد ان نصب بعد ان اسم وخا زيقدير معه
أو في عمله ونحو ذلك مع كان المحذوفة واذا لم يجز تعين
النصب نحو اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا
فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا
فانا راجل قال ابن عاجه قال الشيخ الرضي وساجرما عد ان
وان لا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى
متصل وما عدي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن
يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون
المرور بصالح فالمرور بطالح قوله ونصبهما يجوز في الثاني تقدير
فعل لا ئق نحو يجزي خيرا له ورفعهما قال الشيخ الرضي
في رفع الاول ضعف معنوي ولفظي اما الاول فلان مراد المتكلم
ان كان نفس عمله خيرا الا ان كان في عمله او معه خير واما
الثاني فلان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة الفضلة
حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف
حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ولاسيما اذا كان ضميرا متصلا
فان قلت لم لا يقدر الرفع كان التامة قلت يضعف تقدير ما
لقلة استعماله ولا يحذف للتخفيف الا الكثير الاستعمال ولكون
الشهرة الدالة على المحذوف قوله فكان جزاءه خيرا انما صح
دخول الفاء على الماضي لانه مقدر والفعل المقدر لا بد له
من الفاء قوله فاصل اما انت لان كنت قال الكوفيون ان

ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة الشرطية وما عوض من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلمجيء الفاء في قوله * ابا خراشة اما انت ذا نفر * فان قومي لم ياكلهم الضبع * ولا يجوز ان يكون صلة لان كنت ذا نفر متعلقا بقوله لم ياكلهم اذ يمتنع تقديم ما بعد الفا وعليها الا مع اما الشرطية فلا بد من تقدير فعل هذا عند البصريين من نحو قوله يفتخر ويتكبر ثم قال الاولى ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير من صورتها وكذا ان حذف وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها بلا مفسر وجب تغيير صورتها من الكسر الى الفتح ولا بد اذن من ما لتكون كافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يخلو حالها بعد ذلك من ان يحذف فيه الكان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء نحو اما زيد فمنطلق اي ان يكن شيء موجود فزيد منطلق فلا بد اذن من اقامة جزء مقام الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها واثباتها قال المنصوب بلا التي لنفي الجنس من غير تبعية فلا يرد نحو لا غلام رجلا ظلا ما حسنا من انه منصوب بلا ولم يدل لا قوله اي لنفي صفة الجنس اي لنفي ما اجري عليه قوله لما عرفت من معنى البعاضية الداخول لا يخفى انه لا حاجة عن تعريف المنصوب بلا التي

وهذا الا انه يخرج بقوله يليها نعم ايضا الحاجة اليه في تعريف اسم
لا ولعله قال ذلك ليوهم قوله وهذا الباب ركاف في حد اسمها وقيل
في اخراجه المراد الذي اسند اليه خبرها وعلته ما ذكرناه مع
حذف مفعول ما لم يسم فاعله واستدراك بعد دخولها قوله
وهذا القدر كاف اذ فيه ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة
لا يسمى اسما فالتعريف غير مانع اللهم الا ان يعني بالدخول
عليه العمل فيه قوله اي وشبهها به ان قلت ما تقول في قوله تعالى
لا تثريب عليكم اليوم اي لا يفتح عليكم بفعلكم ولا عاصم
اليوم من امر الله فان حرفي الجر صلتان للمصدر واسم الفاعل
وهما لا يتمان بدون صلتهما فتكونان مشبهتين بالمضاف مع
انهما مبنيان على الفتح اجيب عن الاول بان الجار الاول
مع مجروره خبر واليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني
بان قوله اليوم خبر اي لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله
متعلق بما دل عليه لا عاصم يعني لا يعصم من امر الله لا خبر عنه
لم جعل الجار في الصورة الاولى خبرا لان حرف جر الذي
موصلة المصدر جاز ان يجعل خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان
او منفيا ولا يضر تفيد يرما يتعلق به الجار والمجرور لتضمنه ضمير
المصدر واما حرف الجر الذي موصلة لاسم الفاعل لم يجز ان
يجعل خبرا عن اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر
عن مار قوله اي المسند اليه بعد دخولها يعني ان ضمير كان
راجع اليه لا الى المنصوب كما يتوهم ولا الى اسم لا المفهوم

ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر قوله والكسر في جمع المؤنث السالم خلافا للمازني فانه يبنيه على الفتح لو لعربلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن مشابه فمنع من الدخول على المبني ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين نظرا الى ان التنوين للمقابلة قوله والياء ومنهم من قال ان هذه الياء اعراب لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه فلذا لم يجعلوا اسما واحدا وقد مر في باب النداء انه مضارع للمضاف قوله لانه جواب ولانه لنص في الاستغراق والنفي بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا ترى ان ما جاءني رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان او رجال بخلاف ماجاءني من رجل قوله لان الاضافة الى الاسم الصريح يرجح جانب الاسمية فلان المضاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه قال والتكرير وكذا وجب التكرير في المعرفة المنفصلة بلا اذا نفيت معلها لان القرينة على ارادة نفي الجنس تصب الاسم او بنياءه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها قوله لتكون مطابقا لم يعينه يعني اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص قوله ليكون مطابقا انما قدر السوال مكررا اذ لولم يكن مكررا لكفى نعم او لا قوله لا شتهاره ولقوله عليه السلام اقضاكم علي قوله ويقوي هذا التاويل اعلم ان نزع اللام واجب على التاويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه او فيما اضيف اليه الا في عبد الله وعبد الرحمن

اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما اما النزاع في الصورة الاولى فلرعاية اللفظ واصلاحه واما في الثانية فالامر واضح ولما كان النزاع على التاويل الثاني واضحا كما يدل عليه مولا لان الظاهر ان تنوينه للتنكير جعله مقويا للتاويل الثاني قال وفي مثل لاحول ولا قوة اي لاحول عن المعصية ولا قوة في الطاعة قوله فانها بحسب التوجيه تزيد عليها لانك اذا فتحتهما يحتمل ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس وان يكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة واذا رفعتهما يحتمل اربعة اوجه احدها ان يكون لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وثانيها ان يكون في الموضعين بمعنى ليس وثالثها ان يكون في الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة ورابعها ان يكون الاولى للتبرية والثانية زائدة واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع معطوفا على موضع اسم لا التبرية ولا زائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرية ملغاة وان رفعت الاول وفتحت الثاني يحتمل ان يكون الاولى بمعنى ليس وان يكون للتبرية قوله وخبرهما محذوف واحد مرفوع بلا الاولى والثانية وانما جاز ذلك مع انهما عاملان لانهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وان عمروا قائمان قوله اي لاحول ولا قوة موجود الا بالله موجود ان قلاله ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد عند غير سيبويه فان لا عاملة عنده غيره في المتبوع والتابع اما عند

سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لاعند ه مع اسمه المبني
مبتدأ والمعطوف منصوب بلا فلم ترتفع الخبر بعاملين مختلفين فيجب
ان يقدر لكل منهما خبر قوله الا ان لا زائدة قال الشيخ الرضي
يجوز يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل
لجواز الغائها اذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير
سواء الغيت الاولى او الثانية او كليهما قوله والثاني معطوف
على محل الاول والقياس في ذلك مضي الخبر كما في ان قوله
وضعف المضعف الشيخ الرضي قوله لا لكونها بمعنى ليس اذ
لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرو الا كون الاسم
بعدها مرفوعا والخبر محذوف وفا محذوف لوا راح ولا مستصرخ فظنوا
انها عاملة عمل ليس والحق انها تبرية لكنها ملغاة للضرورة
قال واذا دخلت الهمزة دون الجار فانه اذا دخل الجار
يجره نحو جئتك بلا مال وغضبت من لا شيء وربما فتح نظرا
الى لفظة لا كما يبني مع الا الزائدة نظرا الى لفظها قال اما
الاستفهام ظاهر عبارة المصنف الحصر في الثلثة لكن لا ينحصر فيها
لجواز ان يعني التقرير والانكار والتوبيخ الاولى ان يصرف
العبارة عن الظاهر ويقال انما خص الثلثة بالذكر لمكان
الخلاف فيها قال السيرافي لا يكون لمجرد الاستفهام وقال
سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضوع في صورة التمني
اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الا غلام
اتمنى الغلام قال الاندلسي ما نقله الشارح عن سيرة قوله واما

قوله الا رجلا يعني كان القياس الا رجل بالبناء اخره * يدل علي محصلة تبيث * المحصلة المرأة تحصل تراب المعدن تبيث اي تبيث تفه ا بكذا قوله لمكان الاتحاد اه اي لثبوت الاتحاد ذاتا والاتصال لفظا وتوجه النفي اليه حقيقة لانك اذا قلت لا رجل ظريف اي كيسا فكانك قلت لا ظريف قال ومعرب رفعا ونصبا مصدران نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعي الا في ان وان قوله ويجعل مرفوعا قلد من ان القياس مضي الخبر قوله لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادي لا يخفي ان ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل اذا كان مفردا نكرة والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء والتاكيد اللفظي يجب بناؤه واما المعنوي فلا يكون في المنكر وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي قوله واجري علي ذلك الاسم احكام الاضافة وذلك الاسم المثني والجمع المذكر السالم والاسماء الستة الا ذو فانه لا يقطع هذا عند المصنف واما عند الشيخ الرضي فالاب والابن والاخ قوله واجراء احكام المتضايفين عليهما انما زاد ذلك لئلا يتوهم انه منصوب بالمشابهة بالمضاف اذ لو كان كذلك لنون لا ابا له كما ينون لا حسن وجه ولم يحذف النون في لا غلامي قوله اي مشاركة الاسم لا خيه يضاف يعني ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبارا لا ضافة لوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام هذا هو المعني الاول واما المعني الثاني

فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له قوله وهو الاختصاص جعل الاختصاص اصل معنى الاضافة لان غيره من التعريف او المعاني الاخر قد يلحق به قال لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير وفيه ان الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك قالوا الحامل على هذا التغيير بقصد النصب من غير تكرير لا تخفيفا وذا لا يتيسر مع المعرفة قوله ولا يحذف الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وجود الاسم والعلة واحدة قال خبر ما ولا قد يلحق لا التاء كما في ابت وثمت لتانيث الكلمة او المبالغة ولا يدخل ح الا على حين مضافا الى نكرة وهو الغالب او حتى او ان او ههنا مستعارا للزمان نحو لات حين مناص و الغالب في حين النصب بان يكون الاسم محذوفا والتقدير لات الحين حين مناص وقد يرفع بان يكون الخبر محذوفا والتقدير لات حين مناص موجود ولا يستعمل الا محذوف احد جزئي الجملة قال المشبهتين في النفي اه قال الشيخ الرضي ان ما وليس لنفي الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفي قوله اي الخبرية يعني ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الشيخ الرضي لا ينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها قوله واما بنو تميم فحيث لا يذهبون اه وذلك لان قياس العوامل ان تختص بالقبيلة الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لتتمكن متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل قوله نافية موكدة

والا فالنفي على النفي يفيد الاثبات وفيه ان هذا يخالف ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما قال او انتقض النفي بالا نقل عن يونس انه يجيز الاعمال مع الانتقاض بالا وانشد في ذلك * وما الدهر الا منجنونا باهله * وما طالب الحاجات الا معذبا * واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وان معذ بامصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فهما مثل قولك ما زيد الا سيرا قوله اوتقدم الخبر اوتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيد اعمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله اي على خبرهما منصوبا كان او مجرورا بالباء الزائدة قوله فحكم المعطوف الرفع حملا على المحل قال الشيخ عبد القاهر خبر مبتدأ محذوف اي بل هو مسافر ولكن هو قاعد وقيل عطف على محل الخبر وهم اذ كثيرا ما يقع خبر ما مرفوعا عند انتقاض النفي بالا وعند بطلان العمل قوله يعني الجر بيان للواقع فلا يتوهم الحد ورقوله لفظا او تقديرا لم يقل او محلا لان المصنف ذكر اقسام الاعراب قوله بل لحيثية كونه مضافا اليه كما مر في بيان اقسام الاعراب وانما لم يقل بدل قوله على علم المضاف اليه على علم الاضافة لان المقصد ان يأخذ لاحق كلامه اعني قوله والمضاف اليه كل اسم الخ حجر سابقه مع ان المراد مبين قوله لكن المشتمل على علامته اعم منه لجواز ان يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء قال والمضاف اليه اتى الظاهر موضع

الضمير للتنصيص على المراد ولاحتمال انه اراد بالمضاف اليه ههنا غير المضاف اليه المذكور اولا بان يكون اعم من المضاف اليه حقيقة ومما يشبهه نحو كفى بالله بخلاف المضاف اليه المذكور ههنا فانه مختص بالمضاف اليه حقيقة قوله اي ملفوظا كان أشار الى ان قوله لفظا خبر لكان المقدر وجاز تقدير كان قياسا فيما كثر وقوعه ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ والتقدير في تراكيبهم وجاز ان يكون حالا من حرف جر لاختصاصه بالاضافة والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل وفيه ان المصدر لا يقع حالا الا سماعا واجاز المبرد قياسا اذا كان المصدر من اقسام مدلول العامل نحو اتانا سرعة وبطوءا والقول بان اللفظي والتقديري من اقسام التوسط لايخلوعن تمحل قوله وهو الجر بيان للواقع لان الاثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء في المجرور باعتبار الجر فلو اخذ في تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور قوله اي منسلخا عنه يعني ان التجريد بمعنى الانسلاخ فلا حاجة الى القول بالقلب وان المعنى على تجريد الاسم عن التنوين قوله تنوينه اوما قام مقامه اعترض عليه بان الحسن الوجه لم يجرد تنوينه ولا ما قام مقامه للاضافة واجيب عنه بان اصل الحسن الوجه الحسن وجهه على ان وجهه فاعل للحسن وفاعل الشيء بمنزلة جزئه والضمير الذي اضيف اليه الفاعل قائم مقام تنوينه فحذف القائم

مقام التنوين من فاعل الشيء بمنزلة جزء من ذلك الشيء
فلم يرد بقوله من نوني التثنية والجمع الحصر وا ما الضارب
الرجل فمحمول على الحسن الوجه قال الشيخ الرضي ما ليس
فيه التنوين والنون يرد عليه انه لو كان فيه تنوين او نون
يحذف كما في كم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل
لا يقال فعلى هذا يلزم جواز الغلام زيد لصحة ذلك التقدير
لانا نقول لا يلزم من تحقق شرط شيء تحقق ذلك الشيء لجواز
ان يكون مشروطا بشرط اخر وهو ههنا تجريد الاضافة المعنوية
عن التعريف قوله حيث ليسوا قائلون بتقدير حرف الجر اذ
لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لانه
متعد بنفسه ففي ما مر من المضاف اليه اشكال اذ ليس ههنا حرف
جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف جر لم يعمل المضاف ولا
الاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك لنيابة حرف الجر
قال الشيخ الرضي يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة
المضاف الحقيقي تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة
قوله لانها تفيد معنى اراد بها ما قام بالغير وهو معنى التعريف
والتخصيص واراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ
قوله علامتها انما قدرها اذ لا يصح حمل قوله ان يكون اه على
الاضافة المعنوية لان حقيقتها نسبة شيء الى شيء بواسطة
حرف الجر تقديرا مع افادتها معنى ومن البين امتناع الحمل
فلما لم يقل فعلامة المعنوية ان يكون اه لان الكلام مسوق

للاضافة المعنوية لا لعلو منها قوله كاسم الفاعل اه والمنسوب
قوله واما مساوكان المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة
والمساواة قوله واعم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو
يوم الاحد قوله ولا يصح اظهار اللام فيها اذ لم يستعمل يوم للاحد
وهكذا الحال في الباقيين وفي المسجد الجامع وطور سيناء
والاسماء اللازمة الاضافة مثل عند ودون ولدى ولما
لم تستعمل مقطوعة اذا قطعت وجبت تنافرا لانه غير مانوس
قوله ولا يحتاج فيه الى التكلفات اه قيل في تصحيح اضافة كل
الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلي اضيف هو اليه واضافة
الجزئي الى الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا
بعد التاويل بالجزئيات او الافراد مثلا والا لزم فك كل من الاضافة
وذا لا يجوز وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ من
جانب المضاف اليه كما تقرر في الميزان فتصحيح اضافة الجزئي
الى الكل مما يجدي في تصحيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد قوله فان
معنى ضرب اليوم اه يعني ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفي
في الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل
اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء لملابسة انها تشرع في
في التهيء لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء
المدبرة المهيئة للامور في احيانها قوله واما الاضافة بمعنى
من فهي كثيرة وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان
الاضافة بادني ملابسة مجاز قوله كما لا يخفى الا ترى ان نحو

الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه قوله قلنا ذلك اه قال الشيخ الرضي ان وضع هذه الاضافة لتفيد ان الواحد مما دل عليه المضاف خصوصية مع المضاف اليه ليست للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلمان فلابد ان نشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشهر بكونه غلاما له او بكونه معهودا بينك وبين مخاطبك وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين هذا حاصل كلامه ولا يخفى انه مخالف لما ذكر في كتب البلاغة وهو ان اللام مشترك بين معهودية الفرد ومعلومية الجنس او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد او معلومية الجنس وان المعرف بلام الجنس يكون تارة لارادة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لارادة تمام افراده او لبعض غير معين وذلك بحسب القرائن ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فرق واما كلام الشارح قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا ابادنى عناية قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل انما قال في نحو ليشتمل ما هو بمعناهما كشبهك وشبيهك ونظيرك وسوائك الى غير ذلك وانما لم يستثن لعدم الاعتداد بها لقلتها ويجوز ان يقال اختصار قول ابي سعيد عنه ذهب الى ان اضافتها لفظية لانها بمعنى اسم الفاعل فان

المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المغائر واضافة اسم الفاعل اذا لم يكن للماضي لفظية سواء كانت للحال او الاستقبال او غير ذلك وايضا ليس يجري هذا الحكم في نحو حسبك وشرعك وكفيك ونهيك ونهاك لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته قال الشيخ الرضي بعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحدا مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيئ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وسيجيئ ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة وان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف وكذا ان كان نكرة مختصة بشيئ وكذا ينبغي ان قولك صيد بلده ورئيس قبيلته ونادرة دهره ونحو ذلك انتهى وبهذا التحقيق اندفع الرد والذي يتوهم في امثال هذه التراكيب قوله لتوغلهما في الابهام لان مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشتمل كل ما في الوجود الا ذاته قوله الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد هكذا قال ابن السيرين وقد صرح ابن السراج في قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل حيث جعلهم كان فساد او ضد الصلاح فيجب ان يكون غير معرفة لا يضر توصيف صالحا بها واجاب عنه الشيخ الرضي بانه بدل لا صفة ولئن سلم انه صفة فمحمول

على غالب حاله لان غالب حاله علم التعريف ويمكن ان يجاب
يضا بان تعريفه موقوف على الفصل كما اشار اليه قدس سره
بقوله اذا قصد قوله نكر بان يجعل كآن اقال الشيخ الرضي اراد به
مثلا فان تنكير العلم قد يكون بارادة اشهر اوصافه او اراد
ماهو الغالب في التثنية والجمع اذ ان تنكير العلم اذا اضيف
لايكون الا كذلك قال الشيخ الرضي وعندي انه يجوز اضافة العلم
مع بقاء تعريفه اذ لامنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا
كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
متصف به معنى نحو زيد الشجاعة فانه يجوز وان لم يكن في
الدنيا الا زيد واحد قوله لكان طلبا للادنى وهو مستنكر في
بادي النظر قوله لكان تحصيل الحاصل يعنى ان المقصود من الاضافة
الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعني اصل التعريف
قوله وبين جعلها علما فيه ان المعرفة في الامثلة المذكورة
في الاسم لا المركب والعلم هو المركب فلم يكن المعرفة علما
قوله بل فيها زوال تعريفه حاصله ان العلمية لما كانت وضعا
ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما
لم تكن وضعا ثانيا لم تزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة
الى المعرفة لادت الى اجتماع تعريفين في الارادة قوله من
ترك اللام فقط قوله قال ذو الرمة ثلث الاثافي اه نقل قدس
في الحاشية البيتين وهما * ايا منزلي سلمى سلام عليكما * هل

الا زمن الاتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يكشف العمى *
ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال في هل يرجع اي يرد جواب
السلام وفيا ويكشف العمى عن المستخبر الذي هو في عمى عن
حال سلمى و في ثلث الاثافي جمع اثفية وهي واحد من
الاحجار الثلث التي ينصب القدر عليها وفي البلاقع جمع بلقع بمعنى
الخالي قال صفة مضافة الى معمولها قال الشيخ الرضي ما حاصله
ان الصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فيما هو فاعلها واضافتها
اليه لفظية وان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع
والظرف والمصدر سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
او الاستمرار ويضافان الى مرفوع هو سبب نحو زيد ضامر بطنه
و مؤدب خدامه لا الى مرفوع لم يكن سببا نحو مررت برجل
قائم في داره عمرو و مضروب على بابه بكر ويعملان في غير
ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كان بمعنى الحال والاستقبال
والاستمرار واضافتهما الى المفعول به والمفعول فيه لفظية على
الاولين وعلى الثالث يحتملها والمعنوية وقد يأول بعض الاسماء
باسم الفاعل او المفعول المستمر فيصير الاضافة لفظية كما يأول
المقيد بالمقيد والعبر بكسر العين وضمها وسكون الموحدة بالعابر
قوله ونحو مصارع البلد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو مالك يوم الدين اذ جعل بمنزلة
الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر معنى اللازم كما في صاحب المال
فلم يعتبر ان يوم الدين ظرف او مفعول به اتساعا كما اعترف

بعضهم ويكون الاضافة بهذا الاعتبار لفظية قال ولا تفيد
لا تخفيفا في اللفظ اي الا خفة في اللفظ صرح بقوله في اللفظ
للاشارة الى وجه التسمية او للتصريح بالمقابلة او للاحتراز عن
الخفة في المعنى كما اشار اليه قدس سره قوله واضيف القائم اليه
بعد جعله مشبها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية
من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية
قوله والمراد ان المشار اليه اه لا يخفى ان المجموع المركب
من اشياء يجوز ان يكون مستلزما لامر ولم يكن لكل واحد
من تلك الاشياء مدخل في ذلك الاستلزام لكن هذه العبارة
وامثالها انما يقال لبناء لاحق على سابق وابهت لا ل باللاحق
على السابق ولا يخفى ان ذلك منتف بالقياس الى انتفاء التخصيص
فيجب ان يجعل قوله من ثمه اشارة الى التخفيف وانتفاء التعريف
اويرتكب مجازكما يقال فلان قتيل تلك القبيلة مع انه ليس
الاقتيل بعضهم قوله وعلى هذا كان الانسب اه لان اصله مذكور
صريحا بخلاف اصل الفرعين السابقين فانه مذكور ضمنا قال
خلافا للفراء اي يخالف هذا القول خلافا للفراء قوله واجاب
الخ واجاب بعضهم بان الاضافة لفظية وقد يجوز وان كانت مفيدة
ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى
المذهب الذي هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله

قوله ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب قوله اللهم الا ان يقال لا يخفى بعده لان المتبادر ضعيف في التركيب لا في الاستدلال قوله اذ لا بعض فيه اه فيه شيئ لان رواية الجر مشهورة وهي كافية في الاستدلال قوله يستوي فيه الجمع والواحد اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله وفيه وجهان آخران اه اما الرفع فقبيح لخلو الصفة عن الضمير واما النصب ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب قوله يعني سيبويه واتباعه تبع فيه جماعة الشارحين حيث فسروا كلام المص كذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر لكن المشهور من مذهبه انه لا يجوز فيه الا النصب قياسا على الظاهر ولذا لم يسند الشيخ الرضي الى سيبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسند القول بالجواز الى الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله قوله حملا اي لمحموليته اي لحامليتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اي جوزوا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيد اه بقي على هذا التقدير دون تقدير السابق شيئ وهو انه لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على ضاربك وانما قلنا دون التقدير السابق اذ حاصله ان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة بل لاتصال الضمير لان التنوين واتصال الضمير متنافيان سواء كان الضمير منصوبا او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب انتظار الى الجهة

لم يبالوا بانتفاء التخفيف في الضاربك لانه نظيره بخلاف باب ضارب زيد وان التخفيف في بابه منظور فيه ان قلت يرد على هذا التقرير نقض القاعدة المعلومة من السابق وهي ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المصر لم يرض بهذا القول او قال بان التنوين قد وباطلال الضمير فان اتصال الضمير انما ينا في التنوين لفظا ف من التقدير بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز الضاربك للحمل على ضاربك كما لا يجوز الضارب زيد للحمل على ضارب زيد قلنا بين المالين فرق وذلك لان الضاربك مشابه لضاربك في ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد في ذلك قوله وحصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف اليه كما ترى قوله ويرد على القاعدة الاولى اه ذهب الكوفيون الى جواز اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس للتخفيف مع افادة التعريف او التخصيص متمسكين بمسجد الجامع واخواته وجرد قطيفة وامثاله فان اصل مسجد الجامع المسجد الجامع اضيف للتخفيف بحذف اللام وكسب التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع بعينه بخلاف حسن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه حقيقة لكن جعله الغير ذي الظاهر بسبب الضمير المستتر وقس عليه اخواته وان اصل جرد قطيفة قطيفة جرد فلت جرد واضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص و

قس عليه امثاله واجاب البصريون بالتاول كما اشار اليه المظ
بقوله ومسجد الجامع اي قوله متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت هو يوم الجمعة كما هذا الوقت جامع للناس في مسجد للصلوة
فاضافته كاضافة سيف شجاع قوله وثانيهما الخ قال الشيخ الرضي
يجوز عندي ان يجعل الجامع مسجدا ثم يضاف المسجد والجانب
والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص
وحاصله ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام
الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة فيكون تلك الامثلة
كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقلة الحبة وجانب اليمين قوله
متاول بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال الشمس
قوله وبقلة الحبة الحمقاء انما نسبوها الى الحمق لانها تنبت
في مجاري السيول ومواطي الاقدام وقال منيل جرد قطيفة قال
قدس سره في الحاشية جرد خرد ريشه از كهنكي وفرسودكي
انتهى قطيفه چادر پرز دار صراح قال اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص اراد المشابهة في شمول الاطلاق
وعدمه كليث واسد فان ما يطلق عليه الاسد يطلق عليه
وبالعكس وكل مالم يطلق عليه الاسد لم يطلق عليه الليث
وبالعكس قوله سواء كانا مترادفين اجاز القراء اضافة احد
المترادفين الى الاخر للتخفيف متمسكا بالاستعمال وتبعه الشيخ
الرضي قال بخلاف مثل كل الدراهم وعين الشيء وكذا اخي
زيد اى ذاته وشخصه واسم السلام عليكم اي كلمة السلام

ولفظه والمشهور ان اسما مقحم قوله فانه اي المضاف لم يجعل الضمير راجعا الى المضاف اليه لان قوله تخصيص ينبئ عن حدوث الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف اليه ولان الكلام مسوق لفائدة الاضافة قوله سواء افادت اه يعني ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثال قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفاء اعلم ان الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة ولا شبهة في ان العين بمعنى الذات اعم منه وبمعنى يساوق الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة وعلى هذا لم يكن العين اعم منه لشموله كل مفهوم هذا اذا اريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في الذهن اما اذا خذ من حيث انه متحقق في الذهن فهو فرد من افراد الشيء كمفهوم الانسان بالنسبة اليه وح يكون العين اعم منه قوله بحمل احدهما على المدلول اه من باب حمل احد اللفظين على المدلول والاخر على المدلول وذو وذات بمعنى صاحب وهو يكون الا مقصودهما ان يضافا الى المقصود بالنسبة كقولك ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم وذات صباح اي مدة صاحب الاسم وليس منه ذا صبوح لان الصبوح ما يشرب في الصباح فمعنى ذا صبوح زمان هذا الشراب قوله جاءني مدلول هذا اللفظ لاذا لهذا المدلول لان نسبة المجيئة الى الدال غير صحيح قوله لان قصدهم بالاضافة ولان اللعب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة ملح

اوذم فاذا ذكر اولا يغني غناء الاسم ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم بل يوجرون عنه فيذكرونه على سبيل الاتباع بان يكون عطف بيان او على سبيل القطع مرفوعا اومنصوبا قوله غالبا والمغلوب لاحكم له فان من غزنزاى من هلث سلب قوله وهو في عرف النحاة ماليس في آخره حرف علة مرتبك لان نظرهم في احوال اواخر الكلم قال اوالملحق به معنى الالحاق بالصحيح كون اعرابه بالحركات كالصحيح قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة فيما اذا كانت في صدر الكلام وحكما فيما اذا لم تكن في الصدر لانها لا ستقلالها في حكم الابتداء بها قال فان كان آخره يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقابه فان كان اه قوله لمشاكلة ياء المتكلم اعلم انهم لما رأوا ان الكسر يلازم قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة فلها فغير وها الى الياء ليكون كالكسر قبله قوله ولا تقلب الف التثنية قيل كان الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع ياء للالتباس واجيب بان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها وانما جوز هذيل القلب لامر استحساني لا يوجب القلب عند الجميع بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر يوجب القلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع قوله يوجب بقاء الضمة اه لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة نقلب واوا قال الشيخ الرضي

قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء اواجب اذا لم يود الى
اللبس اما اذا ادى الى لبس وزن بوزن فانت مخير في ابقائها
وقلبها كسرة نحو لى فى جمع الوى اذ يشتبه فعل بفعل قوله
وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث قد جاء الياء ساكنة
مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي اما لاجراء الوصل مجرى
الوقف ولان الالف اكثر شدة من اخويه فهو يقوم مقام الحركة
من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف
كذا ذكره الشيخ الرضي قال لاخي وابي لعله قدم الاخ على الاب
ليوافق قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه واما تقديم
الاخ على الاب في الاية فلرعاية اسلوب الترقي قوله فالحال في
اخ آه او فيقال في اضافة بعضها الى ياء المتكلم اخي وابي وعلى هذا يكون
عطف قوله واجاز المبرد وعطف قوله وتقول حمي عليه عطف فعلية
على فعلية واما على ظاهر توجيه الشرح فيكون عطف فعلية على
اسمية قوله وهي الواو بدليل اخوان وابوان قوله وابي مالك بصيغة
المخاطب قال قدس سره في الحاشية اوله * قد راحلك ذا المجاز
وقد اري * وكتب على قوله قد راي فضاء وقال ذو المجاز اسم
سوق بمنى ومعني اري اظن انتهى وقوله اري بصيغة المجهول
قوله مع انه يحتمل فلا يصح اثبات مذهب لمجرد الاحتمال قوله
الي ابي جمع اب فاصله ابين كاخين جمع اخ قال ونقول اي
امرأة آه قيل انما صرح بالفعل تحرزا عن نسبة الجمع والهن الي
نفسه ولو قال يقال لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الي المخاطب

مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيح لانه لايضاف الا الى
الانثى اللهم الا ان يحذف مضاف والشر جعل صيغة تقول
للغائبة فاندفع الاعتراض بلا تكلف قال قيل اخ واب وحم وهن
وفم اعلم ان لام الاربعة الاول واو بدليل اخوان وابوان
وحموان وهنوان والثلثة الاول مفتوحة العين لجمعها على افعال
كاباء واخاء واحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كحبل على
احبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه
ومونثه وهو هنة لا تدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا
لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من
فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات ولام الخامسة
هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة لانه لا دليل على الحركة
والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا
ساكن العين معتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت
الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا عوضت الميم عن الواو
لئلا يودي الى بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب
عليه وتنوينه وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال *
هما نفثا في في من فمويهما * وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء
وهي اللام قدمت على العين قوله بالحركات الثلث التابعة
للحركات الاعرابية وكانهم نظروا الى حالة الاضافة بلا ميم
اعني فوك وفاك وفيك قال وجاء حم اه لم يراع في الذكر
درجات فصاحة اللغات والا فالحق ان يقول كدلو وعصا ويد وخبء

وفيه لغة سادسة ادنى الكل وهى ان يكون كوشاءقال وذواعلم
ان عينه واو ولامه ياء اما الاول فلان مونثه ذات واصله ذوات
بدليل ان مثناه ذواتا حذفت عينها لكثرة الاستعمال واما
الثاني فلان باب الطي اغلب من باب القوة والحمل على الاغلب
اولى ووزنه فلس عند الفراء والمشهور ان وزنه فرس اذ
لوكان كفاس لقالت في المونث واو ياء اكطيئة ولا يدل
اذ واء جمع ذو على انه مفتوح العين لما مر قوله لانه وضع
وصلة اه قال الشيخ الرضي انهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب
مثلا لم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه
اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام
مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد
الوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء
الاجناس من نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف بها
الا انها من جنس ما يقع صفة كالضارب وايضا لو حذف المضاف الموصوف
به والمضاف اليه ضمير وعلم لم يجر فيهما مقامه قوله كقول
الشاعر انما يعرف اه ونحو اللهم صل على محمد وذويه وماوقع
في كلام بعض المتاخرين واصلي على نبيه محمد واله وذويه فلذلك
اقتباس من الدعاء الماثور قوله وكانه خص المضمر اه يعني
ان المناسب للمقام النظر الى حال اضافته الى الضمير الخاص
لكن عدل عنه الى نوعه واما العدول الى جنسه فبعيد قوله اي
ذو وكذا متصرفاته وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعا على سبيل

الشذ وذ نحو* ولكني اريد بها الذوينا* قوله والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي قوله كالكاهل وهو اسم بحسب الاصل قال قدس سره الكاهل ما بين الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض قوله متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية وان كان في الرتبة الثالثة او الرابعة مثلا بالقياس الى غيره كالصفة الثالثة والرابعة فقوله ثان لبيان الحال لا للتصيير ومنهم من قال المراد بالثاني هو المتاخر مطلقا وفيه ارتكاب عموم مجاز وهو خلاف الاصل وعلى القولين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه مثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب المرتبة قوله بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه مع انهما متغايران شخصا بحسب القصد فلا يرد النقض بقرأت الكتاب جزءا جزءا الان اعرابهما واحد بحسب القصد ظهر في موضعين قال من جهة اي المقتضي للاعراب قوله شخصية فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا لا شخصا قوله ناش من جهة اه وان كان لغيرها مدخل في ذلك وهو كونه نعتا للفاعل قوله لان المجيئ المنسوب اه ولاحد ان يناقش فيه بانه يلزم ان يكون المقتضي لاعراب زيد في جاءني غلام زيد هو فاعلية غلام لان المجيئ المنسوب الى غلام في قصد المتكلم منسوبا اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد المعية في الانتساب اليه لان النعت

هو المنعوت بحسب الدلالات قوله ثم ان لفظة كل اوكل لفظة التوابع لان التعريف للجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع قال النعت قدمه على سائر التوابع لانه اكثر استعمالا وافرمتابعة كما سيجيء قال يدل على معنى اي على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه اوباعتبار متعلقه فدخل فيه نحو جاءني رجل حسن غلامه قوله اي دلالة مطلقة حاصله ان الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع هيئة غير منفكة عنه والشارحون جعلوه صفة لحصول المعنى في متبوعه وفسروه بكون التابع غير مقيد بزمان النسبة فمنهم من قال انه لاخراج الحال لانها مقيدة بزمان نسبة العامل الى صاحبها وفيه انها غير داخلة في التابع فلا حاجة الى قيد مخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرضى به الطبع السليم ومنهم من قال وهو المص انه لدفع توهم ان الحال داخله فيما قبل هذا القيد وكان منشاء التوهم حمل التابع على معناه اللغوي ومنهم من قال انه لاخراج التاكيد مثل جاء القوم كلهم فانه يدل على معنى في متبوعه وهو الشمول لكنه مقيد بزمان النسبة ولا يخفى انه بعينه امر البدل مثل اعجبني زيد علمه وعطف البيان مثل جاء زيد صديقك والعطف مثل اعجبني زيد وعلمه واما اعتبار قيد الحيثية في التعريف لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك فكما يخرج تلك الامور يخرج التاكيد فقيد الاطلاق لاخراجه غير ضروري قال وفائدته ليس من

وظيفة النحو قال وقد يكون لمجرد الثناء اه وقد يكون للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة الموكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين بين الايضاح والتقرير وقيل الفرق بينهما ان الموكدة توكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الجاقالها بالموكدة وههنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا ان قلت كل من تلك الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة ولما لا يشتبه لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على ان هذا الجواب لا يجرى في مثل الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا انه اعرابه اجري على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزءا جزءا او البيت سقف وجدار ان قوله او لما كان غالب اه حاصل كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسد الاولى الفرق نظر قوله رده بقوله لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رد الا ان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق قال ولا فصل

بين أن يكون مشتقا او غيره الظاهر ان يقول وغيره بالواو لان بين لا يضاف الا الى متعدد ولا حد الامرين فلعله جعل او بمعنى الواو وانما اتى بها دون الواو ليشير الى استقلال كل من المشتق والجامد في كونه نعتا من غير حاجة الى رد الجامد الى المشتق وذلك لان او تقع بين المتقابلين قوله اذا كان وضعه متعلق بقوله غير مشتق والوضع ههنا يشمل الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز فلا يرد نحو مررت بنسوة اربع بناء على ان اسم العدد في المعدود مجاز ونحو مررت برجل اي رجل بناء على ان اي هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح او ذم بجامع انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السوال عنه قال لغرض المعنى المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة واللام للاجل والغرض مقحمة لينص على ان اللام ليست صلة للوضع قوله فان التميمي اه ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقديرا قال نحو مررت برجل اي رجل اي هذه تكون وصفا لنكرة ومضافة الى مطابق معناها ويقرب منه كل وجد وحق يكون تابعة للجنس معرفة كان او نكرة وتكون مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال الخير ما يعرف في جميع الرجال وجد الرجل اي كان اي ما سواك هزل وحق الرجل اي كان من سواك باطل قال وبهذا الرجل يعني به الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة دون غيره نحو مررت بزيد الرجل قال الشيخ الرضي وذلك لان

استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا ثم قال
ان قيل لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باقيا معناها على
ما وصفت له سائر المبهمات كما يوصف بها اسماء الاشارة فيقال
مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل قلت لتجرد
الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان ما يحصل من
اسماء الاجناس ولو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
الشخصية راسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطويل
يكون في غير الرجل ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب اذا كان
مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء حاصرفي الارض والسماء
اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف
حاضرا قال وبزيد هذا قال الشيخ الرضي اسم الاشارة يقع وصفا
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان
الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة
قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل اي لا يقصد بدلالة هذا المعنى
قوله لا المعرفة الا معرف بلام لا يشار بها الى واحد بعينه لان تعريفه
لفظي قوله التي هي في حكم النكرة لعدم الاشارة الى
معلومية مضمونها لكنها ليست نكرة لانها والمعرفة من اقسام
الذات والاسم وفي قوله في حكم النكرة اشارة الى توجيه قولهم ان النعت
يوافق المنعوت تعريفا وتنكيرا مع ان الجملة قد تكون نعتا وليس
بمعرفة ولا نكرة ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد وتوجيهه
بان الجملة في تاويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من ان قام

رجل ذهب ابوه في تاويل ذاهب ابوه وابوه زيد في تاويل كائن ابوه زيد قوله لان الدلالة على معنى اه قد سوى الشيخ الرضي بين نعت المفرد والجملة والمشهور ان المفرد اصل لعل وجهه ان الجملة التي لها محل من الاعراب انما تكون في تاويل المفرد قوله لان الانشائية لا تقع صفة لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهي ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوما له والانشاء لا يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة قوله الا بتاويل بعيد وذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال والمفعول الثاني من باب علمت مثل وجدت الناس اخبر تقله قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية اي لم تكن لا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ قال ويوصف بحال الموصوف الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله قال او بحال متعلقه المتعلق اعم من ان يكون ماله اضافة ونسبة اليه كالاب والغلام او ماله ربط الى ماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضارب اباه زيد قوله يعني بصفة اعتبارية انما يصح الوصف بها لانها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة قوله في عشرة امور انما تبعه في تلك الاشياء لكونه اياه في المعنى مع عدم استقلاله لقيامه

به قال والتعريف والتنكير اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة
بالمعرفة فيما فيه مدح اوذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل
همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت
مقطوع رفعا ونصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة
بالمعرفة قال والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد
بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا من اجزاء كوصف النطفة
بالامشاج فانها مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج قوله
او فعيل الى غير ذلك كاسم التفضيل المستعمل بمن قال والثاني
يتبعه في الخمسة الاول ثلثة منها ذكر مجملا بقوله في الاعراب
ان قيل ان الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف
نحو قام رجل حسن وجهه بالنصب او الجر وح يطابق الموصوف
في العشرة قلنا يمكن ان يجاب عنه بانه ح من قبيل وصف
الشيء بحال نفسه تمحلا وذلك لان نصبه على التشبيه
بالمفعول والجر تابع للنصب كما مر فيلزم ان يكون الضمير
فاعلا تمحلا قوله لانه بمنزلة يقعدون غلمانه لكن ضعف
فاعلون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف
والواو في الفعل فاعل في الاغلب بخلاف الالف والواو في الصفة
فانهما علامتان قطعا قوله وحمل عليهما ضمير الغائب اجاز
الكسائي وصفه بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور
يحملون مثله على البدل قوله لانه ليس في المضمر معنى
الوصفية بحسب الاستعمال وان دل على معنى التكلم والخطاب

والغيبة وفيه ان الضمير الراجع الى الاسم الفاعل والمفعول
دال على معنى الوصفية كمرجعه ويمكن ان يدفع بان ذلك
المعنى اذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف والاولى
ان يقال في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف
او مساويا والضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف به فقوله
والموصوف اخص او مساو اشارة الى هذا التعليل ولهذا اقربه
به او اكتفى به فوضع الدليل موقع المدلول كما في نسخة
الشارح الرضي قوله اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا منهم
من حمل الاخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين وهو
الاخص والمساوي بحسب الصدق وذلك باطل اما اولا فلان
الموصوف معرفة كانت او نكرة قد يكون اعم نحو الحيوان الناطق
او حيوان ناطق والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف
مما لا فائدة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم
لم يوصف ذو اللام الا على ذلك الا ان يعتبروا استخدام بان يكون
ثمه اشارة الى الاخص والمساوي بحسب اصطلاح النحويين
ان قيل لابد في الاستخدام من الضمير كما يدل عليه تعريفه
واجيب بان اسم الاشارة في حكم الضمير او في قوته فان
قوله من ثمه في قوة قولك من اجله قوله لانه المقصود لا يجوزان
يكون المقصود الاصلي منحطا في الرتبة عما ليس مقصودا قوله
ان اعرفها المضمرات قال الشيخ الرضي كون المتكلم والمخاطب
اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله

بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة
لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع غير معين وانما
تعيينه بالاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة
حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولهذا
لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان
اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف
مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين معا والمدلول المعرف
باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذي اللام اما
المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه
سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فتعريفه انقص ولذا يوصف المضاف الى مضمر ولا يوصف المضمر
قال الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول فسره بالمماثلة
في التعريف حتى لا ينتقض بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون
منه ولا يخفى ان ذات المدلولين ليس فيه كثير فائدة
فلهذا عينه بقوله اي ذي اللام الخ فكانه جعل الاضافة عهدية
واشارة الى ما هو المعروف عند جمهور النحاة لا يقال فيه امر
وهو ان الموصول الواقع صفة ما في اوله اللام نحو الذي واخواته
دون ما ومن واي الموصولة لانا نقول جاز ان يكون المحصور فيه
اعم من المحصور نعم يبقى استدراك قوله او بالمضاف
الى مثله الا عند من يجعل المضاف ادنى من المضاف اليه و

الشارحون فسروه بذي اللام وح ينتقض بالاية المذكورة واجيب
عنه تارة بان المراد ماهوذ والام صورة وتارة بان الموصول
مع صلته في قوة المعرف باللام فان قولك الذي ضرب في قوة
الضارب وفيه تامل قوله اوانقص منه ينبغي ان يدعي ان
الانقص لا ينحط الى درجة ماهودون المضاف اليه حتي يثبت
المدعى قوله ان المشار اليه انسان بدليل الاشارة والمرور وقوله
بل رجل بقرينة تذكيراسم الاشارة والصفة قال العطف هوفي
اللغة الامالة لعب هذا القسم من التابع به لامالة حرف
العطف مابعده الى ماقبله و يسمى ايضا بعطف النسق لانه
يكون مع متبوعه نسقا واحدا الان كلا منهما مقصود بالنسبة
قوله اي نصل نسبته الى اخره في صدقه على مثل البيت سقف
وجدران حقاء قوله بالنسبة الواقعة في الكلام اي في الكلام
الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاء زيد اخوك لا غيرا وجاء زيد
وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه و
هو زيد لكن لا في الكلام الذي فيه زيد قوله لانها غير
مقصودة بل المقصود متبوعاتها وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع
بذكر معنى فيه و توضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر
اسميه وتبين بالتاكيد ان المنسوب اليه بحسب الظاهر هو المنسوب
اليه في الحقيقة لا غيراي لم يقع غلط ولا مجاز في النسبة وان
المذكور بلفظ العموم باق على عمومه ولا شك انك اذا بينت
شيئا بشيئ فالمقصود هوالمبين والبيان فرعه قوله واجيب بان

المراد ه فيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام احدها انك غلطت بالمبدل منه بحسب الواقع بسبق اللسان وثانيها انك توهم انك غالط به بمثل هذا نجم بل شمس وثالثها انك نسيت البدل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركته ولاشبهة في ان المبدل منه في تلك الاقسام ليس توطية فيدخل بدل الغلط في حد العطف لولم يكن قوله بتوسط داخلا فيه وقد يجاب ايضا بان المراد بكون المعطوف والمعطوف عليه مقصودين بالنسبة ان يكون مقصودين باصل النسبة المدركة على نهج واحد من انواع الادراك اعني الحكم والتردد و غير ذلك سواء بقي القصد ان اولا فباعتبار اصل النسبة دخل المعطوف بلا ولكن لاشتراك المعطوفين بهما مع سابقهما في اصل النسبة وان اختلفا ايجابا وسلبا وباعتبار كونها على نهج من الادراك دخل فيه المعطوف باو واما و ام لان النسبة في كل من المعطوف والمعطوف عليه بها على نهج واحد وهو التردد وبعدم اشتراط بقاء القصد دخل فيه المعطوف ببل لان المتبوع قصد ابتداء ثم بدأ له فاعرض عنه بها وقصد التابع قوله ولما تم الحد اه يحتمل معنيين احدهما ان قوله يتوسط حكم خارج عن التعريف واخر المثال عنه اعني قوله مثل قام زيد وعمر ولانه يوجب زيادة توضيح فكانه من تتمة التعريف اولانه قصد تمثيل الحكم ايضا وثانيهما انه داخل في التعريف كما ينساق اليه الفهم ويؤيده تاخير المثال لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الاعراب قال يتوسط بينه الاظهر يقع فكان فيه

تجريدا قال واذا عطف اي اذا اريد العطف لا يعاد الرافع
كما يعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة قوله لانه
قد طال الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك
حضر القاضي امرأة والحافظوا عورة بالنصب قوله واعلم ان
مذهب البصريين اشارة الى انه خالف القبيلتين لانه اوجب
التاكيد حيث قال اكد ان قلت يجوز ان يريد به الوجوب
الاستحساني قلت يابى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من
انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا قوله
حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الا سمي
الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين
فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على
المقصود قوله بدليل قولهم بيني وبينك ذيبك لا يضاف الا الى
المتعدد فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك وبزيد و
ان امكن ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن استيناف معنى
الجار والمجرور به سبب الاستيناف له معنى لكن لما كان الجلابه
كاجتلاب بين كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين قوله كما في
الحرف اه يعني ليس باقل من الحروف الزائدة قوله ميستدلين
بالاشعار وبقوله تم تسالون به والارحام بالجر في قرأة حمزة
واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء وفيه ان حرف الجر
المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وثانيها انه

معطوف على مقدر والتقدير بالابوين والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السوال لان ما قبله واتقوا الله الذي تسالون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تعالى تسالون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا ترك اعادة الجار وفيه ان هذا انما يصح اذا لم يكن القرآت السبع متواترة قوله وقويها لظاهر ولتقوي قوله كالاعراب في كونه من الاحوال العارضة لمعنى في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله لقصد عدم التعيين بناء على ان الاضافة للعهد الذهني قوله او محمول الخ اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا اخر واعترض عليه بان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع كضمير ربه رجلا ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات اذا لم يكن تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات قوله اذ لو نصب او خفض الخ ولا يجوز ان يكون معطوفا على قائما وعمرو معطوفا على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الضمير المتقدم قوله فتعين الرفع الخ يحتمل ان يكون مبتدأ وعمرو فاعله ولعله لم يذكر هذا لاحتماله لانه ح في قوة الفعلية فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية

قوله بان يكون معناها السببية لا العطف كما في اذا لقيته فاكرمه او يكون معناها السببية مع العطف كالفاء الناصبة للمضارع قوله لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة وذلك للاتصال بينهما بالسببية 'قال الشيخ الرضي ما حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بها بان كان مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا عنه او لا وبغير ذلك جاز تجرد احدهما عن الضمير اكتفاء باختها وذلك لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فتقول الذي جاء فيغرب الشمس زيد لان المعنى الذي بعد مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما الواو ولما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه الا اذا ساعدته القرينة على التعلق كان تقول الذي قام وقعد بتمسك في بالك احد زيد قوله واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين مختلفين بحذف المضاف وانما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه فان مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد قوله بهذا اي بهذا العطف وان كان الخ كانه اشارة الى دفع ما قيل في هذا المقام من ان التالي في قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز منافٍ للمقدم وان لفظة اذا وصيغة الماضي يقتضي التحقق فكيف يصح الحكم بعدم الجواز وان الصواب ان يقول لم يجز العطف على عاملين مختلفين وحاصل الدفع ان المراد بالعطف

بحسب الظاهر متحقق والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي الامتناع
بحسب الحقيقة ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة
في الامتناع فكأنه قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب
الظاهر لكنا نحكم بامتناعه لقيام الدليل الجلي وهو قيام حرف
مقام عاملين ولك ان تقول ان المراد من قوله واذا عطف
واذا اريد العطف وح يندفع الاشكال المذكور لكن يتجه
عليه ان عدم الجواز لا يبتني على تلك الارادة فانه ثابت
على تقدير هما فلا فائدة في التعلق قوله لكنه لم يجز
عند الجمهور المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان مذهب
المتقدمين ومنهم الاخفش ان العطف على معمولي عاملين جائز الا
ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيدا في الدار وعمرو
والحجرة فانه ممتنع اتفاقا للفصل بين العاطف الذي هو كالجار
وبين المجرور وان مذهب سيبويه والفراء المنع مطلقا واما
المتاخرون فهم يجوزون اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه
ويتاخر المنصوب والمرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب
وان لم يكن على هذا الوجه لم يجز نحو زيد في الدار والحجرة
عمرو ومنهم من استدل على عدم الجواز بعدم استواء اخر الكلام
واوله لان المخبر عنه في الاول مؤخر وفي الثاني مقدم والمصر استدل
بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار على مورد السماع
وهو الضابطة المذكورة انتهى حاصل كلامه ومن هذا التفصيل
ظهر ما في كلام الشرح اما اولا فلانه نسب المخالفة الى الفراء وذلك

غير صحيح لانه وافق سيبويه واما ثانيا فهو ان المفهوم من كلامه ان الجمهور لم يجوزوا الا فيما استثناه وليس كذلك لان المتقدمين يجوزون الا في مادة متفق عليه واما ثالثا فهو ان ما استثناه قاصر عن الضابطة قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو الدار الخ فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة خلافا لسيبويه فانه لا يستثني قوله بل يحملها على حذف المضاف حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد قال التاكيد جاء بالهمزة وبالواو واعقب به العطف لان العاطف زهو لم والفاء قد يزاد في التاكيد اللفظي كما يقال والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة قوله اي حاله وشانه فقوله امر المتبوع في النسبة او الشمول كقولك شاذلك في العلو اي في باب العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر اي في باب الفقر ظاهر وقيل في النسبة تمييز عن الذات المذكورة او المقدرة وكانه اراد به التمييز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر بمعنى الشيء او عن الذات المقدرة اذا كان بمعنى الشان قوله يعني يجعل حاله اي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة كما ان نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم من زيد وكما ان الاحاطة مفهومة من جاء القوم كلهم لانك اشرت بالقوم الى جماعة معينة فيكون حقيقة في

مجموعهم قوله اي في كونه منسوبا آه ولذا اطلق النسبة قوله وذلك الدفع يكون بتكريرا للفظ لا بالتكريرا لمعنوي فانه غيرنافع لما قصدت به من دفع الغفلة ودفع ظن الغفلة فانك اذا قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وقس عليها الصورة الاولى قوله بذكر كل واجمع اه قال الشيخ الرضي اعلم انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضعوا الا الفاظا للدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول ثلثة واربعة الي غير ذلك واما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة عليها الا لفظ جمع فان الاغلب قطعه عن الاضافة وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجيء الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط وبعضها لم يجيء الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومثله اجمع ومتصرفاته واخواته ولا تجيء الا تابعة مضافة في التعدير على راي الخليل وربما نصب جمعاء وجمع حالا ليس على علة وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فيوكد به لكن بباء زائدة نحو جاء القوم باجمعهم بخلاف غيره فانه يوكد بها مع الباء وبدونه واما جميع فهو بمعنى اجمعون ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا واما مضافا الى غير تاكيد يليه العامل نحو مررت بجميع القوم واما مضافا تاكيدا وهو اقل نحو جاء القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تاكيدا

ومرقحا لاوذلك من الثلثة وما فوقها تقول جاءني القوم كلهم ولا يوكد ثلثة واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجل رجال ثلث قوله اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به لكن في اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان المبدل منه في حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لتنافيهما قوله وافادتها توضيح متبوعهما الخ وكذا ينبغي ان يقال وافادتها الكشف والتوكيد مثل نفخة واحدة ويمكن ان يقال في الثلثة انها خارجة بقوله في النسبة او الشمول لانها لا تقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وهذا اظهر قال السيد قدس سره في حاشية الرضي قال المص في اخراج الصفة الموكدة مثل نفخة واحدة ان تقرير امر المتبوع لا تحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلا وايض ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلولة للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمنا لا قصدا انتهى اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بان المدلول الضمني فان اجمعون في قوله جاء الرجال اجمعون يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بمعنى انه لا يشذ منهم احد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها

الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة وقد صرح بان
اجمعون يدل على الاحاطة دون كونهم متصفين بالفعل
في حالة واحدة خلافاً للزجاج والمبرد كما قالا في قوله
تعالى وسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلا دال على الاحاطة
واجمعون على ان السجود في حالة واحدة قال وهو لفظي
ومعنوي ولا يجوز ان يوكد النكرة بالتاكيد اللفظي الا
اذا كانت تلك النكرة محكوماً بها ولا توكد بالمعنوي مطلقا
عند البصريين واما الكوفيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع
دون نفسه وعينه اذا كانت النكرة معلومة المقدار ككل درهم
ويوم وشهر قال الشيخ الرضي ذلك ليس ببعيد قوله اي تكرير اللفظ
الاول وما به يكرر اللفظ الاول قيل جاز ان يكون الضمير في قوله وهو
لفظي ومعنوي راجعاً الى المعنى المصدري للتاكيد بطريق الاستخدام
ولا يخفى بعده واعترض عليه بان صاحب المفصل ذهب
الى ان زيد في قولك يا زيد زيد جاز ان يكون بدلا مع صدق
هذا الحد عليه واجيب بان زيد يجوز ان يذكر على انه مقرر
كما هو الظاهر فح يكون تاكيداً قطعا ويجوز ان يذكر زيد
الاول على انه توطئة لذكر غيره ثم بدا له ان يقصده دون غيره
فذكره ثانيا بهذا الطريق فح يكون زيد الثاني بدلا لانه جاز ان
يكون شيء واحد مقصوداً وغير مقصود بحسب وقتين قوله او حكما
بذكر المرادف اعترض عليه بان اكتع واخواته مرادفة لاجمع فيكون
تاكيداً لفظيا مع انه عدها من المعنوي واجيب عنه بانا لا نسلم

المرادفة وكونها بمعنى اجمع لا يستلزم المرادفة لجواز ان يكون ذلك طاريا بغلبة ضم اجمع والمرادفة ليست الا بحسب الوضع ولئن سلم المرادفة فلا نسلم انها تاكيد لاجمع بل هي تاكيد بما اكد به اجمع واما قول المص واكتع واخواته اتباع لاجمع ليس معناه انها تاكيد له بل معناه انها اتباع لها استعمالا يعني انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها قال ويجري في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد يتكرر بتكرر عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم وقد جوز في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التاكيد بالمرفوع المنفصل نحو بك انت وضربت انت وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو ضربته اياه واما المستقل فتكريره بلا فصل نحو زيد زيد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد اللفظ الاول وثانيهما ان تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له

معنى متكلف فيرظاهر نحوخبيث نبيث من نبث الثرى استخرجته

وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي

لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث وذكر اشتقاقها ما ذكره الشر

قدس سره قوله ويمكن استنباط مناسبات الخ اما التمام فلان

العموم هو تمام الافراد والاجزاء واما الري فلانه تمام الشرب

وقد عرفت ان العموم هو التمام واما السيلان فلانه يستلزم

انبساطا وشمولا والعام منبسط شامل واما الطول فلانه امتداد

وللعام امتداد وجودي قوله وعن بعض العرب نفسها هما والاول

اولى لكراهيتهم اجتماع تثنيتين بحيث يوكل اتصالهما لفظا ومعنى

قال باختلاف الضمير العائد في كله وكذا في جمعه قوله او الجمع

غير الجمع المذكر السالم فانه لا يونث قوله وجمعه في جمع المونث او

ما يجري مجراه وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا للاندلسي

فانه جوزاذا كان مكسرا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل اراد

بقوله ذواجزاء ذو تعدد يعني بطريق عموم المجاز فيتناول

الاجزاء والافراد قوله لان الكلي ما لم يلاحظ افراده جاز ان يلاحظ

افراد الكل مجتمعة ولو كان الحكم على كل واحد من افراده

كالدرهم البيض والدينار الصفر كما جاز عكس ذلك ايضا

وهو توهم الحكم على كل فرد مع ان المحكوم عليه هو المجموع

كقولك زيد انسان وكل انسان اي مجموعه حيوان فزيد حيوان

كذا ذكره المحقق الطوسي قال يصح افتراقها حسا او حكما يعني

افتراق حس او افتراق حكم والظاهر انه لا يكفي الافتراق

الحسي يد ون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا اجزاء يصح افتراقها
حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالها لم يصح توكيده بكل واجمع
في المعيار الافتراق الحكمي قال مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله قال الشيخ الرضي قد يكون لشيئ اجزاء يصح افتراقها
حسا وحكما نحو اشتريت العبيد فاذا اكد بكل يرتفع الاحتمال
الاول لا الثاني لان الاول اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل
المقصود فاذا اردت رفع الاحتمال الثاني قلت اشتريت جميع
اجزاء العبيد قال بخلاف جاء زيد كله القياس عليه يقتضي ان
لا يصح اخذ ضم الزيد ان كلا مما خلافا للمبرد فانه جوزه وهو
خلاف القياس والسماع قال واكتع واخواته اتباع لاجمع
اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد وذلك غير كلا فترتيبه
ترتيب المتن لكن يناقش في تاخير ابصع عن ابتع فان الزمخشري
وحده ذهب اليه وتبعه المص قال الشيخ الرضي اما تقديم النفس
على العين فلان الاحاطة صفة للنفس وتقديم الموصوف اولى
واما تقديمها على العين فلان النفس موضوعة للذات والعين
مستعارة لها من الجارحة كالوجه المستعار للذات واما تقديم
الكل على اجمع فلكونه جامدا اوانبا عن المشتق اولى واما تقديم
الجمع على اخواته فلكونه اظهر في معنى الجمع اما تقديم اكتع
في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع لانه
مستقوم من كتع اي يلم قال بما نسب الى المتبوع فيه انه يفهم
منه ان البدل لا يكون من المنسوب قال دونه ظرفا لنسب

او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع قوله
بل يكون النسبة اليه توطية هذا غير ظاهر في بدل الغلط قوله
لان متبوعه مقصود ابتداء او متبوع البدل لا يكون مقصودا
ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء او لا فلا خلل فيه يا زيد زيد
ان جعل بدلا فانه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في بحث
التاكيد لكنه صار مقصودا انتهاء او يظهر من ذلك ان هذا
التقدير اظهر من ان يقال لان المتبوع لا يكون مقصودا الا
ابتداء او لا انتهاء امع انه لا حاجة لنافي اخراج المعطوف
ببل الى قوله ولا انتهاء ا قوله ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء
ان الاستثناء تكلم بالباقي وان الحكم في المستثنى بالاشارة
لا بالعبارة فكيف يصح القول بان النسبة الي التابع مقصود فلما
اذا اردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم فلا بد من تخصيص
ما ذكروه بالاستثناء المحض اومن ان يقال ان قولك ما قام
احد الا زيد لما كان في قوة قولك ما قام احد غير زيد كان
البدل في الحقيقة غير زيد وهو المقصود بسلب القيام وح
لا حاجة الي تعميم النسبة قوله وبدل الاشتمال قال ابن جعفر
انما قيل له ذلك لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا
له بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثانيهما
وينبغي ان يحمل كلام اشرف من سره على هذا قوله فالاضافة

في الاخيرين اعترض عليه بان هذه الاضافة لامية والاضافة في الاولين بيانية بمعنى من فكيف يصح عطف الاخيرين على الاولين وقد وجب ان يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصية ويمكن ان يقال لو قرئ والاشتمال والغلط بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله بدل الكل لم يتجه ذلك وكذا ان جعل الاضافة في الاولين بمعنى اللام او فرق بين من المذكور والمقدر النائب منابها المضاف او قرئ بالجر بتقدير المضاف قوله بل لا ارى عطف البيان الابدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه قوله والبيان فرع المبين ولولا المبين لم يات به قوله الا الغلط فان كون الثاني هو المقصود دون الاول ظاهر قوله وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجعلته مناط الحكم فكانك قلت جاءني زيد من قطع النظر من ان يكون اخاك واذا قلت اكرمت زيدا اخاك فكانك قصدت بذلك المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث انه اخوك وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا فلو لم يكن النسبة الى الملابس اجمالا بل تفصيلا لم يكن بدل اشتمال فلا تقول في بدل الاشتمال قتل الاميرسيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان الملابس مفهوم معين قوله بخلاف ضربت زيدا حماره فلا بد من اعتبار ذلك القيد لاخراجه واخراج ما ذكره قوله فيدخل فيه اداي لولم يلزم ثبوت

قسم خامس قوله نظرت الى القمر فلكه فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثال لبدل الاشتمال وكذا المثال الاخير قال بعد ان غلطت بالقصد وشرط اسلوب الترقي بالنسيان او بسبق اللسان قال الشيخ الرضي الاخيران لا يوجد ان في كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان في كلام فحقه الاضراب ببل قال بغيره قيل لم يعد بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بحيثية كونه غلطا قوله واذا كان المبدل يجوز ان يكون نكرة بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فالمختار النعت قال الشيخ الرضي ليس ذلك على اطلاقه بل هو في بدل الكل ثم نقل عن ابي علي انه قال يجوز ترك النعت اذا استفيد من البدل ما ليس من المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص نقل عن المص انه جعل مدارها لتوصيف بدل الكل واما وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال لانهما لابد فيهما من ضمير يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه وملابسه فلو كان متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لكان موصوفا به قوله ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم قال الشيخ الرضي انما يصح بدلا اذا تقدم لفظا الزيدين و حونك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد فكذا هما انتهى حاصل كلامه

ان البدل يفيد مالا يفيده الاول وماذكره من المثال لايفيد
الاما يفيده الاول قلنا ان البدل يفيد هنا ان ما ينبغي ان ينسب
اليه الفعل ليس الا زيد اكما اشرنا اليه في قولك يا زيد زيد قوله
لان المضمر المتكلم والمخاطب اه قيل ولانه يلزم ان يكون شيء
غائبا ومخاطبا ومتكلما وفيه بحث اذ يلزم منه ان لا يجوز
ابدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر قوله مع كون مدلوليهما
واحد افلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه وفيه ان المفهومين
متغائران غاية ما في الباب انهما متحدان بحسب الذات قوله
فان المانع فيها مفقود فيفيد مالا يفيده المبدل منه قوله رأني
على ناقة دبراء عجفاء نقباء الدبراء بشت ريش شده والعجفاء
لاغر والنقباء سوده شده پاي قوله ان كان فجرا اي كان يمين
يمين فاجر قوله ان جعلناه بمعنى المصير اي ضمن فيه معنى
الجعل قوله لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني لا يقال جاز ان يكون
المبني الماخوذ في التعريف معلوما بوجه غير الوجه الذي اريد
كسبه لانا نقول لا اعتبار لهذا الاحتمال والا لم يصح الاعتراض
على تعريف المبني بانه تعريف الشيء بنفسه والظاهر ان السر
في ذلك ان اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره فلو اريد به وجهه
لا مفهومه كان مجازا قوله والامر بغير اللام لم يقل وامر المخاطب
كما هو المشهور لان امر المخاطب اذا كان مع اللام كان معربا
قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو منشاء المناسبة
لا العكس لانها اعم من المشابهة وهي كافية في البناء كما

يشهد عليه تفصيل موجبات البناء قوله ولقد فصل يعني انه اراد
بقوله ما ناسب مبني الاصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره
صاحب المفصل لكن يشترط ان لا يعارضها جهة مقتضية للاعراب
كاضافة ايّ الموصولة وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من
انه لا يجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة
موثرة للبناء لاستلزام الدور ولا مناسبة قوية لاستلزامه
التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولا يراد بها معنى شامل
لجميع تلك المراتب قوله اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل
تحقيقا او توهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف وهمي
لا حقيقي قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا للشك فلا ينافي التعريف
ان قيل في اي شق يدخل غاق في قولهم غاق صوت الغراب اجيب
بانه غير مركب حكما باعتبار قصد المشاكلة للمسمى الواقع غير
مركب وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمي به الغراب من صوته
لانه ليس كلمة فلا يكون معربا ولا مبنيا قال والقابه عبر عن
حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف اثارها قوله
اي القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها والقاب
البناء المفهوم من المبني من حيث علامته يعني الالقاب حركات
اواخره وسكونها او القاب علامة البناء التي هي حركات وسكون
الضم والفتح والكسر وانما خص بالحركات لان المبني قد يكون
مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين ولا يطلق عليهما الضم
والفتح حقيقة وقد وقع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين مجازا

قال الشيخ الرضي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب والجر على
الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز
تسمية للنائب باسم المنوب قال ضم وفتح وكسر ووقف سمي
الضم ضما لحصوله بضم الشفتين والفتح فتحا لانفتاح الفم في
التلفظ والكسر كسرا لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به
والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري قوله وبالعكس يعني
يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية قوله والمراد
ان الحركات اورد لما قيل من ان كلامه يدل على اختصاص الضم
والفتح والكسر بالمبني ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القابه
لان لقب الشيء مختص به فعلى ما ذكره الشارح كان معناه
ان تلك الامور القاب لحركات المبني لا بخصوصها قوله لانهم
كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ويطلقون السكون
على الجزم بحذف الحركة قوله حيث قال بالضمه رمعا قلينا قش
فيه بالفرق بين ما معه التاء وما ليست معه قال والكنايات
والاولى ان يقول وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان
وفلانة قال والاصوات قيل انها ليست اسماء الا انها ليست
موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء فلهذا
عدها منها قال المضمر قدمه على سائر المبنيات اذ ليس في شيء
منه اعراب ولا نزاع في بنائه وليس ايضا فيه فساد الالتباس
وعلة بنائه احتياجه الى حضور او تقدم مكني عنه قال ما وضع
اي اسم وضع فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك قوله من حيث

انه متكلم فيه ان ايا في مثل اياي مثلا ضمير على القول المختار
مع انه ليس موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم بل للمكني
عنه مع قطع النظر عن حقيقة التكلم والخطاب والغيبة وانما
يفهم تلك الحيثيات من لواحقها اللهم الا ان يقال ان ايا يلزمها
تلك اللواحق فهو باعتبار تلك اللواحق موضوع لما ذكره ويمكن
ان يجاب ايضا بانه مشترك لفظي وتلك اللواحق لتعيين المراد
لكنه بعيد قوله ويخرج بهذا القيد يعني قوله به لفظ المتكلم
والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما
ولهذا لا يصح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد
بالتفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتهما ولفظا المتكلم
والمخاطب موضوعان للمفهوم وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد اذا
عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من
فسر قوله ما وضع لمتكلم بقوله اي مادة او بطريق الكناية وقال بهذا
خرج لفظا المتكلم والمخاطب لانهما موضوعان صيغة وصريحا
ولعله اراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية فلا يرد ان لفظ انا موضوع
صيغة للمتكلم بناء على ان الهمزة مع النون قد تكون للشرط وقد
تكون للتحقيق قوله فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
يعني لما ليس متكلما من حيث انه متكلم ولا مخاطبا من حيث انه
مخاطب ولهذا تقول يا تميم كلهم نظرا الى اصل المنادى ويقول
المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم
لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله ويخرج

بهذا القيد الاسماء الظاهرة ان قيل اذا اريد الوضع بطريق
الكناية خرج الاسماء الظاهرة به فلم يكن قوله تقدم داخلا في
الحد بناء اعلى ذلك التفسير قلنا لم يخرج به بعض الاسماء الظاهرة
مثل كم وكذا فلا بد منه لاخراجه قوله اراد بالتقدم اللفظي اه اعلم ان
تفسير تقدم اللفظي بما ذكره يدل على انه جعل قوله لفظا ومعنى
او حكما من اقسام الذكر حقيقة لا من اقسام التقدم حقيقة لكن لما كان
المقصود الاصلي ههنا بيان التقدم جعله من اقسامه وبهذا اندفع
اعتراض الشيخ الرضي بان تقسيم التقديم اللفظي الى التحقيقي
والتقديري خلاف دابه فان عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في
بيان حكم المعرب وبيان الاعراب بل نقول لقائل ان يقول لا معنى لان
يجعل الحكمي من اقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف لانه
جعل الحضور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر
ولا خفاء في ان التمحل ليس الا في جعل العهد في حكم الذكر
واما التقدم فحقيقي لا حاجة فيه الى تمحل نعم لو جعل الضمير
راجعا الى المفسر الذي بعده احتيج الى تمحل في التقدم بان يقال
مثلا انه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه فانه يقتضي لذاته
تقدم المرجع لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض قوله اما
مفهوم من لفظ بعينه سواء كان بطريق التضمن او الالتزام ومنهم
من خص بالاول وجعل الثاني من باب السياق والاول اظهر قوله
كقوله تعالى هو اقرب للتقوى وكقوله تعالى حتى توارت بالحجاب
اذا العشي يدل على توارى الشمس والشيخ الرضي جعله من

باب المفهوم من السياق والظاهر انه ليس منه لانه المفهوم من لفظ واحد قوله فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر ان يقال من حيث اللفظ قوله او من سياق الكلام السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير وان كان مع ضميمة قرينة خارجية كما قال الشيخ الرضي في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ان النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القران مع قوله تعم شهر رمضان الذي انزل فيه القران قوله وكذا الحال في ضمير نعم رجلا واما الضمير في باب التنازع فللتحرز عن التكرار وحذف الفاعل فال فالمتصل الفاء للتفسير قال المستقل بنفسه في التلفظ بلسان التخاطب قوله لقيامه مقام الظاهر مع اعرابه للاختصار قوله لامانع ان قلت من الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف اليه قلنا لا يقع اذا كان المضاف اليه ضميرا مع ان الفصل بينهما مطلقا قبيح قال الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت واضرب الى ضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع المتصل مستوفاة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بضربت صيغة المتكلم المعروف ماضيا كان او مستقبلا او ان المقصود التنظير لا استيفاء العدد فان قلت ولم ذكر صيغة المجهول قلنا ذكرها لئلا يتوهم ان اختلاف الصيغة يستلزم اختلاف الضمير ودفع توهم فاسد اولى من بيان مبتدأ قال الى ضربن قيل الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط فيلزم ان لا يدخل مابعدها في الحكم اجيب بان معناه الاول ضربت وضربت و

ما دون ذلك الى ضربن فيكون الى ح للاسقاط قيل خل ضربن
قوله وانما بدأ بالمتكلم الصرفيون يبدءون بالغائب لتجرده عن
اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي قوله انا نحن قد تبدل همزته
هاء انحو هنا وقد يمد همزته نحو آنا وقد يسكن نونه في الوصل
وهو عند البصريين همزة ونون والالف زيدت للوقف
قوله والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا قال الشيخ الرضي
هو مذهب البصريين ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم
وقال بعضهم ان التاء هو الضمير وان عماد كما ان لواحق
اياك واخوانه ضمائر عند الكوفيين وايا عماد قوله لكنهم
وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة لان المشاهدة شاهد على
الفرق فيه واعطوا الغائب حكم المخاطب وذلك مبني على تغاير
الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياسا على المرفوع المنفصل
كهو وهي قوله خاصة قيل حال من ضمير يستتر والتاء للمبالغة
او مصدر كالكاذبة منصوب بحذف وفاي اخص بالاستتار
خصوصا والجملة معترضة قوله التي وضعها للاختصار اي المنظور
في هذا الباب الاختصار اما اولا فباخذ المعاني المقتضية
للاعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجوا الى اعراب واما ثانيا فبقلة
الحروف وهي في المتصلة ظاهرة واما في المنفصلة فلانك اذا
عبرت عن نفسك وعن غيرك باسمائهما وجدت في الباب ان الضمير
اقل حروفا منها واما ثالثا فبعدم الاحتياج الى قرينة ترفع
الالتباس الذي في الاسماء الظاهرة فانك اذا قلت زيد مثلا

التبس على المخاطب انه زيد العالم او الجاهل فيحتاج في تعيين المراد الى قرينة واذا قلت انت او انا وهو بعد سبق المرجع لم يحتج الى قرينة تزيل الالتباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا الباب المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز ثم المنفصل قوله استتار الفاعل ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف ولا ادري من اي مقولة هو قال للمتكلم صفة للمضارع قال مطلقا اي زمانا مطلقا واستتارا مطلقا والظاهر ما قال الشارح من انه بيان للمتكلم وكذا الحال في قوله وفي الصفة مطلقا قال وفي الصفة مطلقا تذكير قوله مطلقا باعتبار ان الصفة هو الوصف قال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر صور الانفصال فيما ذكره لان الصفة الواقعة بعد حرف النفي او حرف الاستفهام اذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو اقائم انتم وذلك لان فاعله احد جزئي الجملة فاعتنى بابرازه وكذا فاعل المصدر قال الالتعذر المتصل اللام للوقت او لاجل قوله اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله واذا لم يكن قبله عامل بل كان موخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير قال او بالفصل من بابه ما وقع تابعا تاكيدا او بدلا او عطفا وكذا ما وقع بعد اما المفيدة للشك في اول الامر نحو جاءني اما انت او زيد وما وقع ثاني بابي علمت واعطيت اذا كان الاتصال يورث التباسا بالمفعول الاول اما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت

اولى والانفصال في باب علمت قال لغرض قال الشيخ الرضي احترز به عن نحو ضرب زيد اباك فانه لايجوز ذلك مع الفصل اذ لاغرض فيه لان قولك ضربك زيد بمعناه ثم اعترض عليه بان التقديم يفيد الاهتمام فاجاب بان تقديم المفعول لايفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم قال صفة جرت يعني بالجري ان يكون نعتا او حالا اوصلة اوخبرا قوله اقتصارا على ماهو الاصل مع ظهوران الحكم لا يختلف قال وماضربك الا انا وانما ضربك الا انا قوله ولكنه تاكيد لازم لا فاعل اه هذا هو تحقيق الشيخ الرضي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف ما جرى عليه وما هوله في الافراد وفرعيه يعني التثنية والجمع وفي التذكير وفرعه وهو التانيث فلا لبس سواء كان متحمل الضمير صفة اوفعلا وان اتفقا فيما ذكرنا فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل سواء كان المسند فعلا اوصفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين فان اللبس حاصل مساو يرتفع بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد فلما رفع الاتيان بالمفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصريون في الجميع سواء كان هناك لبس اولا وسواء رفع اللبس اولا واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب

تاكيد ضميره اصلا لان رفع الالتباس فيه قليل كما عرفت فان قلت
ضمير المفعول في انا زيد ضاربه يرفع اللبس فلم لم يكتفوا به قلنا
لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز
حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع
الالتباس ضمير لا يجوز حذفه قال واذا اجتمع ضميران و
لم يكن مما تعذر فيه الاتصال قوله احترازعما اذا تساويا قال
سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال و اجاز المبرد قياسا
على الغائب قوله المتحرز عن تقدم احد المتساويين فيه انه
يجوز ان يترجح الاول بانه فاعل في الاصل كضربتك او
فاعل بحسب المعنى كالمفعول الاول من باب اعطيت ويمكن
ان يدفع بان الترجيح في المعنى لا في اللفظ ووجوب الانفصال
باعتبار الشناعة في اللفظ قوله فيلزم انفصاله اه ولان الثاني
اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه متعلقا بما هو ادنى
قوله وحكى سيبويه اي عن النحاة و قال انما هو شيئ قاسوه و
لم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد
مذهب النحاة قال فلك الخيار لاجتماع جهتي الاتصال
والانفصال قوله باعتبار عدم الاعتداد او بسبب ان لا مقتضية
في التعلق بما هو اشرف منه وصيرورته جملة بالاتصال قوله
وان شئت اوردته منفصلا قال الشيخ الرضي و الانفصال
في باب علمت اولى من الانفصال في باب اعطيت لان المفعول

الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى فكان الثاني انصل بضمير الفاعل وفي مفعولي باب علمت رائحة المبتدأ والخبر وفيهما الانفصال قوله لانه كان في الاصل اه ان قيل ان انفصال خبر المبتدأ باعتبار ان عامله معنوي وقد انتفى بوجود الناسخ فكيف يصح ابقاء اثره قلنا هو معدوم صورة ثابت معنى والناسخ عكس ذلك لان الناسخ في الحقيقة قيد للخبر فان قولك كان زيد قائما في معنى زيد قائم في الزمان الماضي قوله لكون ما بعد لولا مبتدأ عند الجمهور او فاعل فعل محذوف او مرفوعا بلولا والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال قوله لكن غير الاسلوب يعني ان ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعني بقوله اه من اوله الى اخره فيشمل ضمير المتكلم لكنه غير الاسلوب لما ذكره قدس سره قال وعسيت اه انما لم يقل لولا ذت وعسيت اه لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبرا لهما غاية واحدة قوله وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام اي مقام اتصال الضمير خاصة قال سيبويه يصح ان يكون بعض الكلمات مع بعضها حال كما ان لدن يجر ما بعده بعدها بالاضافة واذا وليتها غدوة تنصبها قال الشيخ الرضي وفيه نظر لان الجار اذا لم يكن زائدا لابد له من متعلق ومتعلقه غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ معنى لولاك لهلكت انتفى هلاكي بوجودك قوله فالاخفش يصرف فيما بعد لولا ويلزمه تغيير اثني عشر ضميرا قوله

وسيبويه في نفسه ويرجحه ان التغيير في واحد قوله لتقاربهما
في المعنى لان معناهما الاطماع والاشفاق فيراعي جانبي لعل وعسى
فينصب الاسم به ويجعل خبره مضارعا البتة والغالب فيه ان
يكون مع ان لرعاية عسى وجاز تركه لرعاية لعل قال ونون
الوقاية ويسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف
عن السقوط يحفظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر قوله اي ياء
المتكلم اذلم يعهد غيره قوله لتقي اه اي لتحفظ عما هو اخت الجر
وهو كسرة في اخر اجراء الكلمة غير عارضة لالتقاء الساكنين
وذلك لانهم لما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات
الجر بخلاف الفتحة والياء كرهوا ان يوجد فيه ما هو اخت
له وعبارة اخرى كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال
ملامة له وفي ذلك مبالغة في الفرار والتبعيد عن المجرور دخولها
في نحو اعطاني ويعطيني اما لطرد الباب ولكون الكسر مقدرا
كما في عصاي وقاضي وتركها في نحو عسى لحملها على لعل قوله
ولهذ سميت نون الوقاية يعني ان اضافته من باب اضافة السبب
الى المسبب ولك ان تقول ايضا انه من باب رجل سوء قال عريا
عن نون الاعراب سواء كان معه نون الضمير ونون التاكيد
اولم يكن معه احدهما وانما قيام نون الاعراب مقام نون
الوقاية دون تلك النونات لان نون الاعراب كنون الوقاية في
ان لا معنى لها قوله لعروضها بالنسبة الى الكسرة العارضة للياء
فانها الرم لانها كجزء الكلمة بخلاف الكلمة المستقلة قال وانت

خطاب عام قوله مع النون ظرف لقوله مخير قوله يعني ان وكان
اه هذا التفسير مبني على انه حمل التخيير على تجويز الجانبين
سواء كان مع التسوية اولا وذلك لان قوله واخواتها عام يشمل
ليت ولعل ولان لدن حكمها مع الياء في المشهور رجحان النون
ولك ان تحمل التخيير على التسوية كما ينساق اليه الفهم وتختص
قوله واخواتها بما سوى ليت ولعل بقرينة ذكرهما فيما بعد و
تقول في لدن انه تبع الخبر ولي فانه ذهب الى التسوية ويؤيده انه
لم يذكره مع ليت قوله للمحافظة على الحركات البنائية هذا ظاهر
في غير التثنية فوجهه ان كسرة المناسبة مغائرة لكسرة نون الاعراب
او انها لطرد الباب قوله وعلى السكون في لدن قال الشيخ الرضي
لم يحافظوا على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدن
بالضم لدي وفي الكاف الجارة كي لان السكون يبعد الكلمة عن الاسماء
المتمكنة ويقربها الى الافعال المبنية على السكون والفتح والضم
يقربانها الى تلك الاسماء ومن ههنا يفهم ان التحرز عن اخت
الجر في المضارع مع النون من حيث انه فعل لا من حيث انه
حركة اخرة حركة بنائية وكذا التحرز عنها في الحروف المشبهة
بالفعل وقد صرح بذلك التعليل قوله تحرزا عن اجتماع النونات
فيه تغليب اذ ليس في لدن الا اجتماع النونين قوله كما في
لعل فانه في قوة اجتماع اربع نونات اذ ليس الفاصل بين
اللامين الا حرفا واحدا قال ويختار في ليت المشهور فيه ان
النون لازمة الا لضرورة الشعر قال ويتوسط بين المبتدأ والخبر

الظاهر ان يقول ويقع بين المبتدأ والخبر ففيه تجريد ويحتمل
ان يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد لان حق المبتدأ
والخبر ان لايقع بينهما فصل قال قبل العوامل وبعدها واعترض
عليه بان العوامل اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدءا وخبرا
فكيف يصح قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها
واجيب عنه بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز
عند المصر وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدأ مثلا الجزء
الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدأ والخبر
على حقيقتهما لانه من قبيل رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه
وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب
معتبر ولهذا بنى الفقهاء على ذلك مسائل وما نحن فيه ليس
من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغائب فنظيره
رأيت شابا في شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب في شبابه
وصباه قال صيغة مرفوع انما اتي للفصل بما هو في صورة الضمير
لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب
الطرفين اعني المبتدأ والخبر قال مطابق للمبتدأ لتشاكله وقد
يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكيرا لضمير في المرفوعات هو
باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة
بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب قال يسمى فصلا عند البصريين
عمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لايسقط عن خبريته
قوله وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط

فيكون قوله يسمى فصلا معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان المقصد بيان التسمية لقال لانه يفصل اولانه فاصل وانما كان يفصل لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قال نعتا قوله يحتمل ان يكون حالا قال ان يكون الخبر معرفة ان قلت ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدأ والخبر اذا كانا نكرتين قلنا انما لم يعتبر واذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القائم في معنى زيد نفسه القائم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدءا او تاكيدا كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب بانه تاكيد الضمير المستكن في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتما لا اخر لانه مبتدأ عند المحققين قال ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله ولانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قال وبعض العرب يجعله مبتدءا وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله ويمنعه دخول لام التاكيد فان لام التاكيد لا تدخل

التوكيد قال ويتقدم قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ فانه ح يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبطل الخ هذا وجه وجيه قال ضمير غائب لان المراد به الشان و القصة وهو مفرد غائب فيلزمه الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدأ فيلزم مطابقته له كما ذكرنا قوله ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة لا وصف لقوله ضمير غائب نعم قوله يفسر وصف له قوله بان كان مبتدءا او بان كان عامله حرفا والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله واما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوه وفيه انه مجرد كونه على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد من قرينة وجاز ان يقال قد يقوم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فارفع الجزئين في نحو قوله عليه السلام ان اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغى ان لا يكون حذفه ضعيفا قلت تلك القرينة لا تعين المراد لجواز ان يكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهو اسم لها

وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع
قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قاله الشيخ الرضي وفيه ان
استقلاله لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من
يدخل الكنيسة يوما اه وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ
لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون هذه من حروف
التحقيق قلنا ذلك بعيد غاية البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما
قلناه في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى
الجآذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله اي اسماء وضع
كل واحد منها انما فسر بذلك لان المغير بحسب الظاهر هو المجموع
ووضع المجموع وضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تحديد امتداد
واصل بين المخيل وما يعبر غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون
الا الى محسوس مشاهد قوله فلا يرد ضمير الغائب ولا يرد
ايضا ان هذا تعريف الشيئ بما يساويه في المعرفة والجهالة لان
المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة وقد اضيفت الى الاشارة
بل ذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد
بيانه بالاشارة المعلومة لكل واحد ومن الظاهر ايضا انه ليس
تعريفا للشيئ بنفسه كما يوهم لان الماخوذ في المعرف جزاءه
المفيد والمانع يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول
على التجوز تنزيلا منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيئ الا
ويدل عليه قال وهي ذا اللمذكر لما لم يصح حمل ذا على هي لعوده
الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشيين تارة بان قوله

هي مبتدأ محذوف الخبراي وهي خمسه والجملة التي بعده
تبينه والاولى ان يقال اي وهي فيما سنذكروتارة بان ذا خبر
بتقدير معطوف اي وهي ذا واخواته وقوله للمذكر خبر مبتدأ
محذوف اي هوللمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدا
حذف المعطوف وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا او
الجمله خبرالمبتدأ الاول بتقدير العائد اي وهي ذا منها تذكر
وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدأ خبره محذوف والجمله خبر
المبتدأ اي هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف مع
ان سرد الكلام ليس على نسق ثم قال ولمثناه ذان من باب
حذف الموصول اي الذي لمثناه ذان وفيه ان جواز حذف
الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا
اليه وقيل ان قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا
الباب اي ما منا الا من له مقام معلوم اذا ظهر تلك الوجوه ظهر لك
ان توجيه الشارح احسن والطف قوله والعامل في الحال اه
فيه ان قوله ذا جزء المخبر على تحقيقه فان نظيره البيت سقف
وجدار وجزء الخبر ليس مسندا بالحقيقة بل المسند المجموع
قوله قدم اه يمكن ان يقال انه قدم لان الذهن ينساق الى المثنى
والمجموع بعد ذكر المفرد قوله على احد الوجوه قدس
سره في الحاشية وقيل ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ و
لساحران خبره وقيل ضمير الشان ههنا محذوف اي انه هذان
لساحران قوله بقلب الالف ياء اه فان الياء قد يحمل علا

التانيث نحو نضربين قوله والياء هاء الان الهاء قد تكون مبدلة من تاء التانيث في الوقف قوله نوصل الياء لحصولها من الاشباع او لجمع العوضين قوله ولا يثنى من لغاته اه لم يرد التثنية المتعارفة لان المعرفة لا تثنى الا اذا نكرت ولا يتنكر اسم الاشارة قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها لو لم يعطى سبيل اللحوق يعني ان اللحوق يقتضي اعتبار الاصل اولا ولا يلزم ان يكون اتصالا بالاخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزء لاسم الاشارة اعلم انه قد يفصل بينها واسم الاشارة المجرد عن اللام والكاف وذلك بانا واخواته كثير نحو ها انا وها انتم اولاء وها هو ذا او بغيرها قليل قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها فيه ان ضميرا فعل ولا تفعل مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع انه اسم فالاولى ان يقال لان معناها غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذاك ابن است وفي ترجمة ذلك انست قوله وهي الحرف بذكر ويونث واعتبر هنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد اعني خمسة قوله اي حروف الخطاب فانه اقرب ويحتمل ان يفسر باسماء الاشارة قال وذلك للبعيد وذاك للمتوسط قال ايضا [illegible] يكون الكاف للتوسط وللبعيد دون القريب وذلك انه [illegible] اسم الاشارة للقرب والحضور لانه للمشار اليه حسا [illegible] وبالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب الذي [illegible] ان يقع مخاطبا فلما اتصلت الكاف به وكان متضمنا بالوضع

للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية
اذلا يخاطب اثنان في كلام واحد الافي مواد مخصوصة فلما اورثت
الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان موضوعا للحضور
صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا حال المتوسط واذا
اردت التنصيص على البعد جئت بعلامة وهي اللام قوله
ولما رأى المصر كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء لان
استعمال كل في مقام الاخر باتا ويل كما ذكر في علم
البلاغة فلك ان تقول انه قال يقال اشارة الى الاستعمال فانه
لو قال وذا للقريب لم يفهم فيه الا الوضع قال وتلك اه لما كان
المخالفة بين ذا واخواته في البعد اكتفى به قوله اشارة الى
كلمة ذلك لان ما عداه غير صالح لذلك اذ ليس فيما ذكر
زيادة الا في ذلك قوله بضم الهاء وتخفيف النون للقريب
وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد وثم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد
ايضا للبعيد ومن يلحقه الكاف ولا يلحق ثم قال خاصة اي اخص
خصوصا ذكرت للتاكيد قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا
كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله الحق
اي حينئذ وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان
للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها
لا يتم اه قيل اي اسم لا يتم حال كونه جزءا وهو بعيد عن
المراد قوله ولا يصير جزءا تاما ذكر الشيخ الرضي هذا الاحتمال
وقال ذلك لان الافعال الذ[illegible] لاحصرلها [illegible] المراد بالجزء التام

اه حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه
الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان تجعله
جزء الجملة لم يمكن الا بصلة هذا هو الحق لكن لا وجه التخصيص
اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يمكن الا بصلة فلهذا اعرض
الشه قد [illegible] سره الجزء التام عن ظاهره قوله والمراد بالصلة
[illegible] اللغوي كذا نسب الى المص وفيه ان الفاظ التعريف
محمولة على معانيها المتبادرة ولاخفاء في ان المتبادر معناها
العرفي قيل لو قال بجملة خبرية وضمير له لكان اخصر و
اوضح لكنه سلك طريق الاجمال اولا والتفصيل ثانيا وقصد
بيان اسم المصطلح عليه لتلك الجملة والضمير وفيه ان مقام
التعريف التفصيل لا الاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف
وان ذلك القصد مناف لما نقل عنه من ان المراد معناها
اللغوي نعم يجوز ان يقال انه قال ذلك اشارة الى وجه التسمية
بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ لانهم
[illegible] والصلة العرفية في تعريفه قوله لكان هذا القول مستدركا اه
لا يقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفي وهو ما اول مع
ما يليه من الجمل بمصدر فانه لا يحتاج الى عائد لانا نقول
[illegible] التعريف قبل ذكره لانه لا يكون جزءا تاما
انه [illegible] الجزء التام هو الماول بالمصدر لا الحرف المصدري
[illegible] اليه الجملة كما في الموصول الاسمي قوله ولقائل ان يقول
لقائل ان يقول بل يجب ان يقال ذلك والا لزم نقض الحد

بمن الشرطية لايقال فاذن يلزم ان يكون تعريف الموصول الاصطلاحي
بالصلة الاصطلاحية كتعريف العالم بما له العلم وذا لايجوز
لانا قيل من ان تعريف العالم بما له العلم جائز اذا فسر
العلم بعد ذلك كان يقال مثلا العلم صفة ينجلي بها المذكور
لمن قامت هي به لان الخفاء في العالم عما هو المشهور
ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية فانها معلومة لكن من يعلم اللغة
بل باعتبار مبدئه فتعريف العالم بماله العلم تعريف الشيء
بنفسه في الحقيقة على ان قوله وصلته وجملة خبرية ليس
تعريفا لها والا لزم التعريف بالاعم لانا نقول المراد بالموصول
معناه العرفي وهو باعتبار ذلك المعنى ليس ماخوذا من الصلة
العرفية ولايدل بهيئة الاشتقاقية على شيء من معناه العرفي
حتى يكون تعريفه بها كتعريف العالم بالعلم قوله بان يقال الصلة
اه فيه تامل قوله وصلته اي صلة ما لايتم اه جعل الضمير
راجعا الى ما اعتبرا لصلة بالقياس اليه لا الى الموصول قال جملة
خبرية انما كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على مايعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه
بحكم معلوم الحصول له وذلك لا يتصور الا في الجملة الخبرية
واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم
لمن ليبطئن فلان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية
او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول فلا حاجة الى
القول بان قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

بمنزلة الاستثناء قوله لا غيره ضميرا لا نادرا لانه قل تعيين الظاهر
موضع الضمير قوله لان اللام الموصولة تشبه اللام العرفية وليست
بالحقيقة لاما حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير اليه والقول
بان الضمير راجع الى موصوف مقدر ضعيف قوله جملة معنى
ولهذا يحمل ح ولو كان بمعنى الماضي وايضا لايكون صلته مصدرا
لانه لا يقدر الفعل الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد
والصلة لاتكون الاجملة قوله وهي اي الموصولات لاحظ معنى
الجمع فيه باعتبار الخبر كما ان تأنيث الضمير باعتبار ان خبره
جماعة فيكون المرجع مفهوما من السياق والضمير واقع فيه
قال الذي اصله لذي عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب
اللفظ حتي لايتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة
لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون
صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذو بمعنى صاحب جاز ان يكون
صفة بخلاف سائر الموصولات قال والتي بقلب الذال تاء قال
واللذان واللتان وقد يشدد النون فيهما بدلا من الياء في
المفرد قال والذين كالاثنين لجمع المذكر من اولي العلم والذون
في الرفع هذيلة وقد يحذف النون من الذون تخفيفا ومن
[illegible] قال واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت او مقدرة
انه بمعنى الذي وفرعيه وكذا في قوله بمعنى التي قوله المنسوبة
الى بني طي قلبت في التثنية احدى اليائين الفا والاخرى
همزة تحرزا عن الاجتماع بين الياءات قال وذا بعد ما جوز

الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما
الاستفهامية كانت اولاه لم يجوز البصريون الافي ذا بشرط كونه
بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى
من ذا الذي يقرض الله اي من الذي فان ذا زائدة اذ بعده
موصول قال والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه
لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتهما والضمير احد دلائل موصوليتهما
قال الشيخ الرضي لا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا
في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ يستغنى عن ذلك
المحذوف بالباقي فلا يقوم دليل عليه ثم الضمير اما منصوبا و
مرفوع او مجرور فان كان منصوبا جاز حذفه بشرطين ان
لا يكون بعد الا لان الموصول لا يدل على ان العائد بعد
الا وان يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان مجرورا فيحذف
بشرط ان ينجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا او ينجر بحرف جر متعين
كقوله تعالى اتسجد لما تأمرنا اي به ويتعين حرف الجر قياسا
اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل
المتعلقات نحو مررت به او بالذي مررت او بزيد الذي مررت ثم
مذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر
اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب
سيبويه والاخفش حذفهما معا للاستطالة واما الضمير المرفوع
فلا يحذف الا اذا كان مبتدا بشرط ان لا يكون خبره جملة
ولا ظرفا فان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر ...

يكن في صلته فيشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله حيث طالت الصلة بالعطف فقوله في السماء وقوله في الارض ظرف لغو يتعلق بقوله اله لانه في معنى معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود في الارض انتهى حاصل كلامه ان قلت فلا معنى لتخصيص العائد بالمفعول وتعميم المنفصل لتحقق الاستثناء قلنا قد مر غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرينة وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضميرين وكون العائد بعد الا ليس الا للتنبيه على انتفاء القرينة فلا حاجة الى تخصيص المفعول وكذا في صورة الاتصال بالحرف فلانه قلما يحذف ح اما قولك لا معنى لتقييد العائد بالمفعول فنقول فيه ان العائد المجرور وان كان حذفه بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان كان قبله فنقول المفعول اعم من ان يكون بلا واسطة وان كان مرفوعا فقد عرفت انه على اطلاقه لا يصح حذفه بخلاف المفعول فانه على اطلاقه يصح الحذف وهذا هو المراد وايضا قد عرفت ان حذفه للاستطالة والكلام في حذف العائد من حيث انه عائد ويجري هذا الجوابان في المجرور ايضا قوله تمرين المتعلم اي تجربته التمرين التحكيم والتدريب قوله وتذكيره اي ... يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى كاف التشبيه لا يخبر عنهما لا يجعلان مضمرين قوله لان الذي مخبر عنها اي بحسب ... ولهذا ذات المخبر عنه فهو زيد في المثال المذكور ولذا قال

فاذا خبرت عن زيد اه وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد
دون الذي مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه
ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها
دون الموصول قوله اي اوقعت كلمة الذي اه لان المطلوب ان
تخبر عن الموصول والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته
الصدر قال وجعلت اه لان المطلوب ان يصف الموصول بالوصف
الذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الاولى
ولم يمكن ان يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدءا
فلا بد ان يكون نائبه وهو الضمير العائد اليه مكانه قال واخرته
لانه خبر وحق الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة ان
قلت اسم الفاعل والمفعول قد يكونان مع مرفوعهما جملة اسمية
نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران فلم لا يصح الاخبار
فيهما قلت لان هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة
اللام قال في ضمير الشان لو قال في الضمير المبهم ليشمل مثل
نعم رجلا وربه رجلا لكان اعم فائدة قال والموصوف والصفة
وكذا الفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في التاكيد
فلا يفيد الضمير ما افادته ويجب ان يكون الضمير مفيدا لما
يفيده المخبر عنه وكذا عطف البيان دون المعطوف [illegible] تبدل
والمبدل منه فقد اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا اسم الصفة
العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم [illegible] انما يجوز اذا
لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل [illegible]

من الفاعل قال والضمير المستحق لغيرها اي الذي استحقه غيرها قال وما الاسمية قال الشيخ الرضي لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمير الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كفجار وفساق وبناب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها قوله لا الحرفية لانه ذكر احوال الاسم واما اقسام الحرفية فتجيء في بحثه قوله فانها اما كافة اي مثلا قال واستفهامية وقد يراد معها التحقير والتعظيم والانكار ويحذف ما الاستفهامية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جرا ومضاف الا اذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية نحو بماذا تشتغل قوله نحو شعر ربما تكره النفوس اه قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من الامر وذلك قليل الا بشرط وفيه انه يجوز من للتبعيض متعلقة بنكرة كما في اخذت من الدراهم اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى تشمئز وتنقض وجملة قوله فرجة صفة للامر لان اللام فيه للعهد الذهني قاصرة بنحو احتياجها الى صلة وصفة قال وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادته الابهام فقال بعضهم حرف وقال بعضهم اسم وفائدتها اما التحقير او التعظيم او التنويع نحو اعطيت عطية ما اي عطية لا يعرف من حقارتها ولا مرما اي لا مر عظيم لا يعرف

من عظمته واضربه ضربا ما اى ضربا مجهولا غير معين قوله فان

كلمة من لا تجيء تامة ولا صفة الا عند ابي علي فانه جوز كونها

نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة نحو قوله

والا ترون من عدد اي الا ترون عددا وهي عند البصرية موصوفة اي

انسانا معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في وجوهها للذي

العلم ولا يفرد لما لا يعلم ويقع على ما لا يعلم تغليبا ومنه قوله

تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع

وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة

فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من

يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم

وقد جاء في العالم قليلا ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم

نحو زيد ما هو فهو سوال من صفته والجواب عالم مثلا ويستعمل

ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيتها وحقيقته ولهذا

يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة

الهمزة هاء والاصل المائية ونقول انه منسوب الى ما هو على

تقدير جعل الكلمتين كلمة وقول فرعون وما رب العالمين

يجوز ان يكون سوالا عن الوصف ولهذا قال موسى رب السموات

ويجوز ان يكون سوالا عن الماهية لكنه اجاب موسى ببيان

الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه لا يعرف الا

بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر قوله والموصوفة نحو يا ايها

الرجل قال الشيخ الرضي لا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء

واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة ؤونه لانه التزم فيه الاضافة
الى المفرد وانما قيل بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل
فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية و قيل الاضافة بقوله الى
المفرد لئلا ينتقض باذ واذا لانهما مضافان الى الجملة ولابد ن
فانه قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد
من خواص الاسم المتمكن لانه بمنزلة التنوين المنافي للبناء
وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى
الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة اليها الجملة في الحقيقة
اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان في حكم المقطوع
عن الاضافة وقال الشيخ الرضي انما التزم في اي الاضافة لان وضعها
ليفيد بعضها من كل فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا
لم يعرب كما في البداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه قال
الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية فلا تبنى اي معها
وان كانت اسمية وحذف صدرها اعني المبتدأ بشرط ان يكون
ذلك الصدر ضميرا راجعا الى اي فان كان مضافا بني على الضم و
اجاز سيبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا
فالاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا قوله فيمن قرأ
ثم لننزعن د ون الفتح وليس في قراءة الضم الوفاق على انها موصولة
مبنية فان الكوفيين ذهبوا الى ان اي هذه استفهامية معربة
مرفوعة على الابتداء وخبره اشد والجملة صفة شيعة على اضمار
المقول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد وقوله من كل شيعة معمول

لننزعن كما تقول اكلت من كل طعام فيكون من للتبعيض وقيل يجوز
ان يكون النزع واقعا على كل شيعة اي لننزعن من بعض كل شيعة
فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد اي الذين هم اشد وقيل
ان النزع معلق عن العمل وليس بشيء لان مفعوله ليس
جملة والمعلق يجب ان يكون مفعوله جملة قوله لتاكيد شبه
الحرف ان قلت قد مر ان حذف الاضافة منافية للبناء فكان
ينبغي ان لا يبني مع حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج
لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان يبني مع
قطعها من الاضافة لازدياد الاحتياج قلنا قد مر ان لزوم
الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة وحذف
صدر صلتها يبقى في صورة المضاف الى الجملة اوقلنا ان المنافاة
امر قياسي وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتها سماعي قال
وفي ماذا صنعت قال الشيخ الرضي ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة
الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا وومن ذا خير
منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي الذي
هو هو على حذف مبتدأ واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم
الاشارة لا غير ويحتمل فيمن ذا الذي ان تكون زائدة
وان تكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان هاء
التنبية يدخل على اسم الاشارة قال احدهما ما الذي الجملة
صفة لقوله وجهان او استفهامية قوله على ان يكون ذا بمعنى
الذي قال الشيخ الرضي لقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة ويحكم

في نحو ماذا صنعت بزيادتها ان قلت رفع الجواب ورفع البدل من ما يدل على ان الجملة اسمية قلنا جاز ان يكون ما مبتدءا وذا مزيدة والفعل خبر بلا تقدير العائد ووجهه ان حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول قوله والظاهر ان مرادهما واحد ويؤيده ما نقلناه من الشيخ الرضي من ان ذا موصولة او زائدة قال وح جوابه نصب هذا اذا كان بعد ذا فعل ناصب لما قبله ومشتغل عنه بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك نحو ماذا عرض وماذا عليهم وماذا اجل لهم فالرفع لازم سواء جعلت ذا موصوله او زائدة قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر والماضي قيل كان هذه تحتمل ان يكون ناقصة على اصلها وتامة وبمعنى صار وزائدة ولما كانت اسماء الافعال بمعنى الامر والماضي كان حقها ان لا يكون لها محل من الاعراب كالامر والماضي وقيل انها مصادر وفيه انها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا تكون اسماء افعال وفيه ان القائل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها اسماء مصادر الافعال وانما سميت اسماء الافعال قصراً للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان يقال ان بعضها مبني لكونها في الاصل اصواتا كصه ومه وحمل الباقي عليهما طرداً للباب وقيل انه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر وفيه ان معنى الفعل ينافي الابتداء وفيه ان هذا المقسم المبتدأ لكونه مسندا لا ينافيه معنى الفعل وفيه انه معنى الفعل لو لم ينافي الابتداء لصح ان يقال لكل فعل انه مبتدأ

وفيه ان ذلك امر اصطلاحي اوان هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة ولا ضرورة في الافعال لجواز ان لا يكون لها محل من الاعراب بخلاف الاسم فان خلوه من الاعراب غير معهود فلابد ان يخرج له وجه نعم للخصم ان يقول ان القسم الذي من المبتدأ مؤول بالاخرة الى انه مسند اليه لان قولك اقائم زيد في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه قوله لان المعنى على الانشاء فيه ان المعنى لو كان على الانشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة اذ ليس المعنى على المضي فالظاهر في وجه بناء اسماء الافعال ما قاله الشيخ الرضي هو انها بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا حاجة الى العذر المذكور قوله مثل رويد زيدا في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ونحو رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل قوله مثال لما هو بمعنى الامر وهو متعد مستعمل فيما نقل عنه نحو رويد زيدا اي ارواده كما ان المثال الثاني مع انه بمعنى الماضي لازم غير مستعمل فيما نقل عنه ففي هذين المثالين

اشارة الى اقسامها قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضي فتحت التاء نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل بمعنى الفعل وكسرت الساكنين وضمت للتشبيه بقوة الحركة على قوة معنى الفعل اذ معناها ابعد وكان القياس على تقديران اصله هيهية كزلزلة ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكن يوقف عليها في الاكثر بالتاء تنبيها على الحاقها بالافعال فكان تاءها تاء ملت وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة كقوقاة والوقف على الهاء اما مكسورة الياء فجمع مفتوحة الياء مفردة كمسلمات والوقف عليها بالتاء ومضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء قوله وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال او ان اللام تدخل على بعضها او ان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن وعند بعضهم مجرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قيل صيرورتها اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا فمعنى صه بلا تنوين اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعين متعلقه اي المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا ما قوله اذا العربي القح قال قدس سره في الحاشية الفح الخالص قوله بحسب الوضع وانكان طاريا قوله مثل الضارب امس او قال

بدل امس في الماضي لكان اخصر قوله المشتق من الثلاثي صفة للامر ولا يخفي ان تقديرالمشتق اصدق من تقديرالكائن قوله اي قياسي اوذو قياس قوله على انه لم يأت اي على ان اسم الفعل من الرباعي بمعنى الامر لم يأت الانادرا وهو كلمتان قرقار اي صوت من التصويت وعرعار اي تلاعبوا بالعزعزة وهي لعب الصبيان قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان وفيه ان الحكاية لاتغير فلوكان صوتين لقيل قارقار وعارعار كغاق غاق قوله حال كونه مصدرا صاحبها ضمير قوله مبني قال معرفة اي علم جنس كسبحان قال كفجار صفة اخرى لمصدر ويجوز ان يكون خبر محذوف اي هو كفجار والجملة معترضة قال الشيخ الرضي وقال ايضا ابن من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا وصفة ومصدرا وعلما مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مونثة قوله وصفة لمونث لم يجيئ في المذكر وجميعه يستعمل من دون موصوف ويستعمل اما لازمة النداء سماعا نحو يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسا نحو حبا ء للمنية وهي في الاصل لكل ما يحفل اي يجذب ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي على وصفيته نحو قطاط اي قاطعة كافة قوله اما عدل لا انما اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية والا لزم بناء سلام وكلام لكن فيه انه لادليل على العدل وثبوت الفجور وبثوت فاسقة لايدل لان على كون

فجار وفساق معل ولين عنهما لجواز ان يكونا مرادفين لهما
وان ادعى ان العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في
منع الصرف قلنا لا دليل على كون نزال معدولا عن انزل وما
استدلوا به عليه في غاية الضعف فالاولى ان يقال ما قاله
الشيخ الرضي وهو ان قسم المصادر والصفات يبني لمشابهة الفعال
الامري زنة ومبالغة اذ في الكل مبالغة قال علما للاعيان حال
من مفهوم قوله مبني في الحجاز معرب في تميم اي اختلف حال كونه
علما للاعيان وانما قلنا ذلك لانه ان تعلق بكل من قوله مبني
ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم
خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال اللهم الا ان يقدر للاخر كما في
باب التنازع قوله لمشابهة فعال جعله الامر فيه ما ذكر في
اخته ولا يجري فيه ما يجري فيهما فالوجه فيه ان هذا القسم اما
علم مرتجلا ومنقول عن المعنى الوصفي فان كان منقولا راعوا حاله
الاصلي وكان فيه المبالغة وان كان مرتجلا حملوا على المنقول لانه
اكثر من غيره قوله وجه الاكثرين اه او ان وجه البناء في ذي الراء
قصد الامالة له اذ هي مستحسن والمصحح للامالة كسر الراء وهي
لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب منع الصرف فلم تكسر

* تمت الحاشية على الفوائد الضيائية من عبد الغفور ره *

تكملة عبد الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اي المركبات المعدودة الخ أي فيما سبق بقوله وهي المضمرات والموصولات واسماء الاشارة الخ بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى واللام في السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة من المبنيات ثم ان المص رح ذكر المحدود في قوله المضمر ما وضع الخ وفي قوله الموصول ما لايتم الخ مفرد ارعاية لما هو الاصل المقص في التحديد وذكر فيما عداهما جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقص تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظة كل في بعضها للاشارة الى الطرد وترك في بعضها رعاية لما هو الاصل ولما ذكر الشر توجيه صيغة الجمع ولفظة كل في شرح قوله التوابع كل ثان تركه ههنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن الثاني الخ فلا يرد ان جميع المركبات لايصح عدها من المبنيات لان منها معربات كفلان وفلانة بالاتفاق ومنها

معربات في الافصح وما قاله الشيخ الرضي من ان قوله اسم لاحاجة اليه لان الكلام في اقسام الاسم ولذا ترك في غيرها فساقط لان تصريح ما علم ضمنا من المقام لا يقال انه لا حاجة اليه نعم لا بد لاختياره التصريح ههنا والاكتفاء بالقرينة فيما عداها من نكتة وهي انه لما كان في اسميتها شبهة لكونها مركبات من كلمتين والاسم قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الشارح قوله وجعلهما كلمة واحدة على قوله تركيب كلمتين فاندفع الشكوك التي عرضت للناظرين قوله اسمين او فعلين الموجود من هذه الاقسام هو المركب من اسمين كبعلبك ومن فعل واسم كتأبط شرا قوله نسبة اصلا لانها نكرة في سياق النفي فتعم قوله لا في الحال اي في حال التركيب قوله لئلا يخرج مثل سيبويه فانه من المركبات المبنية للتركيب قوله ليخرج مثل عبد الله اه فانهما ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظ واما الثاني فلانه قبل النقل جملة فليس بمعرب ومبني وبعد النقل محكي على ما كان عليه قوله مثل عبد الله اه اي ما هو مشتمل على النسبة حال التركيب بان اضيف كلمة الى الاخرى او وصفت بها وجعلتا كلمة واحدة وما هو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة والناقصة المنقولة عن معانيها الى الاسمية قوله قبل العلمية اما حال التركيب او قبل التركيب قوله من افراد المحدود لكونه مبنيا للتركيب قوله قبل التركيب الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان المصنف رح قال في بيان قوله

ليس بينهما نسبة اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك
ليخرج المضاف والمضاف اليه والجمل المسمات بها الان بين جزئيهما
نسبة قبل العلمية وليسا بجنبيين بعد التسمية بهما فاعترض
الشيخ الرضي عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض الحد ود لان
المركب المذكور فيه حرف عطف نحو خمسة عشرا وحرف جر نحو
بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهو نسبة العطف وغيره فلا يدخل
في هذا الحد الاما ركب لاجل العلمية والشيء بدل لفظ قبل العلمية
بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضي ان
المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة
العام بناء على كثرة العلمية في المركبات قوله اصعب
من خرط القتاد لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة
في الاستغراق فارادة بعض الافراد دون البعض من غير قرينة
ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض للفاضل الهندي حيث عين النسبة
فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى
فيخرج مثل تابط شرا وعبد الله ويزيد والنجم اصلا ما قوله و
الاحسن ان يقراه اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل
فيها هذه النسبة لا تعيينها وتخصيصها بان يقرا المراد نسبة مفهومة
اه كما هو المتبادر اذ ليس المقصر ان لا يكون بين الكلمتين
نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظاهر تركيب خمسة عشر
تركيب مزجي كبعلبك لا يفهم منه النسبة لكنه اذا لوحظ ان
معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل

خمسة وعشر بخلاف بعلبك قوله اوغيره نحو بيت بيت اى لبيت
الى بيت قوله لوقوع اخره في وسط الكلمة اي بعد التركيب قوله
فان اصله خمسة وعشر بناء على ان معناه مجموع العددين
قوله يعني اخوات حادي عشر اه يريد الوجه الاول افراد
الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر
لخفاء في تضمنها الحرف ويؤيد الثاني عموم الفائدة وان كان
افراد الضمير يحتاج الى التاويل قوله مثالين اي من نوع واحد
اعني تضمن حرف العطف مع ان الظاهر ايراد المثال الثاني لغير
حرف العطف تعميما للفائدة قوله في هذا المركب اي المركب
العددي وانما لم يقل اورد مثالين احدهما التضمين معنى
حرف العطف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله لان
التعميم في الحكم اعني البناء الذي هو المقصود بالذات اولى
بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف قوله وجوابه
اه خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار
ما خذه قوله لا تسع حروفها جميعا لزيادتها على ثلثة قوله اذ في
اخذ بعض الحروف نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثالث قوله وعلى هذا
القياس اه فانه مشتق من احد وعشرون بمعني الواحد من احد
وعشرون قوله لا فرق بينهما اه يعني كل واحد منهما مشتق من
الجزء الاول من العدد المتضمن لحرف العطف لا فرق بينهما
الا بالتصريح بحرف العطف في احدهما والتقدير في الاخر فحرف
العطف المذكور في الحادي والعشرون هي حرف العطف الذي

كان في الاصل وليس فيه للعطف على الهادي وفيه تعريض للشارح الرضي حيث قال انه للعطف على لفظ احد في الحقيقة وللعطف على الهادي في الظاهر لكونه قائما مقامه بانه التزام امر ولقائل لا احتياج اليه في الجواب قوله لسقوط النون وانما سقط النون لانه لما كان حذف الواو المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون ايضا لذلك وانما كان حذف النون موهما لشبهه بالمضاف لان نون المثني والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء قوله مع منع صرفه اه هذا القيد مستفاد من قوله في الافصح قال والاعرب الثاني وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمنه الحرف وهو ضعيف قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا وان كان مبنيا فالاولى والاشهر ابقاؤه على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا قال وبني الاول على الفتح ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وسكونه قوله ولا كل بعض من حيث انه بعض من الابعاض المعينة فالفرق بينه وبين كل ما يكنى به ظاهر ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق منه الى الفهم البعض الغير المعين ولا معنى له قوله فكانهم اصطلحوا اه ولم يصطلحوا في الظروف كذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة الى الجملة والى اذ قوله ويتعذر تعريفه لعدم وجود قدر مشترك يخصصه

قوله موضوعة وضع الحرف اعني الثنائي فان اقل بناء الاسم الثلاثي فعلة بنائه مشابهة لمبني الاصل في البناء قوله وحمل الخبرية عليها لمشاركتها لها في البناء فهي مبنية لمشابهتها لما يشبه مبني الاصل قوله بمعنى كم يعني الكناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير ولذا لم يقيد لشيء منهما في المعنى وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما وتمييزها واجب النصب ولا يجوز جره لا بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا الا معطوفا عليها فيقال كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك رح انه مسموع لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم مبهم وقد يجري مجرى كم فينتصب ما بعده على التمييز قوله او غيره مجرور معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا وما قيل مجرور عطف على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت كيت وايضا في القاموس كيت وكيت دورهم بكسر اخرهما اي كذا وكذا درهم اذ في الاول عطف على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت نحو وما في القاموس يدل على ان كيت وكيت تجيء بمعنى كذا وكذا ومن العكس قال وكيت وذيت بفتح التاء وكسرها وقد يضم اصلهما كية وذية حذف لام الكلمة وعوض منها التاء ولذا يكتب طويلا ويوقف عليهما كما في اخت ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان

كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت قوله لا تستحق اعرابا ولا بناء لان استحقاق الاعراب فرع التركيب الذي يتحقق معه العامل والجملة من حيث هي لا تركيب له مع غيرها واستحقاق البناء فرع المناسبة بمعنى الاصل ولا مناسبة للجملة معه مناسبة معتبرة في البناء قوله ولم يجز خلوه عنهما اذ المفرد الواقع في كلا منهم لا يخلو عن احدهما قوله رجح البناء لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع المفرد تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فترجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لها محل من الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها للاعراب المحلي عارضي فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات الاعراب والبناء قوله ومن الكنايات كاين ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون للتكثير غالبا نحو وكاين من نبي قاتل معه ربيون وقد يجيء للاستفهام نحو قول ابي ابن كعب لابن مسعود كاين تقرء سورة الاحزاب اية فقال ثلثا وسبعين قوله منحطة عن اخواتها لكونها في الاصل اسما معربا منونا قال فكم الاستفهامية اه كم الاستفهامية والخبرية يدل لان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما

المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما ولهذا احتيج الى
التمييز ولا يحذف الا بدليل والحذف في الاستفهامية أكثر
لانه في صورة الفضلات قال منصوب ولا يجوز جره الا اذا
انجرت الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجال مررت فيجوز
في مميزه الجر ايضر قصدا الى التطابق بينهما قوله لانه لو جعل
اه لتساويهما في الظرفية فاعتبار احدهما دون الآخر ترجيح
بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية مع ان خير الامور
اوساطها ولان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقي الوسط فجعل
تابعا له قوله لان العدد الكثير اي المأية والالف قوله
ما ينبغي الصواب اسقاط ما قوله لكن جوز الزمخشري رد
لما قاله الشيخ الرضي وجوابه ان كلامه في مميز متصل بكم
واما اذا فصل بينهما بفعل متعد فالاتيان بمن واجب في الخبرية
والاستفهامية ذكره في الرضي فبيل هذا الكلام والاية من
قبيل الفصل قوله على انشاء التكثير لان المتكلم يقصد بكم
اعلام التكثير الذي في ذهنه لا ان لاستكثاره خارجا ولا ينافي
بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فنحو كم رجلا
ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء لاستكثار الضرب
ولذا يقال كذبت ما ضربت كثيرا منه الرجال ولا يقال له كذبت
ما استكثرت من الضرب كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقو ليسوا
بكثيرين ولم يصح ان يقو ما تعجبت من كثرتهم قوله لكان اوفق اه
يعني ان الاوفق للتعبير السابق حيث قال فكم الاستفهامية كذا

والخبرية كذا ان يقول كلتا وايراد كلابتا ويليهما بالمذكر كالنوعين واما بدون التاويل فلا يحكم بشيء منهما ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا قلت الكلمة المبنية وجعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت اسما وفعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية وقد يجيء معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى كلامه وجعل كلا من التذكير والتانيث فيه بالتاويل قوله كلا هذين النوعين كما هو الظاهر من توصيف كم بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما التاويل بهذين اللفظين وبهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية لفظهما وليس كذلك لان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد قوله وهما كم الاستفهامية والخبرية لا حاجة الى هذا كما لا يخفى قوله اي كل واحد في مغني اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلتا وكلا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل فما قيل ان التاويل بكل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ليس بشيء بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل واحد

منهما مع قطع النظر من الاخر والتعبير بلفظ كلتا للاختصار ولا دخل في ذلك للاثنينية كما في قوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها

قوله او شبهه ليدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قال فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره في الرضي هذا منتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل مبتدءا انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح في شريطة التفسير من ان قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير يفيد ان مجرد العمل في الضمير يكون مانعا عن العمل فيه لان قوله مشتغل عنه بضميره داخل فيه نحو زيد قام وكم جاءك لان الاشتغال بالضمير مانع من العمل وان كان التقديم ايضا مانعا وخارج بقوله لو سلط عليه لنصبه لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا من العمل فيه وههنا ليس كذلك قوله اي على حسب عمل هذا الفعل يعني ان ضمير حسبه راجع الى العمل المفهوم من معموله لا الى اقتضاء العمل على ما في الرضي وعمل الفعل لا يكون الا بحسب المميز فاندفع ما قيل الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا قوله فالاستفهامية اكتفى بثلثة امثلة من المفاعيل في الاستفهامية والخبرية لما ان المعروف انتصابها على انها مفعول بها او ظرف او مصدر واما خبر كان نحو كم كان مالك

والمفعول الثاني من باب ظننت نحو كم ظننت مالك فهما داخلان في المفعول به قوله وانما جعلناه فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع معناه تعين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا فلا يرد انه على تقدير عدم الاشتغال بضميره يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما في الرضي قوله مثل قولك كم رجلا ضربته اه فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين بالجهتين التقديرية وعدمه قوله في جميع هذه الاسماء اشارة الى ان الجمع المضاف في قوله اسماء الاستفهام والشرط للاستغراق بمعنى الكل المجموعي كلواحد لا انه خص عنه كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه كما في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل ان في قوله اسماء الاستفهام والشرط خرازة لان المراد اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام وهم قوله لا في كلواحد منها فان من وما يتاتى فيه الوجوه الثلثة ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية واي يتاتى فيه الوجوه الاربعة واين وانى ومتى واذا وكيف وايان لكونها لازمة الظرفية لا يتاتى فيها الا النصب على الظرفية او الرفع على الخبرية كما فصله الشارح قوله فيهما الرفع على الخبرية اي بالظرف كما يدل عليه قوله بالشرائط المذكورة فلا ينافيه ما في الرضي من تاتي الرفع فيهما على الخبرية نحو من انت وما دينك قوله باعتبار بعض الوجوه وهو النصب والجر واما باعتبار الرفع وهو المرفوع

على الابتدائية قوله رفعه بالابتداء والخبر جملة قد حلبت
على عشاري قوله نصبه على الظرفية اه بان يكون ظرفا لحلبت
او مصدرا له اي كم مرة او كم حلبة والجملة خبر عمة لك قوله
فكان الاليق تاخيره ليكون الاصل مقدما على الفرع قوله
فتكون منقلبة الفا والقدم الى داخل قوله اعرب مع التنوين
لانه لما عوض التنوين عن المضاف اليه كان الاضافة باقية لان
غاية الكلام اي في قصد المتكلم قوله لتضمن معنى حرف الاضافة
لتضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس حرف
الجر ههنا مقدرا كما في غلام زيد بل مفهوم ما معناه من الغاية
ليفهم المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه قوله في الاحتياج
الى المضاف اليه فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود
المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما
يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب
اسميتها الاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان
كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست
بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه
محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا
اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضي قال لا غير
نحو جاء زيد لا غير اي لا جائي غيره ولا غيره جاء قال وليس
غير و غير خبر ليس اي ليس الجائي غيره قال الاخفش يجوز ان
تكون اسمه كذا في الرضي قوله لشدة الابهام الذي فيه فانه

اسد ابها ما من مثل فلهذا لم يبن مثل على الضم قوله كما فيها اي كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة قوله وحسب بفتح الحاء وسكون السين الكفاية قال الله تعالى حسبك الله ويقال حسبك درهم من هذه الدراهم اي كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة ولا يقال مررت باخيك حسبك من رجل كذا في شرح شمس العلوم قوله وعدم تعرفها بالاضافة الا ان عدم تعرف غير لتوغلها في الابهام وعدم تعرف حسب لكونه بمعنى محسب واضافته لفظية في الصحاح هذا رجل حسبك من رجل هو وصف للنكرة لان فيها تاويل فعل كانه قال محسب لك وبما ذكرنا ظهر انه ليس مشابها للغايات في الابهام اذ لا ابهام في محسب ولذا لم ينقل واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب بل شبه بغير وانه ليس بمعنى لاغير على ما وهم قال حيث للمكان قد يفتح الثاء لخفته ويكسر لالتقاء الساكنين في الصحاح حيث كلمة تدل على المكان لانه ظرف في الامكنة بمنزلة حين في الازمنة وحوث لغة في حيث قوله قد تستعمل للزمان اي الحين كما في قوله * للفتى عقل يعيش به * حيث تهدي ساقه قدمه * في الصحاح هداه اي قدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر عقل اي للفتى عقل يعيش به مدة حيوته وفي الرضي ولا يمتنع حمله على المكان اي حيث مشى قوله مفعول ترى كذا في الرضي فعلى هذا طالعا حال ونجم بالرفع فاعله والعائد محذوف اي طالعا في ذلك المكان ويضيء وساطعا وصفان لنجم وفي شرح ابيات الركبي

نجما بالنصب فعلي انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى وحيث
ظرف ترى وقال شارح اللباب وطالعا مفعول ثان لترى اوحال
من سهيل ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله نغيت منه
مقام الذئب وان لم تجعله صلة يكون حالا والعامل فيه معنى
الاضافة اي مكانا مختصا لسهيل حال كونه طالعا ويجوز ان
يكون حيث في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول ترى
نسيا كانه قيل اما تحدث الروية في مكان سهيل طالعا انتهى
قلت جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل فيه
معنى الاضافة غير مرضي عندهم وكذا القول بزيادة حيث
والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود الى سهيل حذف هو
وعامله للدلالة عليه اي تراه طالعا قوله لشذوذ الاضافة الى
المفرد ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر
اي حيث سهيل موجود وترك اضافته مطلقا اشذ قوله زمانية
وهي التي للمفاجاة عند المبرد واذا الشرطية لا يكون الا زمانية
واما التي ليست ظرفا اصلا ففي ثبوتها اختلاف كما سيجيء ولذا
لم يقل اولا يكون لشيء منهما قوله لما ذكرنا في حيث في الرضي
واما اذا ففيها خلاف هل مضافة الى الشرط اولا انتهى فالدليل
المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى
الشرط وانها ظرف للجزاء كما هو المشهور واما على القول بانها
مقطوعة عنها والعامل فيها الشرط فلا والاولى ما قاله الشيخ
ابن الحاجب انما بني حيث واذا واذ لانها موضوعة لمكان

حدث يتضمنه الجملة او زمانه فشابه الموصولات في احتياجه
الى الجملة قوله وهي اذا كانت الخ اشارة الى ان قوله للمستقبل
خبر مبتدأ محذوف مع العاطف بقرينة كونه حكما كالاحكام
المذكورة بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا
من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل او للماضي او للحال
او للاستمرار ولا يكون لشيء منها وقيل الجملة معترضة
فلا حاجة الى تقدير العاطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيف
الاعتراض قوله وان كانت داخلة على الماضي فهي تقلب الماضي
الى المستقبل عكس اذ نحو اذ يمكر بك الذين كفروا واذ
يقول لصاحبه قوله وقد استعملت في الماضي اما لخروجها عن
الظرفية كما ذهب اليه ابن مالك حيث قال وقد يفارقها الظرفية
مفعولا بها ومجرورا بحتى ومبتدءا مثال الاول قوله عليه السلام
لعايشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي
غضبى ومثال الثاني وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها ومثال الثالث قوله تعالى اذا وقعت
الواقعة في قراءة من نصب خافضة رافعة فاذا وقعت مبتدأ و
اذا رجت خبره وليس وخافضة ورافعة احوال ثلثة والمعنى
وقت وقوع الواقعة صادقة الوقوع خافضة قوم رافعة اخر
وقت رج الارض فاذا عنده في موضع جر بحتى فعلى هذا
لا جواب لها لانها معمولة لما قبلها والجملة التي يتوهم في
محل الجواب استيناف ففي قوله تعالى وسيق الذين كفروا

اللزوم بعيربا ب شريطة التفسيركما قيل قوله والعامل في اذا
هذه اه اليه ذهب الزمخشري وابن الحاجب وعند غيرهما
الخبرالمذكور في نحوخرجت فاذا زيد جالس والمقدر في نحو
فاذا السبع اي حاضروان قدرت انها الخبرفعاملها مستقر
اواستقركذا في المعنى وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة
عن اضافة وعلى تقديركونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير
المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع
اي اذا حضورالسبع قوله فهي للسببية احترازعن لزوم عطف
الاسمية على الفعلية قوله قيل قائله الشيخ الرضي ويؤيده وقوع
ثم موقع الفاء في قوله تع ثم اذا انتم بشر تنتشرون قوله لا مفعول
به كلام المص حيث قال اي خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع
يدل على انه مفعول به كماذهب اليه ابن مالك من انه قد يفارقها
الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تع فاذا
حبالهم وعصيهم يخيل اليه من سحرهم انها تسعى ان هذه اذا
للمفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعني الوقت الطالبة
ناصبالها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع ان يكون
ناصبها فعلا مخصوصا وهوفعل المفاجاة والجملة ابتدائية لا غير
فتقديرقوله تع فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسي وقت تخيلهم
لسعي حبالهم وعصيهم وقال في تفسرقوله تع ثم اذا انتم بشر
تنتشرون اي ثم جاء وقت كونهم بشرا تنتشرون فان ظركل
من التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها واما ما

قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فبحذفه ركاكة المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع في زمان وقوله او مكان وقوله لعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصا في نحو قوله ثم ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم خامدون قوله الكائنة للماضي قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانه ح يكون حالا قيدا للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحا لكنه عديم وحة قوله وقد تجيء للمستقبل تجريدا عن المضي واستعمال المطلق في المقيد قوله لاستيفاء المعاملة التي فعلها مانع لفظا او معنى مذكور احتمع ... في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه قوله ولعله مجيئها مجيء اذ للمجازاة في غير جواب بينما وبينهم قليل وفي جوابها كثير فالتعليل قاصر قوله فيهما للمكان اه قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التخصيص الذي استفهاما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن ... مستقر الصق بالقلب قوله اي حال كونهما اه فاستفهاما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وفي جعلهما عين الاستفهام والشرط اشارة الى رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير ذاتي استفهام وشرط قوله وانى زيد في الرضي لا يستعمل انى بمعنى اين الا مع من ظاهرة نحو من انى عشرون او مقدرة نحو انى لك هذا اي من انى لك ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد قوله بمعنى متى ولا يجيء معنى

متى وكيف الا بعده فعل قال استفهاما وكتب الجمهور ساكتة
عن كونهما للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع
قال وكيف للحال استفهاما الاستفهام بكيف من النكرة فلا يكون
جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد قوله وقد جاء
كسرهما في الرضي كسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر
نونه لغة هذيل قوله جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال والجار
والظرف متقاربان ويكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه
هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو
كانت ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم
السبت قوله فهو في محل الرفع على الخبرية هذا اذا لم يدخل نواسخ
الابتداء على ذلك الاسم وان دخلت نحو كيف اصبحت وكيف تعلم
زيدا فكيف منصوب المحل جزءا ثانيا لمطلوبي ذلك الناسخ كذا
في الرضي قوله على الحالية ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة
للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد
قياما حاصلا على اي صفة يقوم زيد قال مذ ومنذ قيل انهما
كلمتان براسهما اذ الاصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف
وقيل اصل مذ منذ بدليل مجيئه وامنا ذ ويضم الذال اذا التقى
بالساكن قوله لموافقتهما اه قال الاخفش البصريون يجرونهما مطلقا
والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما في الزمان
الحاضر اتفاقا انما الخلاف بينهم في الجر بهما في الزمان الماضي
ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا واذا جر بهما فقيل انهما اسمان

مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من لابتداء الغاية اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة وبمعنى في ان كان حاضرا معرفة نحو ما رأيته مذ يوم الليلة وبمعنى من والى جميعا فتدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك ان كان الزمان نكرة نحو ما رأيته مذ اربعة ايام ثم ان المص رح ذكر في بيانهما ثلثة وجوه الاول ما في شرح الكافية وهو ان وضع مذ وضع الحرف وحمل منذ عليه لانه قهما الثاني ما في شرح المفصل وهو ما ذكره في الشرح الثالث ما ذكره فيهما وهو انهما مقطوعة عن اضافة مرادة في المعنى ولذلك بنيت منذ على الضم كما يبنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يات الا مبنيا الا انه لا يذكر المضاف اليه معه الا نادرا بخلاف قبل قوله اي اول مدة زمان الفعل فاللام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناهما اول المدة مطلقا وتعيين كونهما مدة الفعل المتقدم عليهما مستفاد من ذكر الفعل فلا حاجة الى التاويلين فانما يصح لو ثبت استعمالهما في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما لا يستعملان الا في اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما يوخذ من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال قوله اي الاسم المفرد الدال على الواحدة لا المثنى والمجموع وما في حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيته مذ ثلثة ايام لانه في

حكم المجموع قوله امرا واحد الجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة في المثال المذكور ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة قوله اي الزمان الذي اه يعني ان الباء ليست صلة والا لكان الواجب المقصد به العدد لانك قصدت تقدير اه يومان عدد اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذي قصد باسم العدد فيابى عنه لفظ يليهما لانه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد الا تجوزا قال وقد يقع اه معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اي فيقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع المصدر قوله اي ما كتب على هذه الصورة يعني ان الكلام على حذف المضاف اي صورة ان فيشتمل المثقلة والمخففة لا ان كلمة ان مستعملة في ما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرءا وما كتب على هذه الصورة موضع او ان ليفيد التعميم ولا يشك احد انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصويران بالتشديد والتخفيف اختصارا في الكتابة قوله اسمين لا حرفين فانه ح لا محل لهما من الاعراب قوله لكونهما في تاويل الاضافة كون اللفظ ما ولا بالاضافة ليس من الاقسام المعدودة للمعرفة ولو كفى التاويل بالاضافة في صحة الابتداء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدء الا مكان التاويل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الى الجملة حذفت لدلالة السابقة عليها ولذا بنيت منذ على الضم تشبيها لها بالغايات في كونها مقطوعة عن الاضافة الى الجملة وهي بتاويل المفرد

المعرفة والتقدير مارأيته منذ مارأيته يوم الجمعة اي منذ
عدم رويتي فيكون من المضاف الى احدهما قوله ويرد عليه
اه قال المصرح هذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ
اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة وجميع المدة بانها يوم
الجمعة اويومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح وتقديم
الظرف انما يكون مصححا اذا كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ
كقولك في الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام
ان لمذ ومنذ ثلث حالات احدها ان يليهما اسم مجرور فهما
حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان
حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا وثانيها ان يليهما
اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذهابك
وثالثها ان يليهما جملة فعلية اواسمية فقال البصريون انهما
مبتدء ان ما بعدهما خبرهما اذ التقدير فيما اذا كان بعدهما
اسم زمان نحو مذ يوم الجمعة وتقدير زمان فيما اذا كان بعدهما
معدودا وجملة فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة او يومان
جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليه وان جاز
العطف فيما هو بمعناه نحو ما رأيته فاول مدة عدم رويتي يوم
الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبله مضافان الى جملة
مصرح بجزئيها اذا كان بعدهما جملة محذوف واحد
جزئيه اذا كان بعدهما مفردا اي مذ كان يوم الجمعة ومذ كان ذهابك
فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة وقال صاحب

التسهيل وانما اختير هذا اذ فيه اجري مذ ومنذ على طريقة
واحدة ومي كونهما ظرفين مضافين الي جملة بعدهما مع صحة
المعنى فهوا ولى من احتلاف الاستعمال وفيه تخليص من ابتدأ
بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان
ادعى التعريف وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة
واحدة من غير رابط ظر ولامقدر انتهى وقد عرفت بما حررنا
لك انك فاع جميع ذلك عن مذهب البصريين قوله بالالف
المقصورة ويعامل الفها معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظر
ويقلب ياء امع المضمرغالبا ثم ظاهركلام المصرح ان لدي لغة
براسه وفي الصحاح ان لدى لغة في لدن قوله وقد جاءا
في لدن تسع لغات كعضد وجمل وكتف وحير وقس وعد وقم
وخف ترك المصرح كتف متابعة لما في المفصل لقلته كما ترك
لت بفتح اللام وكسرالتاء ولدن بضم اللام وسكون الدال
مع فتح النون قال وقد جاء لدن بفتح اللام اه كما جاء في عضد
عضدا بسكون الضاد ثم كسرالنون لالتقاء الساكنين ضبط
الشرح اللغات الستة المذكورة في المتن بهذا الطريق لان
تغيير اللغة للخفة فبعد ضبط الاصل ضبط الاخف فالاخف
بدون سقوط النون ثم الاخف فالاخف بعد سقوط النون وقدم
ما فيه النون لكون التغير فيه يسيرا قال ولدن بتحريك الدال
بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسرايضم قال
ولدن بتسكين الدال ونقل ضمها الي اللام وكسرالنون لالتقاء

الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا قال ولد وهي ثلث لغات باسقاط النون من اللغات الثلث التي بسكون الدال وضمها وقد جاء لدكمد وهو في غاية القلة قوله لوضع بعضها وضع الحروف في شرح المفصل بنيت لد ولدن لشبههما بالحروف لوضعهما على الصيغة التي لبست عليها الاسماء وانما عليها الحروف فاشبهت الحروف وبني لدى لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم يبني فهو يبني وان اختلف بزيادة ونقصان مع بقاء الاصل والمعنى فيه فبني لد لشبهه بالحرف وبني لدى لشبهه الحرف وان اختلف جهات الشبهة فانه لا يضر الا ترى ان نزال بني لشبهه نازل وبني حذار لشبهه بنزال وان اختلف جهات الشبه انتهى واورد عليه الشيخ الرضي ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء عن الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني فلا يجوز ان يكون بناءها مبنيا على وضعها وضع الحروف والجواب انا لا نم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبني على ما يعلم حالها من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناء ما على كونها كثيرة الاستعمال مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربا مع كونه ثنائيا كدم ويد وهن في بعض اللغات كما مر وبما نقلنا من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل لا وجه للحكم ببناء لدى لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند قوله وكلها بمعنى عند اي كلها مشتركة في هذا المعنى الا

ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فان ايلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعني من عند واما لدى فهو بمعني عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا في الرضي و بهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم من معها ظاهرة او مقدرة ينافي التضمن كما في اسماء الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لدن مبنية لشبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدءا غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا يبني على المبتدأ بخلاف عند و لدى فانهما لايلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنيان على المبتدأ او معنى عند القرب حسا او معنى نحو عندي انك غني وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا نجرت بمن كذا في الرضي قوله ان تجربه اي لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة قوله وقد ينصب اه اي ينصب بلدن لابسا ثر لغاته لفظ غدوة لا لفظ اخر وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كان معرفة قوله تشبيها لنونها اه وان كان من نفس الكلمة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين فيعمل عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكي نصب غدوة بعد لدن المحذوفة النون قوله ولذلك يحذف اه اي لكون نونها شابها بالتنوين يحذف النون عن لدن تارة وتثبت اخرى قوله ولدن اه عطف على تشبيها من حيث المعنى علة لنصب خصوص غدوة قوله اي لاجل الفعل اه في هذا التوجيه صرف

اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر في امثاله والماضي المنفي على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا وفي التوجيه الثاني ابقاء اللام على المتبادر وجعل الماضي صفة للزمان واسناد المنفي اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا وربما استعمل قط بل ون المفي نحو كنت اراه قط اي دائما وقل استعمل بد ونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط قوله وبناء المخففة اه وقيل لتضمنه معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم قوله بل ليل اعرابه اه فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب بالاختصاص واقتضائها التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا يعرب الغايات عند الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه جاء فيه الفتح لا معربا منصوبا وهم قوله اي دهر الداهرين معنى عوض الدهر سمي به لانه كلما مضى جزء عوضه جزء كذا في القاموس قوله المعرفة والنكرة المعرفة مصدر عرف معنى شناختن والنكرة اسم من تنكر كالطاقة اسم لما يطلب لذا في الاوليين والنكرة والمناكرة ناشناختن قوله من اقسام الاسم نبه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبني لبعد العهد قوله بوضع جزئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما فان خصوصية الاضافة باعتبار خصوصية الطرفين او كلي بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما في المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام به الفعل او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كما في الحروف والمضمرات فههنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما

ملحوظين بخصوصهما اوكلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه اوبالعكس ولا وجود للاحتمال الثاني قوله اي بذاته المعينة اذ فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المعلومة المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به فيا لا قليد التعريف يتعلق امابمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك لي بستان وانت تعرفه دون مخاطبك اوبما لا يعرفانه نحو قولك انا في طلب غلام اشتريه ولست تقصد به الى معين اوبما يعرفانه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لابد فيها من معرفته المخاطب وانما زاد لفظ المعينة اشارة الى ان ما وقع في عباراتهم من المعينة معناه المعلومة لا المشخصة قوله يخرج به النكرة والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه المجازي فان الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بنفسه اوبالقرينة ليدخل في تعريفه المعارف المستعملة في المعاني المجازية نحو رمي الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة النكرات التي هي مجازات نحو رأيت اسدا يرمي قوله واشار اه وذلك لان المتكلم بليغ فلابد لاختياره هذا الترتيب الذي ذكر من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك فحمل عليه قوله الى ترتيبها

بحسب المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشري في ذلك فانه ذكرها
في المفصل على هذا الترتيب الا في المضاف حيث جعل تعريفه
بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه من غيره
والزمخشري جعله في مرتبة المضاف اليه كما هو مذهب سيبويه
قوله فانها موضوعة بازاء معان اه هذا على راي المحققين المتاخرين
واما راي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها
في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية وكذا الاختلاف
في المبهمات والحروف قوله فالموضوع له جزئي مشخص اما
شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص
فظاهر واما الراجع الى الكلي فلانه من حيث تقدم ذكره لفظا او
تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل غيره صرح به في الاقايل
وبعضهم جعلوا الضمير الراجع الى النكرة المخصصة نكرة واستعماله
فيها مجازا كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله
تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤسهم قوله الاعلام الشخصية
اي الموضوعة للشخص وهي الماهية المعروضة للشخص وهي حالة
حقيقية واعتبارية بها يمتنع فرض اشتراك الشخص بين كثيرين
والاعراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها
الشخص لا انها علة المشخص ولو قيل بكونها علة فعليتها على سبيل
البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من تبدلها
تبدل الاشخاص على ما وهم وتفصيله في علم اخر قوله كما اذا
تصور ذات زيد اه اي بوجه مختص به وان كان في نفسه يمكن

فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي وبوجه كلي كما قالت الفلاسفة في
علمه تعالى بالجزئيات ولذا اختار لفظ تصوره دون احس فان
ادراك الجزئيات المادية بالوجه الجزئي انما هو بالاحساس
فلا يشكل بلفظ الله ولا باعلام الموضوعة عند غيبة الموضوع له
لانها يمكن تصورها بوجه مختص بها كتصوره تعالى بكونه واجبا
خالقا لكل ما سواه فالمعلوم جزئي وان كان العلم بوجه كلي على
ان التحقيق ان لفظ الله من اعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية
بخلاف لفظ الاله فان غلبته تحقيقية وقد حققناه في حواشي
تفسير القاضي قوله والجنسية اي الموضوعة للماهية المتحدة في
الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فرد منها ان كان
باعتبار مطابقتها للماهية فحقيقة وان كان باعتبار خصوصية
فمجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد
فيه هذا ما ذهب اليه المصرح والمحققون فتعريف العلم
الجنسي عندهم حقيقي واختار الرضي ان تعريفه لفظي كما
ان تعريف غرفة وبشرى وصحراء ونسبة كرسي لفظي ولا فرق
بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية
قوله والموصولات اه لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم
الاشارة واشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج اعني
الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة
والصلة في الوضوح ذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات
تعرف بها وما ليست فيه ال كمن وما فتعريفه لانه في معنى ما فيه

ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام واليه ذهب سيبويه
وجمهور النحاة قوله العهدية او الجنسية في التسهيل فان
عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي اوعلمي فهي عهدية والا فهي
جنسية وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابوالحجاج يوسف
الى ان ال قسم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التي
للحقيقة من حيث هي وبالاستغراقية التي للحقيقة من حيث تحققها
في جميع الافراد فيصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع
كونها من فروع الجنس لدفع وهم ان الاستغراقية لافادتها
الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر العهدية الذهنية
لانها من حيث استعمالها في فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجملة
الخبرية قوله اللام الزائدة وهي فيما وجب تعريفه اوتنكيره
في التسهيل وقد يعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف اليه
تمييزا قوله بدل من اللام اه معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل
في موقعه والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت
اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من
المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل اهل اليمن ومن داناهم
بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في الميم فالميم حرف تعريف
عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما
قلبت بالراء في الرحمن الرحيم كما وهم قوله نحو يارجل اي
اسم الجنس الذي قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء
واما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح

وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية قوله اذ اصل يا رجل اه يعني انه كان في الاصل معرفا باللام توسل لنداءها بأي ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصار يا رجل قوله ولا يستلزم صحة الاضافة اه فان لفظ احد في الاثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف قوله لانه ان صدر اه هكذا في الاقليد والنقود فالتقابل بين الاقسام الثلثة بالذات وقولهم اللقب ما يشعر بمدح او ذم لم يقيدوا بعدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي الجهل لا يضر وعبارة الرضي يشير الى هذا فانه قال والاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم او لقب وهو ما يقصد به احدهما واما كنية وهي الاب او الام والابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر باب او ام مضافا الى اسم حيوان او صفة كابي الحسن كنية والى غير ذلك لقبا كابي تراب كذا في حاشية الفاضل الچلپي على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس ابو العتاهية لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور قوله فهو كنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد به التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية تعظم المكنى بعدم

التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان يخاطب باسمها كذا في الرضي وعندي ان التعظيم عند المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظ قوله فان قصد به اه اي حين الوضع لا حين الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح او الذم اذا اشتهر في ضمنه بصفة مدح اوذم نحوها ثم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا من معناه الغير العلمي الى العلمي فان المنقولات يلاحظ فيها المعاني الاصلية قوله فهو اللقب لفظ اللقب في الذم كان في الذم اشهر منه في المدح والترقي خاصة قوله فهو الاسم الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو اخص من مقابل الفعل والحرف قوله والاعلام الغالبة اه العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهي في الاصل داخلة في المعرف باللام العهدية وفى المضاف بالاضافة العهدية وبعد غلبة الاستعمال في فرد معين اختص به في الاستعمال فلا ضرورة في العلم الحقيقي بتكلف ان استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في قوله بوضع او الحمل على عموم المجاز قوله باستعماله اه متعلق بمتناول قوله نذ ولا بوضع واحد اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفي اعني متناولا لا بالنفي المستفاد من غير فيكون داخلا تحت النفي فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ما وهم اذ لا حاجة اليه

على انه بعد تقديرتنا ولامتعلق به فليكن اول الامرمتعلقة بمتنا ول
قوله اراد التنبيه فيما اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف المذكورة
بل يجيء قوله فيما يكون اي في نوع يكون فيه هذا الترتيب اي ترتيب
الاصناف في نفسها فلا يرد ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجيء
ولم ينبه عليه قوله وهذا الترتيب الذي ذكره اي ترتيب اصناف
المضمر بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها اي اعرف المعارف
لان لفظ هذا للقريب وبقوله الذي ذكره فان الترتيب بين الانواع
ليس بمذكور قوله فان فيه اختلافات كثيرة وفي شرح التسهيل
للفاضل المصري قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف
بال وقال المصر اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير
الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته انتهى قال لكمية احاد
الاشياء اي لصفة منسوبة الى كم لوقوعها جوابا له وهو العدد
المعين فان كم للسوال عن العدد المعين عارضة لاحاد الاشياء
اي لافراد الاجناس قال المصر رح في الايضاح العدد مقادير احاد
الاجناس فاسماء الاعداد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا
يلزمها التمييز وقد يستعمل لمجرد العدد من غير التمييز نحو ستة
ضعف ثلثة فبقوله لكمية احترز عن ما وضع لغير الكمية سواء
دل على العدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد اولا نحو
زيد وعمرو وبقوله احاد احترز عن ما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف
والثلث والربع وباضافة احاد الى الاشياء احترز عما وضع لكميتها لاحاد
في نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانهما يدلان

على عدد معين من غير نسبة الى جنس مذكر ان يتبع اسم عدد له
التمييز وبما حررنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية لانتقاضه
بالفاظ الكسور ولا بما وضع لكمية الاحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء
لانتقاضهما بما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز
عما وضع للاحاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احترازعما وضع
لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذرع فانما يصح
لو اريد بالكمية المقدار الشامل للعدد والمساحة والذراع و
لا يخرج عن التعريف ثلث حمامات لانها احاد الجماعة قوله
فالاشياء اه الغاء لتفصيل الحد ولا يخفى انه اذا كان الاشياء
هو المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي في
الحد ان يقول لكمية الاحاد او لكمية الاشياء وما قيل ينبغي
ان يقول المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد
موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها ففيه ان الوحدات
المفردة او المجتمعة نفس العدد لا كميتها قوله تظهر من هذا
التقرير اه هذا التقرير لا يرضى به المص رح فانه قال في ايضاح
المفصل العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثنان على
ذلك ليسا بعدد وانما ذكرا في العدد لانه محتاج اليهما
في ما بعد العشرة فهما خارجان من العدد ولو قلنا ان العدد عبارة
عن مقدار الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان
في العدد انتهى وليت شعري بعد ما صرح المص رح بخروجهما
عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعترض الشارح الرضي على

عدم صحة التعريف بغير وجهما بها قوله وان لم يكونا اه
الواحد ليس بعدد عند كلهم لان العدد قسم الكم والواحد ليس
بكم واما الاثنان فعند البعض وذكر له وجوها ضعيفة تفصيلها
في شرح حكمة العين قوله بالحاق التاء كما هو الاصل في التانيث
قوله او باسقاطها فان الاصل في الثلثة واخواتها ثبوت التاء
في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلثة واخواتها اسماء
جماعات كزمرة وامة وفرقة وعصبة وصيحة وسرية وفيئة و
عشرة وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء
التي هي بمنزلتها فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم
رتبته وحذفت التاء مع المونث لتاخر رتبته ويدل على ان
اصلها التاء ان العرب اذا تصلت مجرد العدد تقول ثلثة نصف
ستة وفي الرضي انما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع
انما يصير مونثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين
فاذا صار المذكر في رجال مونثا بسبب عروض هذا العرض
فتانيث العدد في نفسه اولى قوله الى عشر كذا في النسخة
التي بخط الشرح ونسخة الفاضل اللاري وفي بعض النسخ الى
تسع وهو سهو قال او بالجمع اي بالجمع وما يجري مجراه قوله
او امتزاجيا لم يدخله في قوله او بالعطف كما في الرضي بناء
على ان اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره
وان تضمن الحرف باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقول
او تضمنا فليس بصواب اذ ليس في الاصطلاح مركب تضمني قال

واحد في الرضي اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد المراد من الواحد الوحدة لكونه عدد امنفردا ولا حاجة الى تدقيق فلسفي بان يقر سمي الوحدة واحدا اما لانه واحد بذاته كالضوء مضيئ بذاته واما لانه من الانواع المتكثرة مع انه غير تام لانه اذا اعتبرت الوحدة واحد اكان من المعدودات لا من الاعداد في الاقليد ان الواحد ليس بصفة كما غيره من الاعداد فاذا اجري شيئ منها على موصوف فعلى تاويل معدود وبهذا العدد ولذا جمع على وحدان لان فعلانا غالب في الاسماء ولم يجمع على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه في الاصل صفة تقول مررت برجل واحد وامرأة واحدة فروعي جانب الاسمية بان جمع على وحدان وجانب الوصفية بان لم يجمع على فواعل قال ومائة اصله مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منه كما في غرة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وفي الصحاح اصل مائة مائي كمعي والهاء عوض من الياء قال تقول واحد اثنان الخ هذه الاعداد وما عداها موقوفة محكية عما هو الاصل فيها في المفصل العدد مبني على الوقف تقول واحد اثنان بلا تعدد ل على ذلك ترك الواو ونحوها منصوبة محلا على انه مفعول تقول فان المعنى هذه الكلمات وانما ذكرها على التعدد لان اعراب الاجزاء لا دخل له في بيان استعمالها فقوله وتسع قسمي بكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات والالف

في اثنان وثنتان جزء منهم وليس علامة الاعراب وكذا الواو وفي قوله عشرون واما قوله ثم بالعطف فيهما فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف مائتان والفان مذكورة على سبيل النقل او مفعول تقول المقدر وههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول المذكور اولا للتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فيهما قوله اعتبار التانيث الجماعة في الايضاح وانما كان كذلك اي جاءوا بالتاء للمذكر فيما فوق الاثنين لان الثلثة جماعة فانثوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاءوا الى المونث فذكروه لزيادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على خلاف القياس الظاهر في الثلثة فما فوقها لان عدد الثلثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاءوا الى المونث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمونث اذ لو اورد التاء فيها لزم الالتباس في صورة حذف المميز وفيما لا علامة فيه ولو اورد تاء ان لزم اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد في كلمة واحدة فيلزم التاء في المذكر وعدمه في المونث فقوله اعتبار الخ نكتة مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر بما نقلنا لك ظهر ان تانيث ثلثة فما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتانيث العدد لاعتبار المعدود مونثا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة وهذا الوجه اظهر واخف مؤنة لانه لا يحتاج الى اثبات

كون التانيث هو الاصل في الثلثة فما فوقها كما مر نقلا من شرح التسهيل والرضي قوله فعلى هذ لحوق التاء في ثلثة فما فوقها قياس وهوينا في ما تقدم في بحث وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذ اسمي به فان لحوق التاء للتذكير ليس بقياسي لان لحوق التاء فيها بخلاف القياس الظاهر المطرد في كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه تصحيح اللحوق بالتاويل على خلاف الظاهر قوله فرقا بين المذكر والمونث والمعتبر في التذكير والتانيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا لا لفظ المعدود وان كان اسم جنس او اسم جمع فان كان مختصا بالمذكر اثبت التاء وان كان مختصا بالمونث حذفت وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك الناص ففيه تفصيل في الرضي واذا كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اي عشر حسنات امثالها وان كان مما لا يدخله التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيونث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة قوله وغير الواحد الخ ظاهره يدل على ان احدا مغير الواحد واحدى مغيرة الوحدة والمفهوم من الرضي ان احدا اصله وحد بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس بالاتفاق واحدى اصله وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح واشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله وغير يدل على ما في القاموس

قوله ابقاء للجزء الاول فيهما حال من فاعل تقول اي مبقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثاني عطف عليه اي مذكرا للجزء الثاني في المونث وكراهة مفعول له للتذكير اي موردا للجزء الثاني مذكرا في المذكر لكراهة اجتماع تانيثين وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو خروج اثر عند الجمهور فسهو وقد وقع في التنزيل يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت وفي الرضي وبعزي الى الرياشي وجوب التنكير للمفعول له لمشابهته الحال والتمييز وقال حاتم واغفر عوراء الكريم اذخاره قاض عليه قوله بدل من لام الكلمة اعني الياء لانه من المثنى واما في اثنتان فهي للتانيث لان همزة الوصل عوض منها اي من الياء قوله لانه لما وجب قيل الصواب فلانه والجواب انه جراء اما بتقدير فيقال وحذف الفاء في جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي قوله لانه منصوب اه قد عرفت تحقيقه ومن قال ان الاعراب المحلي انما يكون للمبني وعشرون ليس مبنيا وهو ظ انما المحتمل ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا الشغل اخره بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلي يكون للمعرب قالوا يجوز بالرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر حملا على محله ورفع ظريف في لاغلام رجل ظريف في الدار حملا على محل لاغلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبني لكونه حكاية عن المبني اعني عشرون على التعداد واما ثالثا فلان شغل اخره بالحركة البنائية لاينافي

الاعراب بالحرف قوله لان المعطوف اه تعليل لعير قوله اي عطف ذلك العقود له خص العطف ههنا بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز لان الاول اكثر استعمالا بقرينة قوله الى تسعة و تسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر قوله كائناً ذلك الزائد اه جعل الجار والمجرور حالا عن الزائد والعقود معا كما في الرضي لان الاحتياج الى التقييد انما وقع فيه التفسير وهو الزائد لا في العقود قال مائة والف دالوف كسائر الاسماء السابقة وا ورد الواو بينهما ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة قال مايتان والفان لم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد و نحو ثلاث مئات وثلاث الوف كالواحد والاثنين كما مر نقلا من الايضاح قوله او واحدة عطف على واحد فيكون مثالا للمونث عطف فيه الزائد على المئات وقوله ومائة والفان او اثنتان عطف مائة وواحدة هكذا فكلها من عطف الزائد على المائة احدهما مثال للمذكر والاخر المونث على الطريقة السابقة وعطفا و واحدة على مائة ومائة على واحدة بان يكون مثالا للمونث عطف فيه المائة على الزائد الى اخر الامثلة وعدم [illegible] الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكر ومثال للمونث ولزوم ايراد مثال واحد لعطف الزائد على المائة و ترك باقي الامثلة ثم الحوالة بقوله ويجوز العكس في [illegible] قوله [illegible] الشرح الرضي اه المقصود منه ان قوله وشذ

حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياس
وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى قال مخفوض واجاز سيبويه
النصب في الشعر والفراء مطلقا ومنها اذا كان المعدود جامدا
فان كان صفة نحو قولك ثلثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب
على الحال ثم الاضافة وهو ضعيف لاستعمالها استعمال الاسماء
كذا في شرح التسهيل قال مجموع جمع التكسير ان وجد
فان كان له جمع القلة يوتى بها والا فيوتى جمع الكثرة وان
لم يوجد فجمع المونث السالم نحو ثلث صورات وقيل مجيئه
مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل ومحسنه
ازدواج سبع بقرات واما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما
سيجئ قال او معنى وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه
ان يكون مجرورا بمن قوله الا في ثلثماية اه اسقاط التاء في
ثلثة واخواتها واجب اذا اضيفت الى مائة واثباتها واجب
اذا اضيفت الى الف لان مميزها في الظاهر مائة وهو مونث ولفظ
الف وهو مذكر قال وكان قياسها اي بالنظر الى كون مميزها
مجموعا فلا ينافي عدم مجيئ اضافة العدد الى الجمع المذكر
السالم قوله في صورة جمع المذكر السالم انما قال صورة
لانهم اختلفوا في مئتين فالجمهور على انه جمع ماية بالواو
والنون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين
كغسلين فهو اسم الجمع وقال البعض ان اصله مائي كعصى فهو
جمع مكسر قلبت ياؤه الثانية نونا وعلى التقادير هو في صورة

جمع المذكر السالم قوله ان يلي التمييز المجموع اي يلي التمييز الذي يذكر للمئات كما يعلم مثلا ثلث مئات رجل كذا نقل من الشرح فالتمييز فاعل يلي والمجموع مفعوله قوله بعدما تعود اه اي اخذ التمييز المجيء بعد ماهو في صورة الجمع مادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى التمييز والمجيء مفعوله قوله فلتعد ر الاضافة حكي الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواته الى المميز منكرا نحو عشرون رهم ومعرفا نحو عشر وثوبه وصد الاكثرين هو شاذ لايبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل المصري قوله قليلا اي من حيث اللفظ فان لفظ المفرد اقل حروفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد وواحد وواحد تذكير قليلا كتذكير قريب في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قوله في الاعداد انما قيد بذلك لان استعمالها مع مميزها بدون الاعداد واقع في الرضي وان لم يكن مئات مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله مرفوض في شرح التسهيل ان العرب لا يجمع المائة اذا اضيف اليها عدد الا قليلا قال مخفوض مفرد وقد جاء منصوبا في قول الشاعر * اذا عاش الفتى مائتين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء * وجاء جمعا ايضا كما في قراءة الكسائي ثلثمائة سنين بالاضافة واجاز ذلك الفراء وذلك قليل في الاستعمال كذا في شرح التسهيل قال واذا كان اه اي هذا الاستعمال المفهوم

مما تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطها في المونث في ثلثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظه متفقين في التذكير والتانيث واذا كانا مختلفين فالوجهان فكان اللائق تقديمه على بيان احوال المميز الا انه لما كان تذكير لفظ المعدود وتانيثه انما يعلم من المميز قدم ذكر المميز قوله بان يكون المعدود الخ سواء وقع تمييزا كما في مثال الشرح او موصوفا نحو اشخاص ثلثة او ثلث ولا ينتقض هذه الضابطة بالمناية ولا العكس ثلثة الامن حيث وجد التذكير في الاول والتانيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مونثا لان التذكير والتانيث فيهما بواسطة لفظ المأية والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير عنه بلفظ مميزهما اعني رجلا وامرأة مثلا قوله بمميز زاد للتنصيص على استغراق النفي فان الفعل المنفي ظاهر في العموم بخلاف النكرة في سياق النفي فانه نص فيه اي لا يميز بمميز اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا قوله فلا يورد الخ اشارة الى ان ليس المراد بقوله لا يميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز كما في الحواشي الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وبترك المميز فاضرب بقوله بل يذكرون لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء الخ وهو علة للنفي لا للمنفي اي ترك الجمع بينهما بطرح الواحد

والاثنين استغناء ابلفظ التمييز عنهما قوله ما يصلح ان يكون
تمييزا لهما وهو المفرد والمثنى في الاثنين واحترز به
عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع
في الاثنين قوله اي الصالح لان يكون تمييزا اندفع بهذه
العناية ايراد الرضي بان هذا التعليل لايستمر في نحو واحد
رجال وثنيا رجال قوله وبصيغته اي بهيئته بقرينة المقابلة
بجوهره قوله فان من صيغة اه اعني الجوهر مع الهيئة كما هو
المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي السابق قوله فان قلت صب
اه حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه
انما ينتهض فيما اذا ورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح
لتمييزه لكونه مبنيا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ثنتا حنظل
والاستغناء بلفظة عن لعدم فهم الاثنينية قوله ينبغي ان
يعتبر اه يعني ان اللائق والقياس ان يعتبر في الاثنين المثنى رعاية
للموافقة بمميز سائر الاعداد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز
الاثنين قياسا وما وقع في الشعر شاذ للضرورة قوله معنى الكلام
خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزيهما استغناء
بلفظ التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية
منهما لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة
التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال
لا يحصل لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم قوله
فاختار واه دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل لناظر يقان

لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية وكل منهما مغن عن الاخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما فقر ان لحوق العلامة اخف فاختار والهذا الترجيح قال وتقول عطف على تقول السابع و كلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعد من قوله وتقول حادي عشر فانه بصيغة الخطاب بقوله وان شئت قلت اقرب قوله اي في الواحد عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه منفرد عما سواه من آحاد المتعدد بهذه الصفة اي التصيير لا يشاركه فيها غيره قال وتصييره مصدر مضاف الى الفاعل ومفعوله محذوف وان قدرهما الشرح قوله على هذا القياس اي قياس الثاني لا حاجة اليه قوله فلا يجري اه لامتناعه عقلا قوله لا يتيسر اشتقاقه اه وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنيت من الثني الى عشرت من العشر من حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين اعني اربع وسبع وتسع واما ما هو لبيان الحال وان كان في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى اذ لا يدل على معنى حدث قائم به وانما معناه الواحد في مرتبة فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل قوله اي مرتبته من المتعدد في نفسه لا بالنظر الى عدد تحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير لانه حالة بالنظر الى ما تحته قوله والحادي عشر فتقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فتسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر مع انهما مركبان

كما مر في نحو معد يكرب كذا في الرضي قوله وتقول في المعطوف اه واما العشرون والثلثون الى التسعين والماية والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد وكان القياس العاشرون والثلثون كذا في الرضي ولذا تركها الشارح قوله اي من اجل اختلاف الاعتبارين اه يعني ان قيل ان مرتبة الاعلى اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما بينا لان التصيير يقتضي الاضافة الى الاول بمرتبته والحال يقتضي الاضافة الى المساوي اه والى ما فوقها اذ لا مرتبة للواحد في العدد الذي يقتضي قوله الاضافة اه واذا نصبت به فلانه اتصل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي والاضافة هنا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر قوله بالاضافة ولا يجوز مثل الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل على حقيقته ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال لما لاخفش قلت له اذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثالثة وجعلت للثلثة بثلثة بضم نفسي اليها ثمين قوله الى عدد يساوي عدد الطرف الاخص الى اصلها والى ما فوقه اذ العدد المضاف اليه نفس اصله لا مساوي اصله الا ان يعتبر التغير باعتبار كونه اصلاله وكونه مضافا اليه قوله لا مطلقا واما اذا اريد ذلك يقال احد ثلثة اي واحد منهم قوله او الرابعة او الخامسة زاد هذه العبارة للاشارة الى ان قوله ثالث ثلثه

مذكور بطريق التمثيل والمراد قيل ثالث ثلثة واحدا له من ...
رابع اربعة وخامس خامسة وغير ذلك اي احدها باعتبار وقوعه
في احد هذه المراتب وليس المراد انه قيل ثالث ثلثة باعتبار
وقوعه في احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يتوقف ذلك الاعتبار
وقوعه في المرتبة الثالثة فقط قوله والا يلزم الخ اي ان كان المراد
الواحد مطلقا من غير خصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد
سواء كان الاول او الثاني او الثالث من كل ما ينبغي للواحد من
المعدد باعتبار حالته وتخصص الشارح الاول وعاشر العشرة
لغاية البعد بينهما قوله وذلك مستبعد جدا اي عند العقل اذا
الظاهر ان يتوقف اول العشرة وثاني العشرة لاعاشرها واما الاستعمال
معير واقع قال المذكر والمونث اي من الاسم المتمكن لان ما هو
المبني منها من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره
فلا يرد ان نحو هذه والتي وانت خارج عن تعريف المونث داخل
في تعريف المذكر فينتقضان طردا وعكسا واحكام الاسناد الاتية
انما هي للمونث الذي هو قسم للاسم المتمكن فان المونث
من الاسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام
تابعة لما يعبر به عنه من كونه مونثا حقيقيا او غيره وكذا المثنى
والمجموع المعرفان بهما سياتي اريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن
والاحكام المذكورة لهما فيما سياتي احكام لما هو قسم منه قوله
لاصالته اذ ما من مذكر ولا مونث الا ويطلق عليه شيء وشيء
مذكر ولانه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل الا بزيادة ولا

تحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد من لولا تها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار الكلمة وجوز الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكيرها لا يجوز الا في الشعر كذا في شرح التسهيل قوله اوجعكما والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغيرها الحقيقي نا رود ارود ليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها في التصغير واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضر بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضر شاذ انحو قديمة ووريئة في تصغير قدام وورا كذا في الكافية وفي رضي الشافية انهم اجتروا في الثلاثي الذي هو اخف الابنية لما طرا فيه معنى الوصف على زيادة التاء التي تلحق اخر اوصاف المونث فلما وصلوا الى الرباعي وما فوقه والتاء وان كانت كلمة براسها الا انه كحرف الكلمة المتصل بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها اصلي طرحوه في التصغير فقد رد الحرف الاخير كالتاء اذ هي محتاج اليها لكون الاسم وصفا فقالوا عقيرب انتهى ولا يخفى مخالفة الشرحين ولعل فيه قولين والشارح اختار الثاني فجعل التاء في الرباعي ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء الا تجرأ على تقديرها قال وعلامته التاء اه علامة الشيء لا تكون مطردة منعكسة فلا يرد ان التاء تجيء لاربعة عشر معنى وان الالف المقصورة قد تكون من نفس الكلمة نحو عصا ورحى وقد تكون زائدة

للالحاق نحو ارضي او لتكثير حرف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء وكساء وقد يكون للالحاق كحرباء وحشاه المحققين بقرطاس وقرطاس قال اوحد زمانه في رضي الشافية الممدودة اصلها الفان قلبت الثانية همزة فالممدودة مجموع الالف والهمزة لان الالف التي قبلها انما تمد لاجل الهمزة ولذا لا يمد المقصورة واختلفوا في علامة التانيث فقيل سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكن انها منقلبة عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها وقيل الالف والهمزة زائدة للفرق بين مونث افعل نحو حمراء وبين مونث فعلان نحو سكرى وقيل الهمزة والالف معا للتانيث كذا في شرح التسهيل والجاربردي نقلا عن شرح الهادي وعلى التقادير يصدق ان الممدودة علامة التانيث باعتبار جزئه الثاني او الاول او بتمامها فافهم فانه يتحير فيه الناظرون قوله وقد زاد بعضهم وهو صاحب المفصل وزعم هشام ان علامة التانيث في هذي كسرة الذال قال بل زائدة ذكره في الرضي لو قال الحقيقي ذات الفرج لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لاذكر لها من حيث التجويز العقلي لكن مادة النقض غير متحققة فلذا قال اولى قوله ليس بازائه اه يدخل فيه ما لا يكون بازائه شيء كعين او يكون بازائه شيء لكن لا يكون ذكرا كالظلمة فان في مقابلتها النور وليس بذكرا ويكون بازائه ذكر لكن لا من جنس الحيوان كنخلة فكلها مونث لفظي ا ه

واذا اسند الفعل اي المتصرف فانه يجوز التاء وتركه في نحو نعم المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بزيد عند من اسند اكرم الى ضميره وكذا الحال في شبه الفعل ما للائق ان يقول الشارح الفعل المتصرف وشبهه بلا فصل كما هو الاصل قال فبالتاء اي غالبا لانه قد ورد حذفها مع الضمير المونث الغير الحقيقي نحو والارض ابقل ابقالها وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وفي بعض نسخ المتن فالتاء اي واجبة قوله الا اذا كان اه والا اذا كان جمعا فانه سيجيء بيانه بعد قوله وحكم الجمع اه فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض للاستثناء ايضا قوله لك الاختيار في الحاق التاء اه وقع فصل اولا وقد جاء القران بذلك كله وقول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء احسن ليس بسديد للاجماع في قوله وجمع الشمس والقمر فاذن الامران مستويان كذا في الايضاح قوله وانت في غير الحقيقي ما لم يكن علما المذكر نحو طلحة فانه لا يجوز جاءت طلحة لاعند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم وذلك ان الوضع العلمي اخرجه عن موضوعه وجعله لاصوله فصار التانيث نسيا منسيا فاعتبر المعنى بخلاف اسم الجنس ولهذا اعتبار تانيثه في منع الصرف وفي الجمع بالتاء والالف ولكنه حاله في نفسه بخلاف تانيث الفعل فانه حال غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المونث اللفظي قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوي في فعله الامران فتقول

من قال ان تانيث قالت في قوله تعر وقالت نملة تدل على انها
كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفة النحويين قال المصر
رح في الايضاح اذاجاز هذه حمامة ذكر وشاة ذكر ونلمث من البط ذكور
مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا
نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت فانه لا يجوز تانيث فعل
المونث اللفظي اذا كان لمذكر سواء كان علما او لا فتانيث نملة
عنده كتانيث طلحة قوله وجعل بعض الشارحين اه عنده قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ناسخ لقوله واذا اسند الفعل
اليه فبالتاء وعند الشارح مخصص له ولا يخفى ان منشا الفرق
انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخراج قطعيا وعدمه كما
بين في الاصول والا فرق بينهما في اخراج بعض ما يتناوله قوله
الى المونث الحقيقي ظاهرا كان او ضميرا فوله حضرت القاضي
اه اورد المناسبين مما فيه الفصل بغير الا لان الاجود في صورة
الفصل بالا ترك التاء في الرافع نحو ما قام الاهند قوله او ضمير
الجمع اما الواو والنون قوله لو كان جمع المذكر السالم اه
الافي بنون فانه يجوز التاء قال الله تعر امنت به بنواسرائيل
لانه في حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه والافي الجمع
السالم الذي واحده مونث نحو ارضون وسنون فان حكمه
حكم الجمع المونث السالم من جواز التاء وتركه لان حقه الجمع
بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء عولو
اريد منه قوله جمع المذكر معناه الاضافي وجعل السالم نعتا

للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكوركما لا يخفى قوله واحده مونثا حقيقي التانيث كنسوة او مجازية كدور او مذكرا حقيقي التذكير كرجال او مجازيه كايام وسواء كان الجمع جمع التكسير كما في الامثلة المذكورة او جمع المونث السالم كالزينبات والطلحات والجميلات والغرفات فهذه صور ثمانيه يجوز فيها التاء وتركها قال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي اى مونث ظاهر غير المونث الحقيقي فلا يشمل المذكر على ما وهم ولا فرق بينهما الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه بخلاف الجمع المونث السالم لتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه نحو حبليات وحمراوات يجوز فيه التاء وتركها كما في الجمع المكسر قوله من جموع التكثير الصواب تاخيره عن قوله غير جمع المذكر لانه بيان لما بقي بعد التخصيص وان يراد وجمع المونث السالم كالطلحات في الرضي وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطالعات ضربوا نظرا الى الفعل واما ضمير المونث الغائب نحو الرجال والطالعات فعلت نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ قوله ولا يقم حاءت لبقاء لفظ المذكر

الحقيقي فيه قوله المقرون بالتاء الساكنة لكونها علامة عليه والمقصود ان التاء وان لم يكن ضميرا فهي دالة عليه فلذا اقيمها مقامه قوله في كونه جمع المونث الحقيقي او المجازي جمع تكسير او سلامة نحو النساء والزينبات والدور والطلمات والقرينة على ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمونث الحقيقي مقابلته بالعاقلين اي الذكور العقلاء فغير العاقلين اما بان لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء وبان لا يكون عقلاء وهو المراد بالايام قوله وان لم يكن من العقلاء ولانما ترك المصنف رح مثاله لانه علم من قوله والنساء بالطريق الاولى فانه اذا جاز في جمع المونث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفى الذكورة والعقل اولى قوله جمع المذكر سواء كان جمع تكسير نحو الايام مضت ومضين او جمع سلامة نحو الجنبلات جمع جنبل وهو القدح الغليظ من الخشب قوله غير السالم الصواب الغير العاقل كما في قوله واما في جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن قوله موضوع له اي لجمع المونث عاقلة كان اولا قوله لا اصل له في التذكير لان الاصل فيه ان يكون مذكرا حقيقيا قوله فيراعى اه يتفرع على المنفي لا على النفي اي ان كان له اصل في التذكير فيراعى حقه قال المحشي التثنية في اللغة دو كردن وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظ

وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده على عدده ولقربه من المفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجيء قال اخره بالنصب مفعول لحق والالف فاعله وزاده لان اللحوق لا يختص بالاخر قوله اي اخر مفرده قيل انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال والجواب ان قيد الحيثية في تعريف الامور الاعتبارية معتبرة كما تقرر في محله فالتعريف ما لحق اخر مفرده من حيث انه لحق اخره فلا نقض نعم يرد انه اذا اعتبر قيد الحيثية لا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير جميع لواحقه وهذا التوجيه احسن قوله او قدر عطف على قوله اي اخر مفرده قوله والا اي ان لا يكون احد الامرين بل يترك على ظاهره قوله لا يصدق اه فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا وما نعا قوله ولو اكتفى بظهور المراد فان المراد الملحوق مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء فيدا قوله عوضا عن الحركة والتنوين اللذين في الواحد لان الاسم العاري عن البناء لا يجوز ان يعرى عن الحركة والتنوين ولما لم تقبل الالف الحركة والتنوين عوض عنهما النون هذا مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض التنوين كقولك جاءني غلاما زيد فحذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات له مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين

في موضع ومثلهما في موضع نحو غلامان والغلامان وغلاماً زيد كذا في الاقليد والايضاح قال مكسورة وحكى الكسائي ان فتحها مع الياء لغة وقال ابن جني فتحها بعضهم في الثلثة وقال الشيباني ومن العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رض يا حسنان ويا حسينان قوله لئلا يتوالى الفتحات ويعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر قوله على تقدير تسليمه اي تسليم كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المرجع اعني المطلقات عام للمطلقات الرجعية والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف والياء وان النون عوض الحركة والتنوين انما يدل على ان النون ليس جزءا من الدال لم لا يجوز ان يكون شرطا للدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية قوله صح ان يقال وكذا صح ان يقال ان الدلالة المذكورة غرض من الامور الثلثة باعتبار كونها غرضا من لحوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما والاظهر تاخير قوله ونون مكسورة عن قوله ليدل كما في اللباب قوله يعني الواحد حقيقيا كان او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تاويل فرقتين كجمالين وقومين قوله باعتبار دخوله تحته الخ يعني ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في

الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين او اختلفا نحوا بيضين لانسان وفرس قوله الموضوع له بالمعنى الاعم للوضع اعني تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسها وبقرينة فيشمل المثنى المجازي كالاسدين قوله بوضع واحد احتراز عن المثنى المشترك باعتبار تعيينه كالقرءين للطهر والحيض فانه وان دل على ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد قوله المشترك بينهما اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى قوله لاستغنى اه وما وقع في تعريف الجمع المذكر السالم من قوله ليدل على ان معه اكثر من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلية في الوحدة ولا يدل على ان لا يراد المثلية في الجنس مع المثلية في الوحدة قوله اشارة الى فائدة اه يعني انه ليس داخلا في التعريف قوله باعتبار معنيين مختلفين اي غير داخلين تحت جنس الموضوع له سواء كان حقيقيين كالقرءان او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررناه ظهر اتجاه السوال الاتي واندفع ما توهم من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز باعتبار معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك قوله لبعضهم وهو الاندلسي ومن تبعه فانه قال يقرا العينان للباصرة والجارية قوله هذا اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين قوله جاز ان يجعل

اللام ا ه منقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث اما اولا فلانه ح يكون تثنية التغليب قياسا لكونها داخلة تحت ضابطة وهي ان يسمى احد المتصاحبين او المتشابهين باسم الآخر ثم باول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان تثنية مختلفي اللفظ تحفظ ولا تقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما يكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم بقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم في ابوين وقمرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لا من حيث انهما مشتركان في كونهما مسمى بالاب والقمر فتاويل الابوين مثلا بالمسميين بالاب وان كان صحيحا في الواقع لكن ليس ذلك في نظر المتكلم فان المقصر من قوله تع ورفع ابويه على العرش رفع الاب والخالة على العرش لا رفع المسميين بالاب والى ما ذكرنا يشير عبارة الرضي حيث قال وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد انتهى ولم يتعرض للتاويل وفي شرح التسهيل ان مثنى التكسير نحو فارجع البصر كرتين ومثنى التغليب ملحق بالمثنى في اعرابه وليس بمثنى حقيقة وح لا اشكال قوله لا شبهة في صحة ا ه لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي قوله والمصر رح اختار عدم جوازه اي في شرح الكافية وفي الايضاح جوزه هذا ولذلك قال الشر الرضي والمصر متردد في ذلك قوله

یاول با لمسمی به وهذا التاویل ثابت في نظر المتکلم یخطر بباله اذ العلمیة تنافي الاستعمال في اکثر من واحد واذا اولت به وزالت علمیتها صارت کاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشترکة في امر معنوي محقق وهذه مشترکة في امر مقدر وهو کونها مسمی بها ولاجل زوال العلمیة التزموا ادخال اللام تعویضا عنها فان قیل اذا کان تثنیتها باعتبار تنکیرها وهو شاذ فیکون تثنیتها ایضا شاذا ولیس کذلک فالجواب ان تنکیر العلم غیر ضروري لانه یمکن استعماله علما في کل موضع فجعله نکرة من غیر ضرورة اخراج له عن اصله فیکون شاذا بخلاف مثناه فانه لایمکن استعماله علما لان تثنیته تنافي العلمیة فلا یلزم من شذوذ ما یمکن اجراؤه علی اصله شذوذ مالا یمکن اجراؤه علی اصله وبما ذکرنا ظهر لك الفرق بین معنی التغلیب في اسماء الاجناس وبین مثنی الاعلام المشترکة حقیقة او ادعاء ایکون التاویل في نظر المتکلم في الثاني دون الاول قوله ان لایذکر او یشمل تثنیة اسماء الاجناس والاعلام قوله حکم مایتطرق اه لا یظهر نکتة وضع المظهر موضع المضمر والظاهر حکمه قوله الاسم المقصور اشار بتقدیم الاسم الی ان المقصور لایکون الا الاسم فلا یقال رمی مقصور قوله الف مفردة في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احترازعن الف مقرونة بهمزة کحمراء وقوله لازمة احترازعن مثل زیدا اذا وقفت علیه قوله محبوس عن الحرکات لکون اعرابه

نقل يريا قوله لانه ضد المد وداه اي مشتق من القصر المتعدي مصدر قصر يقصره بمعنى ضد المد او الحبس واما القصر كعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لايمكن بناء المقصور منه قوله كعصوان الظر كعصا وكابي بدل قوله كابوان في المسمى بابي فان عصوان وابوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان وابوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام في كرحيان وكميتان وانما كان اصل الف عصا واوا حقيقة لقولهم عصوته اي ضربته بالعصا قوله مجهول الاصل اي غير معلومة سواء كان له اصل في الواقع اولا وللاشارة الى ارادة المعنى العام اورد المثال من عديم الاصل فان الف الاسماء الغريقة البناء لمتى واذا وابي لا اصل لها وفي الاسماء المتمكنة لها اصل هو محل الاعراب قد يكون معلوما وقد لايكون معلوما قوله ولم يمل مثله اوقع في التسهيل وقيده في الرضي بان لا يكون سبب الامالة غير انقلاب الالف عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل قوله اي غيرما فيه اه اي المراد بالثلاثي المعنى اللغوي اي ذو ثلثة احرف لا الاصطلاحي وهو ما يكون حروفه الاصلية ثلثة قوله من الرباعي اه بيان لما قال قلبت الفه واوا ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة قوله فالفه مقلوبة بالياء لم يقل وقلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق

فان عليه خلاف الكسائي حيث ذهب الى ان الالف الثالثة المنقلبة من الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربوا وجب قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر ولهذه النكتة لم يقل المصرح والا ياء مع انه اخصر واوفق للسابق لانه تقديره قلبت ياء قوله اي غير زائدة اه فالاصلية بمعنى الثابتة في محله ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بمعنى المتعارف وهو ما يكون في مقابلة الفاء والعين واللام فانه لا يخرج حينئذ ما لا يكون منقلبة عن اصلية قوله كقراء بضم القاف اه هذا يخالف لما في القاموس من ان قراء ككتان لحسن القرأة وكرمان للمتنسك ولعل الشارح اطلع على ذلك قوله فينبغي ان لا يقع اه مبالغة في الهرب من اجتماع الامثال قوله اي لثقلها اي ثقل الواو وتعليل لاقرب قوله بان يكون للالحاق اه لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم في قوله ولا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الممدودة لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة في المقصورة فانها تكون للالحاق وللتكثير كما مر قوله كعلبا وان العلباء عصب العنق وهما علبا وان بينهما منبت العرق صحاح كذا نقل عنه قال فالوجهان جائزان الا ان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة اولى من اثباتها والمبدلة من اصلية بالعكس قوله ملحقة صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا عبارة الرضي ويفهم منه ان الحرف الزائد

للالحاق اولا في مثل علياء هوالواو لياء ثم عوض عنه الهمزة
قوله قد لصفحنا ه اه نقل عنه فعبارة المفصل هكذا وما اخره
همزة لا يخلو همزته وان سبقها الف اولا فالتي سبقها الف
اولا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة
من حرف اصلي كرداء وكساء او زائدة في حكم الاصلية كعلياء
او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا
لا غير كحمراوان والباب في البواقي ان لا يقلبن وقد اجيز
القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فاذا كانت
للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية
كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او من الجاري مجرى
الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلياء وقد رخص في القلب
وعبارة اللباب موافق لما في المتن قوله وهذا اعم اه فلا يدل
على جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون مشهورا قوله
من اخر المثنى اي اخر مفرد المثنى قوله اتصالها اي اتصال كل واحد
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها اي لكل واحدة بدون
الاخرى قوله صارتا اي الخصيتان ففي العبارة استخدام فان المراد
من لفظ الخصيتين في قوله كل واحد من الخصيتين معناهما ومن
ضمير صارتا لفظ الخصيتين قوله اي اسم فيه اشارة الى ان غير
الاسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله
ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات بعد ما كونهما كلمة كما يجيء
في كلام الشارح ان الواو والنون والالف والتاء من تمام

الاسم والمراد الدلالة بالمطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو طائفتين ورجالين فانهما وان دلتا على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة تشتمل على الاحاد فالدلالة عليها تضمنية قوله على جملة احاد قيد المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الاحاد لكونه للكل الافرادي لا على جملتها نحو قوله تعر ان الانسان لفي خسر وعلمت نفس ما قدمت قوله في ضمن ذلك الاسم لانه المتبادر واحترز به عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم تقصد من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل القوم قوله اي بحروف هي مادة لمفرده بيان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة والمراد بالمفرد اعم من التحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له ولذا ازاد لفظ الحروف ولم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد قوله الذي هو الاسم اه اشارة الى ان المفرد ههنا وان كان في مقابلة المثنى والمجموع لكنه ملحوظ ههنا باعتبار هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد اي واحد كان فلا دور في التعريف قوله اما بزيادة اه اي بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السلامة تكسر ونذر وكلمة او للمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنين كرجال ورجل وكقضب وقضيب وقد يجتمع الثلث كقضبان وقضب قوله او حكما

كفلك وهجان قوله واسماء الاجناس اي التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها الدلالة على الاحاد واما التي لا فارق بينها وبين وبين واحدها فانما تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل قوله فانه وان لم تدل عليها اه فالمراد بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعا فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شابت مفارقه وفي اثنين نحو قلوبكما او استعمالا فقط كما في اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما في الجموع المستعملة في معانيها الحقيقة ولو اريد بها الدلالة وضعا كما في تعريف الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله دل على احاد قوله وبعض اسماء العدد وهو من ثلثة الى عشرة قال فنحو تمراء تفريع على ما تقدم من تعريف المجموع قوله مما الفارق بينه اه فسر النحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذي لا فارق له وهو ما لا يتميز احاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالته على الاحاد وللتنصيص على محل الخلاف فان الذي لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء ليس بجمع اتفاقا قال ونحو ركب اه نقل عنه فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وان وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمعا لراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيجيء وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذا الامر دليل بتركيب وكذا الحال في الجامل

والباقر انتهى وبما ذكره الشرح من ان اسم الجمع لا واحد
له اصلا وان وقعت الموافقة اندفع ما قيل انه كما خص نحو
تمر باسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء لابد من
تخصيص نحو ركب باسم الجمع الذي له واحد من لفظه تنصيصا
على محل الخلاف قوله والفرق بينهما اه والفرق بينهما وبين
الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع والاوزان
الغالبة فيه وبانهما يصغران على لفظهما وينسب الى لفظهما
ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان
جمع كثرة وجمع الكثرة يرد الى واحده في التصغير والنسبة
وبارجاع ضمير الواحد اليهما وتوصيفهما بالمفرد بخلاف الجمع
ثم الفرق الذي ذكره الشرح ظاهر في اسم الجنس الذي استعمل
في الواحد والاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما
الذي لم يستعمل فيهما فانكان له واحد من لفظه فالفرق بينه
وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة او بالياء كروم وروم وان لم يكن
كابل وغنم فان واحدهما بعير وشاة فالفرق مشكل ففي الرضي
انهما اسما جمع وفي القاموس انهما اسما جنس قوله قيل ذلك
اه اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع
لابد له من شاهد قوله على انه لا ضميرا ه فيه انه مخالف لما
تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فهو اسم
جنس قوله كجامل وباقر اه نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل
القطيع من الابل مع رعاته وارباته والبقر اسم جنس والبقرة تقع

على الذكر والانثى والتاء للواحد من الجنس والبا قرجما عنه من البقرمع رعاتها قوله فالجمع المصحيح المذكر اي المذكرمفرده بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقر بالاضافة يقر بالوصف ايضرو لم يفسرقوله فالمذكرلجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعني المضاف والصفة ولابد المذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع قال مضموم ما قبلها لفظا نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها قوله على سبيل منع الخلوقد مرتفصيله في نون التثنية قوله ذلك اللحوق اه وكون النون عوضا من الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة وما توهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل في الدلالة فساقط اذ المقدر كالملفوظ فالدلالة حين الاضافة لكون النون منويا في التقدير قوله الواحد من حيث معناه يعني ليس المراد ان مع مفرده اكثر منه ومن حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه قوله اخر مفرده على حذف المضاف لان الياء والالف ليستا اخر الجمع بل وسطه قوله اي الياء الملفوظة او المقدرة المعادة عند لحوق علامة الجمع قوله وان كان اخره جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ اخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم قوله اي اخر الاسم اه لم يظهر لي فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير اخره في المعطوف عليه

با خبر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا قال حذفت الالف اشارة
الى ان تانيث الضمير الراجع الى اخره بتاويل الالف قوله اي
شرط الاسم اه جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه
الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط
المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون
ولجانب اللفظ لان ضميركان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد
جمعه يلزم الانتشار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى
تقدير المضاف اي ان كان مفرده بهذا الارجاع حصل الاستغناء
عما ذكره المصرح في شرحه من انه لا حاجة الي قوله فمذكر لان
الكلام في الجمع المذكر وانما ذكر لدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع
المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحته معناه
كما سمي الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر
ويظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار
انما يحتاج اليه اذا رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكر الصحيح
او الى المذكر الذي يجمع هذا الجمع فتدبر قوله فكونه مذكرا
اه يعني ان في المتن تسامحا بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق
لظهور ان الشرط التذكير والعلمية لا نفس المذكر والعلم واما
القول بان مبناه اعتبار الحيثية ومالها الى كونه مذكرا علما ففيه
انه لا دليل على اعتبار الحيثية واما الانما ان مالها الى ذلك كما لا يخفى
وكذا تقدير المضاف اي فحصول مذكركما في الرضي تكلف ثم قوله
مذكرا اما ان يكون خبرا لقوله شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدء ا

العير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يعد ضمير راجع الى قوله شرطه اي فهو مذكر ويكون الجملة الشرطية خبر للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ او هو غيره ثم ولتساوي الوجهين لم يشر الشارح الى تعيين احدهما لكن قال الشارح الرضي في بحث كلم المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقر فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ اذا كان هناك عائد آخر فيمكن ان يقر ههنا ان الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعني ضمير ان كان العائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه بشرطه كانه عائد الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اي فذلك مذكر ولا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط كيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه لا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما الخ جملة استينافية لبيان ما يذكر او الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فمذكر عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وح لا يحتاج اليها ويدل قوله

فمذكوربكونه مذكرا والجملة بتاويل مضمون هذا الكلام اي
شرط مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ اي هي
بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج
الى عائد كما في ضمير الشان و قولنا مقولي زيد قائم تعسف
كما لا يخفى ركاكته على الفطن و بالجملة الحق ما قاله الشر
الرضي هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقو وهو ان كان
اسما فشرطه كونه مذكرا علما يعقل قوله اي اسما محضا غير
صفة الاخصر اي غير صفة يعني ان المراد بالاسم مايقابل الصفة
لا مقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبره قوله نحو
اعوج اه بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة
فاخذه سليم ثم صار الى بني هلال اوصار اليهم من بني اكل المراد
وفرس لغني بن اعصر كذا في القاموس قوله واراده بالمذكر اه يعني
ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لايكون فيه علامة التانيث
الا انه خص التاء لكونها الاصل في التانيث دون المعنى اللغوي
اعني ما اتصف بصفة الذكورة فاندفع اعتراض الشرالرضي كان
عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلمى وورقاء
اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو
طلحة وتعميم التاء ليخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع
بالواو والنون ونحو زيد اذا سمي به مونث فانه يجمع بالالف و
التاء لكون التاء فيه مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب
اذا سمي به مذكر لعدم تقدير التاء ح قوله غير علم ان كان معناه غير

منقولة عن الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمّي به ذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسماً وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم يشترط العلمية في الصفة عند جمعها اشرف الجموع قوله كونه مذكراً يعقل لم يفسر المذكر ههنا احالة على ما سبق لايتوهم فيلزم استدراك قوله ولا بتاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فمذكر لا نا نقول المفهوم من قوله فمذكراً اشتراط تجرده عن في الجملة لما تقرر في موضعه من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولايكفي ذلك في صحة الجمع بالواو والنون فان علامة يصدق عليه انه مذكر اي مجرد عن التاء في الجملة لمجيء علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بتاء التانيث اي لا يكون ذلك الاسم مذكراً اي مجرداً عن التاء متلبسا به بان يستعمل في كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمونث قوله ان لا يكون ذلك الاسم اه لم يرجع الضمير الى الصفة بتاويل الوصف لعدم صحته في قوله ولا مستويا فيه مع المونث كما يجيء قوله اي مذكراً غير مستواه قد تقرر عندهم ان الاوزان اذا اريد بها موزوناتها اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التنكير كما في زيد نا خير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستو مع المونث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم

الاستواء قوله بل يكون اه اضراب عن قوله غير مستو وتخصيص بعد
تعميم اشارا ولا الى ان المعتبر اصالة في الصفة التي تجمع بالواو
والنون ان لا يكون المذكر غير مستو مع المونث في الصيغة اي
مخالفا له فيها اذ الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء
لتادیتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام
والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع
صيغ مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة اوللاستواء نحو
انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كاحمر حمراء والافضل
والفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة ورجل ورجلة فكل صفة
لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الجوامد فلذا لم يجمع هذا الجمع
ثم اضرب عن عدم الاستواء مطلقا بان يكون المذكر على صيغة
افعل والمونث فعلاء اخراجا من هذ الاصل لا فعل التفضيل فانه
يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل
ذلك جبر الما فاته من العمل في العامل والمفعول مع ان معناه
في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل والمفعول الذي انما يعمل
لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في نحو قلون و
ارضون قوله ان لا يكون الاسم المذكور اه اشار الى ان قوله ولا مستويا
عطف على قوله افعل وفعلاء ولا زائدة لتاكيد النفي ومستويا صفة
لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اي الكائن صفة
مذكرا اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في تلك الصيغة
اي في صيغتها مشتركا مع المونث بان يستعملون للمذكر والمونث

صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضي بان

هذه العبارة اسخف من قوله فمذكر علم يعقل لان مستويا

عطف على افعل فلا بد ان يكون المعنى وان لايكون الوصف المذكور

مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولامعنى لهذا الكلام كيف

يستوي الشيء في نفسه مع غيره لان مبني هذا الاعتراض ارجاع

الضمير وان لايكون الى الوصف والشارح جعله راجعا الى الاسم

المذكور وهذا بعد تسليم ان الاسم قد يكون مثل علامة وما قيل ان

نحو علامة خارج بقوله ولامستويا فيه مع المونث لان فعالة يستوي

فيه المذكر والمونث فليس بشيء لانه ليس مذكرا مستويا مع

المونث بل مونثا مستويا مع المذكر قوله لزم اللبس بين جمعه حال

التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها قوله بكسر السين تنبيها

على انها ليست بجمع سلامة في الحقيقة وجاء سنون بضمها وهو

قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء في بعض ماهو

مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور

الفاء فلم يسمع فيها التغير كالعضين والمائين والفئين ولعل ذلك

لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة قوله بفتح الراء للتنبيه على

انه ليس بجمع سلامة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء

وكانه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه

مقدرة كدعد او ظاهرة كضعيفة ان كان صحيحة كصعبة او مضاعفا

كمدة او معتل العين كجوزة وبيضة وجب السكان عينه في

الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه

فيه كتمرات ودعلات قواء تحت واعلة كلية وهي قوله سوى ما
حمر نتصه من ذي الـ ء المحذوف العجز معتلا من لا ذكر له
مجموعا هذا الجمع معيوا ولكسرون وعير معير كمون بقوله
ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد وبقوله من ذي الـ ء خرج
ما جبر نقصه وليس فيه تاء كماء فان اصله مه ة بدليل ميه و قوله
المحذوف العجز خرج ما لم تحذف عجزه كعدة فانه محذوف
الصدر وقوله معتلا ما لا يكون عجزه معتلا كساة وشفه فانهما
محذوفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهه
وشفهه وقوله من لا ذكر له خرج ما له مذكر كهنة وبابه مذكر
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
لانه عرض فيه الجمع وبابه غير [illegible] واحد من الحروف
قد يدل على واحد من المعنيين كما في [illegible] والعماله
والصارفة كما في الرضي قوله في شرط الجمع [illegible]
ارجاع [illegible] شرطه فيهما على الطالب [illegible]
[illegible] المثل الذي هو شرطه
والشرط مع اجراء في [illegible] قوله [illegible]
ذلك [illegible] اي [illegible]
السلامة [illegible]

بالواو والنون قدر الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلثة ما له مذكر جمع بالواو والنون وما لا مذكر له اصلا وماله مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فما لا مذكر له ان لم يكن بالتاء لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحائضة يجمع بهما وكذا ماله مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كصعبة وصعبات ومن قال انه لا حاجة الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه لم يكن له مذكر اصلا لان ماله مذكر لم يجمع بالواو والنون [illegible] علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون ثم [illegible] ان اتبع الشارح الرضي في ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر اولا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون قوله كما هو المتبادر يعني ان المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فيحمل [illegible] على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار [illegible]

ف التغير فيه ليس تغيرا في ذات بناء الواحد بل بغرض عرض للبناء قال كرجال وافراس فان التغيير فيهما حاصل في ذات بناء مفردهما حيث لم يبق على هيئته وان كان حاصلا بزيادة الالف قال افعل وافعال اه في الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع كثرة واما اذا اتيه جمع التكسير فيها فهي القلة والكثرة وكذا ما عدا الستة لكثرة اذا لم يحصر فيه الجمع والا فهي مشترك كما جادل ومنه اقع قوله نحو ثلثه قروء اه والنكتة في ذلك التنبيه على ان اللغة الاقراء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لعله صدرهن عن الرجال قال اسم الحدث اي موضوع له وان دل بسبب العارض على امر زائد عليه كالوحدة والعدد قوله معنى اه اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة الاسم اليه والمراد بالقيام بعبرد اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت او التبعية في التحيز بانه اصطلاح المعقول قوله قائما بغيره فيل ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى ما هي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره انتهى وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية من ان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى موضوع ما [illegible] ولا فلان قوله سواء صدر عنه اب عن [illegible] في مفهومه لان الصادر نفس الضرب

لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلدفع الغلط لما في الرسالة الوضعية من ان اللفظ الذي مدلوله كلي اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان يعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل وما في الرضي ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر محل يقع عليه وهو المتعدي وبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن فيه نظرة لا فاعلا ولا مفعولا ولما يجيء من ان النسبة الى فاعل المصدر غير ماخوذة في مفهوم المصدر والوجه ان يقول المراد معنى قائما بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويدل عليه لفظ الحدث يقال رجل حدث اي بين الحداثة وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريف الحدث بل دفع توهم لزوم الحدوث في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والانفعال وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني قوله والمراد بجريانه اه في الرضي يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ ما اشتق منه فيقال في حملت حملا ان المصدر جار على فعله وفي يتبتل تبتيلا لا يجري على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل جار على المصدر فسره

الشارح بما ذكر والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع قوله مما لم يشتق الفعل منه اعلم ان الاسماء التي تدل على المعنى المصدري ولم يشتق منه الفعل ثلثة ما اخره الياء المصدرية وما هو مصدر لم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مبدأ في اوله الميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح اخرج المذكورة عن تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندي اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التي لا فعل لها هو ويلا وويحا ولو اريد اشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر ويؤيده قول الفاضل الهندي تعبيره عنها بالمصادر قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا اي بطريق الوجوب فانهما حالة النصب مفعول مطلق واجب حذف عامله قال ويعمل اه بشروط وهو ان يكون مظهرا مكبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود اي الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفي كل منها اختلاف بين النحاة مذكور في الشرح للمصري قال عمل فعله اي في اللزوم والتعدي بنفسه او بالحرف قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما اي التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزء معنى الفعل وهو الحدث الذي يقتضي الفاعل والمفعول عقلا الا ان

الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرء عليه ما يزيل اقتضاءه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعا له فيه وعلامة كونه بمعنى الفاعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقديران مع الفعل منشاؤه عدم التدبر لما كان هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل عن غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهبي البصريين والكوفيين قوله لا باعتبار الشبه اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور اوشترط كونهما بمعنى الحال والاستقبال ليتقوى تلك المشابهة قال ولا يتقدم معموله جوز الشارح الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور قوله لكونه بتقديران مع الفعل هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقدير الفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السائكة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم من تقدر بنفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث يكون المصدر مطلوبا بالشيء مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج اليه وذكر ان كونه اكثر استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما

ولذا قال في البسيط بالحروف الساكنة وقال في التسهيل بتقدير بالفعل بعد ان المخففة والمصدرية او ما اختها

قوله لا يتقدم عليه لكونه موصولا حرفيا قوله فيلزم اجتماع التثنيتين اي اجتماع العلامتين احدىهما نظرا الى المصدرية لانه يثنى ويجمع للعدد والنوع وثانيهما نظرا الى الفاعل لغرض استتار الفاعل فيه وهذا ان اتي فيه بالعلامتين وان حذف احدهما لزم اللبس فلا يعلم ان ضربان مثلا لتثنية المصدر او لتثنية الفاعل واعترض عليه الشارح الرضي بانه يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يعني لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات وفي الدار والزيدون هيهات وفي الدار ويعلم حال الضمير من كونه للاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اشتقاق اجاب عنه الفاضل الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي هو نائب عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر بنفسهما واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا وقيل الاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار في المصدر ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف وفيه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار اذ على تقدير الاستتار لا حذف كما في الفعل قوله وكذا الحال في اسم الفاعل اه فان تثنيتهما وجمعهما باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسهما

قوله فلا حاجة الى اعتباره كما اعتبره الفاضل الهندي قوله لان النسبة الى فاعل ما اي مطلقا معينا كان اومبهما غير ماخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى فاعل معين اي معين كان ماخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما ماخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية قوله مع ان اعماله اه اشارة الى دفع مايرد من ان اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف اه فاللائق ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر وجه الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى ويفهم من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل قوله اولى اه اليه ذهب البعض وفي الرضي وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى في العمل فيما عدا الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضي والمصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشرح ولذا يعمل المنون في لفظه والمضاف في محله قوله وقد يضاف الى المفعول اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة انما هي مع حذف الفاعل وتجيئ على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيبويه على جوازها ولم تجيء في

القران الاما روي عن ابن عامر انه قرء ذكر رحمة ربك عبده
ذكريا بضم الذال والهمزة قوله ولكن جوزاه وايضا
قد يقع عاملا بدون التقدير نحو قول العرب سمع اذني زيدا
يقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة
ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك يغي كذا
في شرح التسهيل قوله صرفا قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه
اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صرفا قوله من غير
تجويزه اه وفي التسهيل ان الغالب ذلك قوله او محذوفا غير لازم
كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظاهر من كلام النحاة
ان المفعول المطلق المحذوف فعله لا زما كان الحذف او جائزا فيه
خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل قوله اي المصدر اه يعني ان
ضمير كان راجع الى المصدر وبدلا خبره تقدير الموصوف وانما
لم يقل اي المفعول المطلق بدلا عنه رعاية لجزالة المعنى بان الكلام
في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى
المصدر وقال بدلا منه ليس المفعول المطلق بدلا عنه حقيقة
والا لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب عنه بل مجازا الا انه لما سد
مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل عنه قوله عمل الفعل للاصالة
ووجوب اضماره لعارض لا اثر له في تقدير العمل قوله للنيابة
اي لا باعتبار كونه مصدرا منه ولكن لقيامه مقام الفعل
ونيابته عنه فاذن عمله ليس كعمل المصدر بل لقيامه مقام الفعل
المقدر كذا في الايضاح قوله للمصدرية كسائر المصادر يعمل لكونه

تة ويُل ان مع الفعل قوله اكراي للمصدرية وقوعا واظهر لعدم
الما نع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا
مطلقا مع عمله لعدم صحة تاويله بان مع الفعل وكون امتناع التقديم
مختصا بالقسم الاول لما في الرضي من جواز تقديم معموله اذا
كان الا لعدم كونه ماولا بان مع الفعل ح لا يضر في كون ما ذكره
الشارح نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى قوله اي حدث
اي معنى ثم بغيره ففي نسبة الاشتقاق اليه تجوزبا قامة المدلول
مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحي
لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافي
فانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من
المصدر ولم يقل اي مصدر كما في الرضي لكون التجوز في اسناد
قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام
لان المصدر ايضر ثم من يتلفظ به قوله موضوعا اشارة الى
انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان تقول في
الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع نوعي واللام للاجل قوله
اي الفعل بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على
ان الضمير يرد الى اقرب المذكورات قوله اي لذات ما اه يعني ان
موصوفه وانه يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبا اليه لا كون
الفعل منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل على به فانه بضرورة الاستتار
قوله لان ما جهل امره اه فيه ان امره هو كونه شاملا لمن يعلم
ومن لا يعلم معلوم لان النكرة الموصوفة تعم قوله قصد التغلب الكن

مقام التعريف يابي عنه قوله وغيرذلك من الاسماء المشتقة قوله
ويكون من قام به اه لانه المتبادر من وضع اللفظ لشيء لكونه
قصل ياوا اعترض الرضي بان هذا التعريف لا يشمل نحوزيد مقابل
عمرو وانا متقرب من فلان ومستبعد عنه ومجتمع معه فان هذه
الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا
دون الاخر ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبني على مذهب
القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار
بالمتجاورين والاخوة بالاخوين الى غيرذلك من الاضافات
المتحدة في الجانبين والحق مع قيام الواحد بالشخص بالطرفين
بل القائم بكل منهما فرد مغائر للقائم بالاخر غايته الامر اتحادهما
بالنوع وقيل في دفعه بان معنى متقرب مثلا قيام قرب به متعلق
بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشيء لان الاضافة المتكررة
عبارة عن مجموع الاضافتين لا عن اضافة معينة الى اضافة اخرى
والفاضل الهندي فهم ان الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى
لقيامها فاجاب بان القائم اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا
وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما
معينا دون الاخر مع انها مسندة الى واحد منهما معينا فتدبر قوله
خرج عنه اسم التفضيل ولا يخرج اسم الفاعل من باب المغالبة
نحو كارمني فكرمته فانا كارم لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر
لا لمعنى المصدر مع الغلبة في رضي الشافية ويعني بباب المغالبة ان
يغلب احد الامرين الاخر في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته

اي غلبته في الكرم قوله واسند وا اخراج اسم التفضيل الى اخره
ربما ٥ اعلى انه لا يدل على الحدث مقيدا با حد الا زمنة الثلثة وان
كان قد يدل على الحدث بمعنى التجدد قوله ولا يبعد ان يلتزم
ذلك الاولى ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك في شرح التسهيل
ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اي على
زنة خروج امثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضير لان اسم الفاعل
غيرها قال على زنة فاعل اي القياس ذلك وقد يجيئ على وزن
مفعل نحو حب يحب فهو محب فلا يقو حاب وعلى وزن مفعل
بكسر الميم وفتح العين نحو عم الرجل بمعروفه فهو معم قال بميم
مضمومة وكسر ما قبل الاخر وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين اويضم
عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن منتن وربما استغنى عن مفعل
بفاعل نحو اعشب فهو عاشب وربما استغني عن مفعل بكسر العين
بمفعل بفتحها نحو اسهب فهو مسهب قوله ويعمل اه قيد في التسهيل
بغير المصغر والموصوف خلافا للكسائي فانه جوز عمل المصغر
والموصوف قال بشرط معنى الحال او الاستقبال اه ظاهر كلامه انه
يشترط ذلك في عمله مطلقا والتحقيق انه شرط عمله في المفعول به
لا في عمله في الظرف والجار والمجرور فانه يكفيه رائحة الفعل
ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله مدلوله واما بالنسبة
الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا
وان كان مظهرا فظاهر كلام سيبويه انه يرفعه وذهب بعض النحاة
الى انه لا يرفعه قوله ومعناها اه ولا يريدون به ان اللفظ الذي

في ذلك الزمان محكي الان على ما تلفظ به كما في قوله دعني من
تمرتان دل المقصر بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حلا الالفاظ
قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل
الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تع فلم تقتلون انبياء الله
من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره
للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كذا في الرضي قال على صاحبه
المذكور او المنوي نحو يا طالعا جبلا قوله ونحوها ليشمل مثل
هل ضارب الزيدان ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعد ان
قوله من حروف النفي صريحا او ما ولا به نحو انما قائم الزيدان
قوله والمتعدي قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه
ماضيا وقد سبق قوله وذكر مفعوله لانه لو لم يذكر جاز ان لا يضاف
نحو هذا ضارب امس فال وجبت الاضافة ولا يصح الا الظرف
والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيه ما رائحة
الفعل قوله اضافة معنوية بيان لحاصل المعنى واما التركيب الذي
فهو اما تمييز من حيث المعنى او ظرف اي في المعنى او حال اي ذات
معنى او مفعول مطلق اي اضافة معنى قال معمول اخرا ي من حيث
المعنى لانه لا عمل له في اللفظ قوله بفعل مقدر او رد عليه انه
لا يستقيم في مثل هذا ظان زيد امس قائما المزوم حذف احد
مفعولي ظان واجيب بارتكاب جواز ذلك مع القرينة وان كان
قليلا ومان المثال مصنوع والصحيح هذا ظان زيد قائما وقال السيرافي
انه نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن

الاضافة اليه قوله بتغيير صيغته اه ليس المراد ان هذا تقدير الكلام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعا انفصل منه الشيء وخرج منه فيؤل المعنى الى ماذكره الشارح وعلى التوجيه الثاني من للتبيين لانه يصح اطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا غبار على التوجيهين قوله بحيث يخرج اه احترازعن تغير لايخرجه عنه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار الحيثية قوله للمبالغة قوله اذا كانت للمبالغة لابد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول كما ان فيه صرف كلمة من عن معناه المتبادر اعني التبيين فالتوجيهان متساويان قوله وما فيه من معنى المبالغة اه لان المبالغة وصول الشيء الى كماله نفيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة معه وبضمها لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل قوله بالحاق علامتي التثنية اه واما الجمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه في حكمه قوله ومع التعريف اه اي لام التعريف اي مايكون للتعريف في الجملة وان لم يكن ههنا قال اسم المفعول اي المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه والا فالمفعول هو الحدث قال من فعل اي من حدث سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد يا بحرف الجر لم يجز بناء المفعول منه قوله لمن وقع عليه حقيقة او اعتبارا ليشمل اوجدت ضربا

بحث اسم المفعول

فهو موجد وعلمت على م خرج رحك فهو معلوم فان الايجاد و
العلم تعلق بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة
لكن العقل يعتبره واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع قوله
قوله من حيث الوقوع عليه لان التعليق بما في حكم المشتق يشعر
بالحيثية وكان الاولى ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء به ههنا و
لا تخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب
له لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم
الجار والمجرور مقامه ويدخل في التعريفات الصفات التي بمعنى
المفعول وهي فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طحن وفعل بفتحتين
نحو نفض بمعنى منفوض وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل
نحو جريح الا ان يؤول انها ليست موضوعة لمعنى مفعول بل مستعملة
فيه قال على صيغة اسم الفاعل وقد شذ نحو اضعف فهو مضعوف
واذكم فهو مزكوم واحم فهو محموم واحزن فهو محزون واحب
فهو محبوب قوله لحفظ الفتحة ركمرة المفعول لانه يكون للفعل
الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل واوامنه المضارع الذي يعمل
عمله والفرق بينه وبين اسم الفاعل قوله اي عمل النصب اذ
لا يحتاج في عمل الرفع الى اشتراط زمان وليس في كلام المتقدمين
ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن
المتاخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك قوله يبقى
على نصبه باسم المفعول اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وبفعل
مقدر ان كان بمعنى الماضي كما في اسم الفاعل قوله من حيث

انما يثنى اه اي بعد اشتراكهما في كونهما لمن قام به الفعل بخلاف
اسم المفعول فانه لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان
كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون
مع من ولذا لم يعمل والمراد المشابهة في اصل التثنية والجمع
والتانيث لا ان جمعها وتانيثها كجمع اسم الفاعل وتانيثه فانه
لا يطرد في افعل فعلاء مع عمله عمل فعله فلا يقال ابيضون وابيضة
كما يقال ضاربون وضاربة وفي الرضي وجه المشابهة كونهما بمعناه
اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدوث والثبوت فالعلى معنى الثبوت
اي اتصافه به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا يقصد
به الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه
يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة قوله لا بمعنى الحدوث
بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل قوله بعد نقلها اه ولذا قالوا
ان فعيلا من فعل بفتح العين صيغة مبالغة كقدير ونصير ومن فعل
بضم العين صفة مشبهة قال وصيغتها اي الصيغة المختصة بها فلا
ينافي ما في التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد
تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانها مشتركة بينهما
قوله اسم الفاعل على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى
يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من المركب الاضافي الى
معنى مخصوص قد يراعى فيه حاله السابقة وهو كونه كلمتين بدليل
اسمي الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرابين قوله
او لصيغة اسم الفاعل فالمراد من الفاعل لفظه وح يكون اللام فيه زائدة

لان الاوزان اذا اريد بها انفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما قوله من غير اشتراط اه يشير الى ان الاطلاق في مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعني اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يجوز ان يكون بانتفائهما وبانتفاء احدهما بينه الشارح بانه باعتبار انتفاء اشتراط الزمان فيكون في المتن اجمالا لا اختلالا كما وهم انما يكون اختلالا لوكان الاطلاق بمعنى العموم قوله بالاتفاق بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازني للتعريف قوله اي جعلها قسما قسما اه يريد ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما يسبق الى الفهم لان المذكور منها ليس تقسيم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام اوبمعنى الاقسام بل بادنى ملابسة اي تقسيم تحصيل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه في الفن فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فيرجع الى ماذكره الشارح اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم قوله اي تشبيه معمول الصفة اه ووجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف في الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشيئ الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا امر فوعها بالمفعول فنصبوه ليصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا

فيها الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اى قبيح فان لم تجر في اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيد ابيض الثور قوله اي مفصل هذه الاقسام اه يعني ان نفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وقوله وحسن وجهه ثلثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مقول القول قوله وكذا ك مبتدأ لان الكاف اسمية ولذا فسره بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذا الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب لنكتة التي ذكرها الشارح والمعنى ومفصل الاقسام قولنا حسن وجهه ثلثة وقولنا كذلك اه يعني ان هذين القولين مشتمل على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة وانما قال ذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندي موافقا للشرح قوله فهذا التركيب ثلثة يعني ان ثلثة وقع خبرا لحسن وجهه بتاويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال

واحد وليس مراده ان ثلثة خبر ويتن احد وف كسه قاله
الفاضل الهندي لانه لا يصح ان يكون حسن وجهه مقول
القول لكونه مفردا قوله ترك العطف اي بين هذه الاخبار
الثلثة مع ذكره في الخبرين السابقين عليها قال ممتنعا ن
اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة قوله واختلف
في حسن وجهه وليس القراء ان يجوزوه بتوهم دخول اللام
بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع فاللام موجود قبل الاضافة
قوله داخلة باللام اي المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات
واما مثنى هذه الزيدان حسنا وجوههما والمجموع الزيدون
حسنو وجوههم من قبيل ما اختلف فيه كما في حسن وجهه لما
[illegible] الرضي قوله او على فيهما معا كما في حسن الوجه قوله
ولا ضعف فيه بواحد منهما لان التنوين سقطت باللام والضمير في
وجهه موجود قوله من الاضافة اي الاضافة المعنوية فان المقصود
في الاضافة النكرة الى المعرفة واضافة النكرة الى المعرفة او [illegible]
النكرة الى النكرة ليفيد التعريف او التخصيص لا اضافة المعرفة
الى النكرة اذ لا يفيد شيئا منهما وكذا الاضافة اللفظية لانها
فرعها فلا يخالفها من كل وجه قوله في الجملة لا حاجة اليه قوله
لاشتماله على ضمير زائد يعني ان الضمير فيه ليس الا للربط
بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع واذا حصل
الربط باحدهما فالثاني زائد بخلاف ما اذا جيئ بالضميرين ويكون
الغرض من احدهما الربط ومن الاخر تعيين المضاف نحو زيد

حسن ضربه من ضرب ابيه في دارة قوله لعدم الرابط اه وليس
اللام في الحسن الوجه وحسن الوجه رابطة لان ابدال اللام من
الضمير في ما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما في الرضي
ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه
رابطة ابتداء وليس بدلا من الضمير قوله غير ظاهر في الصفة
لكونه مستترا قوله مثل ظهوره اه لكونه بارزا قوله لان معمولها ح
اي حين رفعت المعمول بها فاعل لها اذ لا وجه لرفعه غير الفاعلية
فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل
فيلزم تعدد الفاعل فما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من
الضمير المستتر وهم كما لا يخفى قوله اي حدث دال على حدث
با قامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل
المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة
بما سبق قوله قام به الفعل اه يعني اختار الموصوف على لمن قام
او لمن وقع لقصد التعميم ولقصد شموله للقسمين به قوله في اصل
ذلك الفعل كما هو المتبادر من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل
وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة في الفضل والزيادة
والغلبة وكذا باب المقابلة نحو طائل لانه موضوع للغلبة في معنى
المصدري كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة
في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة في وصف
الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وعندي
انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام في الموصوف صلة

الوضع كما مر والصورة المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها في بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو زائد عليه اوغالب عليه اوطائل واختار موصوف على متصف لاشعاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولايلزم ذلك في اسم التفصيل قوله اما ظرف لغو اي صلة له مفعول له بالواسطة قوله او ظرف مستقر وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة اومعين مفعوله اي لموصوف به اي بالفعل كما في الحواشي الهندية قوله ولا ابهام في تلك الاسماء لانها تدل على المكان والزمان و الاله ففيها نوع تعيين وما قيل انه لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان اوزمان اوالة موصوف بل لمكان اوزمان اوالة مضافة فيه ان اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعني ما وقع فيه الفعل اووقع به الفعل قوله يخرج اسم الفاعل اه اما لعدم دلالتها على الزيادة نحو ضارب ومضروب وحسن اولعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة اولعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل اولعدم دلالتها على الزيادة في اصل ذلك الفعل بل في صفته كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار قوله من حيث صيغته اي هيئته لا من حيث مادته فانه غير منحصر في هذا الاعتبار في افعل قوله وفعلى للمونث انما تعرض لبيان صفة

المؤنث دفعا لتوهم استواء المذكر والمؤنث في اعلى مطلقا قوله اخير واشراي المستعملين بمن المستوي فيهما المذكر والمؤنث فحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغم الراء في الراء قوله من حدث مصدره بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو اختك اشاتين وائل الناس شاذ ولا من فعل غير متصرف ولا من فعل لازم النفي نحو ما نبس بكلمة اي ما تكلم اعلم المصادر له من حيث لزوم النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لا مانع من ان يقال زيد اصبر من عمرو وغنيا وان لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلثة واما اشتراط كون الحدث مما يقبل الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فمستغنى عنه بقوله بزيادة على غيرها فان الزيادة انما يتصور فيما يقبلها قوله والحمق فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل قوله حكموا بشذوذه كما في المفصل وشرح التسهيل قوله واحمق من ابن هبنقة الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم والهبنق كعملس الاحمق القصير وهبنقة لقب يزيد بن سردان القيسي يضرب به المثل في احمق قوله من تعليق حررات ولذا يقال له ذو الودعات فان الودع محركة حرازة بيضاء يخرج من

البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين قوله ففيه شائبة ٤ خبر لقوله والجواب اي في الجواب المذكور شائبة حمق صاحبه والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير اما وما ذكره الشارح بيان لفيه المذكور في الحواشي الهندية بعد هذا الجواب لا تشنيع كما وهم قوله ولا يقول احد الخ ولم يقل به احد كما في غاية التحقيق الا ان الشارح رح قال ذلك مبالغة في سخافة ذلك القول قوله الواقع قدر ره بقرينة قوله وقد جاء للمفعول قوله اشتقاقه اه قدر ره بقرينة ما سبق في التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقل رحمه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لا يقتضي وقوعه ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى ركيكا ولذا لم يجعله من قبيل ضرب زيد قائما بتقدير وقياسه حاصل اذا كان للفاعل قوله فانه لو اشتق اه بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل قوله على الاشرف والاكثر فان المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل قوله على احد الوجوه الثلثة اذا لم يكن معد ولا نحو اخر واسما نحو الدنيا او مخرجا عن المعنى التفصيلي نحو اخر بمعنى غير قوله وهي استعمالاته اه يعني ان الاوجه الثلثة عبارة عن الاستعمالات الثلثة ولا على احد الاوجه الثلثة حال عنه ضمير يستعمل اي الى فقوله على احد الاستعمالات الثلثة وقوله حصلا حال عنه واشار اليه باعادة يستعمل في قوله يجب ان يستعمل ... البدل في حكم تكرير العامل او ورد الفاء الدال على كونه مترتبا

على ما تقدم لكونه تفصيلا له واشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم
التفصيلي بعد العلم الاجمالي و زاد الوجوب ليترتب عليه
قوله فلا يجوز قوله وذكره اي كونه مذكور الغوا لحصول الغرض
وهو تعيين المفضل عليه باحدهما ولبس المقام مقام التاكيد
قوله وليست بالاكثراء على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة اي
الغرة للغالب في الكثرة قوله الا ان يعلم استثناء منقطع لانه
يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه
قوله ان المحذوف اه ولم يعوض عنه التنوين لكون افعل غير منصرف
فاستتبع وامانحو جوارفقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين،
فيه كذا في الرضي ويجوز ان يقرههنا بالبناء على الضم كما في
قبل لانه مختص بالغايات وما يشبهها قوله زيادة موصوفة اه فان
يقصد بتاويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الي الزيادة
اضافة الصفة الي الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان يقصد على
احدهما قوله اي على ما اضيف اه فيه اشارة الي ان الاولى ايراد
ما بدل من الا انه غلب العقلاء على غيرهم قوله في ضمن بعضهم
وهو ماعداه ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الي انه يجب ان
يكون بعضا منهم قوله غير مقيدة اه فمعنى الاطلاق العموم لا رفع
القيد حتى يكون معناه الزيادة في الجملة اي مع قطع النظر عن
المضاف اليه اذ الزيادة على الغير ماخوذة في مفهومه فلا بد
من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه قوله وتخصيصه عطف [illegible]
للتوضيح يعني ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعني ما يختص

بالمعرفة كما في قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة
بل معناه اللغوي اعني رفع الابهام قوله تمام الكلمة اي متممها
ولذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل
بينهما بلو وفعلها نحو هي احسن لو انصفت من الشمس قوله الرفع
بالفاعلية يعني ان الحكم به في عمله في المظهر مطلقا لا يصح لانه
يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف
الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصح وليس قرينة
على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة فقيد نا بالفاعل اي
لا يعمل في فاعل مظهر بقرينة الاستثناء اذ ان فيه العمل في الفاعل
فاندفع ما قيل انه يصح حمله على الاطلاق والاستثناء من
مطلق العمل يكون متحققا في ضمن الرفع بالفاعلية والمعنى
لا يعمل في المظهر مطلقا الا في صورة الاستثناء فانه يعمل فيها
بالرفع قوله وانما خص المظهر اذ في المعنى في باب الظرف ومن
المشكل قوله خير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر
فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل في
الظاهر في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل
به وهو اجنبي بين افعل ومن وصرحه ابو علي وتبعه ابن خروف
على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقد رنحن المذكور تاكيدا
للضمير في افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر
فيما تقدم الضمير البارز وان المراد بالمضمر المستتر على
ما نص عليه في الرضي ان معنى قوله لا يظهر اثره في اللفظ انه لا

لفظ ولا اثرقوله ولانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لا بمشابهته الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهته اسم الفاعل كالصفة المشبهة فقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لماكان اه دليل على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الاخرثم انه يكفي في الاستدلال الاول قوله لانه ليس له فعل بمعناه اه وقوله لان اه لدفع النقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل الدفع ان عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فتعمل النصب ماهو مشابه به في الجملة وان لم يكن بمعناه قوله وهولم يعمل اه اي اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس فعلا بمعناه فلذا لم يعمل الرفع فلا مصادرة قوله اي وضعا سببيا بيان لحاصل قوله صفة لشيء وهوفي المعنى المسبب واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلثة كما مر وجوابه ولم يقل صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببي قوله مشترك ولذا لم يقل لمسببه بالاضافة الموهمة لاختصاص نقل عنه المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل في هذا المثال مسبب عن الرجل وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما قوله باعتبار اي بالنظر يقم اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله وهو حال عن الضمير المرفوع في مفضل اي

متلبسابه وكل الثاني حال عن نفسه وليستا متعلقتين بمفضل حتى يلزم تعلية شبه الفعل بحرفي الجر متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضي قوله وليحصل بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف والنشر قوله كالصفة المشبهة فانه ايضا لابد لعمله من موصوف في اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه قوله لانحطاطه اه تعليل لما فهم من السابق وهو ان يكون المظهر مسببا لموصوفهما قوله ليخرج اه غاية مترتبة على الاشتراط المذكور قوله ولئلا يبق اه علة داعية عليه قوله ليسهل متعلق بقوله لئلا يبق قوله وكل اكل اهل اه ضم هذه المقدمة ليثبت الكلية قوله وهذه العبارة يحمل اه بان يكون معناه لانه اي احسن بعد النفي اوقبل النفي قوله توجه النفي الى قيده اه لما ذكره الشيخ عبد القاهر رح من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفي والاثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة قوله فبقي اصل حسن الى قوله فيكون احسن اه زائد لا احتياج اليه في اثبات كون احسن بمعني حسن ذكره لان هذا المثال لكونه في مقام المدح يابى ان يكون لنفي الزيادة فقط بل لابد فيه من نفي المساواة ايضا قوله ان يجعل احسن اه لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو هما مستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اي جرى العرف في نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة بقرينة مقام

المدعي وكذا على تجريده من التفضيله عن التفضيل لمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفي الى حسن الرجل مقيسا الى حسن زيد قوله بالنفي اي سبب النفي فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه متغائرين بالاعتبار لا فيما يكونان متغائرين بالذات فلايجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان قوله في الجواب فاذا زال بالنفي ينادي على فساده قوله من حيث انه اه لامن حيث ان فيه معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحيثية في المفضل قوله من هذه الحيثية اي من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعل سواء كان معمولا باعتبار الزيادة اوباعتبار معنى الفعل قوله ولوقدم اه بان يقو ما رائت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد قوله تعقيد ركيك لان فيه ذكر التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهويوجب التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى قوله مع انهما ليسا اه مع ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل في المظهر اذ لولم يعمل في المظاهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبي لا في كل عبارة تؤدي معناها فتدبر فانه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال قوله مسئله الكحل اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر بلا اضافة بادنى ملابسة وبين شرائطها الثلث وهوان يكون الوصف سببيا مع التغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتبارا وكونه منفيا وما عبربه متهما

في استعمالاتهم وهو قولهم مارأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قوله وبعد عطف على بينه قوله وتطبيق اه عطف على ما انشده واشارة الى تطبيق حاصل بعد ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا ارى اه قوله وهوا خصر منه بمقدار اه اشار بزيادة لفظ مقدار الى ان الاختصار هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح لظهور المقصود فلا يرد ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في مع ابقاء مدخوله على الجر لا نظير له في كلام العرب قوله مع ظهور المعنى لان المفضل عليه لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه قوله لا ان اصله اه رد على الرضي حيث قال هو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل المفضول قوله لا يكون من مسئلة اه والحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم استغنى عن ذكره لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها في حسن الكحل منها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كما في الرضي قوله وتعديره ما رأيت اه رد على الرضي حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الصفة زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قوله على ابلغ وجه لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفي وجود عين

مـ ثل لعين زيد في الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد
ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم فيكون كل عوى
الشيئ بالبينة قوله والثاية بوزن التفعلة نقلت كسرة الياء
الى الهمزة ثم ادغمت الياء في الياء قوله من ايبي اي ثلاثة
اي بفك الادغام اوبه قوله من السرى لا من السراية فانه
لايناسب المقام قوله والواوا ما اعتراضية لعل القول بالاعتراض
بناء على ان ما بعد البيت شيئ من متعلقات مررت فان الاعتراض
لا يكون الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور
لنكتة وهي ههنا تعظيم شان وادي السباع قوله والجار في به
اه والباء بمعنى في قوله بمعنى الغول فان الوادي مخوف فيه
لا خائف الا على الاسناد المجازي قوله والمعنى اه فالمفضل عليه
اي منهم ومنه محذوف قوله اي ركبا ساريا ولكون موصوفه
المقدر اسم جمع جاء في وصفه التذكير والافراد قوله
تقول اه نقل عنه حاصل معنى الشعران توقف الركب في وادي
السباع اقل من توقفهم في سائر الاودية وان وادي السباع
اخوف من كل وادا لا وقت وقاية الله تع الساري في وادي السباع قوله
عن الافات اه متعلق بوقاية الله تع قوله على وجه ادعائي بمعنى الباء
كما في قوله تع حقيق على ان لا اقول اي بتقسيم قوله علم اه اي علم
من دليل انحصاره واللام عوض من الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية
عن الضمير والصفة وان كانت كافية في معلومية حدود تلك
تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لا قسام

الكلمة موقوفة علي التقسيم فلا يرد انه لا مدخل للتقسيم
في معلومية الحد وقوله سلك تلك الطريقة اي علم الا لتفاء
بعلومية تعريفه عن الدليل لئلا يلزم التخصيص بلا مخصص
لاستواء الكل في كونها اقساما للكلمة معلوما تعريفاتها من الدليل
قوله اي كلمة اه فسر ما دل بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا في
التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع
ان الظاهر الموصوفة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر
التنكير وليدل علي اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لئلا ينتقض
بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما قوله كائن
اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا
اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا يدل لاحتياجه الى جعل
في بمعنى الباء قوله يعني الكلمة اه فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة
الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ارجاع الضمير
الى الكلمة والى ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق
وللتنصيص على اختلاف التوجهين والا وجه ان التفسير الثاني
لا فادة ان المرجع نفس ما لا مع ما في حيزه من الصفة او الصلة
وما قيل انه جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة
وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ ما دون معناه ففيه انه بعد الجمع
بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان الشائع
في تذكير الضمير ما وتانيثه ملاحظة ما عبر به عنه ولذا قال الشر
وح في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير

بناء على لفظ الموصول بالفاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ
الكلمة بل عن معناه فتذكيره كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار معناه
فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه ان اراد انه ليس عبارة عن مجرد لفظ
الكلمة فمسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة عنه من حيث دلالته
على معناه فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك
الجنس في التعريف لانه قسم الكلي الذي هو قسم المفرد قوله
والمراد بكونه اي المقصود به الحاصل منه ذلك لانه مفسر به
حتى يرد ان صفة المعنى كيف يفسر بصفة اللفظ وانه يصير المعنى
ما دلت على معنى دالة عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى
تكلفات باردة يمجها الاسماع قوله دلالتها عليه فالكلمة محيطة
بالمعنى احاطة الظرف بالمظروف من حيث انه لايخرج فهمه
عنها قوله لاستقلاله اي لكونه حاصلا في الذهن منفردا لعدم
كونه آلة لملاحظة الغير ومرآة لتعرف حاله قوله وح يكون المراد
اه لان كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه
الى الغير ولما وصف المعنى اي المفهوم الحاصل في الذهن به
يكون المراد منه استقلاله في المفهومية قوله فمرجع مصدر ميمي
لكون خبره الجار والمجرور وقوله لكن استدراك لدفع توهم
ناش من كون مالهما الى امر واحد وهو انه كيف يرجح الوجه
الاول وقال في الثاني ويمكن قوله مشتمل على ثلاثة معان يدل
عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث
كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اي الحركات مع

الترتيب والحروف الزائدة ان كان موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث وزمانه فهوكرامي الحجارة الاان اجزاءه لما لم يكن مرتبة في السمع لم يكن مركبا.فلايرد ان ضرب قبل ذكر فاعله ليفهم منه الحدث فيتحقق الدلالة التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلانم فهمه قبل ذكرالفاعل لانه زمان النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكرنا ظهران ما قيل ان ههنا معنى رابعا غفل عنه الجمهور وهوتقييد الحدث بالزمان اوالنسبة بالزمان توهم قوله الحدث وهوالمعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب اولم يصدر كالطول كذافي الرضي والمراد بالمعنى المنحدد ولذا قالوا المصدر مايكون في اخرمعناه الفارسية الدال والنون او التاء والنون وما قيل ان الاسودمعناه المتصف بالسواد بمعنى سياهي لا بمعنى سياه بودن فالجواب انه لما كان الصفة المشبهة موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنهامعني التجدد فلايردمن النقض بالالوان ولزوم عدم الفرق بين المعنى المصدري والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست ماخوذة في مفهوم المصدر نص عليه في الرضي كيف ولوكان كذلك لوجب ذكرالفاعل معه قوله النسبة الى فاعل ما اي فاعل معين اي معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لوكان المعتبر في مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما مطلقا لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لايستعمل الا في النسبة الى معين بنوع تعيين ولاحتمل الصدق والكذب وحده

من غير ذكر الفاعل ولا متنع حمله على شيء قوله هو آلة لملاحظة طرفيها اي آلة تعرف بها حالهما مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة الملحوظة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية تصح ان يقع محكوما عليها وبها لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فمناط الاستقلال بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيه لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان للواقع فان الجزئية لازمة للملاحظة التبعية قوله فلا تستقل بالمفهومية اذ لا يفهم تلك النسبة مالم يفهم الذات المنسوب اليه الحدث قوله تعين ان يكون المراد به الحدث اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه والمراد بضمير به لفظ المعنى بعد تقييده بالوصفين فلا ينافي قوله فالمراد بالمعنى اه لان المراد به لفظ المعنى بدون الوصفين قوله ليس معناه المطابقي لعدم استقلاله بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله في نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى المطابقي قوله بل هو اعم اذ لا قرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام الثلثة على نسق واحد قوله لا يتحقق اي في الفعل قوله ليس مستقلا بالمفهومية لما عرفت ان المعاني الحرفية الات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من هذه الحيثية فما قيل ان الابتداء المشترك بين الابتداء الجزئية ملحوظ قصدا توهم قوله فهو صفة الفاء المجرد

التراخي في الذكر فان بيان فوائد القيود متاخر عن ذكرها قوله وبقولنا وضعا عطف على محذوف اي فبقولنا مقترن خرج الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا الخ وبقولنا في الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعا في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث اي يكون قيامه به وحصوله له مقيدا باحد الازمنة الثلثة ولذا كان حقيقة في الحال والاستقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران في الفهم واعلم ان الشارح لم يذكر فائدة قيد في الفهم ههنا ولا في تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله في الفهم بعد التقييد بقوله وضعا قوله منقولة عن المصادر او غيرها كلمة او لمجرد التفصيل كما في العالم اما جوهر او عرض اي منقولة مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجمع بمعنى كل واحد او جعل او بمعنى الواو ثم النقل اي الاستعمال في المعنى الثاني لعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيقي قيد الشارح الوضع بالاول في تعريف الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو يزيد ويشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيقي فباعتبار وضع فعل وباعتبار اخر اسم ففي المنقول يعتبر الوضع التحقيقي وفي المشترك يعتبر الوصفان قوله ودخل فيه الخ عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في اثبات الدخول لانه في الحقيقة تعميم لقوله مقترن وضعا سواء كان مقترنا

استعمالا اولا قوله الا فعال المنسلخة اي في الاستعمال بحيث هجرالمعني الاول فهي ايض من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث انتهى قال المص في الامالي لايصح التعلق بالافعال الناقصة لانها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريدان القيام المنسوب الى زيد وهوخبره ثبت وذلك حاصل ولولم يذكركان وانما قصد بالاتيان بها على المبتدأ والخبرلتقييد الخبرمعنى بالنسبة الى المبتدأ مخبرا عنه على ماكان في الابتداء ولذلك توهم كثيرمن النحويين انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم تأت عاملة في شيئ غير الاسم والخبرانتهى كلامه وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة غيرمرضي عنده وفي الرضي وما قال بعضهم سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيئ الى اخرة قوله لوجود الاحد في الاثنين فالمراد باحد الازمنة الثلثه احدها مطلقا لا احدها فقط قوله ولانه مقترن اي لواريد الاحد فقط لصدق على المضارع ايض لانه بحسب كل وضع مقترن باحدها فقط قوله وان عرض اه متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقط فيكون نقيض الشرط اولى بالجزاء بلاتكلف اذ على تقديرعدم الاشتراك يكون اقترانه اولى واظهر قوله وانما

تستعمل اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع الخلو اذ لابد فيها من التحقيق ثم انه يضاف اليه في الماضي التقريب مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياها في الاستعمال قوله لتقريب الماضي اي الحدث الجزئي الذي مضى بناء على ان المعنى الحرفية جزئية وحمله على الفعل الماضي يحوج الى حذف المضاف او التجوز باجراء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمني قوله وشيء من ذلك اه اي المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي ولذا لم يورد الضمير اي لا يفهم شيء من ذلك بدون ذكر الفعل كما في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك لامتناع فهم شيء من ذلك بدون ذكر متعلقه وهو الحدث الجزئي وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين ماخوذة في مفهومه دون ماعداه قوله دخول السين اللام للعهد اي سين الاستقبال دون سائر السينات قوله لنفي الفعل اي الحدث الجزئي لما مر وكذا فيما سياتي قوله الا في الفعل اي الاصطلاحي كما مر قال ولحوق تاء التانيث اي الساكنة لانها الدالة على تانيث الفاعل فالوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة قوله والصفات اي وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تانيث الفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها قوله حال عن تاء التانيث وفيه اشارة الى انها في الاصل متحركة

ا سكنت للفرق بين تاء تانيث الفعل والاسم كما في الرضي وفي بعض النسخ الساكنة باللام قوله لاختصاصها بالاسم لخفة الاسم وثقل الفعل قوله اراد اه وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى الغاء الخصوصية المعتبرة في فعلت ومن الخطاب والتكلم والافراد والتذكير والتانيث دون الحركة والالغى الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الى الغاء خصوصية كونه تاء ليدخل فيه ما يشاركه في جميع صفاته وهي نون الجمع المونث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ما قيل ان الاولى ترك قيد المتحركة كمايدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت دون البعض لاقرينة عليه في عبارة المص رح قوله اخف واخصر لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبني وقالوا ان المستتر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه اوثلثه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثني قوله فانه المتبادر بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل قوله قبلية ذاتية مفعول مطلق من قوله قبل ففيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تع ولله الامر من قبل ومن بعد ان معناه متقدما ومتاخرا اذ المفعول المطلق لايجيئ من الظرف فاندفع الاشكال الناشي من وصف الزمان بالقدم بقوله ذاتية اي ما لا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجراء الزمان على البعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لاعلى مصطلح الحكماء وهوان

ان يكون المتاخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية له قوله بالموصول اي بما هو صيغة الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره بالنكرة واشار الى جواز جعله موصولة والمقصر من ... ومن قوله ودال لا لتضمنها ما هو بحسب الوضع ... سبق كان تفسير ... فلا تكرار قوله بلم يضرب اي بيضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضي وليس ... وكذا ضربت في ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضي مع كونه ماضيا قوله خبر مبتدأ محذوف لم يجعله خبرا بعد خبر رعاية ... المعنى لان ... ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى ... مقصودا كما تقرر في موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظر الى جانب اللفظ قوله او نقل ... فانه يمكن ... الفتحة في اخر ... للتعليل بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن ... الفتحة فيل النون والواو ولذا كانا مبنيين على السكون والضم قوله واما البناء على الحركة اما البناء فلعدم اعتوار المعنى عليه قوله فلمشابهته المضارع اي لكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه يبنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كان هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون ... الماضي مقدما على بناء المضارع لا يقتضي ان يكون حال اخره من الاعراب والبناء مقدما على حال اخره فلا يرد انه لا معنى ... مشابهة المضارع والحال انه مقدم عليه قوله ...

لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة قوله وشرط وجزءا
عطف على قوله وقوعه بتقدير وقوعه قوله فلكونه اخف الحركات
وثقل الماضي لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى
لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب
كثير قال مع غير الضمير سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب
زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا
قوله المراد هها اجتماع اه ولذا قالوا اصل علبط وهدبد علابط وهدابد
قوله لشدة اتصال الفاعل اي الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى
بخلاف نحو حركة وبركة فان اتصال التاء فيه لفظي فقط دل ان
اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على
الوقف بخلاف ضربن قوله احترازعن مثل اي عن خبر وجد عن
الحكم المذكور قوله وبه ايضا مبني على الفتح لا معنى لتقييده بالتقدير به
فيه لا سيما انما يصار اليه للتقدير لفظا ولا تعذر هها لان اتصال الضمير
فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلامي فان الاضافة فيه سابقة على
تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط قوله اي حال كونه اي يعني ان
الباء ليست صلة لا شبه اذ ليس الحروف مشبها به ولا باء السببية بل
ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم تجعله للسببية لاصالة الملابسة
بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها في اول
الماضي مع تغيير بعض الحركات سبب حصل لجهة مشابهة المضارع
الاسم وهي وقوعه مشتركا فيكون سببية الحروف بالواسطة ولان
سبب المشابهة مبين. قوله لوقوعه فيحتاج الى تكلف في اعتبار سببية

الحروف قوله انيين على صيغة جمع المونث من الانيان اي حين بيان
لوجه الملابسة قوله في اوائله الظرفي اوله الاانه اختار لفظ الجمع
للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزئي
للكلي كانه قيل بدخل حروف هي اوائله قوله جمعتها كلمة نايت
اشارة الى وجه اضافة حروف نايت وان الفرق بين المضاف والمضاف
اليه لافراد والاجماع قوله وهذه المشابهة اي المشابهة بمطلق
الاسم المعتبرة في صيغة المضارع واما مشابهته مع اسم الفاعل
فانما هو في تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل
مشتقة من المضارع متاخرة عنه فلا يمكن اعتباره في صيغه والمقصر
من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصر لوقوعه خارج
عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه قوله انما يكون
اذا اورد كلمة المصر ردا على من زاد دخول لام الابتداء
عليهما العلم اختصاصه بالمضارع ان حرفه على الماضي مع قد ايضا
بالتميز بان المشابهة المعتبرة في مفهوم المضارع التي بها امتيازا
عن سائر اقسام الفعل قال لوقوعه مشتركا بيان المسبب الذي
هو منشاء المشابهة لاوجه المشابهة وان لم نقل في وقوعه والمراد
بالاشتراك معناه اللغوي لا الاصطلاحي اذ الظرح لكونه
مشتركا واعلم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه قوله
على الصحيح وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم
بالعكس قوله بالحروف اي ليس مرفوعا مثل اخمره بالسين قوله اي بالك
المشابهة بان لمعنى المتبعيد على الاحدية الخ فقوله وبالك المشابهة

ههنا اشادة ولقوله هذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيد او صيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو كحال الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض قوله ولتخصيصه اعاد اللام تنصيصا للعطف واشارة الى كون كل من الامرين منشاء وجه المشابهة قوله بواسطة القرائن اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة او الى كثرة المورد قوله لانه لم يسم اذ المشابهة المذكورة ماخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكره في التعريف ليكون حدا اسميا قوله اذ معنى اه تصحيح للتسمية لاجل المشابهة المذكورة قال فالهمزة تفصيل وبيان لمعاني حروف المضارعة قال مفردا لم يرد به ما ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة وبقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب ح منفردا ولا المعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شيء ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلي بل اراد به معنى الواحد اجراء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم الجنس اي من يحكي عن نفسه والالف الحال فلا بد ح من ارجاع ضميرله الى المتكلم المفرد اي الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون لجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفي على الناظرين في هذا الكتاب قوله مذكرا كان او مونثا فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلا مفاد المع غيره مونثين كانا او مذكرين او مختلفين قوله وكانهما اه اشارة الى وجه الاختصاص قوله واحدا كان اه

فمعنى المخاطب من يتكلم معه قوله فاثبات اورد صيغة الجمع المونث
نظرا الى معنى المونث والمونثين واورد صيغة التثنية اعني ذوي نظرا الى
لفظي المونث والمونثين وكسر الواو غير صحيح قال اللعائب اه من تمكن
عنه فيشتمل ذاته تع دلاشبهة قوله اي غير القسمين فيكون الواحد
المذكر واسماه ومجموعه ونحو المونث قوله حال خبر بعد خبر لقوله
ففوله قال مذ . بوبه لانه المذكر اول الماضي ينبغي ان يخالفه المضارع
لان اتفا أن . نهما قوله اي دي اسانيه فتوصف المضارع بالرداعي
على الوضع اعتبار ان م انه به تلك حال ومتنوعه بها سواه للتعيف
الذي استلزمه كثرة الاستعمال . في الات اي اكثرة الحروف وهو
فيما علاه وما اهراق بهرتي داسطاع يسطيع ويا عي زيل فيه الهاء
والسين على خلاف القياس قوله اعلم عله الاعراب فيه وهي توارد
المعاني المختلفة كما في الاسم اوالمشابهة التامة له والمذكر دالاالكلام
المبوني المستفاد من الضرلانه سنبينه ق وله وتر فع الى آخره
مفصلا قوله ولما كان هذا الكلام اه دفع لاشكال تعلق ظرف الاهمال
المعني فانه يفهم ان علم اعراب غير المضارع قبل نوقت علم اتصال
النون وليس كذلك لا عرب غيره مطلقا سواء رجع الضمير المجرور
الى المضارع اوالى الغير ولا يبين ما هو المقصود بالبيان وهو ان
المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا
الكلام لا لتعلق في لا عراب عن غير المضارع فليس معناه الصريح
مقصودا بالذات لان كلامه في احوال المضارع دل هو كما يندعن اثبات
الاعراب للمضارع على وجه الحصر طريق انما اي بحيث تكون

الجزء الثبوتي مقصودا اصالة والجزء السلبي مقصودا تبعا ليكون
من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتي المقصر بالاصالة
فاندفع اشكال التعلق وكذا ما توهم من ان انما بمعنى ما والا
فلا سكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضي ان لا يكون بينهما
فرق بوجه القول وبما ذكرنا ظهران ما ذكره الشرا اولى من جعل
الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبي قوله
يكون مبنيا وقيل انه معرب تقديرا لشغل محل الاعراب كما
في غلامي ولا يخفى عليك الفرق بينه وبين غلامي فانهما لشدة
الاتصال صار كالجزء منه فلم يبق ما قبلها محل الاعراب اصلا بخلاف
غلامي قوله لشدة الاتصال اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون المؤكد
عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه في الوقف والاضافة
ومع اللام فلم يصره قبله وسط فاجرى الاعراب عليه قوله وسط الكلمة
والوسط ليس محل الاعراب اللفظي بهو ظاهر ولا التقديري لان معناه
على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر للتعذر
او الاستثقال قوله دخوله على كلمة اخرى معتبرة مغاير تها بعد
الدخول حيث لم يتغير المعنى السابق بسببه بخلاف قائمة وبصري فان
التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول تغير المعنى السابق
وصار المركب بناء اخر واستحق المركب للاعراب فلذا اجري
على التاء والياء وبما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجري في نون
الجمع قوله ولان اداء اللام نظرا الى ان المدعى ذو جزئين وكان
كل منهما مدعى براسه قوله يقتضي ان يكون اه وان لم يلزم في المضارع

توالي الحركات الاربع قوله لمشابهتها نون جمع المؤنث اذ بذلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء قوله فلا يقبل اي ما قبلها اصل الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه اخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان النقل يري لابد فيه من اعتبار الاعراب في اخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلي فلابد فيه من القبول في الجملة كيلا يكون النقل يري مجرد فرض قال فالصحيح تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اي فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا قوله حرفه الاخير سواء كان اصليا او زائدا نلذا لم يقل لامه قال المجرد اه يشمل ما لا ضمير فيه نحو يضرب زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك وما فيه ضمير غير متصل به بل بالفعل نحو ما يضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالي لا ما لا يتصل به والاخرج الصورتان الاوليان قوله متصل به اي بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك قال للتثنية والجمع اه بيان لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشارح الجمع على ظاهره المتبادر ولم يحمله على الجمع المذكر قال لفظا حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفوظ وان ايكون الوقف بالاشمام والروم والمقال وليستا تقديريتين على ما وهم لما عرفت من معنى التقديري قال والساكن لم يقل لفظا لانه عدمي والزائل لالتقاء الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا

فليس السكون في لم يكن الذي تقدير يا على ما وهم قوله المضارع
اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله
المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل قوله وذلك اه
اي اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمس مواضع
وان كان الاتصال في سبع مواضع فان الموضعين اعني يضربن وتضربن
مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المونث قال بالنون اه انما اعرب
بالنون لان المشابهة التي هي علة الاعراب باقية وامتنع الحركة
لصيرورة آخره بسبب شدة الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من
كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط
الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد
لحوق الضمائر صار ما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب
بخلاف غلامي فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه و
لا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلاجرم
زيد النون بدلا لرفع المشابهة للواو في الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح
بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم وجمعه قوله حالتي الجزم
والنصب اما في حالة الجزم فظ لانه اسقاط الاعراب واما في حالة
النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله الا انه زال
في الواحد الى بدل وهو الفتحة وهنا زال بلا بدل فصار النصب
تابعا للجزم وتحذف هذه النون مع نون التاكيد اما لانه لا يكون
في المبني علامة الرفع واما لاجتماع النونات قوله الاحرف احترازا عن الاصطلاح
النحو لانه مقدر قوله مناسب لها في كونها ناشئا من اشباع الحركة

وقابلا للتغير والزوال قوله لان الالف لايقبل الحركة الكونه ساكنا
ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه اخرالكلمة
فيمكن تقدير الاعراب فيه بخلاف اخر جمع المونث فانه للزوم
السكون له لايقبلها اصلا لابخصوصه ولابنوعه والحاصل ان التقدير
فرع اللفظي فلا بد من امكانه في ذلك المحل امابخصوصه اوبنوعه
قوله كما هوالمتبادر من عبارته حيث قال ويرتفع اي يحصل فيه
الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم مدخلية شيئ اخروان امكن
ان يقال بغير مدخلية شيئ اخر لا يوجد في وقت التجرد قوله
وسواء كان العامل اه سواء يطلب اثنين فالواجب وكان العامل
الاهمزة اعادة لبعد الاول كما في قوله تع ولاتحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب قوله وقوعه اه وهوحين التجرد عن الجازم والناصب
اذلا يدخلان على الاسم قوله كما في زيد يضرب اه اي يقع موقع
الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب قوله لانه اذ يكون كالاسم مع
كونه معربا فلا ينتقض بالماضي قوله اسبق اعراب الاسم لكونه
اعراب اسبق المعمولات واقواه لكونه اعراب العمدة قوله نحوالذي
يضرب اه فانه لايقع اسم الفاعل موقعه لوجوب الصلة جملة ولا
يدخل السين وسوف على الاسم وخبركاد يجب ان يكون فعلا
وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد
فلا يكفي في ارتفاعه قوله وان كان الاعراب يعني وان
كان اعراب ما بعده على تقديره اي الواقع اسما غير اعرابه مع

تقديره فعلا اذ مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع تقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثاني لان ذلك التغاير متحقق في سائر المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظي وعلى تقدير الفعل معنوي فلا معنى لان الوصلية قوله والسين الخ دفع لما يقرر فحينئذ لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع التغتين قوله ابدل الالف نونا كما ان التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح ما قبلها تقلبان الفا في الرضي لا دليل على قول الفراء قوله اصله لا ان قال الشاعر * يرجي المرء ما لا ان يلاقيه * ويعرض دون اقربه الخطوب * اي لن يلاقي قوله انه حرف براسه وهو الحق لان الاصل عدم التصرف في الحروف قوله فخفف بنقل حركة الهمزة وحذفها للساكنين وتغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الحال كما في قوله تعرفعلتها واذن من الضالين قوله اذ الظرفية في الرضي وانما حملني على ذلك ظهور معنى الزمان فيه في جميع الاستعمالات كما في اذ قوله فنون عوضا عن المضاف اليه في الرضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي جعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف اليها هو اليها لا لانه الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي اذ انزرتني اكرمك اي وقت زيارتك شرحت ثم التنوين عن المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة

قوله نحو سرت حتى ادخلها مثل للحروف الناصبة مع ان امثلتها مذكورة في المتن لان المقصود ههنا تمثيل لتقدير ان وفي المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان ولن وكي واذن وكان في قول الشارح فيما سيجيء ان التي ينتصب بها المضارع اشارة الى ذلك قوله وهي اللام الجارة عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر معه متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان قاصدا للفعل واما عند الكوفيين فحرف زائد لتاكيد النفي كالباء في ما زيد بقائم ناصب لم يتعلق بشيء كذا في مغني اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لاطراد صحة اسقاطها كذا في التحفة قوله في خبر كان المنفي اما لفظا واما معنى كما في قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم قوله لان مدلولة اه هذا الكلام وما سياتي من قوله فان الواو والفاء اه تعليل لتقدير ان بعدها ونوقعه هذا لانا ذكره المصر من التفصيل فانه تفصيل بشروط التقدير ولذا لم يتعرض لتعليل تقدير ان بعدها ولانه مفهوم من شرط التقدير صريحا قوله وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء في المعنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح [illegible] الاكثرين واجازه الصغار وجماعة قوله فان الذي ينتصب اه المختار انهن لا المخففة والتفسيرية وليس تقدير الصفة مطلقا [illegible] الى اذن وحتى قال يقع بعد العلم وما بمعناه كالوجدان والرؤية والقسم [illegible] اذا لم يكن بمعنى الظن حمل الوقوع بعد

العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر ما احتاج الى التقييد
اذ العلم قد يكون بمعنى الظن في الرضي جوز بعضهم ان يأول
العلم بالظن مجازا فيقو عملت ان يخرج زيد ا بالنصب اي ظننت
وفي تفسير ابي حبان قد يستعمل العلم و يراد بها الظن القوي
فيجوز ان يعمل في ان ويدل على ذلك قوله تعرفان علمتموهن
مومنات لان القطع بايمانهن غير متوصل اليه قوله هي المخففة
ايراد الضمير لمجرد التاكيد والفرق بين الخبر والنعت سواء علما
انه مبتدأ او فصل وليس لحصر المسند على المسند اليه لعدم صحته
ولا لحصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه تاكيد
تكرارا والاصل عدمه قوله على غلبة الوقوع اه ان اريد بالتحقيق
جعل الشيء محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون
اكثر الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع
كون جانب الوقوع غالبا اي راجحا على عدمه والضابطة في
معرفة ان المصدرية وغيرها على ما في الرضي ان ان التي ليست بعد
العلم ولا ما يودي معناه ولا ما يودي معنى القول ولا بعد الظن فهي
مصدرية لا غير والتي بعد الظن ان كان بعدها غير لا من حروف
التعويض وهي السين وسوف وقد ولم ولا ولن وما فمخففة لا غير
وكذا ان كان بعدها لا داخلة على غير الفعل [illegible] ان ذهال
لك وان كانت بعدها لا داخلة [illegible] الفعل احتملت المخففة
والمصدرية والتي بعد العلم وما يودي معناه ان [illegible]
القول فمخففة لا غير وان كان فيه معنى القول فان وليهما فعل

غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليهما فعل متصرف من غير
حرف عوض احتمل ان يكون مفسرة وان يكون مصدرية لامخففة
لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر ربلا جاز كونها مفسرة
ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغيرلا من
حروف العوض مخففة او مفسرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها
جملة اسمية اذا عرفت هذا فلابد في بيان المرمن اعتبار قيود ليصح
فتدبرقوله فيجري اه ذكرا لنتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى
اشارة الى ايصاله اليها وترتيبه عليه والى ان قوله ففيها الوجهان ليس
المراد به انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجري فيها الوجهان
والمتحقق لايكون الا احدهما قوله نفيا موكدا في المعنى ولا تفيد
لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تابيده خلافا له في
نموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولوكان للتاكيد لم بفيد منفيها
باليوم في قوله تعر فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكرا لابد في قوله
ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه قوله اي لم يكن الخ اي
ليس المراد من عدم الاعتماد ان لايكون له ارتباط بما قبلها اصلافان اذن
الواقعة الغاء بعد الواو يجوز فيها الوجهان نحوقوله تعر واذا لايلبثون
خلافك الا قليلا قرئ بالرفع والنصب من حيث انه وقع في
صدر جملة مستقلة بسبب المضارع ومن حيث كون ما بعدها من
تمام ما قبلها بسبب ربط حروف العطف يكون ما بعدها مرفوعا
[illegible] ب مشروط بذلك لكن الكلام في شروط
الانتصاب ولعل الا [illegible] الرضي انما فسرالاعتماد بكونه تتمة لما قبلها

لجعله شرط الوجوب بقرينة المقابلة قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان بل المراد ان لايكون ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك في ثلثة مواضع بالاستقراء ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن احسن اليك وان يكون جزاء للشرط الذي قبلها نحو ان جئتني اذن اكرمك وان يكون جواب القسم الذي قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه في الصورة الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا ففي حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع قوله فانه اذا اعتمد الخ حاصله ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل لايعمل فيما هو متقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولا وهو انه يلزم توارد العاملين اعني اذن وما قبلها لان توارد العاملين جائز اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل الاخر محليا نحو ان زيدا قائم وعمرو وقوله المذكور بعدها اي متصلا كما هو المتبادر ففيه اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لاتعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او لا النافية نص عليه في المغني قوله لكونها اي في الاصل باعتبار دخولها جوابا لكلام متقدم صدر عن غيرها اي المتكلم نحو ان جئتني اذن اكرمك او من متكلم اخر كما في مثال المتن وجزاء [illegible] يكون ومعنى قوله وهما لايمكنان اي كلاهما لايكونان الا في زمان الاستقبال بخلاف كل واحد منهما فان الجواب انما يقع [illegible] عن كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشـ[illegible] الجزاء يجوز ان يكون بالـ[illegible]

ما ضيين نحو ان جئتني لاكرمتك ولا يجوز ان يكون الجزاء حالا
مر قد نص في الرضى ان الشرط والجزاء ما في المستقبل او في الماضي
ولا مدخل للجزاء في الحال. قوله وجب الرفع ولو في بعض
الصور فان المقصد بيان فائدة الاشتراط له لا حقيقة اعراب صور
الفقد ان فلا يرد ان في صورة تقدم الشرط يجب الجزم فالواجب
ان يقول وجب الرفع او الجزم قوله واذا لم يعتمد الخ الاولى ان يجعل
كل منهما خبرا للمبتدا لئلا يكون ذكر الشرطين استطراديا ولا يحتاج الى
اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مفردين نزلا منزلة المعلوم
وذكر في الصلة التي من شأنها ان يكون قصة معلومة للمخاطب
والا فالمعلوم بما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين قوله معها
اي اذن قوله كما اشرنا اليه اي الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر
الموصولة التي صلتها ينتصب قال فالوجهان في المعنى والتحقيق
انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العاطف
على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا وعلى الجملتين
جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف قوله جائز ان لم يقدر ففيها
الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان بل فيما بعدها
الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء لم يقدر الفعل لئلا يكون
كنزع الخف قبل الوصول الى الماء قوله بناء على ضعف الاعتماد
لان حرف العطف لكونه اصلا في المفردات يقتضي ان يكون المعطوف
معمولا لما قبله فيدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد
فكانه لم يعتمد فيجوز النصب قوله باعتبار الاعتماد بالعطف

نظرا الى ما هو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا ولو فسر الاعتماد
بالارتباط بما قبله وجعل الشرط ان لوجوب الانتصاب كما فعله
الشيخ الرضي لم يحتج الى هذه التكلفات كما لا يخفي قوله وكي
التي ينتصب بها المضارع احترازعن كي الجارة وهو ما اذا دخلت
على الاسم نحو كما او على نحو جئتك كي ان تكرمني فانها جارة
بمعنى اللام لمجرد التعليل وفي غيرهما اذ اتصل بها اللام نحو لكيلا
تأسوا فهي ناصبة لا غير واذا لم يتصل بها يحتمل ان تكون ناصبة
بنفسها بمعني التعليل وان تكون جارة مضمرة بعدها ان كذا
في الرضي فمعنى قوله ينتصب المضارع يجوز نصب المضارع بها
وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر وان انتصاب
المضارع بها في جميع الموارد بتقدير ان قوله اي سببية ما قبلها
لما بعدها بحيث يمكن ان يودي حصول مضمون ما قبلها الى
حصول مضمون ما بعدها كالافي العباب فعلم ان مدلولها سببية
ذي الغاية وهي تلازم التعليل الذهني اعني كون ما بعدها علة غائية
لما قبلها ولذلك اختلف عبارا تهم فقال بعضهم انها للسببية وقال
بعضهم انها للتعليل قال مستقبلا بالنظر الى ما قبله بان يكون
مترقب الحصول وقت حصول [illegible] قوله و [illegible] بالنظر اه اي
سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا ولم يكن
على احد الوجوه الثلثه وذلك ان حصل منك السير اما للدخول
او الى الدخول ثم عرض مانع من حصوله لم يكن الدخول
حاصلا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا كذا في الرضي ولا شك ان

استقباله بالنظر الى ما قبلها ح اظهر من الاول فظهر ان معنى ان
الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى ما يراجعه امر
اخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى زمان المتكلم
واندفع ما قيل ان الواجب ان يقول سواء كان بالنظر الى زمان
التكلم او اسقط قوله مستقبلا قوله اى حال كونه اشارة الى ان
قوله بمعنى كي ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة
الى انه لا يكون حتى ح بمعناها الحقيقي اعني انتهاء الغاية بشرط
كون ما بعدها جزء مما قبلها ضعيفا او قويا في تعلق الفعل السابق
قوله المسببية احترز عن كي التي بمعنى ان المصدرية
وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا قوله
لانتهاء الغاية احتراز عن الى التي بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا
تأكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي ثم ما ذكره لا يصلح
علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى عن رفعه لان حتى
الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلوا ما
ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها
مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لا بد ان يكون بعد السبب
والنهاية بعد البداية فنقول بل الامر كذلك على قصد المتكلم فان
قصد المتكلم بحضور الحصول الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار
او في الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع
المضارع لكونه مترقبا و مستقبلا وقت الشروع في مضمون
الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض مانع

عن حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتن على هذا
بان يقال ان مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله في قصد المتكلم
او مترقبا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان
للحال قوله ان يكون ماضيا بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر
حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول في زمان التكلم
وكان قاصد الدخول بعده قوله اي بطريق التحقيق يعني ان قوله
تحقيقا او حكاية تمييز من الحال فانهما قسمان منه على ما يشعر
به عبارة الشـ في بحث اسم الفعل حيث قال والحال اعم من ان يكون
حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا
تكلف وكذا منصوبا بنزع الخافض قوله كما تقول كنت سرت امس اه
فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع والدخول سبب له
ومنتهٍ اليه فيقتضي ان يكون الدخول ايضـ متحققا فيه اذ لو تحقق
الدخول في حال التكلم يكون للسير في الحال ايضـ مدخل في تحقيقه
فلم يكن السير في الامس فقط سببا لتحققه قوله كانك كنت اه بيان
لكون المراد من ادخل هنا الحال الماضية فان الكلام واقع في الحال
فكيف يصح ارادة الحال الماضية منه بوجه بان يقدر ان هذا الكلام
واقع منه والان يحكيه وهذا ابناء على ان يقدر المتكلم من حيث
انه متكلم موجودا في الزمان الماضي حاكيا لما هي فيه من التكلم وانما
لم يصوره بان يقدر ذلك الزمان موجودا الان لان ذلك التقدير
فيما اذا كان المقصـ استحضار صورة ما وقع فيه كما في نحو فلم تقتلون
تقتلون انبياء الله وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية

اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المقصر من الحال في عبارة المصرح زمان الحال قوله ففي زمان الحكاية اه نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه قوله اذلا يمكن اه دليل لقوله فابقيته ان بقاؤه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يمكن تقديران قوله لانها علم الاستقبال اي يقصد منه الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولاشك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ماقبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه لا يقصد منه الحال قوله لاجارة لانها لاختصاصها بالاسم لاتدخل على الفعل الابتقدير ان وقد امتنع ها لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت في كلامهم وكذا العاطفة تعرض لتفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كما في العباب قوله كلام مستانف لايتعلق بماقبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتي المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها قوله لا ان يقدر اه لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تع وزلزلوا حتى يقول الرسول على قرأة الرفع وتقدير لفظ الشان اوضمير الشان تكلف لايدعو اليه ضرورة قوله لتكون حتى داخله اه اي يقدر المبتدأ لرعاية ماهو الاصل في حتى وهو دخوله على الاسم قوله كما توهمه بعضهم لان رعاية الاصل يقتضي دخولها على المجرور لاعلى المرفوع قوله سببا لما بعدها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس بل سرت حتى تدخلها قوله ليحصل الاتصال

المعنوي يعني ان حتى لكونها في الاصل حرف جر لانتهاء الغاية تقتضي الاتصال اللفظي والمعنوي ولصير ورتها حرف ابتداء و الجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعملا في معناه الحقيقي فسرطنا السببية المناسبة بمعناه الحقيقي فان السبب ينتهي لوجود المسبب فلا يرد ان الاتصال المعنوي غير منحصر في السببية فلئن دوجه اخر لكونه غاية لما قبله نحو زيحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع قوله الان مبين به ليصير المثال نصا في الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقرينة على التعيين كون المضارع الخالي عن قرينة الاستقبال والحال ظرفي الحال كما في الرضي واشار بذلك الى ان مثال المتن يحتمل كليهما قوله نظرا الى الامر الاول لا بالنظر الى الامر الثاني فان كينونة السير على صفة او في نفسه سبب للدخول وانما احتيج لتقدير الجر متفيا فحذف لما هو مدلول كان الا اعتبار ان الانتفاء مع حصل السير عليها وهو تكلف سمج قوله في وقت حصول اه على حذف ثلثة مضافات قال الرضي وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه قوله فيفسد المعنى على تقدير عدم حذف الجو بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور وانما هو لرعاية فاعدة نحوية فان العرب الفح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير قوله مقطوعا لوقوعه اي وقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع قوله مع الشك

في وقوع السبب المؤدي سببية له حتى فلا يرد منع امتحن لتعلح اذ
تعدد السبب قوله فاما ادخل تصريح بكونه حرف ابتداء يجعل
الجملتين متخالفين لا تقدير للمبتدأ قوله لا على كان سيرى
اشارة الى ان المقصر بتقدير جار ليس تعيين هذا الطريق بل
يجوز عطفه على كان سيرى ويجوز ان لا يقدر جار فيكون عطفا
على كان سيرى بعد اعتبار تقييده بقوله في التامة لكنه خلاف
الظاهر قوله لعدم صلاحيته اه مع ان تقديم القيد على المعطوف
عليه يقتضي المشاركة فيه بخلاف ما اذا كان حرفا فانه يحتمل
المشاركة وعدمها فهذا اه والاولى وهو الظاهر السابق الى الفهم قوله
التي ينتصب اه احتراز عن لام كي التي في قوله تعالى لكيلا
تأسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بل بعد ان لكن
واشارة الى انه مثال لانتصاب المضارع بخلاف ما ذكر في
الشرح فانه مثال الفعل كما مر قوله واما لم يعد اه اعاد
الدليل والمدعى المذكور في سابقا الرعد بعد الا حرف الثلثة
اجمالا في لام كي ولام الجحود لان الكوفيين يجعلونهما حيث
قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعد ان لانه في حتى لظهور كونه
حرف جر قوله ينتصب بها اي بتقدير ان بعدها والباء للملابسة
وفائدة التقييد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن
شيء قوله في معنى ان لام تأكيد خبر مبتدأ محذوف والجملة
معترضة بين المبتدأ والخبر قوله او بمعنى واشترط صاحب المغني
ان يكون المنفي بما ولم والجمهور على عدم الاشتراط فالام

في قوله تعر وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قرأة
الكسر لام الجحد عندهم وعنده ان شرطية واللام بمعنى كي قوله
فان قيل اه لا ورود لهذا السوال لان اللام فيه عند الكوفيين زائدة
لمجرد تاكيد النفي وعند البصريين صلة لخبر محذوف اعني قاصد
كما مر قوله التي ينتصب اه مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء
الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطين لتقدير ان بعدها لا لنصبها
كما هو مذهب الكوفيين وان قوله بشرطين خبر له وليس على
سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس ههنا
خبر سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر نا صبة
او متلبسة فلا يتوهم انه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء
وجعله مع خبره خبرا لقوله والفاء قوله مشروط هذا الاشتراط
لصحة الانتصاب لا لتعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو
قوله تع ولا يوذن لهم فيعتذرون وكذا في الواو قوله على السببية
اي كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلا يما في كونها لعطف
المفرد على المفرد قوله تغيرا للفظ مع الرفع الذي هو اصل في جميع
الافعال الخاليه عن النواصب والجوازم الى النصب لا تغيرا للفظ
في نفسه حتى يرد ان تغير الاعراب لا يقال له تغيرا للفظ قوله على
تغير المعنى اي تغير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالة ومن
معنى الفاء الذي هو التعقيب الى السببية وذلك لان تغير اللفظ يشعر
بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويأول الفعل بالمصدر اذ لا يعطف
المفرد على الجملة فيما لا محل له من الاعراب فلا يكون الفاء للتعقيب

فكان في النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء
قوله لا يحتاج الى الدلالة عليها ويكون رفع المضارع على الاستيناف
او العطف كما في صورة النفي في المعنى رفع يحدث على العطف فيكون
شريكا في النفي او الاستيناف فيكون مثبتا اي فانت تحدث ثانيا لا
عن ذلك قوله بتقديم الانشاء لان تقديم الانشاء على مايصلح ان يكون
جوابا يدل على انه العامل على الطلب الذي هو مدلول الانشاء
فيكون جوابا والجواب لا يعطف قوله المستدعي جوابا صفة
للنفي مبنية لكونه في معنى الانشاء قوله من توهم انما قال توهم
لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع
الا ان توهمه باقيا عتبار غفلة السامع عن النصب قوله جملة معطوفة
من غير ان يقصد سببية احدهما للاخرى واما بعد قصد السببية
فيجوز ان يعطف مصدر احدهما على مصدر الاخري باعتبار
اشتراكهما في الطلب او في النفي قوله فيندرج فيهما الدعاء اي
المراد بالامر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائي
ما هو مدلوله الامر نحو اتقى الله امرء وفعل خيرا فيثاب عليه او
اسم فعل نحو نزال فاقاتلك او يكون الامر فيه مقدرا نحو الله
الاسد فهو جار مجرى صريح الامر قال او نفي وهو اما صريح كما في
مثال الشرح واما ماول نحو فلما تلقاني فتكرمني فان قيل وما يشتق
يجري مجرى النفي في الاستعمال واما ما يفيد معنى النفي لا يجرى
مجراه في استعمالهم فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امر
فتضربني وقد جوز قوم نصب جوابا بكل ما تضمن معنى القلة او النفي

قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقولك كانك غروال فتشتمني اي لست بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تاتيني اتك فتكرمني او وتكرمني فا تك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتيني اتك فاكرمك واكرمك الحاقا للشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما يجيئ فيكرمني زيد لما في انما معنى التحقير القريب من النفي كذا في الرضي قوله نحو ما تاتينا فتحدثنا ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفائهما ولا يمكن القصد الى النفي الاول للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفي المجموع ونفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول لامتناع تحقق الحديث الذي بعد الاتيان بدون الا على القطع والاستيناف او على النفي فيكون المراد ما تاتينا تحدث ث جاهلا بحالنا كقولك ما تاتينا فتجهل امرنا فان المقصود اثبات جهله قوله فيندرج في النفي لان المراد بالنفي اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت قوله ويدخل فيه اه لان المراد ما فيه معنى التمني اما بصيغته او بغير صيغته قوله لعلي ابلغ فانه بمعنى التمني لامتناع بلوغه اسباب السموات وفي ابرازه في صورة الترجي واستهزاء به حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفي المغني فاطلع بالنصب عطف على معنى لعل ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان لعل يقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطفا على الاسباب على حد* للبس عباءة ونقر عيني * احب الي من لبس الشعوف* ومع هذين الاحتمالين

يدفع قول الكوفي ان في هذه القرأة حجة على جواز النصب
في جواب الترجي حملا له على التمني انتهى فيجوز ان يكون
تركه لانه ليس مذهب البصري قوله او عرض والعرض وان كان
مولدا من الاستفهام لكن لم يتعلق فيه معنى الاستفهام وصار
معنى اخر براسه فلذا لم يدرجه فيه قوله وما بعد الفاء اه
لاشتراكهما في الطلب او في النفي واختار الرضي انه مبتدأ
محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان معينه للعطف فليل
مختصة بعطف الجمل نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب ولان
المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على
مصدر الفعل المقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا
جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء
عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية
معناه ان يدل على السببية قطعا وان جامع العطف ومعنى
كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة
قوله فمحمول على ضرورة اي ثبت على خلاف الاستعمال اضطرارا
وقيل ويحتمل ان يكون مما دخله نون التاكيد الخفيفة
في الجواب قوله اي مصاحبة اه اي يقصد اجتماع مضمون
ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى
النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير
معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى
الجمعية اذ هي الصالحة للارادة منها فاذا لم يقصد الجمعية

لاتحتاج الى الدلالات عليها بتعين الرفع على الاستئناف قوله ولا فالوا واي ان لايراد الجمعية بمعنى المصاحبة بل لمطلق الجمع كما هو المتبادر فالوا وللجمع المطلق دائما فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب والاشتراط قرينة على التخصيص قوله اي ما يماثل ما قبل الفاء اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى اقحام لفظ المثل والى اعتبار المغايرة الاعتبارية واما اشترط ذلك ليصلح بتقل يم الانشاء عن توهم عطف الجملة على الجملة وامافي صورة النفي فلحمل الواو على العاملسار كتهما في صرف مابعدهما عن سنن العطف قوله لتجتمع الزيارة فالوا وللمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر وهذا اولى من تقديرهم ليكن منك زيارة واكرام مني وانه لايدل على المصاحبة وقال الشيخ الرضي ان هذه الواو اما للحال والمضارع بما وبل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي او بمعنى مع اي قم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية قليل والانتفاء المصاحبة على المعنى المقصود وفيه مثل ما قد عرفت قوله ولا تأكل السمك وتشرب اللبن في المعنى وان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت على البصريين فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهي عن الاول اباحة للثاني وان المعنى ولك شرب لبن وتوجيهه انه مستانف فلا يتوجه اليه حرمة النهي وقال بدر الدين معناه كمعنى وجه النصب لكنه على

تقديرلان كل السمك واذ سرت الناس كانه من الواو للحال

وفيه نقل لها حولها على المضارع المثبت انتهى وحكى ان قوله

انه من قبيل قمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ ولوا وداخله

على الاسمية بتقدير قوله الذي يصحب اذ لم يمض فيهما حتى كون

قوله بشرط خبرا وان الشرط نتمة وان اكتفاء اما سبق قال بشرط

معنى اه اوفي الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة هذا

المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على [illegible]

الاخر واستناد الاول الى عضو الاخر [illegible]

[illegible] المعنى [illegible] مثلا زمان تلك الحالة في

[illegible] لا والى قوله اي بشرط ان يكون اه وقوله الى ان ولا ان

[illegible] فامتراحي حتى المرام ان يكون

المجموع معنى [illegible] قوله يستتبعه اه شرة الى

ان الطرف [illegible] السرط [illegible] الا تصاف فان

[illegible] الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه وان كان في [illegible]

[illegible] الجملة يجوز ان يقدر لمناسب وان لا يقدر لجواز عطف

الجملة على المفرد وان لم [illegible] الجملة عليه كالمثال الذي

[illegible] قوله [illegible] الواو

[illegible] ولا توقع معرفة [illegible]

وثم كقوله [illegible] الا وحيا اومن وراء

حجاب اويرسل رسولا [illegible] ان نعت

العاطفة المذكورة مشروطة بالشرائط التي سبقت وان انتفى تلك

الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فمرفوع على الاستئناف او مجزوم على انه جزاء لما قبله في صورة الفاء وما قيل انه يشكل باعجبني انك انسان وتظلم فمصنوع لايعبأ به قوله وعلى اخرما بناه اعلى قاعدة تعدد المعطوفات قوله على حتى مثلا اذ يجوز عطفه على او الذي هو احد المعطوفات قوله بعد بحسب اللفظ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا قوله يلزم اه لاخير في كون التفصيل مشتملا على معنى زائد على الاجمال انما الضرر في كونه قاصرا عن افادة التفصيل لما اجمل قوله يلزم تخصيص اه فيه ان التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع نعم لابد لذلك من نكتة ولعلها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم قوله ويرد عليه اه عطف على قوله وقيل اي ويرد على ما قيل وجعل الضمير المجرور راجعا الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على قوله ان جعل بحسب المعنى اي لانه على تقدير الاول يرد عليه ان جعل اه ويرد عليه توهم لانه على التقدير الاول داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف يكون المناسب ذكره في الاجمال قوله مرة في الاجمال بان يق والعاطفة بعد قوله واو ويعاد ههنا مقيدا بالظرف قال ويجوز اظهاره اخذ تبيين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها فما بقي مواضع الامتناع فلذلك تعرض الشر لبيان وجه الامتناع فيها قوله من اللام الزائدة وهي التي تجيء بعد فعل امر والارادة نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الاية واختلف في هذه اللام

فقيل زائدة لمجرد التاكيد وقيل للتعليل والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل مأول بمصدر مرفوع على الابتداء والّلام وما بعدها خبره اي ارادة الله وامري فلا مفعول للفعل كذا في المغني قوله نحو اعجبني قيامك اه اشار بالمثال الى ان المراد العاطفة المذكورة سابقا وهي ما يكون بعدها اسم صريح قوله فلما لم يدخل اه لاختصاصها بالمضارع قوله وادما الواو اه اي المذكورات سابقا قوله والا بهاء لهي مثلا ونتلازم المعنيين اكتفى باحدهما قوله فلم يظهر الناصب بعدها لئلا يتوهم توارد ناصبين قوله لاستيزاءه اه اي المتحركين وقوله * فلا والله لا يلقي لما بي * ولا لما بكم ابدا دواء * شاذ قوله ويجزم بلم ولما اما الجزم بلم ولما ان فلاختصاصهما بالفعل وتاثير المختص بشيء وهو غير خارج عن حقيقته يوثر فيه وبغيره غالبا بشهادة الاستقراء واما بكلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما بلام الامر ولاء النهي فلمشابهتهما ان ولم ولما حيث يقلبان الخبر الى الانشاء كما ان ان تقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك كما ان لم ولما تقلبان المضارع الى الماضي قال ولا في النهي في الرضي اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كان علما منقولا وقد يتنكر العلم بان يأول بواحد من المسماة به وح يدخل عليه اللّام او الاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان لا مشترك في الناصية والنافية والزائدة واذا كان الوصف به قيدا احترازيا فيجوز الاضافة كما يجيء فالتوصيف والاضافة في العبارة مجرد تفنن ثم الكلمة المبنية اذا جعل اسم ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب فان اول باللفظ فمنصرف

وان أول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط فيجوز صرفه والا
فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثنائيا والحرف الثاني حرف
علة وجب التضعيف فاذا ضعفت لا زدت على الفه الفا اخرو جعلته
همزة تشبيها برداء وكساء وقلت لاء فيجوز ان يقرأ مهما لا بالقصر
على حالة البناء ويجوز ان يقرء بالمد معربا مجرورا منصرفا فقوله
المستعملة بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي وانما اثر الوصف
على الحال لان الوصف للتخصيص المزيل للنكارة الحاصلة من
الاشتراك اللفظي والحال قيد للعامل قال وكلم المجازاة اي كلمات
تدل على كون احدى الجملتين جزاء للاخرى فالمجازاة بمعنى
الجزاء على ما في الصراح جزيته جازيته بمعنى اختارها عليه
لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيرا قال مهما اه
غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطيه وما الزائدة
عند الخليل ابدل الالف بالهاء لدفع ربهم في الهمس ومن
مه بمعنى كف وما عند الزجاج وعلى التقادير معناه ما لا يعدل
سوى الزمان قال واذ ما حرف كان غير مركبة عند سيبويه وقيل
اصله اما غيرت الميم ذ الا رقال المبرد اذ باقية على اسميتها وما
كافة لها عن طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في حيث
فانها صارت للمستقبل وجازمة بما لكفها عن الاضافة التي
تفيد التعيين بسبب المضاف اليه لتصير مبهمة كسائر كلمات
الشرط واختلف في عامل الشرط والجزاء فقيل كلمة الشرط فيهما وقيل
كلمة الشرط في الشرط وهو في الجزاء وقيل الشرط فقط وقال الكوفيون

الجواب مجزوم بالجوازم وقيل مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم قال واذا الغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية و يكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا ومضارعا دون ذلك وقد يخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال والتفصيل في مغناه قوله لم يجئ اه اذ ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهما اذا تضمنا معنى الشرط فانجزام المضارع بعدهما قياسي واقع في استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة قال واما مع كيفما اه في المغني كيف يستعمل شرط فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الاقطرب المخالفتها ادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذي ذكره الشر جار في جميع صورها لان استواء فعل شخصين في جميع الاحوال والكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير للدليل في صورة جزئية ليتضح كل الايضاح قوله ومن المتعذر اه فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجزم وما جاء في الشعر فللضرورة باجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائهما في البعض وبذلك ضعفت الشرطية فلم يجزم

قوله موضوعة للابهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلم فانها موضوعة لتعلق شيئ بشيئ مفروض وجوده في المستقبل مع عدم القطع بوقوعه اولا وقوعه قوله موضوعة للامر المقطوع به اي لوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط هو المفروض وجوده لكن لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزنا تضمن اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم الا ان ذلك المعنى لما رسخ في اسماء الشرط اذ لم يوضع في الاصل ان مع قطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف اذا فانه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان بل هو عارض على شرف الزوال فلذا لم يجزم الا في ضرورة الشعر كذا في الرضي قوله اي نفي المضارع نص في ذلك عبارة المغني حيث قال لنفي المضارع وقلبه ماضيا قوله ولا بعد اي من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده في الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه معنى القلب والنفي معا وكونه لنفي الماضي انما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة لو والا فالظاهر ولا يبعد جعل الضمير اه نعم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعا ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وانه لو شرطية دل على جوابه ما قبله قوله ولا يلزم استمراره بل يجوز ان ينقطع قبل زمان التكلم قوله بين العامل اي بين العامل الحرفي وما يكون معمولا له وهو الفعل حيث يقلبه

الى الاستقبال فلا يكون داخلا على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكان من تتمة الفعل وجزء له فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورة لم جزءا منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع المنفي بلم وليس كذلك قوله ويختص ايضا فهذه هي الخواص الاربع المتفق عليها وواحدة مختلف فيها وهي ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ورد ابن مالك لا اشترط ذلك في المعنى وعلة هذه الاحكام ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل انتهى وقد للتوقع والزمان المتصل من الحال ولا يدخله حرف الشرط ويجوز حذف الفعل بعده قوله اللام المطلوب بها الفعل غير فعل الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تحقيقا ويبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو جاء في الشعر اكثر منه في النثر قوله وقد تسكن اه وهو مع الواو والفاء اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فخذ فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما قوله وهو يدخل على جميع اه بخلاف اللام كما عرفت قوله او متكلما نحو لا ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى

لا ارتاك قوله المذكورة من قبل قيد وبذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في قوله ملم يقلب اه وخروج لولا يضر لان الكلام في الجوازم قوله اي لجعله اداي للدلالة على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفسير وافادة كون الاول سببا للثاني خال عن هذه الفائدة بل يتبادر فيه السببية المتعقلة فلذا لم يذكرها بها قوله بل ملزومية اه اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضي معترضا على الشيخ ابن حاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان سببا نحو لوكانت الشمس طالعة فالنهار موجودا وشرطا نحو ان كان لي مال لحججت اولا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد ابي فكنت ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولو ادعاء فيؤل الى الملازمة الادعائية وكلمة بل اما للاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ ظهر قوله ولا يلزم اه عطف على اعتبره اخل تحت المراد وعائد المعطوف عليه كاف في الربط او استيناف لبيان فائدة قيد الاعتبار قوله لمكارم الاخلاق جمع مكرمة بمعنى الكريمة ولاضافة من قبيل اخلاق ثياب اي الاخلاق المستحسنة المرضية قوله انه منه بمكان اي ان المتكلم من مكارم الاخلاق بمرتبة قوله لانه شرط اي علامة ما قوله ابتناء الجزاء في الصراح الجزاء پاداش قال فانكانا اه اي فانكانا ماضيين فمبنيان ولكونه معلوما مما سبق من ان الماضي مبني تركه قوله او الاول وهو اضعف الوجود في الشرطية لانه في الصورة

صيغة المستقبل للماضي في الرضي وهو قليل لم يقع في الكتاب العزيز قوله فالجزم واجب ولا يرفع الضرورة نحو ان يضرع اخوك تضرع قوله لا حول الجازم اي من غير فصل كما هو المتبادر ولذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالجازم بزيادة لانه لا بد من التعرض لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما في الشق الثالث قوله لتعلقه اه فالجزم باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه دل ه صيامه زاد الحميدي وهو الاختيار من وقوع الحدث في الزمان الماضي فلا يدخل افعال المدح والذم وفعلا التعجب وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء اه قوله فلا ... بالا قد اي بغير حرف محقق الماضي على مضيه كما يشير اليه قول الشارح فيما سيأتي ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما ولا ويكون الماضي الذي يكون نحو ولا داخلا في قوله والا فالفاء فلا يرد المنقص بالماضي الذي ... ولا حيث يجب فيه الفاء مع انه بغير قد قوله ويحتمل اه اشار الى ان الاول اظهر لان الظاهر على الاحتمال الثاني ... وتقدير ولا الفاء اولا معموليا مقدرا قوله اعمى اه ... ان ... راد ان الفاء وتركه التاثير المعنوي اعني قلب الجزاء الى الاستقبال فانه ان ... تاثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تاثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا ولا فالفاء فالماضي المحقق لم يقل الماضي بقد اشارة الى ان المراد بغير قد مثلا اي بغير الحرف التي يكون الماضي بعدها محققا لا تاثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا قال مضارعا مثبتا ... في اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء في المضارع المصدر بالسين وسوف ولام الامر والجواب ان الاطلاق

قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كانا مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شيء من الحروف وغ يدخل الصور المذكورة في قوله والا فالفاء قوله لعدم تاثيره اه لتمحيضه للاستقبال بدخول لن قوله معنى قيد به لانه المناط لترك الفاء وايراده قوله خلصت لمعنى الاستقبال لان المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملا للحال والاستقبال قبل دخول الاداة

قوله وان لم يكن الجزاء الماضي والمضارع المذكورين اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للمضي لفظا او معنى والمضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتا او منفيا بلا قوله لان الجزاء حينئذ اي حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين قوله اما ماض اه لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية او بانتفاء كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما الحقيقيتين فيكون امرا ونهيا اودعاء اواستفهاما اوانشاء امن غير طلب او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون بقد وما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان ولام الامر ولاء النهي او بانتفاء كون المضارع المنفي بلا بان يكون منفيا بلن وما فانه يجب في جميع هذه الصور الفاء قوله بقد او بما ولا قوله الى رابط الفاء لانه المناسب للجزاء الذي يعقب الشرط قال او دعاء او استفهام اه دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا باعتبار ان المراد من الماضي والمضارع ما كانا بمعناهما الحقيقي اعني الاخبار والا فالدعاء والاستفهام قد يكونان بصيغة

الماضي والمضارع قوله اولم الواجب اسقاط قوله اولم فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج في قوله اذا كان الجزاء ماضيا بغير قد فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد بعض النسخ باسقاطه قوله الى غير ذلك اي منتهيا الى غير ذلك وقد علم دناه فيما سبق قوله لا تاثيرا ، بقلب معنا ه الى الاستقبال ا ما لعدم دلالته على الزمان كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية ا ولبقائه على المضي كما في الماضي المصدر بقد ونحوها اوبقاءه على ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع المصدر بما ولا ولن والسين وسوف ولام الامر ولاء النهي والدعاء قال موضع الفاء اي نائبا منابها في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو خرجت فاذ السبع لا يضر لاختصاصها بها اي على القول الظرفي المعنى قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان الفجائية لا يليها الا الجمل الاسميه وقيل يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد تحصل الفرق بذلك اذ لا يقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل الاختصاص على الفعلية كما حمل الشارح اللزوم في قوله ويلزمها المبتدأ عليها لان سوق الكلام لا يساعده قوله وان التي ينجزم اذ جعل قوله وان مقدرة حكاية عما وقع في الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم تقلب المضارع ماضيا اذ خلا

في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر خبران لانه محط الفائدة
اي مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونتة تقديرها بعد الامر
والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيئول المعنى الى
ماكانت مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبران لانه لابد
من ان يراد بان هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة
فالحكم عليها بمقدرة لافائدة فيه الا بالنظر الى الظرف فليجعل
الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال قال بعد الامر
اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها يصح ان يجاب
بمضارع مجزوم الا النفي قوله اذا كان اه انما اعتبر الصلاحية
لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء له معنى الشرط على ما
صرح به في الرضي وليس مجرد ادعاء السببية كافيا في ذلك
على ما وهم قوله والطلب اه واما الخبر فانما هو لافادة مضمونه
للمخاطب لانه مقصر لغيره فلو جئت بعده ما يصلح جزاء المضمونه
لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاء له فلذلك لم يقع الجزم في
جواب النفي وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي
يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب
لذاته قوله يترتب عليه اي يحصل عقيبه قوله يكون ذلك المطر سببا
لها لتحقيق معنى الشرط قوله فلذا ان مع ذلك الفعل لوجود
القرينة المغنية عن ذكرهما اعني الفعل الدال على الطلب المشعر
بالترتب والسببية قوله فيجزم بها ظاهره مذهب الاخفش انجزام
الجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذا الا وائل

بكلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره أن ان مع الشرط مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان تجزم الاسم المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا كذا في الرضي ولعل استنكارهم لعدم ظهور تضمن معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة لمعناها فانها كالاختصار من التفصيل المتعذر قال لان التقدير على ما عرفت تجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم في العرض الا تنزل بنا تصيب خيرا اي ان تنزل فلان كلمة العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات قوله وامتنع عدم امتناعه يعني تجوز عند قيام القرينة ان يظهر المثبت بعد المنفي والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا في الرضي قوله فيمن قرأ مرفوعا الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي على الاستيناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان الموهوب مات قبل ان يرثه بل هلك قبله وهو يستلزم عدم استجابة دعائه وقال المعترض فاستجبنا له ولا يلزم ذلك على الاستيناف لانه ليس في الحقيقة اخبارا انما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلبه

ما كان فرضا ولا على الجزم لان المراد ان تهب لي يرثني في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح المفتاح وعندي ان مآل معنى الوصفية والاستيناف والجزم واحد لان مآل طلب هبة ولي موصوفا بالوراثة وطلب هبة يكون سببا للوراثة وطلب هبة يترتب عليه الوراثة طلب ولي مخصوص يدل عليه قوله تعالى واني خفت الموالي من ورائي فالاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة وقعت بنفس المسئول لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا ضير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله تعالى ويرث من ال يعقوب بوراثة الملك ولم يملك يحيى اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا في دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك ذكريا قبل يحيى لا يحسم مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في اخذ العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك محفوظا به بعد ذكريا قوله وقال رائد هم اي قال رائد القوم وهو من يتقدم بطلب الماء والكلاء وارسوا اقيموا انزلوا ولها اي نمارس الحرب فكل موت انسان يجري بقدر الله تعالى وقضائه لا بغيره الاحجام وفيه حث على الشجاعة قوله فهو المعنى المصدري الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما قوله فاراد النص على المقصود من اول الامر فلا يرد ان الامر المعرف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدري فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادة توهم بعيد

وانما افاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان كما في
صيغة الماضي وصيغة المضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون
الامر بالمعنى المصدري ح ايض اي صيغة للامر كما يقو لام الامر
قال وهو اي الامر المطلق قوله مخصوص اه الا انه يشترط عند
الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء
دون النحويين فانهم يطلقون على الصيغة باي معنى تستعمل
قوله كذا ذكره المص رح احاله على المص اشارة الى ما فيه وهو
ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر
المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازاني رح في المطول وشرح
المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة فيهما نعم عند اطلاق لفظ
الامر من غير قيد يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع
استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما
في الوجود صرح به السيد في حاشية المطالع قوله شامل اه
اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلا ينافي ان يكون
صيغة بمنزلة الجنس البعيد وقوله يطلب بها يخرج الماضي
والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي قوله غائبا اه لان الطلب
فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار جزءا مما بعده ويقو
للمجموع صيغة واحد [illegible] وبصري قوله فانه يطلب بها
الفعل اي قبول [illegible] ونحو مثل صه مذ ابناء على عدم
اعتبار قيد زائد على التعريف مستفاد من خارج مثل ان يراد
صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل

فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا
ولبيان انه معتبر في مفهومه قال وحكم اخره لم يقل وحكمه
لان وظيفة النحو بيان حكم اخره لامطلقا قوله لان مشابهته
للاسم لفظا ومعنى قال حكم المجزوم اي حكم اخر المجزوم
بقرينة ما قبله قوله وسقوط نون الاعراب الذي هو في حكم
الاخر لشدة الاتصال قوله كما تقول لم يضرب اه الصواب ليضرب
ليضرب كما في بعض النسخ وليخش وليغز ليكون موافقا للسياق
قوله بلام مقدرة كما في قول حسان في امر الغائب * محمد تفد
نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا * اي هلاكا الا انه
التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة
امر الفاعل المخاطب قوله فان كان اه اي اذا عرفت تعريف
الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه قوله بعد حرف المضارعة نظرا
الى قرب المخرج وح يحتاج الى اعتبار الحذف اي حذف
واسكن اخره او بعد حذفه وح يحتاج الى التجوز بان المراد بعد
الحرف المحذوف او الى ان كان تامة اذ لامعنى لكون المتحرك
بعد الحذف قوله متحرك بحركة اصلية او منقولة عما بعده
فيدخل فيه نحو قل وبع ولا يكون من باب ... فعل بقرينة ذكر حكمه
بعد بقوله وان كان رباعيا قوله ... اخره حقيقة بازالة
الحركة او حكما باسقاط النون ... اللتين هما بمنزلة
الحركة او المراد جزم اخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا
في بناء الامر لابد من ذكره قوله لظهوره اي مما سبق من تعريف

الامر حيث ذكر قيد حذف حرف المضارعة من بيان حكمه قوله والمراد بالرباعي اه اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج المضارع من الثلاثي المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة يدخل باب الافعال قوله ما يكون ماضيه اه اي المضارع مطلقا او المضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج صحة الحصر في قوله وانما هو باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس برباعي مرتين واحدات معنى ثالث للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور في قوله مضمومة في الرباعي فقوله ههنا على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكره سابقا ايضا قوله من المزيد فيه زائد لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله ان كان بعده ساكن قوله بعد حذف حرف المضارعة ظرف لزدت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقي ان كان راجعا الى حذفه قوله ليتوصل اه فيه اشارة الى وجه التسمية قوله حال كون الهمزة اه اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة والصيغة يتبادر

منه سبق ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف الكلمة وحازتا خبرا لحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالاضافة قال ان كان اه شرط يدل على جوابه ما قبله قوله فانه اذا قيل اه هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب ما في بعض النسخ انه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى الضمة وهو ثقيل فكذا قيل ذلك ان تقول في عبارة المص حكمان احدهما صريح وهو ان يوتى بالهمزة المضمومة اذا كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم بديهي لان المناسبة اقتضى زياد تهاونا نيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يوتي بهمزة مضمومة والشرح علل هذا الحكم فكانه قال وانما لم يوت بهمزة مضمومة في المكسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اتي بالهمزة المضمومة فيما الفتح بعد الساكن التبس بالمتكلم المجهول ولو اتي بها فيما الكسر بعده التبس بالمتكلم المعلوم والماضي المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو قوله مكسورة فيما سواه اي زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسرة في ساكن سوى ساكن بعده ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن [illegible] عن الساكن والكلام على حذف مضافين وهذا مراد الشرح وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن بعده ضمة لا يخفي

قوله لما يكون بعد حرف المضارعة اه الاولى بعد الساكن ضمة كما في بعض النسخ قال وان كان رباعيا عطف على قوله وليس بزباعي بحسب المعنى اي فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا قوله فالهمزة مفتوحة لم يقل رفزدت مع انه الموافق للسياق لان الهمزة فيه ليست بزائدة قوله لارتفاع موجب اه وتحقق مقتضي الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن تركه لظهوره بخلاف عد فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم مقتضي الرد واما في نحو اقم فانما زدت الهمزة طرد الباب ومن هذا اظهر وجه عدم تعرض المصرح له وفي الرضي انما لم يرد الواو في عد لانه لو رد لوجب اعلالها تبعا للمضارع فيكون الرد ضائعا وفيه انه جاز في ام ابض الا ان يقال التبعية واجب في اعلال حرف العلة وبما حررنا لك ظهر اندفاع الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان بعده متحرك ما يكون متحركا بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وخف وان اريد مطلقا دخل فيه اقم مع انه لم يجعل ما بقي امرا بل زادت الهمزة الاصلية وانه ان قيل قوله وان كان رباعيا [illegible] بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن متنا ولا لاقم زان لم [illegible] فيه فاعل وفعل وفعلل مع انه لا همزة فيها فضلا عن مفتوحة [illegible] لذلك بعينه اي لانها همزة اصل اه قوله اي فعل المفعول وانما اضيف الفعل الى المفعول لانه بني له كذا في الرضي فعلم ان اضافة الفعل الى ما ليست لادنى

ملابسة كما وهم قوله لادنى ملابسة باعتبار انه فاعل فعله قوله ولا يبعد ان يراد اه يعني ليس المراد من الموصول جنس الفعل ويكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيئ الى نفسه بل المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من استعماله فيما يعلم المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ واحد اعتبرا لتعين بها في الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشيئ الى نفسه فظهر فائدة قوله الذي لم يذكر فاعله وان ما قيل انه يلزم التكرار في التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فالظاهر ان يكتفي على قوله الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعادة لماذكر في التعريف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشيئ الى نفسه ولكون الاعادة بلافائدة لايساعده العبارة قوله بيانية اي يكون من اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر واما اعرف المقدر باللام عند الجمهور لاشتراطهم في تقديره من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وكلمة من عند صاحب الكشاف حيث جعل قوله تعالى بهيمة الانعام من الاضافة البيانية بتقدير من قال وحذف فاعله هذا حذف مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي نحو ضربني وضربت زيدا وهوان الفاعل محذوف في [illegible] امر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بقوله تعالى

اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المص رح بحذ تام كذا في الرضي
فلذا زاد الشرح واقيم المفعول مقامه وبهذا اظهر فساد ما قيل
لم يذكر هذا القيد اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه قوله غيرت صيغته فيه اشارة الى ما تقرر
من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل قوله
دفعا للبس اي لو لم يغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه
مقام الفاعل قوله ضم اوله اه مبنى الكلمات العربية على اعتبار
تلفظها استقلالا ولذا كان الاصل في اوائلها الحركة وفي اخرها
الوقف فما قيل ما ذكره منقوض بما فيه همزة الوصل في
الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة
الوصل اذ لا همزة وصل فيه وهم قال وكسر ما قبل اخره
ان لم يكن مكسورا قوله لان معناه غريب اذ الفعل من ضرورة
معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول
وهلة النظر بالاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء قوله في
الاوزان اي اوزان اسم الثلاثي الا مفعولا قوله لخروج الضمة الى
الكسرة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر
قوله اثقل من الخروج [illegible] الضمة الى الكسرة لان الاول خروج
من ثقيل الى اثقل [illegible] قال مع همزة الوصل ظرف مستقر
لا لغو لان ضم الهمزة [illegible] ...رته ضم اوله وكذا مع التاء قوله
لئلا يلتبس قدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل
حكم مقرونا مع علته واشار الى كونه تفسيرا له بقوله هذا علة

لقوله ويضم الثالث والثاني قوله فقط معتلا فان الاطلاق قد يكون قرينة التجرد من امر زائد عليه قوله لئلا يفضي الى اجتماع اه يعني لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال لانه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة وقد اعل اخره لكون الطرف محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متواليين في الثاني وذلك لا يجوز ولو لم يعل اخره واعل العين فقط فقيل بطاي مثلا لزم ضم الياء ولا يتحمل في الفعل لنقله ياء مضمومة فان كان قبلها ساكن كما يتحمل في الاسم نحو راي لحفة قوله لئلا يرد عليه اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب قوله وانما خص اي من بين سائر المعتلات قوله لزيادة غموض اي في اعلاله قوله في المبني للمفعول من ماضيه هكذا في النسخ المصححة وفي بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو سهو قوله للمفعول اي من المضارع ووقع التصريح في بعض النسخ قوله ما ذكرنا من الغموض والاختلاف قوله نقل الكسرة اه لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها في ضم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة من متحرك [illegible] حركته اذا كان حركة المنقول اليه اثقل من حركته [illegible] وهذا عند الجزولي وعند المص استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل الى الساكن فبقي قوله وبوع

وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا والضمة ما
قبلها فيقول قول وبوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة لان
تغير الحركة اقل من تغير الحرف ولانه اخف من بوع ثم حمل
قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاءه فانقلبت الواو
الساكنة ياء اكذا في الرضي ولايخفى عليك ما في التعليل الاول
لان تغير الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بيع
بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في
دول قوله الايدان اه اي الاشعار في الرضي وانما ينبهوا على
الضم الاصلي ههنا بخلاف بيض جمع ابيض لانهم قصدوا
بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء
لحصول الغرض المذكور اذا دخل قال ضما وله لموافقة الماضي لكونه
فرع له قال المتعدي وغير المتعدي في شرح التسهيل التعدي لغة
التجاوز وفي الاصطلاح تجاوز الفعل فاعله الى مفعول به فان
تجاوزه الى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعديا انتهى
واسم الفاعل والمفعول والمصدر انما يتصف بهما باعتبار الفعل
واليه اشار الشارح في بحث اسم الفاعل في شرح قوله ويعمل
عمل فعله ولعل ترك المصنف رح لفظ الفعل ههنا وذكره في
قوله فعل ما لم يسم فاعله اشارة الى ذلك فما قيل انهما قيل ان
لاقسمان توهم وفي ... اة الحصر وايراد الواو اشارة الى
انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالافعال الناقصة والى انه
قد يجتمعان في التسهيل وقد يشتهر الاستعمالين فيصلح

للاستحسن وفي شرحه ما تعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجرولم يكن
احد الاستعمالين نادرا قيل له متعد بوجهين و ذلك مقصور
على السماع وقد عد ها بعضهم خمسة نصح وشكر وكال ووزن
وعد و زاد صاحب الالفية قصد والظاهر انها غير محصورة قوله
من الفعل دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعدية
بهذا المعنى اعلم بتوقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها قال
ما يتوقف فهمه اه اعلم ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول
كنسبته الى الفاعل في انه لايجوز استعماله بدونهما الاعلى
خلاف مقتضى الظاهر لنكتة الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت
مقصودة بالذات لايجوز تركه الا باقامة شيئ مقامه بخلاف
نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل نسبة الفاعل
يجوز تركه من غير اقامة شيئ مقامه واما سائر المفاعيل فانه
يجوز استعماله بدونها فعلم من ذلك ان النسبة الى المفعول
المعين ماخوذة في مفهوم الفعل المتعدي لئلا يكون استعماله
في موارده مجازا لاحقيقة كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم
مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق
متعلق معين اي معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع
لدخول الافعال اللازمة التي مدلولها نسبة كقرب وبعد لعدم
اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها بل الى امر ما لمجيئ
استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد نعم اذا فصل
النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لابد من ذكره وح يكون

متعدية بحرف الجر داخلة في التعريف كالمتعدي بالهمزة والتضعيف قيل ان تعريف المتعدي يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمهما على امر غير الفاعل يتعلق به وهو الخبر والجواب منع توقف مفهومها على الخبر فان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال فان معنى صار زيد غنيا اتصف زيد في الماضي بالغناء المتصف بالصيرورة صرح به الرضي قوله اي امر غير الفاعل اذ اي ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة في التراكيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله يتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراده المخصوصة لانه الذي يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد معتبرا في مفهوم المتعلق وبما حررناه اندفع ما يتراأى من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح بقوله وان التعلق نسبة الى الفعل غير الفاعل فانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار في التعريف قوله فان كل فعل اه نعاد لتخصيصه في الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما قوله لكن اه استدراك لدفع توهم ناش مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم قوله بطريق الصدور كما في ضرب زيد والقيام كما في طال زيد والاسناد كما في مات زيد قوله ان فهم الفعل اي المعلوم

كما يشعر به التعريف المنقول في شرح التسهيل فان المجهول
فرعه في الفعلية كما في البناء فالمراد بالفاعل الفاعل
الحقيقي لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك
لم يكن ضرب في ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم
امر غير الفاعل بالمعنى العام قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله
جملة موكدة لما قبله والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل
شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل
المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة مأخوذة في مفهومه وفهم
النسبة متاخر عن فهم الطرفين بخلاف الزمان فانه مما يتوقف
عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا قال السيد رح في شرح
المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل في معقولية الفعل المتعدي
بخلاف غيره فانه مما لا مدخل في معقولية الفعل قوله بخلاف
الزمان اه اي المفعول فيه وله والحال عبر عنها بهذه الامور
ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم قوله وهيئة الفاعل
والمفعول ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل
الذي هو ركن الكلام اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول
بالطريق الاولى قوله وغير المتعدي اه وما قيل ان المتعدي
يصير لازما بنون الانفعال وتاء التفعال فتوهم اذ معنى التعدي
وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدي انقطاعه عنه فلا بد
فيه من الاشتراك في المعني وفيما نحن فيه ليس كذلك لان باب
الانفعال والتفعلل معناه التاثر والقبول لمطاوعة قوله اما بالهمزة

وكبه فاكب شاذ قوله اوبالف المفاعلة اه جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضي التعدي وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض اخر منه لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه لا يتعدى الى اكثر مما كان الثلاثي متعديا اليه نحو ضاربته وذلك كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا في العباب قوله او بحرف الجر ولا يغير شيئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف مررت به فاذا غير فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به لان الباء للتعدي يقعمله بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة تجيئ للمصاحبة وعدمها ولا تجوز حذف الجار في السعة الا في ان وان خلافا للاخفش في اخذهما وجاء في غيرهما اما شذوذا اي نادرا واما لكثرة الاستعمال نحو امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك ولم يجيئ حذف الباء المغيرة الا في قوله تعالى اتوني زبر الحديد على القرأة بهمزة الوصل اي بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من معنى التغير فان كان الفعل لازما عدى الى واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدي بالهمزة لا بالتضعيف

الى ثلاثة ولم ينقل منه الا اعلم وارى والتضعيف ولن تعدية للحلقي العين الى في الهمزة نحو نأيته والمفعول الذي يزيد بسببها هو الذي كان فاعلا قبل دخوله مافلذلك كان مرتبة مازادتهما من المفاعيل مقدما على ما كان اصل الفعل كذا في الرضي وظهر من كلامه فساد ما قيل ان الاصوب تبديل حرف الجر بالباء وان التعدي مطلقا يقتضي تغير المعنى وان تعدية اعطيت الى المفعول الثاني بالهمزة والى المفعول الاول بالصيغة قال والمتعدي بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم وارى قوله غير الاول مفهوما وصدقا قوله فيما صدقا عليه اي فيما يحملان عليه فانه معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كليتين او جزئيتين او احدهما كليا والاخر جزئيا وانما قيد بذلك لوجوب التغاير في المفهوم ليفيد الحكم قال نحو علم هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشيء لان الحال لا يكون علما وضميرا واسم اشارة ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله كاعلم واما علم فلم يدخل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثاني مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني لعلمت تقول في علمت عمرا زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق قوله بقرائه المفعول الاول لان مرتبته التقدم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية قوله فليست اصلاتي التعدية اي ليست مما صارت بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل

مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم واما حدث و نبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النباء والحدث قوله بواسطة اشتمالها اه لان الانباء والتنبية والتحديث والاخبار بمعنى الاعلام واما في انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى اخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم نبئونى بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر في المغني اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق الخامس صوغه على حذ نصر ينصر لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا السادس التضمين السابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء والبواقي الحقها غيره واما احدث فلم يستعمل بمعناه والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عبدا سالما قوله في جواز الاقتصار عليه بحيث لا يكون منويا اه اه ولذا لم يقل في جواز حذفه في شرح الفية الشيخ السيوطي يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا بكرا قائما اعلمت واما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين او الاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يتم الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاولى والمعلم في الثانية الثاني لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخران من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط ولا بد من ذكر الاخرين والرابع يجوز حذف الاخرين فقط لان الاول في

معنى الفاعل والآخرين في حكم مفعولي ظننت انتهى فمعنى قوله في جواز الاقتصار عليه رد للمذهب الثاني والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الآخرين وفي قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الآخرين ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذي عليه الاكثرون ولان الآخرين كثاني اعطيت لان الاول الذي هو فاعل في المعنى اذا كان كمفعوله الاول كان الآخرين كثانيه بالطريق الاولى وما قيل ان مفعولها الاول كمفعول اعطيت في عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين لشيء واحد فلا يقال علمتني زيد اقائما فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير فوهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال لا اختصاص له بباب اعطيت قال والثاني والثالث من مفعوليها اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الآخر من مجموع مفعوليها المعتبرين معه مفعولا واحدا كمفعولي علمت مع قطع النظر من المفعول الاول فمن تبعيضية وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولي علمت في الرضي اذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة قوله في وجوب ذكراه قيل وكذا في جواز الالغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين

لشيء واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للاطلاق
من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف
فيه واتحاد الضميرين مختص بافعال القلوب ورأى الحلمية
والبصرية ووجد وعلم وفعل لا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص
في التسهيل وشرحه نعم يشارك الثاني والثالث لهذه الافعال
مفعولي علمت في احكام اخر من جواز حذفهما وحذف احدهما
لدليل والتقديم والتاخير والله اعلم في التسهيل الا ان هذه
الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت قوله ويسمى افعال الشك
واليقين عطف على الخبر المحذوف اي افعال القلوب هذه
المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح رح غير عبارة
المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر
لعل ظننت مبتدأ آخر واما في عبارة المتن فقوله ظننت اه
خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله يدخل خبرا ومستأنفه
قوله [illegible] اراد واه لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوي طرفاه
متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين متسارعا الى
الفهم عند الاطلاق ولم يكن لشيء من هذه الافعال دلالة على
ذلك حمله الشارح على الظن لجواز اشتراكهما في عدم الجزم
وانما قال كان لاحتمال ان يكون هنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف
اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضي ان يكون هذه الافعال
دالة على جميع انواعه قوله تساوي الطرفين اي الوقوع وعدمه
قوله وهي ظننت اه هذه سبعة افعال تشترك في انها موضوعة

الحكم بتعلق شيء لشيء على صفة فلذا اقتضت مفعولين و
فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من
علم او ظن والحصر في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها
للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما ذكر المصرح من كل
نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح بتقسيم
مدلولها قوله وهذه الثلثة للظن استعمالا شائعا وقليلا ما يستعمل
على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان
والخلية ومن هذا النوع حجى يحجو للظن فقط وعد بمعنى حسب
عند الكوفيين وهب غير متصرف بمعنى احسب واري المجهول
قوله وتارة للعلم وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا
قوله وهذه الثلثة للعلم اي للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة
الظن يقينا كان كعلمت ووجدت والقيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم
غير متصرف على صيغة الامر ولا كرأيت قال الله تعم يرونه بعيدا
وهو غير مطابق ونريه قريبا وهو مطابق قال على الجملة الاسمية
لان الفعل الداخل على الجملة المقصر منها معناها لابد ان يعمل
في جزئيها لتعلق معناه بمضمونها والفعاية يتعذر عمل الفعل
فيها رفعا ونصبا اما في الجزء الاول فلامتناع كون الفعل مسندا اليه
وانحصار ناصبه في الحرف واما في الجزء الثاني فلكونه معمولا
للجزء الاول وامتناع توارد العاملين قوله من حيث الاخبار لما
علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل
من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصر منها اعلام المخاطب بالعلم

او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل ان ماذكره الشارح يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية كان الداخلة عليها للتحقيق فلا يفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك وهم يدل على ماقلنا بيان الشرح حيث قال ان علمت لبيان ان منشاء الجملة علم قوله على انهما مفعول لها اي كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد وفي بعض النسخ مفعولان لها كما هو الظاهر قوله فلا يقتصر اه الاقتصار حذف الشيء بغير دليل اعني الحذف نسيا منسيا معناه اي لايجوز حذف احد المفعولين نسيا منسيا وان اريد بذكر الاخر الذكر الحقيقي كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقديري اعني الحذف بدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومه كانه قيل لابد من ذكر الاخر حقيقة وتقديرا وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علمت ضربي زيدا قائما ففيه ان حذف الخبر ههنا مع القرينة على ان صحة المثال المذكور ممنوع ولزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدء ا قوله وهو المفعول به في الحقيقة والفعل المتعدي اليهما متعد الى مفعول واحد في الحقيقة وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان حاملا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدية هذا قوله ومع هذا اه اي مع وجود الدليل المانع على الحذف مطلقا وجد في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة

فلذ قلنا انه لا يجوز الاقتصار قوله على فلذا اي مع بنا ئه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول فهو واقع على كثرة كما مر في بحث المفعول ما لم يسم فاعله قوله ولا تحسبن اى على قرأة الياء وحمل الذين يبخلون فاعلا واما على قرأة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اي بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخبر مفعوله الثاني قوله اي لا تخلنا جازعين في الحاشية نقلا من الحواشي الشريفية اي لا تخلنا جازعين على اغرائك الملك بما اذقد وشي قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا في الصراح الاغراء برغلانيدن ميان دوكس فراءة اسم منه ففي البيت بالتاء لا بالهمزة حتى يرد ان الفراء لم يوجد بمعنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو النمام وطال بمعنى امتد وما كافة عند ابن جني يكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية عند غيره وهو الاوجه لان الكافة لا تجيئ في افعال الافي نعم وبئس قوله وقد تحذف فان معناه بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذف بان نسيا منسيا جملة مستانفة كان سائلا يقول قد علم حال بابي علمت واعطيت في الاقتصار على احدهما فما حالهما في حذف المعولين وفيها رفع لتوهم جواز حذف مفعولي باب علمت مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر الاخر بطريق مفهوم المخالفة قوله وانك لا تجد نحوها اي من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التسهيل فان وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت ذلك

فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الانتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الانتصار عليه انتهى فانه فتح هذا قيل لابهم عدم حصول الفائدة لجواز ان يحصل بامر اخر سوى المفعولين قوله ان الانسان لا يخلو عن علم وظن فقائل الظن والعلم دون قرينة تدل على تجدد ظن او علم بمنزلة قائل النار حارة كذا في شرح التسهيل العلامة المصري قوله نحو من يسمع يخل من خال يخال قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يخل تقول من يسمع من اخبار الناس ومعائبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا في امثال ابي عبيد قوله اي ابطال عمله لفظا ومعنى قال لاستقلال الجزئين بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة العمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تاخرت قوله الصالحين اه قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع قوله او مفعولين الظاهر الواو الا انه اختار او للتنبيه على ان صلاحيتها للامرين المذكورين على البدلية قوله كلاهما حالا وتمييزقوله تاما من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التاثر عمل ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او عن احدهما قوله على تقدير الالغاء لكونها ح في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع قوله عند التقديم

لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا
معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة قوله على انه
لايجوز لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي
فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي قوله في معنى الظرف لتحقق
معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر
بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظنك ذاهب لان
التقدير في ظنك كذا في العباب وما وقع في الرضي من ان
الغاء واجب في زيد قائم ظني غالب اي ظني زيد اقائما
غالب فالمقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك والا
لما يتحقق الغاء بل المعنى زيد قائم في ظني الغالب قوله انهما
متساويان لان العامل القوي اعني فعل القلب تقدم على احدهما
وتاخر عن الاخر قوله نحو ضرب احسب زيد اي ضرب
زيد في حسباني وكذا البواقي قوله فلهذا قيد اه تقديم
الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشان العلة لا
للحصر اي لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط
المخصوص اعني بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط
فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المص لم يقيد التوسط بكونه
بين المفعولين والتاخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من
السوق لان كلامنا في المفعولين قوله جوازه المبني بناء على
المعنى المتبادر منه وانما قال المبني لجواز حمل الجواز على
ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتاخر على العموم قوله وانما

خص اه لايخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين معمولي ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول فالملغي وجوبا وقع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لانه الغي بينهما ولذا قال في التسهيل والرضي وقد يقع الملغي بين ان وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه والشارح لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما في صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبين اسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل ولالغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظ ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقل من ضمير د المستتر في موضع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين ورد السماع قوله بل معنى الاستفهام سواء كان في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى قوله بلا واسطة اه يحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اي يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ اخر بان يكون بل لول نفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعميما للقبلية اي يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا توسط لفظ اخر وبتوسط اعلم ان الاستفهام

على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام و بالهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم، اولا وهو ما يكون بالهمزة فقط اوبهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيهما الابتداء ويدل ان يقع علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيد مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيد قائما لداعي عوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم اولا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعي النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم والا فلا صح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان اداة الاستفهام التي بعده ليس لاستفهام المتكلم حتى لا يعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففي جميع الصور المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين او ذلك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبة الى المذكور وعدم تلك النسبة فلا حاجة الى التاويل المذكور ولو سلم فلا نم ان نعم ولا ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما هذا فعبارة المتن ان اجري

على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيار المذهب الاكثر وايراد المثال
من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال
كان اختيار المذهب البعض قوله الداخل على معموليها قيد النفي
بالداخل على المعمولين وكذا لام الابتدأ لانه اذا تقدم احد الاشياء
الثلثة على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت
زيدا من هو وما قائم او القائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين
في هذه الصور ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون
المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر قوله وضع قيد بذلك
لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا
عن اجتماع حرفي التاكيد لكنه خلاف الوضع قوله فمن حيث
اللفظ او ولا يجوز العكس لانه لا يعلم ح ان المعنوي عامله اولا قوله
والفرق اه مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور
هو ... التعليق الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق
الالغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط قوله ان الالغاء جائز
لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب
لانه ترك الاعمال لمانع يعني ان الالغاء ماخوذ في مفهومه
الجواز والتعليق في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل
التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف
الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك
استدراك لفظ الجواز في قوله جواز الالغاء اذ المعني ان من خصائصها
انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه

متنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب في قوله ويختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الالغاء فتدبر قال ضميرين اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والاخر ظاهرا نحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائم لم يجز امثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا كذا في الرضي قال لشيء واحد صفة لضميرين اي ضميرين كاينين لشيء واحد بان يكونا عبارة عنه او عما يشتمل عليه فيدخل فيه نحو قول عايشة رض لقد رأيتنا مع رسول الله صلعم وما لنا من طعام الا الاسودان قوله لان اصل الفاعل اي اصل مدلول الفاعل النحوي بمعنى ما يبتني عليه غيره ان يكون موثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لاينافي كونه داخلا في التعريف قوله والمفعول به متاثرا من قبيل العطف على معمولي عاملين والمجرور مقدم قوله لاتفاقهما من حيث اه وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والاخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما بقدر الامكان قوله لانهما ليسا اي الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة فاعلا ومفعولا به اي موثرا ومتاثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من قبيل التاثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة ومن هذا ظهر ان الدليل مختص بافعال القلوب قوله لانهما نقيضا وجدتني اي في اصل الوضع فان وجد بمعني اصاب ثم استعمل بمعنى علم قوله اجري راى

البصرية والعلمية اي اجري راى التي بمعنى ابصر والتي بمعنى راى في المنام مجرى راى التي بمعنى علم المشارك الثاني وان كان منصوبا هاهنا ما يتعلق به الفعل حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرؤيا قوله ولقد اراني للرماح اه اللام للابتداء وجواب القسم اراني اي ابصر للرماح جمع رمح دريئة على وزن فعليه بالهمزة الحلقة التي يتعلم الطعن والرمي عليها من عن يميني متعلق باراني وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه قوله ما عدا حسبت اه بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان وهي ما العلم او الظن اي معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولا لها في نفسها اما العلم او الظن قوله بحيث يمكن متعلق بقريب تفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معان اخر يتعدى الى مفعول واحد مع ان لها معان اخر غير متعدية بها يعني انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها الاول حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره المص في شرح المفصل في وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية الى المفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعرض لها ولمعانيها التي هي مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ اذ هذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعاني فانها ليست مظنة

التوهم لعل م كونها من افعال القلوب قوله بذلك اي بقوله
قريب من معانيها الاول قوله لئلا يتو اه ولئلا يقرانه لا وجه
للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الافعال معان اخر الا انه
بين وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة
ليظهر حق الظهور قوله لا وجه للتخصيص بالبعض اي من
الذكر دالبعض ولتخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان
لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض
الاخر واهذا البعض معان لا يتعدى بها قوله ذا خال الخال و
الخيلاء الكبر والاحسب من الناس الذي في شعر راسه شقرة قوله
من الظنة بكسر الظاء والتهمة كهمزة اصله وهمة قلب الواو
تاء اكما في وكل قوله اي اخذته مكانا لوهمي يعني ان بناء
الافتعال للاخذ كاطبخ اي اخذ طبخا لنفسه والوهم من خطرات
القلب او مرجوح طرفي المتردد فيه كذا في القاموس في العباب
معنى الاتهام جعل الشيء موضع الظن السيء فعلى هذا معناه
قريب من الظن والشهعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم
مطلقا فجعل قريبه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك قوله
والوهم نوع من العلم بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا
من العلم او الظن الذي هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما
في مطلق الادراك قوله ومنه قوله تعراه اي ما محمد صلعم على ما
يجزيه من الوحي وغيره من الغيوب بمتهم اي بماخوذ مكان
وهم ان لا يكون خبره في الواقع كما هو فطين فعيل بمعنى

المفعول قوله وهو العلم بنفس الشيء اه يعني ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس الشيء ولذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه في العلم بنفس الشيء وبكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا واثنين وليس هذا الفرق معنوي بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول باختيارهم فانهم يخصصون احدا المتساويين بحكم لفظي دون اخر قوله ومعنى ابصرت قريب اه يعني ابصرت وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر رأيت الحسية اي ضربت رئته لعدم كونه قريبا من افعال القلوب قوله ولما كان اه دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال المذكورة معاني سوى ما ذكر فلما لم يتعرض له ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كانه قال لها معان اخر كل واحد منها قريب من العلم والظن قوله اي امتنعت اه نشر على ترتيب اللف قوله ليست بمعنى العلم والظن اي قريبا من معناهما قوله لانتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة اما خبر لا نتم او حال من ضمير تتم او مفعول مطلق اي تماما مثل الافعال التامة يعني انها بمرفوعها لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه ليترتب عليه الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فان معنى كان

زئد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق بعينه خبره كما ان خبره يدل عقلا على زمان مطلق بعينه كان هذا خلاصة ما في الرضي ولعل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان لخفاء دلالتها على الحدث ولما كان معنى كان ملحوظا في معاني سائرها سميت كلها ناقصة واليه يشير ما في الفوائد الغيائية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قد يعري عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس قال لتقرير الفاعل اه اي جعله وتثبيته كذا في الرضي فهو من قر يقر اذا ثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التاكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولانتفائه في ليس والظاهر انه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت شيئ ايجابا او سلبا اي الثبوت الحاصل في الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر في محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعا له والا فلا اشكال الذي تحير فيه الناظرون من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة وانتفائها لا التقرير سواء كان مصدر الفاعل او المفعول في الرضي تسمية مرفوعها اسما اولى

من تسميته فاعلا لها لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا
الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على العلة ولم يسموا المنصوب مفعولا بناءا
على ان كل فعل لابد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول انتهى
فلاجل هذا لم يعد مرفوعها في المرفوعات على حدة ولم يدرج في
الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها
على الحدث والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده في
المرفوعات على حدة مثلا كان يدل بمادته على الكون المنتسب
الى فاعله فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان اريد
نسبة كون الشيء اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد
ليس زيد فاعلا له بل فاعله القيام المضاف الى زيد اي حصل
قيامه قوله اي الحدثة اه والقرينة جعله تمام الموضوع له كما هو
الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لايجوز خلاؤها عن التقرير
بخلاف الزمان فان كان وليس يجيء للاستمرار وبخلاف الانتقال
والدوام والاستمرار فانه قد تخلو عنها الافعال الدالة عليها قوله
ولاشك اه بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلادخل
لاعتبار قيد الحدثة في كون الصفة خارجة عن التقرير قوله لان
ذلك التقرير اي التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه من كونه
نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم قوله لصفة اه يعني الحدث
ونسبة الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه في
التامة والناقصة قوله فكل من الصفة اه يعني كلاهما مستويان
بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الاخر بحيث

يمكن ان يقرا انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا تخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط و اللفظ لا يساعده قوله ولو جعل اه فيكون المعنى ما وضع لما يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر قوله لتقرير الفاعل اه يعني يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال في الزمان الماضي موضوعا له كما يرشد اليه قوله فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له لا ان التقرير المقيد موضوع له على ما وهم قوله ولا يبعد فيه اشارة الى بعده في الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع قوله ان يجعل اه ويجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل فاعلها المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له قوله بما ذكرنا من الوجوه الثلثة قوله لا يحتاج الى قيد زائد اه دفع لما قال الشيخ الرضي من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره لئلا يرد الافعال التامة والحق عندي ان التعريف تام من غير اعتبار التكلفات التي ذكرها الشارح ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا تعريف للافعال الناقصة باعتبار امر تشترك فيه وتتميز به عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة

شاملة للفعل مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار ونحوها معان يتميز بها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المص في الايضاح معترضا على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان ولا ينفعه كونهما متعلقي الاقتران لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمرو ونهما تثنية باعتبار الاقتران ولا تثنيه باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك من المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك في انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثم احتيج فيه الى الجزئين والتعريف تام من غير اعتبار العمدة اوالوضع للجزئيات او يجعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه اخر ان الافعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث قوله بالهمزة مثلثة التاء على ما في القاموس قوله وقيل بالياء لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء قوله انها غير محصورة وقد عد منها مرادفات صار الى رجع وحال ومال وجار وارتد

واستعمال وتحول ومرادفات ماقتى ما افتا وما دبى ومارام من رام يريم قوله وقد يتضمن اه قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخرينا سبه وله طرق اشبعها جعل الفعل المذكور حالا وعكسه وههنا طريق اخر نحو احمد اليك زيد اي انهى اليك حمده انتهى فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة وكلا ما صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعله حالا قوله وقد جاء اه لفظ جاء في المتن تامة وفي الشرح بعد الدمج ناقصة كما لا يخفى قوله قولهم اي العرب في الرضي وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي حين ارسله علي رض اليهم ليدفع شبهتهم وردهم عن الخروج قوله لما تعلم تعلم ما معنويا قوله من الغرارة بكسر العين المعجمة الجوالق على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا قوله ونحوها مما يحل فيه الاشياء كالجوالق قوله ان لم تكن هذه اي الغرارة على مقدار تحتاج انت اليها وهي كناية عن عدم حصول المقصود قوله ومعناه اية حاجة اه والاستفهام انكاري اي لم تصر حاجة من الحاجات متصفة بوصف كونه حاجة لك وروي برفع حاجتك فخبر ما قدم لتضمنه معنى الاستفهام قوله ارهف شفرته في الصحاح ارهفت سيفي رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل انه في القاموس بالضم سهو قوله لا يتجاوز اه وهو القولان المذكوران قوله خلافا للفراء فانه يطردهما وقال المصرح الاولى اطراد

جاء لقولهم جاء البر قفيزين اوصاعين وان قلنا بالطرد فانما يطرد قعد في مثل قول الاعرابي وهو مايكون الخبر كانه كذا فلا يقو قعد زيد اتبا قوله المركبة من المبتدأ والخبر اشارة الى ان اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ماليس له مدخل في حصولها فلا يرد ان هذا الحكم على اطلاقه غير صحيح لان شرط المبتدأ الذي يدخل عليه هذه الافعال ان لايكون ممالزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا ممالزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا ممالزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام عليك ولا ممالزم الابتدائية لكونه في المثل اوما في حكمه كالجمل الاعتراضية كقوله انت طالق والطلاق الية اوكونه بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية وان لايكون خبره جملة طلبية قوله اي لاجل اعطائها الخبر اي المقصود من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصود من قولنا صار زيد غنيا كون الغناء منتقلا اليه وان لزم منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد لاوجه لتخصيص الخبر بالذكر وانه اعطى اسمها ايضا حكم معناهما قوله يعني اثره المترتب عليه اشار الى ان اضافة الحكم لامية لابيانية على ماتوهم قوله المونه فاعلا اي اصطلاحيا بناء على ان الفعل لابد له من فاعل لفظي ولذا لم يعد المصنف اسمها في المرفوعات على حدة قوله في توقف الفعل عليه يعني كما ان الفعل المتعدي لايتم معناه بدون المفعول به لايتم معاني هذه الافعال بدون اخبارها قوله فكان يكون ناقصة

اه تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بعض هذه الافعال عن بعض
بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها قوله كا ئنة لبوت
خبرها جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله ويكون
فيه ضمير الشان عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم
وتجوز ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر قوله ثبوتا ماضيا
جعل ... ماضيا صفة ... ويصح كون دائما ومنقطعا صفة
له والقول بانه مفعول فيه اي زمانا ماضيا يحتاج الى جعل قوله دائما او
منقطعا حالا من ثبوت خبرها وذلك لا يرتضيه الطبع السليم مع بشاعة
التنكير قوله من غير دلالة اي دوام اما ناشيا من عدم دلالة يعني
ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل هو ناش من عدم
الدلالة في العباب قال حار الله كان عبارة عن وجود شيء في زمان
ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق ولا عدم طارو
فيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع
التنافي المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام ورد على من
زعم انها تدل على الدوام وان دلالته على الانقطاع بالقرينة قوله
نحو كان زيد غنيا فافتقر اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة
في شرح التسهيل الاصل في كان ان تدل على حصول ما دخلت عليه
فيما مضى دون تعرض لازليه ولا لانقطاع كغيره من الافعال الماضية
فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة
الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قال الشيخ انيرالدين
وانكر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضي الانقطاع قوله فهو من

قبيل عطف احد القسمين اه اي ما يكون بمعنى صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها الذين هما قسمان من كان الناقصة كانه قيل الناقصة اي كان التي تكون لتقرير الفاعل صفة منه ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لانه الصريح عطف احد القبيلين على الاخر المستلزم لحصول القسمين في المقسم قوله لا على ما هو قسم منه عطف على قوله على الاخر والموصول عبارة عن قوله ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الاخر والى احد القسمين والضمير المجرور الى ما اي لا يكون من قبيل عطف احد القسمين على قوله ناقصة الذي الاخر واحد القسمين قسم منه اي ليس من قبيل عطف القسم على المقسم لللزوم كون قسم الشيء قسيما له قوله بتيهاء قفراء التيهاء على وزن حمراء المفازة التي لا يهتدي فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالي عن الماء والكلاء والمطي كالمرئي جمع مطية وهو المركب وقطا جمع قطاة سنك خاره والحزن بفتح الحاء وسكون الزاء الارض الصلب ضد السهل قيل بقطا الحزن لئلا يسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء جوزه يصف سرعة سير المطي كانها بمنزلة قطا تركت بيوضها وصارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة في سرعة السير فان القطا مثل في السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهوى في هذه الحالة وفي المثل اهوى من القطا

قيل نطلب الماء من مسيرة عشرة ايام واكرص فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطي صادرة ولا واردة قوله فان بيوضها اه اي بيوضها لم تكن فراخا لاحال البيوضية ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها اولا تامة بان يكون فراخا الا لانها تقتضي اجتماع البيوضية والفراخية قوله بل صارت فراخا اي انتقل الى الفراخية من البيوضية وهو معنى مقصود من الكلام فيكون بمعنى صار لا زائدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص قوله عطف على قوله اه في العباب كان التي فيها ضمير الشان هي الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما اخر وان كانت ناقصة او تامة جريا على عادتهم بعدها قسما اخر انتهى وفي شرح التسهيل للعلامة المصري زعم ابو القاسم ابن الابرش ان كان الثانية قسم براسها فعلى هذا قوله ويكون فيها ضمير الشان عطف على قوله وتكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ يكون ولم يقل وفيها ضمير الشان كما اعاد في قوله وتكون تامة الا ان الشارح قصد حمل كلام المتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر واعادة تكون للتاكيد فان ما عداها من الافعال الناقصة لا يكون فيها ضمير الشان الا ليس قوله اذا مت من مات يموت ويمات ويميت ضد حي والصنف بالكسر والفتح النوع شمت كفرح شماتا وشماتة فرح ببلية العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احدهما ومثني اسم فاعل من اثنى اي ذكر

خبرا او صنع اي اصنعه على حذف العائد من صنع الشيء عمله قوله
يتم بالمرفوع وهو فاعله فلا يكون الا مفردا قوله و وقع زادة على طبق
الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون
بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اعني الحدوث قال القاضي في تفسير قوله
تعا اذا وقعت الواقعة اي حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من
قدر الله ذلك عليه بقدره ويقدره قدرا وقدرا بمعنى قدره
عليه تقديرا او ورد الامثلة الثلثة اشارة الى مجيئها تامة
بتصرفاته قوله وكقوله تعا عاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن
فيكون احدث فيحدث سواء كان حدوثه في نفسه او في محل
لان خطاب كن تابع للارادة كما يدل عليه الاية وهي صفة تخصص
وقوع المقدرات في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على
ما توهم قوله لا يخل بالمعنى الاصلي اي ما هو مقصود بالافادة من
ذلك الكلام لا ما يفيده اصلا اذ الزوائد لا يخلو من فائدة معنوية
كالتاكيد او لفظية كتزيين اللفظ وكونه افصح او استقامة الوزن
والسجع قوله لقوله تعا اه اشار بهذا التمثيل الى ان الزائدة
مختصة بلفظة كان وانها تكون في وسط الجملة عند الجمهور
واجاز الفراء زيادتها اخرا والصحيح منع ذلك لعدم استعماله
واختلف في الزائدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه
الفعل وكانه قيل كان هو اي كان الكون وقيل انها لا فاعل لها لانها
تشبه الحرف الزائد فلا يبالي بخلوها عن الاسناد كذا في شرح
التسهيل للعلامة قوله اي كيف تكلم اه لم يعهد صبيا في المهد كلمة

عاقلٌ صبيا حال مؤكدة لتحسين اللفظ لا للتاكيد اذ المقام
يا باه قوله اذ ليس المعنى على المضي اذ لم يتوجه ح استبعادهم
المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا تكون
ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لابد فيها من معنى المضي قوله اما
من صفة اه هذا الانتقال يقتضي حصول الصفة الثانية او الحقيقة
الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة
فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثاني فلا يستدعي
حصول المكان والذات بعد ان لم يكن بلْ تعلق الانتقال به
بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار ح تعلق انتقال
الفاعل بذلك المكان او الذات كسائر الافعال التامة في ان المقصود
منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضي
من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فمعناه الحصول
بعد ان لم يكن قوله واما من حقيقة الى حقيقة سواء كانتا شخصيتين
فالمنتقل النوع او نوعيتين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هواء قوله
ان العداوة اه اخره بتدارك الهفوات بالحسنات الهفوة الخطاء
والذلة والمعنى ان العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات
بالحسنات قوله وتالله فيالك اه اللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه
ومن نعمى مستغاث له في الرضي وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو
يالله من الم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اي استغيث بالله
من الم الفراق في القاموس النعمى بالضم الدعة والمال والمسرة وضمير
تحولن لنعمى وهو وان كان مفردا في معنى الجنس في المغني الضمير

في فسيولهن قيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس والابوس
مهموز العين كافلس جمع بوس بمعني الشدة والمعنى استغيث
بك يا الله من اجل نعمى صارت شدائد وقيل اللام للتعجب او
الاستغاثة والكاف بالكسر ومن نعمى بيان لما يتعجب منها ويستغيث
بها قوله لا بصورها اي ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها
بصورها اعني الزمان الماضي لان المقصر بيان المعاني التي يتميز بها
بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض لزمان الماضي
والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها بل بينها وبين سائر
الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها
المدلول عليها بصورها فانه خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما
اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان
الماضي نص عليه في الرضي وغيره قوله بمعنى الدخول اه ومنه
قوله تعم فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون في شرح التسهيل
ويكون الثلثة ايض بمعنى اقام في الاوقات المذكورة قوله وظل
وبات مضارع بات يبيت ويبات بياتا ومبيتا وبيتوتة بمعني الكون
في جميع الليل ومضارع ظل يظل ظلا وظلولا بمعنى الكون في
جميع النهار قوله ثبت لذلك في جميع نهاره اي في الزمان
الماضي تركه لان الكلام في المعاني المخصوصة قال وبمعنى صار
مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعم ظل وجهه
مسودا في الرضي مجيئ بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسي
جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله عم اين باتت يده قوله

تامتين قال ابن مالك يقم بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم
لئلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقد لغيره تكون تامة بمعنى
اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام ازال وزاد بعضهم وبمعنى
اقام نهارا قوله في غاية القلة حتى انكر بعضهم مجيء ظل تامة قوله
وفصلها عن الافعال الثلاثة السابقة حتى لم جمعها بالافعال الثلاثة
فاما ان يذكر قوله وتكون تامة بعدها فيستفاد منه مجيء الكل تامة على
السواء واما ان يقول وتكون الثلاثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق
المفهوم عدم مجيء هذين الفعلين تامة وليس كذلك ففصلهما عن الثلاثة
وذكر بيان كونهما تامتين ليستفاد منه ان مجيئهما تامتين في غاية القلة
لا ان عدم الذكر دليل عدم الاعتداد لا على عدمه في نفسه قوله فهذه
الافعال الخ تركه اولى ولعله بذلك يرام التفصيل ما اجمل سابقا
في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فلم يكن كل واحد منها
بمعنى صار وقوله ... من الابين ... بين الافعال في مقام
التفصيل اعادة الفعل السابق لبعد العهد كما قالوا في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما
لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب قوله اشارة الى عدم الاعتداد
به في الذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة وعدم الذكر في
التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد به قوله لانها من المتعديات في
الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف الرجع واستحال
وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها في الاجمال والتفصيل
قوله من بين الحروف واوي كخاف يخاف قوله فانه تامة وكذا زاله

يزيله اي فرقه وليس ذلك الفرق بمعنوي بل هو مقصور على الاستعمال قوله لليلة الماضية بلا فصل على ما في القاموس البارحة اقرب ليلة مضت قوله ايضا بمعناه في الصحاح وزيد ما افتات اذكره وما فتات اذكره وما برحت اذكره قوله سمي اسمها فاعلا في مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما نقل من قوله لتقرير الفاعل على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر قوله تنبيها على ان اسمها اي الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة في الافعال المصدرة بحرف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة في التسمية بل يجمعه قوله من وقت يمكن ان يقبله وفي لصراح القبول پيش امدن وبذ يرفقن ففي المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعني المراد من اقبال الفاعل على الخبر اذكان ان يتصف به وليس مراده ان في المتن حذف اختصارا وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق قوله اما دلالتها انما احتيج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بموادها ليس بوضع سوي وضع المفردات فلو لم يكن هذه الافعال بمعنى كان دائما مل قبله بحسب الوضع فلا حاجة الى هذه البيان قوله فلان النفي ماخوذ اه بحيث قصد نسبته الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النفي افاد استمرار ذلك النفي كالافعال الثبوتية اذا دخل عليه النفي نحو ضرب زيد وما ضرب زيد وذلك لانهم قصدوا ان يكون

المفي والاثبات على طرفي النقيض واعتبار استمرار النبوت اصعب واقل فاعتبروه في جانب النفي فاندفع ما يتوهم من انا لا نسلم ان نفي النفي يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفي المدخول ان كان للاستمرار فالنفي الداخل عليه يفيد نفي الاستمرار وان كان نفي في الجملة فيكون النفي الداخل عليه اثبات كذلك قوله استمرار الثبوت اي يستلزم لتحقق التغاير مفهوم انفكاك هذه الافعال بمعنى كان دائما قوله واعتبار الصلاحية اه اي واما اعتباره حذف ههنا بقرينة عديله كما في قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به حذف عنه اما بقرينة قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه بهيئاتها قوله اذا اريد اه بخلاف ما اذا استعملت تامة في معانيها نحو زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه واما فتئ فلم يستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفي لفظا او تقديرا وفي القاموس فتئ عنه كسمع نسيه وانقل عنه وكمنع كسر واطفأ قوله بدخول اداته عليها ان كانت ماضية فبما ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولا ولن والاولى ان يفصل بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه وان كان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس لتركب حرف النفي معها لافادة الاثبات كذا في الرضي قوله او تقديرا في الرضي وحذفها لم يسمع الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها

لا تكون ناقصة الا معها وتحذف مع القسم كثيرا قوله رذلك اه
بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي
ولاينافي ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال في الظرفية حيث
لا يصح تقدير الزمان معه قوله واذا قدر الزمان اه بخلاف ما
لم يقدر الزمان فانه ح يكون ما ولا بالمصدر المضاف الى مضمون
الجملة فلابد من تقدير مفردات اخر يصير معه كلاما تاما قال لانه
ظرف دال لعلية العلة السابقة قوله وما دام لم يشفع ما دام اي
لعله وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثاني ففي الاول ضمير
هواسمه وان اعملت الاول فهواسمه ولم يشفع خبره تقدم على اسمه
وعلى التقدير لابد خل ما دام على الجملة الفعلية على ما وهم
قوله ولم يحصل من المجموع كلام بان لم يجعل ما دام مبتدا وبدل المصدر
ظرفا لاجلس قوله لا يفيد اي المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط
بين الجملتين وليس ضميرلا يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم
حتى يعترض بانه يستفاد منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلاما
يفيد فائدة تامة وليس كذلك قوله ولذلك يفيد اه وانه لوكان للنفي الحال
يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا والتاكيد بزمان الماضي والاستقبال
محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسي ليس بين
القولين تناقض لان خبرليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما
يحمل الايجاب في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على
ما قيد به كذا في الرضي هذا اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال
كما يشيراليه قوله يحمل لكن الظاهران الاختلاف المذكور في الوضع

فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثاني راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك اوبالحقيقة والمجاز والاصل نفيهما قوله نحوقوله نعراه فان ياتيهم دليل على ان ليس للاستقبال قوله اخبار الافعال اي تعديم كل خبر لكل فعل بناءا على ان الجمع المضاف والمعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن هناك عهد نفيه رد على من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية اوفعلية لايجوز تقديمها على اسمائها وعلى من زعم انه لايجوز تقديم خبرمادام على اسمه قوله كلها تاكيد للمضاف اوتاكيد للمضاف اليه لكن جعله تاكيد للمضاف اولى لانه الشائع ولعدم اعتداد قول من قال انه لايجوز تقديم خبر مادام لكونه مخالفا للنص والقياس والاجماع على ما في شرح التسهيل قوله اذ ليس فيها اي في تقديم الاخبار والتانيث باعتبار المضاف اليه قوله فيما عامله فعل احترازعما اذا كان العامل حرفا نحوما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لايجوز لضعف العامل و فيه اشارة الى ان المقصود هنا جوازتقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات لافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام في مباحث الافعال وما سبق من قوله وامره كامر خبر المبتدأ من حيث انه خبر لاسم ولذا علل فيما سبق بانه في الحقيقة خبر لمبتدأ ولا تكرار على ما وهم قوله ان يقيد والتقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه اوباشتهار ان عدم المانع معتبر في حصول كل شيء قوله ما يقتضي تقديمها عليها اي على الاسماء اما عليها فقط سواء كان

موجب للتوسط ككون الاسم محصورا عليه نحو ليس قائما الا زيد و
كونه ضميرا متصلا نحو كابك زيد اي مشبها بك اذ لم يكن موجبا له
كاشتماله الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هند ابوها او
الى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا
بان يكون الخبر متضمنا لمعنى الاستفهام او الشرط كما في مثال الشرح
وكونه مما لا تقديم الخبر على ما كان لا ينافي كونه مما لا لما يقتضي
تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان
والثاني بالنظر الى الاسم ولا كان قوله ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها
عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لما له اشارة
الى دخوله فيه قوله نحو ما يعد وي علي في ان رفع الالتباس وقلب
المعنى يقتضي ... الاسم نحو ليس زيد الا قائما فان كون
الخبر محصورا عليه يقتضي تاخيره واما ما اجاز الزجاج في قوله
تعر فما زالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما و دعواهم خبرا و
عكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب قوله
وح يجوز ان يكون ... وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة
في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي الضرورة
عن جانب الوجود فلا تحتمله عبارة المتن لان الامكان اما عبارة
عن سلب ضرورة الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف
للحكم والحكم المصرح في المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب
ضرورته قوله اي الافعال الناقصة لان الكلام في احوالها وفيه اشارة
الى الرد على من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لقربه للسياق

ان ما يعلم كان حكم الاخبار ولقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وصفة للاخبار بالذات والافعال بواسطتها ومن البين ان تقسيم الشيء باعتبار حال نفسه اولى من تقسيمه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته قوله تقديم اخبارها عليها اشارة بتذكير الضمير الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم حينئذ تذكير الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اي قسم يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن وجعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا او الى الاستخدام كل ذلك تمحل قال وهو من كان الى راح اي في الترتيب الذي ذكره المص والغاية داخلة في المغيا بقرينة المقام قوله لكونها افعالا وجواز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف قوله وجواز لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب العامل والجزء الثاني لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال انه سهو من طغيان العلم والصواب وجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد سها قوله اي هذا القسم فسر مرجع الضمير مع انه لا يحتمل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال دون الاخبار لانه محكوم عليه بان اوله كلمة ما وهي افعال والقول بانه على حذف المضاف اي اخبار ما اوله ما تكلف لا يدعو اليه داع

ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير في قوله وهوليس ولم يفسره في قوله وهومن كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهوكان الى راح فيجوزان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار
قال ما اوله ما لم يقل ما في اوله ما اشارة الى ان ما صارت كجزئه حتى لايجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معها في حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان انما هوفي هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لايجوز تقديم الخبرفي ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه للصدارة بقي ان المص لم يذكرحكم الافعال الناقصة اذا دخلها لم ولما ولن وان لانها شريكة للافعال التامة في جواز تقديم المعمول عليها عند دخول اللغة الاول وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة فتدبرفانه مما تحيرفيه الناظرون
قوله فلامتناعه اي الاصل فيه ذلك لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقي على اصله في ما وان ولم يبق في لم ولن ولا فيجوز تقديم ما في خبرها عليها سواء كان من الافعال الناقصة او غيرها اما الن فلكونها نقيضة حرف التي يتخطاها العامل واما لم فلا متزاجها بالفعل يتغيرمعناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى يقع بين الحرف ومعموله نحوكنت بلامال واريد ان لاتخرج قوله على نفس المصدر فكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع تقديمه قوله ويخالف هذا الحكم اذقدر الفعل

العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستانفة وليس حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه ويخالف على صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز في الفاعل على ما تقرر في بحث التنازع فمستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل لمجرد بيان الناصب المنوي الذي لا يجوز اظهاره ولكون المفعول المطلق المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به في الرضي وجعله من المواضع التي يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على صيغة المجهول تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا ان كان مصدر المبني للفاعل لايصح كونه مفعولا مطلقا للفعل المجهول لوجوب كونه بمعناه وان كان مصدر المبني للمفعول لم يستفد منه كون المخالف ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان ح يكون مفعولا صريحا فيكون فاعليته حقيقة قوله ثابتا لابن كيسان لم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والا لم ينصب بل هو كالقائم مقامه كذا في الرضي في بحث المصدر وقال الشر الرضي ان الفاعل والمفعول المجرور باللام نحو عجبا له وحمدا له خبر مبتدأ محذوف اي هذا القول له والجملة مستانفة

وما ذكره الشارح اظهر لفظا والحق معنى قال لابن كيسان الخلاف في الافعال الاربعة مختص بابن كيسان واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول ما في حيزها مطلقا لعدم قولهم بتقديرها على ما في شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فاذن فهم ما قيل الخلاف لا يخصه بل الكوفيون ايضا خالفوا في ذلك ما عدا الفراء قوله كما يقتضيه باب المفاعلة من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والاخر مفعولا صريحا قوله لتقدمهما ه متعلق بقوله لا من جانب الجمهور قوله فكانه لا مخالفة منهم فلا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة في اصل الفعل صريحا فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث قوله فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب النفي وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبر نفي النفي كان النفي الذي هو متطول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفي الى الفعل اولا ثم اعتبر بعد صيرورته مثبتا نسبة الى الجملة لم يكن الجملة معمول النفي فيجوز التقديم والظاهر هو الثاني لان صيرورته نافصة انما هو بعد دخول النفي الا ان الجمهور قالوا المراعى في التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد لهم قوله فان الافتعال اه كما في قول الشاعر * جاء امر الاله فاختلف الناس * فداع الى ضلال وهاد قوله صريحا بخلاف المفاعلة فانه لمشاركة امرين في اصل الفعل من احد الجانبين صريحا ومن الاخر ضمنا قوله وسيبويه في شرح التسهيل لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي

ذلك قوله على انه يجوز في الرضي وهو الصحيح لا نبت مثل قوله نعم
الايوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويوم ياتيهم معمول لمصروفا واذا
تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل ايضا لان تقديم المعمول
فرع تقديم العامل واجيب بان المعمول قد يقع حيث لايقع العامل
نحو اما زيدا فاضرب وبان نصب يوم بفعل مقدر اي يعرفون يوم
او بانه مبتدأ مبني لاضافته الى الجملة وبان الظرف قد يتوسع
فيه قوله على انه فعل اصله ليس بكسر الياء فخفف كما يقرفي علم
علم وليس مضموم الياء اذ لم يجيء من معتل العين بالياء ولا
مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم يقلب الياء ليدل على عدم
تصرفه ومفارقته لاخوته والدليل على كونه فعلا لحوق التاء
التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه
حرف كما يدل عدم التصرف وقيل اصله لا ايس بمعنى لاموجود
فخفف واستعمل استعمال لا التبرية قوله وبهذا اندفع ما قيل
الخ حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول للمشاركة
في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا و
الثاني يقتضي وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا قال افعال
المقاربة قيل هي افعال الناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما
خصت باحكام افرد وها بالذكر ولا يخفى ما فيه اذكل فرقة من
الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد في الاخرى وعندي
انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعني القرب الذي
هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل

عن الخبر لابد من ذكرها الاترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب زيد الخروج اوقرب من الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع لايقتضي كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة نعم لها اتصال وشبه بالناقصة ولذا قال في اللباب ويتصل بالافعال الناقصة افعال المقاربة قوله اي فعل فسرها بالمفرد لما قالوا انه لابد من تقديم امر مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منه انها للتنويع لا للابهام فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعني هو الراجع الى الفعل المفهوم في ضمن الجمع او اضافة الافعال للجنس فيبطل الجمعية فيكون خبرا لها واختيار صيغة الجمع للاشارة الى تعددها كما تقرر في الاصول قوله اي للدلالة انه لما لم يكن الدال المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول التسمية والرجاء في مدلولها ايضا والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعله للغرض وقدر الدلالة والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذي به تمتاز من باقي الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها للشروع نحو طفق وجعل واخذ وعلق وانشأ وهب وقام وللمقاربة هلهل وكاد وكرب واوشك واولى وللرجاء عسى وحرى واخلولق وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان فيها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض

مراده لان بعضها للشروع وبعضها للترجي واختاره الرضي . ط. هذا قال بعض الناظرين ان الشارح قدر الدلالة وجعل تقل للغرض اشارة الى ان المقصر من الكل الدلالة على الدنو سواء كان موضوعا له او لازما له فان الشروع والرجاء يستلزمان حو ثو وفيه ان كون الشيء لازما لشيء لا يستلزم كونه غرضا منه والمصر رح اختار ان في الكل معنى الدنوا ما في كاد فظر وما في عسى فلما في المفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء وفي شرح التسهيل انها لاعلام المقاربة على سبيل الرجاء وفي مغني اللبيب ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفين واما في طفق فلانه وان استعمل بمعني الاخذ في شيء لكنه في الاصل بمعنى الدنو في القاموس طفق يفعل كذا كفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا وصل الفعل والاتصال بالفعل بان يتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضي اليه من دنو حصوله قوله على قرب حصوله للفاعل اي في اعتقاد المتكلم اذا حد اث الموضوعات لاعلام ما في الاذهان قوله منصوب على المصدرية اه حاصل كلامه ان الدنو الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشاؤه رجاء المتكلم وطمعه بحصول الخبر للفاعل وقد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه وقد يكون جزمه بشروع الفاعل في الخبر فالدنو يتنوع انواعا ثلثة باعتبار منشاءه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثاني مدلول كاد والثالث مدلول طفق فقوله رجاء ا

وحصولا واخذا فيه منصوبات على المصدرية بحذف المضاف
للنوع ويجوزان تكون احوالا لان الدنو بسبب الرجاء يستلزم
كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم كون
الدنو حاصلا في نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون
الدنو مشروعا في متعلقه واليه اشار المص في امالي الكافية حيث
قال يريد بقوله رجاء او حصولا واخذا فيه ان القرب مرجو او
حاصل او مشروع في متعلقه فاذا قلت عسى ان يشفي مريضي فقرب
الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس تغيب فقرب الغيبوبة حاصل
واذا قلت طفق زيد يخصف رجعل يقول انه اخذ في الخصف والقول
انتهى ويجوزان يكون تمييزا عن الدنو لكونها انواعا له واليه يشير عبارة
المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد للمقاربة
على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضي ان قوله رجاء او حصولا
او اخذا فيه خبط لان الظاهر نصب هذه المصادر على التمييز عن نسبة
الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ
فيه وليس عسى لدنو رجاء الخبر بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب
اليه المص رح وليس طفق واخواته لدنو الاخذ في الخبر بل للاخذ
فيه ولو جعلنا المنصوب حالا اي لدنو الخبر مرجوا وحاصلا او
ماخوذا على تكلف اذ الحد لا يستعمل فيه هذه المحتملات لا يصح قوله
حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لان ما
قاله انما يرد لو جعل تمييزا عن النسبة او حالا عن الخبر والشارح
اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التاويل والتمييز يقتضي

الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام بعارض التنويع بالاسباب بقي ان ما في الامالي يقتضي ان يكون في معنى عسى رجاء دنو الخبر وما ذكره التنزيل يدل على ان معناه القرب الذي سببه رجاء حصول الخبر والامر في ذلك هين لان كلا المعنيين متلازمان على ما عرفت قوله بان يكون ذلك الدنو اي دنو حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم قوله بحسب اي بقدره ووفقه لكونه سببا له قوله لايجزمه به عطف على قوله بحسب رجائه والضمير المجرور للدنو لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر في كاد وطفق وامثالهما انما المجزوم فيهما الدنو قوله على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك اه فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لايصح تعلقه بالدلالة لا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالته على القرب دلالته على اخبار المتكلم بالقرب لسبب رجائه ولايخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى زيد ان يخرج قوله ترجو ذلك اي الحصول قوله لا انك جازم به اي بالقرب كما في كاد وطفق قوله بان يكون اخبار المتكلم اه لما كان معنى دنو حصول على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا الجزم به فضلا عن سببيته له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد الدنو في اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون اه يعني

ان المراد بالحصول اشراف الخبر على الحصول و معنى كون الـ جزو بسببه ان الاخبار به بسبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو باعتبار الاخبار به مسبب وباعتبار الجزم سبب فقوله لاشراف على حذف المضاف على ما سيصرح به في تفسير معنى كاد قوله لجزمك متعلق بقرب اي يدل على القرب في اعتقادك المسند من حيث الاخبار بجزمك به اي يدل على القرب المجزوم بحصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى المقول ففيه معنى القول والظرف يكفيه رائحة الفعل اي قولك واخبارك لجزمك بالقرب قوله بالتصدي اي هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا فتلبس جزء منه قال عسى وقد يكسر سينه اذا اتصل به الضمير البارز قوله قال سيبويه المقص من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجيء للاشتقاق ايضا وح لايرد ما قيل انه يجب ان يقول المصر رجاء او اشتقاقا اذ ليس المقص ضبط المعاني بل ضبط الاقسام ولا قسم خارجا عن الاقسام الثلثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى اخر قوله حيث لم يجيء الا انه غير متصرف في نفسه فانه يجيء منه صيغ الماضي كلها قوله والانشاءات اي المعاني الانشائية من التمني والترجي والعرض والقسم والنداء والتحضيض والطلب من معاني الحرف انما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين وهو مع كونه في نفسه مغلوبة للحروف الانشائية قوله والحروف لايتصرف فيها فكذا ما يتضمن معناها او ما

امر المخاطب فموضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لا انه متضمن معنى لام الامر قوله بان الاستقبالية وقد يقام السين مقام ان قوله في محل النصب للمثل السائر عسى الغوير ابوسا وقول الشاعر * لا تلحني اني عسيت صائما * قوله بتقدير مضاف وقيل انه من قبيل زيد عدل وقيل ان زائدة قوله لوجوب اه متعلق بتقدير مضاف اي مقدر لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الاصل مبتدء او خبرا والحدث لا يصدق على الجثة قوله ناقصة بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت قوله وليس الخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة قوله وتقدير المضاف تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ اصلا لا في الاسم ولا في الخبر قوله لان المعنى الاصلي اي الوضعي في المعنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى اوقصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد وفي الرضي فيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا قوله ثم نقل الى انشاء الطمع اي يطمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدي وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل والمفعول فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم قوله بدلا مما قبله والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا في المغني وأما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان على تضمينهما معنى كان او على تقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه

بعد عسى قوله لان فيه اه بان لوجه اختيار البدل قوله والذي

اري اه فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة في عسى وكيف يظن

قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي اعترف لا يتم بالمرفوع

قوله فقيم مقامهما عطف على استغنى عن الخبر قوله فهي اي عسى

ناقصة الا انه سدت الجملة مسد الاسم والخبر قوله وان اقتصر

عطف على اقيم قوله وفي تخرج اه وح يكون بعينه الاستعمال الاول

معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لا تحاد المعنى بل

هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام يفوت

التقوي ففيه التباس قوله واخر اي ههنا احتمال اخر نحوي يكون

عسى فيه مستعملا بالاستعمال الاول متحدا معه في معنى لا يتوقف

ثبوته على ثبوت استعمال عسى ان يخرج الزيدان او عسى ان يخرجا

الزيدان قوله وان اعمل الثاني اه فتقول في اختيار البصريين

عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا

الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمونث قوله في الاستعمال

الاول وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة وتامة

قوله تشبيها لها بكاد لاشتراكهما في كونهما فعلين للمقاربة لا على

وجه الشروع وفي كون ما بعدهما اسمائهم مضارعا لا بلعل لقلة المشابهة

بها قوله عسى الهم اه البيت لهدبة ابن الخشرم كان قد هرب

عن قومه لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زيادبن مرثد

فرج بالحيم وقوله يكون خبر عسى اي عسى الغم الذي امسيت فيه

اي صرت واقعا فيه فيكون وراءه اي قدامه انفراج قريب والتاء في

اصبحت يحتمل ان يكون ضميرا لمتكلم وان يكون ضميرا لمخاطب بالتذكير والتانيث يخاطب نفسه تسلية لها قوله دون الاستعمال الثاني حال عن ان في قوله وقد يحذف اذا اي يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول حال كونه متجاوزا عن الحذف في الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يجيء حذف ان فيه سواء كان ناقصة او تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم المجيء فلا يراد ان انتفاء علة معينة لحذف ان لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول الا انه اخره ليكون قريبا بحكم ذكران في خبر كاد ثم حذف ان في الاستعمال واقع سواء قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لامتناع ابدال الجملة عن المفرد اولم يقدر لجواز وقوع الجملة خبرا ومفعولا به قال كاد وهو فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت منه الا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا في الاتقان يأتي في الاشهر وروي عن الاصمعي قوله فتخبر عن دنو الخبر في القاموس اشرف المريض على الموت اشفي عليه في التاج الاشفاء دركنارة جيزي رسيدن وقوله في الحال متعلق بالحصول فمدلول كاد اشراف الخبر على الحصول في زمان الحال وشدة قربه منه الا انه لم يشرح فيه على ما في الرضي فاذا كان في الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في المنفي يدل على شدة نفي القرب لا على نفي شدته كما ان الجملة الاسمية

المنفية يدل على دوام النفي لا على نفي دوامه واندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف في قوله تم وما كادوا يفعلون وفي قوله * لم يكد رسيس الهوى قوله ففاعله اسم محض لا يأول كما في الاستعمال الثاني بعسى قوله يدل على قرب الحصول اه فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والحدوث بل على الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا بعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان مشتركا للحال في الحال على ما نص في الرضي والظهور في احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الوضع فبحسب ظهوره لالته عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد كان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان العرب لا يجامع الحصول فيكون المراد قربه من الحال قوله من غير ان متعلق بقوله فعل اي فعل مضارع بلا ان قوله لدلالته على الاستقبال اي لدلالة ان على زمان الاستقبال المنافي للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذي مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب قوله تشبيها له عند من قال هو خبر واما عند الكوفيين فبتقدير ان بدل من الفاعل قوله فكاد من طول البلى ان يمصحا * اوله * رسم عفا من بعد ما قد انمحى * في الصراح رسم نشان سراي يا زمين هموار شدن عفى اي درس الدرس كهنه شدن الانمحاء سوده شدن البلى بالكسر كهنگي المصوح رفتن والمعنى هذا رسم دار والبيت خبر ومعناه حسر على فراق

الحبيبة وذهاب اثار الربع الذي اقام بها فيه قوله اي كسا ثرا لافعال
ى الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام قوله في افادة ادوات النفي
في مضمونها اي كما ان سائر الافعال اذا دخل عليه نفي افادت
نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد لنفي قرب حصول
الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله
فيما سياتي ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح
وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت ضرب زيد ابلغ في نفي
الضرب من ما ضربت زيدا لكادا ذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة
ونفي الفعل معا وانها تفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول
وعدمه بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو
ولد تهد ولم تكد تلد وقوله تعر لم يكد يريها ونحو مات زيد
وماكاد يسافر قوله ماضيا او مستقبلا اي كان على هيئة او مغير الى
هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتعميم المذكور
غير صحيح واختار مستقبلا على مضارع لرعاية المطابقة قوله يكون
للاثبات اي لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر لفاعله
فالقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجزئي لا ينبت الكلية
ومنشاء ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل لم يكد زيد
يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر
الذي وضع اللفظ له اولا ولامكان هذا رجع ذو الرمة قوله بدليل
فذبحوها فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعر
وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح

على وجه ابلغ لزم التناقض قوله لتسليمه اه عطف على لتخطية الشعراء اه اد اللام اما لكون كل واحد دليلا مستقلا ولجعل المعطوف عليه قوله ان قوله اي بان وحذف حرف الجر من ان قياسي قوله وقوله فلبعدها قرينة اه فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد قوله وعن الثاني فلتخطية اه الظاهر بتخطئة لانه عطف على قوله عن الاول وغاية التوجيه انه بتقدير اما اي اما الجواب عن الثاني فلتخطئة قوله ذو الرمة الكوفة فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة وانشد للناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح قوله كقوله تعالى لم يكد يراها في قوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ولا يصح ان يحمل في هذه الاية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمة وهو انتفاء الرؤية والقرب لا اثباتها قوله وما يشتق منه زاده ههنا لانه يصح الحكم على المنفي الداخل على كاد انه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال وان التفصيل لا بد له من اجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة او لا يصح ههنا واختار ما يشتق منه على قوله ومستقبل اشارة الى تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة على تعين المشتق وهي ههنا قوله وفي المستقبل واما كون الماضي مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه ماخوذا منه وان كان الاصل للكل المصدر قال بقول ذي الرمة اه في القاموس الرمة بالضمة قطعة من حبل وقد تكسر وبه سمي ذو الرمة في الصحاح رس الحمى ورسيسها

اول مسهامتية اسم جبية ذي الرمة يبرح يزول لم يكد يبرح
ابلغ من قوله لا يبرح لان ذلك نفي لمقاربة الحب البراح يصف
تمكن الهوى في قلبه فيقول اذا غير الهجر المحبين اهل المحبة
من المودة لم يكد رسيس الهوى من حب هذه الجبية قريب الزوال
عن قلبي فكيف الزوال قوله انتفاء قرب رسيس الهوى المستلزم
لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما في قوله تعالى لم يكد يريها قوله وهذا
مسلم اه لما كان موافقة الدعوى الثانية لقول ذي الرمة موهمة
لحقيتها دفع ذلك بقوله هذا مسلم اي كون لم يكد في البيت كسائر
الافعال لكن لا يثبت دعواه الثانية به وهي ان النفي الداخل على
المضارع بخصوصه يكون لنفي القرب ما لم يثبت ان النفي الداخل
على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية كونه للنفي في المستقبل
موقوف على عدم كونه في الماضي كذلك فاذا لم يثبت تلك يثبت
هذه ايض فيكون كلتا دعويه باطلتين وحاصله ان كلتا الدعويين
متلازمان ففساد احديهما فساد الاخرى وقد عرفت فساد الاولى
ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها لموافقة البيت لها ومن لم يتدبر فسر
قوله مدعاه بمجموع الامرين ثم قال لا فائدة في هذا الكلام الا الاطالة
قوله وجه القدح فيه اي في ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك
المذكور في تمسكه عليها بانه لم يثبتها قوله بمعنى اخذ اشار بتفسيره
باخذ الى ان المدنوا الذي بسبب الاخذ وان كان مغايرا له بحسب
المفهوم لكنه عينه بحسب الوجود فلذا فسره به قوله في كون خبرها اه
وهي بذلك اولى من كاد لان اخبارها حاصلة المضمون بخلاف خبر

كاد قوله بمعنى اسرع اي في اصل الوضع ثم استعمل بمعنى قرب
قوله عطف على طفق اشار الى رد ما في بعض الشروح من ان
اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه لامتنع استعمالها
مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مقاربة
الخبر رجاء وحصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى
ووجه الرد انه لم يستعمل اوشك بمعنى الرجاء قوله مثل عسى
وكاد في الاستعمال لا في المعنى وفيه اشارة الى ان الاستعمالين
شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان الشائع فيه التجريد
وان جاء مع ان على قلة قوله فتارة تستعمل اه واذا كان خبرها
المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي اوشك زيد في ان يخرج
ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال قال ما وضع لانشاء التعجب
هذا وضع طار على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبار ولطلب
الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى
سببه ولذلك قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب قوله وجمعه
بالنظر الى كثرة افراده اي جمع للدلالة على ان هذا الجنس
كثير الافراد فالمعرف الجنس والجمعية للدلالة على كثرة
الافراد ولكانت الاضافة للجنس ولكانت للاستغراق افاد مع
ذلك شمول التعريف بجميع افراد المعرف قوله وعلى كل تقدير
من التثنية والجمع قوله فالتعريف الجنس لا للافراد اوالنوعين
قوله ايضا متعلق بقوله للجنس اي كما كان في تقدير الافراد
قوله فهو ما وضع اي اذا كان التعريف للجنس على اي تقدير فهو

اي الجنس ما وضع اه قوله بمثل اه وهو ما كان يستعمل لانشاء التعجب وليس بفعل واذا تعجبت من خير شخص ملت لله دره اي خيره قوله واها له اذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له قوله نحو قاتله الله من شاعر اذا تعجب من شعر شخص قلت ذلك قوله ولا شل عشرة يقال لمن اجاد الرمي والطعن لا شلت عشرة اي اصابعه قوله بدل الوضع فان الشيء اذا بلغ غاية بال من عليه صونا له عن عين الكمال وكذا الا شل عشرة دعاء له بعدم الشلل قوله والمراد اه بان يكون الاطلاق قرينة التعريف عن الغير قوله اي افعل التعجب اه كون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثاني فلذا سوى بينهما قوله احديهما اه بيان لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما افعله وافعل به عطف بيان وبدلا ثم لما كان ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل التعجب اشار الى ان الحمل مبني على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتين يتضمنهما التركيبان المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب بل من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل ما يوازيهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين قوله غير متصرفين لما عرفت من مشابهتهما الحروف بسبب تضمنهما معنى الانشاء قوله فلا يتعين ان ولذا اصحح العين في ما اقوله وما ابيعه ولا يجوز الادغام في اشدد به قوله اي فعلا التعجب اشار الى ان رجوع ضمير المذكر الى صيغتين مبني على تاويلهما

بالفعلين ولعدم الاحتياج الى التاويل فسر الضمير المجرور في قوله فيهما بصيغتي التعجب قال الامام يبنى منه افعل لتفضيل ويجري عليه فعل التعجب بشرط انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل وذلك تقول انا اضرب منك غدا فان الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لا يستمر لا يستحق ان يتعجب منها قوله المبالغة والتاكيد فان المقصود من انشاء التعجب في قولنا ما احسن زيدا اثبات الحسن له على وجه الكمال وتقريره وكذا المقصود من زيد افضل القوم كماله في الفضل وتحقيقه قوله ولا يبنى يعني هيئتهما لا فعل التفضيل قوله ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه وقوله ابغضه قوله او عيب ظاهري واما الباطني فيجيء منه نحو ما اجهل زيدا قوله بيا نهما ه بيان لمعنى المثل يعني اذا اريد بناء صيغتي التعجب مما يمتنع بنائهما منه يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح او شدة او ضعف مثلا قوله وجعل اه بصيغة المصدر عطف على بنائهما وانما جعل الممتنع مفعولا في افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب قال بنفس يم وتاخير ولا فصل خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر قوله واما قيل اه قيل الاطلاق خير من التقييد لانه

متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكير التقديمات
الجائزة في غيرهما والممتنعة واما ماذكره من الباعث فلاينفع
لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه وان كان
معه مانع اخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتاخير
لعموم السلب لكن النكرة في سياق النفي انما يفيد العموم اذا
انسحب حكم النفي عليه كما نص عليه في التلويح و ههنا ليس
كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون
المفاد انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من
خواص فعل التعجب قوله جريا مجرى الامثال لمشابهتهما ايّاها
في خروج كل منهما عن موضعه الاصلي وتحقق الغرابة فيهما قوله
كما لايغير الامثال في الكشاف المثل في الاصل بمعنى المثل والنظير
ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوه مثلا
الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حوفظ عن التغير قوله
اجيب اه نقل عن الشرح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون
المراد تقديمه على شيئ وتاخيره بالنسبة الى شيئ انما هو للتاكيد
كما في قوله تعـ لا يستأخرون عنه ساعة ولا يستقدمون قوله بين
العامل والمعمول بغيره قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سياتي
انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل قوله بكلمة كان
فقط وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي
وانقطاعه في الحال كما بينه الشرح قال وما ابتداء اه هذه
التقديرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء

التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق كما تقرر من ان
المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلي قوله بمعنى شيء
وكان معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا
ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله
في شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه
قوله من باب شر اهر ذا ناب في كون كل منهما بمعنى كلام فيه النكرة
واعلم ان معنى شيء احسن زيدا اما احسن زيدا الا شيء لا
اعرفه كما ان معنى شر اهر ذا ناب ما اهر ذا ناب الا شر واعلم
ان مذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال نكرة غير
موصوفة نادر بحو ما هي على قول اولم يرد ومع ذلك مبتدأ
واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء
بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وخلاف مذهب
الفراء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وضعيف ان الاستفهام
يستعمل في التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل طريق المجاز
قال موصوله عند الاخفش في المغني جوز الاخفش ان تكون موصولة
معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها
قوله والخبر محذوف فيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم
ما يسد مسده قوله من حيث المعنى وان كان ضعيفا من حيث لزوم
النقل المذكور قوله فانه يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
لكون سبب كل منهما الجهل قوله ما ادريك ما يوم الدين ما الاولى
مبتدأ والجملة الفعلية خبره وما الثانية مبتدأ خبره يوم الدين

او بالعكس والجملة ساد مسد مفعولي ما ادريك علق عنهما
بالاستفهام قوله وما احسن زيدا اي ما اصل احسن فهذا ولكون
الجملة بتاويل المفرد لم تحتج الى عائد قوله ومعناه الماضي لان
التعجب لا يكون الا مما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قوله
بان الامر بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس وبان مجيء الهمزة
للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل قليل قوله اي صيرورة وهذا
السماع شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور قال
سيبويه متعلق بجميع ما تقدم والمراد مع عبارته بالمتن
في بيان مذهب سيبويه قوله الا اذا كان الخ استثناء من لازمه
لا من زائدة قال معمول يؤيده جواز حذفه كما جاء اسمع بهم
وابصر قوله اي احسن است الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام تاويل
المخاطب ولكن لا يتصرف فيه بتانيث الفعل وتثنيته وجمعه قوله
مريد على تقدير كون الباء للتعدية او زيدا على ان تكون زائدة
والمعنى اجعله حسنا باعتبار القول قوله مر لكل احد مالخطاب
لكل من يصلح ان يخاطب لا لخصوص من يلقى اليه الكلام قوله فكانه
قيل الخ لانه اذا كان الخطاب عاما ومعلوم عدم اتفاق الكل
على وضعه بوجه واحد فالامر لكل احد متضمن للامر بالوصف
بالحسن باي وجه شئت ففي اعتبار عموم الخطاب مبالغة تناسب
لما وضع له الباب اعني المدح العام قوله يعني الافعال المشهورة
عند النحاة بلا خفاء ان قيل عمل النحاة معتبر في ما فيه من الافعال
لان المقصر بيان المعاني الاصطلاحية فحط الفائدة قيد الشهرة يعني

المراد من افعال المدح والذم منهما الافعال المشهورة بهذا الاسم عند النحاة بناء اعلى ما في التسهيل وشرحه انه يلحق بساء بئس وبه او بنعم فعل موضوعا نحو حسن الخلق حلم العلماء وقبح العمل عند المبطلين ومنه قوله تع كبرت كلمة تخرج من افواههم ومحولا من فعل او فعل نحو قولهم لقضوا الرجل فلان وعلم الرجل زيد بمعنى نعم القاضي ونعم العالم ومعنى الحاق هذا النوع بنعم وبئس انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم وبئس انتهى فهذا النوع من افعال المدح عند النحاة لاشتراكه معها في الاحكام والشرائط ولا يصدق عليه تعريف المصنف لعدم كونه موضوعا لانشاء المدح والذم نعم يستعمل كذلك فلو لم يقيد الحدود بالمشهور لم يكن الحد جامعا فاحفظه فانه من المواهب قوله بهذا اللقب اي بهذا الاسم المشعر بالمدح والذم بالوضع اللغوي كالنسب وليس بلقب لعدم كونه علما فالمراد ما وضع لانشاء مدح وذلك اذا قلت نعم الرجل زيد انما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد مدحه على جودته الحاصلة خارجا فوله فلم يكن مثل مدحته اذ لان القصد فيه الاعلام بمدح موجود في الزمان الماضي بقصد مطابقة هذا الكلام اياه وكذا مثل ما احسن زيدا وذلك لانها وان كانت يفيد انشاء المدح لكنها ليست موضوعة بل لانشاء التعجب وذلك يستلزم انشاء المدح والذم وكذا مثل الامر من مدحت

رذ ومت لانها لانشاء طلب المدح والذم لا لانشائهما قوله وهما في الاصل فعلان لدليل لحوق تاء التانيث الساكنة والضمائر البارزة المتصلة في بعض اللغات وقيل في الاصل مخطوفته قوله على وزن فعل له يعني انهما لم يبقيا في الحال على وزن فعل لا قوله فعلان ليوهم انهما لم يبقيا فعلين قوله في فعل فعلا كان او اسما نحو رجل لعب قوله باسكان العين لنقل الكسرة على الحرف الحلقي قوله مع كسر الفاء بنقل كسرة العين اليه ليدل على انه مكسور العين قوله اتباعا للعين فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كان الفتحة في نفسها اخف من الكسرة قال وشرطهما اشار الى ان ورود فاعلهما نكرة نحو نعم رجل زيد او مضافا الى النكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم قوله للعهد الذهني اي قصد به الى معهود في الذهن من حيث جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعين ههنا بالمخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله وهي لواحد غير معين ابتداء اهـ هذا الذي اختار المصرح في الايضاح حيث قال وما طمه بعض النحويين من انه للجنس بكماله فخطاء محض لانك لا تفهم من قولك نعم الرجل زيد جميع الرجال لانه يثنى ويجمع ويبطل مطابق المخصوص وارادة الجنس بكماله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد ينافي ذلك وليطابق نعم رجلا زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده فيكون

جميع الباب على نسق واحد والتفصيل لا ابهام ثم لتفسير الذي
يناسب وضع الباب اعني المدح والذم وما قيل انه يلزم خلو
الجملة عن عائد ففيه انه يلزم في نعم رجلا زيد لعدم رجوع
الضمير الى زيد فاما ان يقال اتحاد المفرد الضمير المعين بالمبتدأ
في الخارج كاف في الارتباط كما في ضمير الشان او يقال ان
الجملة بتقدير المفرد كانه قيل زيد رجل جيد على ان الخلو انما
يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة ما ذكره المص في ايضاح
المفصل مع زيادة فظهر ان ما اشتهر بعض النحويين من ان الكلام
للجنس لكونه خطاء محض وكذا حمله على الجنس من حيث
هو قوله ليكون اوقع اي انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم
يفصل ابتداء ليكون اوقع لتشويق النفس الى معرفة ما ابهم و
لصير ورته مذكورا مرتين والمقام يقتضي الاوقعية لان المدح العام مما
يستبعد وقوعه ومن هنا ظهر ان هذا غير مختص بالفاعل المعرف
باللام قوله وهلم جرا اي قبل جرا قال او مضمرا الاظهر الاغلب
انه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث انفا ما بين المضمرين لعدم التصرف
في هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره
لكن الحاق تاء التانيث اهون من غيره للحوقه بعض الحروف
ايضا نحو لات ولعلة وربة ولعله فلذلك اطردت نعمت المرأة
ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا كذا في الرضي قال منصوبة
لضرورة بالاضافة ولا مميز وتوهم الاضافة بناء على اختصاص
هذا الباب بخواص لم توجد في غيره والمرادهما اسمين عند الكوفيين

قوله مفردة في الرضي ذهب الجزولي ومن تبعه الى لزوم افراد
تمييز هذا الضمير والظاهر انه وهم منهم بل تجب مطابقته لما قصد
عند اهل المصريين وقد صرح المص وابن مالك بمطابقته لما قصد
وهو الحق قوله نحو نعم رجلا اه نشر على ترتيب اللف وانت متعلق
بكل واحد من الامثلة قال وبه اما موصوفة بالجملة او المخصوص
محذوف كما في نعما يعظكم به او مذكور كما في بئسما اشتروا
به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما في فنعما هي وقولهم
دققته دقا فنعما قوله بمعنى شيء فالمراد بالنكرة النكرة الصريحة
كما هو المتبادر قوله اي نعم شيئا هي اي الصدقات اي ابداؤها اورد
عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر في الابهام فلا يميزه
لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما
شيء عظيم كذا في التحفة وغيرها لكن اكتفاؤهم في التفسير على
مطلق الشيء يابى عنه والاظهر ان الضمير مبهم من حيث الوجود
دال على وجوده المتميز قوله ويكون اه فيه اشارة الى تضعيفه
لان حذف الصلة باجمعها قليل وكذا يضعفه قلة وقوع الذي
مصرحا به فاعلا لنعم وبئس قوله معرفة تامة يضعفه عدم مجيء
تامة بمعنى الشيء في غير هذا الموضع بل بمعنى شيء نكرة اما
موصوفة او غير موصوفة وايضا يلزم في نحو قوله تعالى نعما يعظكم
به حذف موصوف الجملة اي شيئا يعظكم به او القول بكون الجملة
معترضة لبيان استحقاق الشيء المدح قوله وبعدية اه ليحصل
التعميم بعد الابهام قوله لقيامه لام تعريفه اه يعني انه مثلا تصل وا

الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام الاسم باعتبار المفهول في الذهن مقام الضمير لانه مثل رجع تحت ما يقدر من اعادة في المعنى كذا في الايضاح واورد عليه الرضى انه لو كان مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وفيه نظر لانا لا نسلم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه كان راجعا الى مبهم مفسر بما بعده فلا بد له من التمييز ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعرف بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد مبهم في الخارج فالرابط في نعم رجلا زيد كالرابط في نعم الرجل زيد والاظهر ما ذكره سابقا من ان الرابط الاتحاد بل انه اذا كان زيد مبتدءا يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا كون الضمير في نعم رجلا مبهما لتقدم المرجع رتبة والجواب ان لزوم تأخير المبتدأ غالبا دل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا له لان خلاف الاصل لا يكون مطردا او كثيرا قوله جملتان والثانية مستأنفة محذوف المبتدأ حذفا لازما لشدة اتصال المخصوص بالفاعل قوله اي مطابقته اه يعني يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب التباس بل من باب تعدد طرق افادة المعنى والمراد بمطابقة الفاعل مطابقته فقط فيخرج اذا كان فاعله ضميرا اذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل

بدون سط بقة الفعل اما مطابقة التمييز للمخصوص فيمن يذ رط
لجواز افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولي
ومن تبعه قوله وتاويلا نحو نعم الاسد زيد وانما خص هذا التعميم
بمطابقة الجنس اذ لم يوجد المطابقة فيما عدا ه تاويلا وما يتوهم
في نحو بئس المرأة هند ان تذكيره بتاويل المرأة بالجنس فباطل
والا لجاز قام المرأة قوله حيث وقع المخصوص خص السوال بعدم
المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا لجواز ان
يقدر جعل ومثل القوم نفس الذين كذبوا مبالغة في اتصافهم به
فيتحقق المطابقة في الجنس تاويلا قوله وحذف المخصوص والقرينة
تقدم ذكره في قوله تم مثل الذين حملوا التورية قوله اي بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى
ان الموصول ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين لحصل
الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التورية لان
المقصود ذمهم ولمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جعدوا
بايات نعت محمد صلعم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنا
على ما وهم قال وقد حذف المخصوص ووضع الظاهر موضع المضمر لئلا
توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولافادة عموم الحكم فان المراد
من الضمير في قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانما ذكره ههنا
مع ان المناسب ذكره بعد حبذا لكسرة حذف المخصوص في نعم
وبئس وعراقتهما في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذا اعيد به
معرفة كان الثاني عين الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين في التسهيل

وقد يحذف ويخلفه اسم نحو نعم الصديق حليم وكريم اي رجل
او فعل لا يكثر ذلك اذا كان الفاعل ما نحو بئسما يأمركم به ايمانكم
ويقل في غيره نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي صاحب قوله
اي نحن لقرينة قوله والارض فرشناها قال ومنه ساء ملحقه ببئس اشار
بتشبيهه ببئس وعدم جعله منها الى عدم موافقته في الاستعمال
لانشاء الذم مثلهما ولذا قال في التسهيل وما يلحق ساء ببئس
وذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساءه سوءا فعل
ما به يكره وساء سواء كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلبت
الواو الفا قوله ومنها حبذا فصله عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام
ذكره ولعدم موافقته في المدح في شرح التسهيل وقيل ليست اي
حبذا للمدح بالوضع وانما وضعه للمحبة لغة في مكان الحب قوله
من افعال المدح والذم لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ
عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح والذم مع ان حبذا لا يحول
لا تفيد الذم ايضا قوله حب في حبذا اي حب في هذا التركيب
في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان حبذا بمعنى نعم وفرق
بينهما بان حبذا تشعر مع ذلك بان الممدوح محبوب
وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس قوله
من حب الشيء بضم الباء على انه فعل لازم وحب بفتح الحاء و
قوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حبذا مركب مما من حب
المتعدي بفتح عينه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم
على ما تقرر من انه اذا جعل الفعل المتعدي من المدح حول الى فعل

كما في مسلم ورحمها ومن حب اللازم بكسر العين او ضمها وليس المراد
ان في حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة
الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه صريح في انه مركب
من احدهما ومن ذا ولانه يلزم ان يكون ذكر الشيء مستدركا
اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب للتنبيه المذكور الوارد ون
ارقال وفاعله ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص
ذا لما في اسماء الاشارة من الابهام المقصر في هذا الباب والمشار اليه
بذا الامر الذي مني وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه في
الخارج قال ولا يتغير ومن هذا زعم البعض انه بعد التركيب صار اسما
بمعنى حبيب خبر لما بعده فمعنى حبذا الامر هو حبيب واختاره
ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب
المبرد قوله لجريها مجرى الامثال كانهم عاملون معاملة الضمير في
انه لا يختلف باختلاف احوال المرجع مثنى ومجموعا ومونثا و
شبهه بالمضمر في نعم رجلا اقوى منه بالظاهر في نعم الرجل زيد
لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا قوله اي بعد حبذا
لم يقيده ههنا بالاغلب اذ مخصوص حبذا لم يستعمل مقدما قال
المخصوص خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل
عطف بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما في نعم و
بئس اشارة الى صيرورة ذا جزءا من حبذا قال ويجوز ان يقع
انما لم يلتزموا التمييز في حبذا والتزموا في نعم اذا كان الفاعل
ضميرا مع ان الفاعل في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان

فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا
على وجوده والثاني للزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند
عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه
نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدرى عند حذف رجلا ان السلطان
فاعل والمخصوص محذوف او هو المخصوص وفاعله ضمير مبهم قوله
تمييزا وحال فان قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف
كان المنصوب حالا نحو حبذا هند مواصلة اي في حال مواصلتها
وان قصد بيان جنس المبالغ في مدحه كان تمييزا نحو حبذا زيد
راكبا قوله وحبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبي لان المخصوص
ليس باجنبي لاتحاده بالفاعل قوله من الفعلية لم يقل من الفعل
ليشمل مذهب من قال باسمية حبذا قوله وذو الحال هو ذا
لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام في المخصوص قوله اي
كلمة دلت الخ اشار الى ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف
مشتملا على الجنس وان قوله في غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما
هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه
الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل
الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفي بمعنى الباء
وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصود
تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى
موصوف بالحصول في الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد
والتجريد عما سواه فالمراد المعرف ما دل على معنى في غيره فقط

اي لايكون دالا على معنى في نفسه اصلا كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقي عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابقي يدل على معنى في نفسه ايض باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط ان قلنا بتضمنها وضعا لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية وان قلنا ان تضمنه طار بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط او قلنا بتضمنها لمعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلدلالة الذات المبهمة التي نسب اليه الحدث فيها معناها المطابقي والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها بسائطا ومركبة من اجزاء ليس شيء منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوع فان نبات ان الابتداء المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزءا من الابتداءات الخاصة دونه خرط القتاد مدفوع بان معاني الحروف من حيث انها مدلولاتها الات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة احوالها فلا تكون مستقلا بالمفهومية سواء كانت مركبة او بسيطة وكون معانيها المركبة في انفسها بحيث اذا فصلت ولوحظت قصدا يكون مشتملة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضر قوله متعلق بالنسبة اليه صفة كاشفة لحاصل في غيره فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالته عليه وان

يكون باعتبار تعقله بالمسبة اليه دواه اي لا يلزم اه تفسير لقوله متعقل بالمسبة اليه اي ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير ويقتضيه حتى يرد على منع التعريف بالاسماء الموضوعة لمعان اضافية كالابتداء المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لايكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا بعية لا قصدا وبالذات فلايصلح ان يكون محكوما عليه اوبه الا ان النفس مجبولة بعدم الحكم على شيء ما لم يلاحظه قصدا او بالذات فراعلم لا بد له في ذلك اي في كونه محكوما عليه او به من انضمام امر اخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظته اذ بضم ذلك الامر يصير المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه كحوزيد لاحجر وزيد في الدار وقوله في جزئيته للكلام بخلاف الفعل والاسم فانه لا يحتاج احدهما الى الاخر في جزئيته للكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام وان صح ما ذكر اولى ان يقول في جزئيته لما يفاد به شيء كلاما كان او مركبا ناقصا فواه او غيره اه قوله قوله الى اسم يتعقل معناه دليل الاسم والفعل بهذا القيد لتوضيح المعنى لئلا يرد الموصولات فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه لكون معانيه مستقلة بالمفهومية قال او فعلا ولمع الحلوماني الرضي الحرف قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف الاستفهام والنفي والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا

وكان وقد ولما قال حروف الجراه خص حرف الجر والتنوين من بين سائر الحروف بالتعريف لان ما عداهما اما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة والعاطفة اما مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف التحضيض والردع الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوي الى معنى آخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام في قوله ما وضع للافضاء صلة للوضع لا للغرض على ما وهم قوله اي ايصاله في الرضي المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا اجاز العطف عليه بالنصب في قوله تعـ وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فالايصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد في مررت بزيد كما يشير اليه قول الشارح فيما بعد لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها ولا ينتقض التعريف ببعض حروف العطف لانها موضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال في بعض المواضع كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التأكيد فلا حاجة الى ان يقر انها في الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما فقال الرضي انها لا تقتضي ما تتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها

قوله وهو كل شيء لم يقل لفظا لئلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشتمل الجار والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل في الرضي من امثلة تعدية الحرف اعني الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت بعدت والمبادر من استنباط معنى الفعل منه ان لا يكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل قوله والظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك وللام في لاكرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة يعدي الفعل المقدر وشبهه لان التقدير استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل وشبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام انادي كذا في الرضي قوله وغير ذلك نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة قوله الى ما يليه الضمير المرفوع راجع الى ما الثانية والبارز الى ما الاولى وهو الظاهر كما يشعر به قول الشرح الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما ورد لاجل ما يليه فهو متأخر عنه في الاعتبار وان كان متقدما عليه في الذكر قوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت هكذا في اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الاية وضاقت عليهم في موضع وحتى اذا ضاقت عليهم في اخرى قوله برحبها بضم الراء اي بسعتها قوله وسميت هذه الحروف اه قدمها على بيان وجه تسميتها بحروف الجر وان كان الظاهر تأخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم من العلم بوجه التسمية قوله لانها تجر اه فالجر مصدر بالمعنى

اللغوي قوله اولان اثرها ه فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا
كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم قوله على سبيل الحكاية
اي عما وقعت في التراكيب قوله وفي عدها اي على مذهب سيبويه
واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهي بمعنى رب جارة بنفسها
قوله تسامح فانها لاستلزامها تقدير حرف الجر مطردا وعدم
ظهوره بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان يكون
جارة بنفسها او باستلزامها اياها قوله فالعشرة الاول اه هذا ما قاله
المص ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا
احق بالتقديم في بحث الحرف وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم
مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع
الحروف ثمانية عشر فما وقع في بعض النسخ وباؤ بعد تاء ه سهو من
الناسخ كيف وكون معنى الباء القسم لا يقتضي كونها حرفا براسها
قوله والملتة البواقي اه قال المص ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لاني
اراعي في العد ان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا متماثلتين
لفظا توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على للاسمية والحرفية
في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه امر من مان يمين
وكذا في مع كونه امرا للمونث من وفى يفي ولا مر من ولي يلي وكذا
لم اعد الى اسما مع انه تجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعني
وراعي ايضا في العد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ
وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلاف ما اذا كان
اسما او حرفا وكذا من وفي ولا فعالا اصلها امين واوفي واولي

قال الرضي وفيه نظر لان على الاسمية يكتب بالالف واصله الواو
ثم اعترض المص على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل
لا لفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء
اشبهت الحروف في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل
لالفاتها قال الرضي وهذا اعذر بارد قوله اي لابتداء الغاية واللام
للعهد اوعوض المضاف اليه على اختلاف الرائيين قوله والمراد بالغاية
المسافة في الصحاح غاية پايان هرچيز از زمان ومكان ومسافة
دوري وفي القاموس المسافة البعد فليس مختصة بالمكان على ما
وهم واعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها
في الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح الشرح قوله اطلاقا لاسم
الجزء على الكل في الرضي لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بمعنيين والغاية
تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان
في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء
الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان استعماله في المعنيين يحتمل
ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز اختار الشرح
الثاني لان تبادر معنى النهاية وكون المجاز اولى من الاشتراك
يرجحه قوله اذ لا معنى لابتداء النهاية والقول بانه يجوز ان يكون
الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لا تستعمل في
ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه في
انتهاء الغاية وكذا القول بحذف المضاف اي لابتداء ذي الغاية

لان الحذف اولى من الحذف قوله وقيل كثيرا ما يطلقون الخ اي
يستعملون العلماء لفظ الغاية الذي هو يطلق في اصطلاحهم للفائدة
المترتبة على الشيء بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدام الفاعل على
الفعل وبمعنى المصدر مطلقا والمراد بالغاية الفعل لعلاقة انه قد يكون
غرضا ومقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا
الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدائية بالافعال الاختيارية
ولا يصح على القدر من اول النهار الى ما وهم قوله وهذا الابتداء
امامن المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم
لابتداء المسافة لابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدي
بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون الشيء المجرور
عن الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل نحو سرت من البصرة
او يكون اصل الشيء الممتد نحو برأت من فلان الى فلان وخرجت
من الدار قوله او من الزمان اختار لمذهب الكوفيين من ان من
الابتدائية يستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الغالب الكثير
الاستعمال على ما في الرضي وقال ابن مالك هو الصحيح وقال
البصريون انها للابتداء في غير الزمان سواء كان المجرور بها مكانا
اوغيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وفي اللباب من لابتداء
الغاية في المكان فقط واستعمالها في غير المكان زمانا كان
اوغيره على سبيل الاستعارة قوله لان معنى اعوذ به التجئ اليه
في الصراح لجاء بفتحتين پناه گرفتن يقم لجأت والتجأت اليه
وعذت به لجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى قوله بالحر

عطف على الابتداء اشار بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ وللتبيين باعادة الجار غلط اذ لامعنى لاعادة الجار ههنا وتركه في قوله والتبعيض قوله اي ويجيء من للتبيين ايضا لما كان دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتفسير المذكور وافاد بلفظ يجيء ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشري قوله وعلامته اه اي علامة اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصر من امر مبهم وهو ان يكون قبل من او بعده مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه وفيما قد م من المبنية المذكور بعده عطف بيان للمبهم المقدر لتحصيل البيان بعد الابهام فقولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد في تقدير يعجبني شيء من خصال زيد كرمه قوله صحة وضع الذي موضعه بدون تغيير كما في الاية او مع تغيير كما في قولهم قد كان من اذا كان من بيانية اي الشيء الذي هو المطر قوله اي وقد يجيء اه اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبتدأ الاخذ قال وزائدة لم يقل والزيادة لانها تجيء للتاكيد لا للزيادة قوله فانه مرفوع اه باعتبار نيابته عن الخبر المحذوف قوله

و زيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب حمل التقييد
بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلاف
للكوفيين لان خلافهم انما هو في الجزء السابي المفهوم ضمنا
لا في الجزء الثبوتي المذكور صريحا وقدر موصوف الموجب
لان المشتق لابد له من موصوف ولم يذكر موصوف الغير لانسباق
الذهن اليه فالمعنى في كلام غير الكلام الموجب قوله نحو ما جاءني
من احد اه والذي دل على زيادتها دخولها على ما لا يوصل الفعل
اليه اعني الفاعل واورد مثال النفي لاصالته والنهي والاستفهام
لشبهه به واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم
بهل قوله كان بعض سطرا وشيء من من مطر نشر على ترتيب اللف
واعترض الرضي على التقدير بان حذف الموصوف واقامة الجملة
مقامه مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او بفي
نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا ملك وحذفه فيما عدا
ذلك قليل خصوصا اذا كان المحذوف فاعلا كما فيما نحن فيه
لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للمبني للفاعل الا اذا كان
الجار زائدا نحو كفى بالله قوله او هو وارد على سبيل الحكاية
فالمراد بقوله لا تكون الا في غير الموجب ابتداء الماتقرر من
ان المحكي يبقى على حاله قوله فاجاب اي مجيبه والظرف فاجيب
قوله سواء كان اه وهذا التعميم مما لا خلاف فيه على ما في الرضي
قوله فان طلب المخاطب الظرفان قلب المتكلم منته اليك وغاية
التكلف ان يقرء المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة

قا ئم مقام ضمير الخطاب قال وحتى كلك اه من الفرق بين حتى
والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا وتقديرا بخلاف الى
وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف
الى فان الاظهر فيه عدم الدخول الامع القرينة كما اخترنا وان كان
جزءا ايضا وان الفعل المتعدي بحتى يستوفي اجزاء المتجزى
الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء
والملاقي له . اما الى فان كان ما قبلها ذا الاجزاء وبعد ما الجزء او
الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في وقوع
الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كذا في الرضي قوله
اي حتى اي الجارة اما اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر
نحو جاء القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم
حتى بك قوله لالتبس المجرور بالمنصوب اي خيف التباسه
مع تخالفهما في المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه
بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور ومنذا الالتباس فيما اذا انتقل م
ذو الاجزاء لفظا نحو شعر * فلا والله لا يبقى اناس * فتى حتاك يا ابن
ابي يزيد * ورده صاحب المغني بانه يقع في العاطفة اياك بالفصل لان
الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الجارة حتاك بالوصل كما في البيت
فلا التباس والجواب ان التغيير في الضمائر ربما قامت بعضها مقام
بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل في كلامهم على ما صرح به
الرضي في بحث لولاك فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب
المنفصل يوجب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع

مع انه لازم ايضر على ذلك التقليل لان فيه ارتكاب مخالفة الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع المتصل وما قيل انهم جوزوا الالتباس في مواضع واحالوا رفعه الى القرائن فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض الى الكل ورد عليه صاحب المغني بانه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه قوله على سبيل الندرة اي القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل في حكم العدم فلا يقاس عليه قوله يحكمون بشذوذه اي بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة قوله نحو النجاة في الصدق كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب حيث لا يخرج منه شيئ منها كالظرف بالمظروف قوله اي على حزوع النخل في الرضي الاولى انها بمعنى الظرفية لتمكن المطلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف قوله اي لافادة لصوقه يعني ان الجار والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر وان معنى كينونته للالصاق كينونته لافادته اياه وان الالصاق معناه اللصوق فانه يجيئ لازما ومتعديا على ما في تاج البيهقي رام تجعل الالام صلته للوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعاني المذكورة واذا اختلف فيما سوى الالصاق انها معان اصلية للباء او من فروع الالصاق ثم

للصوق الذي مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق المقارنة
والاتصال كما في مررت بزيد وفي ابتداء بسم الله الرحمن الرحيم
على وجه او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به داء اي خامره
ولا يكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفاً مستقراً الا ان تكون
خبر المبتدأ نحو مروري بزيد قوله الى مجرور الباء استعمل
اللصوق بالى مع انه يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ الالصاق
في تفسيره لان الباء التي هي صلة اللصوق باء الالصاق ووضع
الظاهر اعني الباء موضع المضمر كيلا يحتاج تفسيره الى ارتباطه
بالمتن قوله هذه كما ترى في بعض النسخ بالواو وفي بعضها دونه
وعلى النقل يريد جملة مستانفة لبيان مغايرة الالصاق للايصال
الذي هو معنى مشترك بين جميع حروف الجر يعني افادة اللصوق
المذكور مثل الافادة في مررت بزيد فانه يفيد لصوق المرور بزيد
اي بمكان قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز
في الظرف حيث جعلوا اللصوق بمكان قريب منه لصوقاً به بخلاف
الايصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل
بمدخول حرف الجر اي تعلق كان من الابتداء والانتهاء والظرفيه
واللصوق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان
يراد على تفسير الالصاق حقيقة او مجازا ليشمل اللصوق المجازي
نحو مررت بزيد فان اراد به ان اللصوق فيه مستعمل في المعنى
المجازي فقط وان اراد ان فيه مجازا في النسبة فهو لا يقتضي التعميم
قوله اي استعانة الفاعل في التاج الاستعانة ياري كرخواستن

وهذه الباء هي الداخلة على الة الفعل وهي معنى غير السببية
على ما في المغني فما قيل الاشمل ان يق وللسببية ليس بشيء قال
والمصاحبة وهي التي تحسن في موضعها مع ويغني عنها وعن
مصحوبها الحال كقوله تع قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق
او محققا كذا في شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعبير
بقوله وبمعنى مع كما في الى وحتى لعدم لزوم اقامة مع مقامها
واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى
حقيقي لكلمة مع واستعمال الى وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل
المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقى
للباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم
الافادتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى
حقيقي له لا على مذهب سيبويه القائل بان ما عدا الالصاق معان
مجازية متفرعة عنه وكذا لم يجعل الشارح اللام في قوله للالصاق
صلة الوضع قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به اي بالفرس وهذا الفرق ما وجدته في الكتب المشهورة
في النحو وفيه ان الالصاق على ما فسره لصوق امر بمجرور الباء
وهو لا يقتضي ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان
الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر
ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق
معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك في
ذلك المعنى الملصق كما يقتضيه صيغة المفاعلة ففي المصاحبة

الالصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الالصاق مع خصوصية المجرور الملصق به آلة ففي قولنا بهداء الصاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشتريت الفرس بسرجه الالصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله والضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لايستلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به الشراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الاشتراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله معناه مصاحبة السرج واشتراك الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الا تهافت قوله اي لافادة اه خص هذا المعنى بتذكيرما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التاج المقابلة براي برشدن وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيح ههنا قوله اي جعل الفعل اللازم اه اي جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا فالتعدية التي هي مدلول الباء صفة المتكلم والباء في قوله بتضمينه متعلق بالجعل بيان لكيفيته وفي قوله بادخال متعلق بالتضمين المعنى اللغوي اي اعتبار شيئ في ضمن آخر لا التضمين المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء تكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية غرض من وضع الباء وليست مدلوله ففاسد اذ لو لم تكن مدلولا له لزم ان لايكون للباء في ذهبت بزيد معنى قوله بادخال الباء اه

وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا في قوله ثم ايتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة ائتوني بهمزة الوصل قوله صبرته ذاهبا سواء ذهب معه اولا فمعنى ذهب بزيد واذهبته واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه للتاكيد عند المبرد وكانه سبحانه ذهب معه كذا في الرضي قوله بهذا المعنى اي بمعنى تغيير الفعل قوله مختصة بالباء اي من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف قوله بمعنى ايصاله اي من غير تغير معنى الفعل قال وزائدة عطف على مجموع الجار والمجرور والمراد بالخبر خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الاستفهام معناه في وقت الاستفهام او في الجملة الاستفهامية ظرف لزائدة بعد تعلق في الخبرية ويجوز ان يكون حالا من الخبر قوله لا مطلقا تعريض للمص بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفي قوله او بما خص النفي بليس وما لان زيادتها لم يثبت في ان لنا فيه واختلف في لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظ من كلامه انه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وما التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي والزمخشري الى انه لا يزاد في خبرها وجوزه غيرها قوله قياسا اي زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سماعا في الرضي ولا يزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وتيقنت وحسبت قال نحو بحسبك جعل الرضي زيادة الباء في بحسبك وفاعل كفى ومتصرفاته وفي فاعل

افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولامه فاء لان زيادته من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماعي ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياسي وكذا الحال في افعال القلوب التي مرت قال وكفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتفي وقيل فاعل كفى مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي معموله دالا عليه وعلى هذا الايكون الباء زائدة قوله والقي بيده اي نفسه ولو كان المراد الفي نفسه بسبب يده لم يكن الباء زائدة قال واللام هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الاسم المستغاث المباشر لياء ومفتوحة مع كل مضمر الاسم ياء المتكلم قال للاختصاص اي الحصر لما ذهب اليه بعض او الارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله في مواقع لاحصر فيه واليه يشير تعميم الشارح قوله بملكيه اشارة الى ان ما ذكره من معاني اللام من الملك والتمليك والاستحقاق كلها داخلة في الاختصاص قوله لبيان علة شيء يشير الى ان التعليل على ما في التاج جيزي راعله نهادن وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار ان دلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة من ما لاجله الشيء وقوله ذهنا وخارجا تمييز من العلة قوله نحو ضربت للتاديب فان التاديب علة غائية للضرب متقدم عليه في الذهن متاخر عنه في الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتاديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار

مما لا ينبغي تاديب فهو كقولهم رماه فقتله قوله نحو خرجت لمخافتك فان المخافة مقدم في الوجود على الخروج حاملة عليه قال وبمعنى عن وهو اللام الداخلة علي اسم من غاب حقيقة او حكما عن قائل قول يتعلق به وجعل شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضي حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فلك ان تقول قال زيد انا قائم رعاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا في حال الحكاية غائب ومنه قوله تع وقال الذين كفروا للذين امنوا لوكان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذن لايتعين ما قاله ابن الحاجب قوله اي قلت عنه ولوكان اللام بمعناها كان زيد مخاطب القول فوجب ان يق انت لم تفعل الشر قال وزائدة وهو فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فانه متعد بنفسه قال وبمعنى الواو في القسم للتعجب وقوله في القسم المراد به المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التي من شانها ان يتعجب منها على ما في الرضي والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف مستقر وقع حالا من ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظاهر على ما في اللباب والمغني من ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقدير ين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعني قوله وبمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق بالواو

او بمعنى واللام في قوله للتعجب للوقت والمعنى وبمعنى الواو التي في القسم وقت التعجب ثلا تخفى كما كتبه وانما لم يقل بمعنى الباء لان الواو اصل في القسم وان كان الباء اصلا للواو ولاشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو والله وفلله ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بلفظ الله قوله وانما يستعمل اه اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شانه ان يتعجب منه على ما في الرضي او الى فائدة زائدة لابد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظ قوله ورب فيه ستة عشر لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او متحركة ومع التجرد منها فهذه اثنى عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف كذا في المغني قوله اي لانشاء التقليل في التاج التقليل باندكي وانمودن فالمعنى لاحداث ان المتكلم يستقل مدخوله وان كان كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيته اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قوله ولهذا وجب اه فان مغير الجملة يجب بالكلية ان يتقدمها مرة غير مرة وقيل لان القلة في معنى النفي قوله كما ان لم اه ايضاح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء تتبين باضدادها قال مختصة بنكرة موصوفة اذا كان مجرورها ظاهرا على ما في المغني والقرينة عليه قوله وقد تدخل اه او بنكرة ظاهرة او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ما في العباب والمراد بالموصوفة اعم من ان

يكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له والوصف اعم من ان يكون بمفرد او بجملة اسمية نحو رب رجلا ابوه منطلق او بفعلية نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان تجر المعرف وتشد ع ربما العامل المدخل فيهم * تجر الحامل وصفته فان صحة الرواية حمل على زيادة ال وحكى الاصمعي رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال قوله لعدم احتياجها اه يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلوله ليس تقليلا متعلقا بامر معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فتدخل القبيلتين وبما حررنا لك اندفع ما قيل من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم اختصاصها بها ويرد عدم احتياجها انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة لا اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس لها بدون التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا اخر سوى رب قوله ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة

تدل على الجنس والوصف يخصصه بصيرورتها ورب تفيد تقليله وما قيل ان ذلك انما يقتضي تقييد الكثرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فمندفع من انها نكتة بعد الوقوع قوله صار اقل واخص اه لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة قوله واشتراطه اشار الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا لنكرة ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه قوله ومن وافقه اي المبرد وابن السراج على ما في الرضي قوله وقيل اه قائله الاخفش والفراء ومن وافقهما قوله اصلها اي معناها الموضوع قوله كالحقيقة اه فان المجاز المشهور ملحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز قوله يعني الفعل الذي تعلق به رب يعني انها حرف جر فلا بد لها من فعل توصل معناه الى مجرورة وهو مذهب البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على معنى في مسمى مفهوم بلفظها وانهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة فلا يقال برب رجل ولا غلام رب رجل لكن يشكل حرفيتها نحو رب رجل اكرمت فان الفعل المتعدي لا يوصل بحرف الجر وبنحو رب رجل اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعوله بحرف الجر والى ضميره معا وبنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك بزيد والضمير في مر لزيد وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتاخر يضعف عمله في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن الثاني والثالث بان جاءني واكرمته

صفة رجل والعامل محذوف اي ثبت وفيه ان المعنى تام دون التقدير
كما في رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال بعد التقدير باق بحاله
لان الفعل لايوصل الى فاعله بحرف الجر قال الرضي ويقوي مذهب
مذهب الكوفيين اعني كونها اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب
رجل اقل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لاخبر له
ولتضمنها النفي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام ولذا لم
يدخل عليها العوامل قال ما هو مذهب اكثر النحويين منهم
المبرد والفارسي ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب
ابن السراج الى انه يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون
مستقبلا وذهب بعض النحويين الى انه يجوز ان يكون ماضيا وحالا
ومستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح كذا في
شرح التسهيل قوله لانها للتقليل اه اي لانشاء تقليل نوع من
جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت
رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته قليل ولا تعلم
ان الذي تلقاه فيما بعد قليل وانما يعلم الله تعالى وقوله تعالى
ربما يود الذين كفروا مؤول بتنزيله منزلة المحقق لصدق الوعد
او بتقدير كان والحكم مخصوص بما اذا لم يكن مكفوفة قال
محذوف غالبا اذ كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به
نحو ما لقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان
لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجيء به
كذا في الرضي والناصر انه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل

وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا في ضرورة الشعر قوله لوجود القرائن المقالية والحالية قوله نحو رب رجل كريم اي لقيته لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حروف الجر ولم يثبت تفسيره الناصب بفعل آخر يتعدى بحرف الجر كلامهم نحو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته قوله لا مرجع له عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا في هذا الكلام قال مفرد مذكر لانه اشد ابهاما مما غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان اولى مع الامن من اللبس بالتمييز قال في مطابقة التمييز اي يجوزون مطابقته في شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف في الشيء معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو في عدم المطابقة لا في المطابقة فلا بد من تكلف حمل على التعليل مع حذف مضاف اي بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع في المغني رب حرف خلافا للكوفيين في دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق في هذه الصورة قوله ما الكافة خص ما بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل قال فتدخل على الجمل اي يصح دخولها على الجمل ومعناها حينئذ تقليل النسبة التي هي مدلول الجملة والظاهر منه انه تدخل الجمل مطلقا فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وما قيل

باختصاصها بالماضوية والاستقبالية ماد ته بالماضوية التنزيلية وفي الاسمية ليست ماكافة بل نكرة موصوفة وقوله وقد يكون آه بيان لفائدة زائدة مع الاشارة بقد التي للتقليل الى وجه ترك الم لهانحو شعر ربما ضربة بسيف صيقل* آخره * بين بصرىٰ وطعنه نجلاء * الصيقل فيعل بمعنى مفعول من صقله جلاء وبين بصري اي امكنه بصرى بالضم والسكون قرية بالشام وانما قدرا لمضاف لان بين لاتضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم كحمراء مونث انجل الواسع الجرح والنقل يرربما طعنه نجلاء بين بصري فان المعطوفين يشتركان في القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة علي بالسيف المجلو والرمح في بصري شام قوله اي وارب في حكمها قدر الخبر وجعل الجملة التي وقعت خبرا في المتن مفسرة للحكم على طريقة قوله تع هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله الاية حيث ذكر في المغني ان تومنون جملة مفسرة للتجارة للاشارة الى علة الحكم المذكور في المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع في حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لايشارك رب فيها عداه سوى الاحتياج الى المتعلق لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقاتها تنبيه على ان متعلقاتها كمتعلق رب في كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا قوله مثل وبلدة اراد بالبلدة المفازة والانيس مايوانس به المعافير واحدها اليعفور قال الجوهري اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايض وقال بعضهم

اليعافير تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التي يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء يقول رب مفازة لايسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت منها كذا في شرح ابيات الايضاح وليست بجارة بل الجار رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو الفاء او بل واما حذفها بدون هذه الا حرف فشاذ في الشعر ايضا كذا في الرضي قوله فان لم يكن في اول الكلام بان كان قبلها ما يصلح للعطف عليه قوله وان كانت في اوله بان لم يكن ما قبلها ما يصلح للعطف عليه سواء كان قبلها كلام اولا قوله انها حرف عطف اي في الاصل قوله فانثمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لايجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا في الرضي قوله فلا يقدرون اي لايعتبرون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا قوله لان ذلك اي تقديرالمعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا قال انما تكون فالمعنى لاتكون مستعملة الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا لغير السوال قال عند حذف الفعل خبر تكون وقوله لغيرالسوال

خبرثان او خبرلو او القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا
بتكون والاخر خبرا او كلاهما متلقا به على انها تامة والا لكان
الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر في انما فيكون
المعنى ما تكون عند حذف الفعل الالغير السوال وذلك غير مقصود
مع انه يوهم انها عند عدم حذف الفعل تكون للسوال قوله فعل
القسم اي مدلوله القسم او مشتق من القسم قوله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فانها لكثرة استعمالها تدل على الفعل
المحذوف وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم
به والمقسم عليه قوله فهي اكثر استعمالا اي اذا لم يجز ذكر الفعل
معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث
يجوز ذكر الفعل معها وانما حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق
فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما
تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية
القريبة من معنى الالصاق كذا في الرضى وفيه ان هذا يشعر بان
واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل
واو العطف كما مر قوله يعنى لا يستعمل الواو اه اشار بهذا التفسير
الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل
على الطلب كالامر والنهي والاستفهام قوله حطا للواو اه
بتخصيصه باحد القسمين وخص غير السوال لكثرته وكثرة
استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له
بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله تعـ قوله يعني ان الواو

مختصة اه اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم
ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم
كونه محط الحصر قوله لاصالته فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه به
للاختصار والاصل اولى بالاستعمال قوله في اشتراطها اه لم يقل
وفي اختصاصها بالظاهر وان كان مثلها شاملا ايضا لانفهامه من قوله
مختصة باسم الله ففي ادخاله في مثله تكرار قوله باسم الله اي باسم
هو لفظ الله قوله فالمراد اه يعني ان المذكور سابقا اربعة احكام
الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السوال والاختصاص بالظاهر
والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام
حتى يصير المعنى الباء اعم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد
مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها
ومعنى اعميتها في الامور المذكورة انها لاتختص بوجودها
ولابعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصتان بوجودهما فلا يرد
ان الاعمية في الحذف مثلا يفيد كون المحذوف في الباء اكثر
من حذفه فيهما وهو فاسد قال ويتلقى القسم اه في الصحاح تلقاه
استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات اي استقبلها وفي
الحديث نهى رسول الله صلعم عن تلقي الجلب اي استقبال
ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اي يوتى في جوابه
اللام وان اه قوله الذي لغير السوال اشار الى ان اللام في قوله
القسم للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السوال فان المعهود
كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فما قيل اذ كما في الاية الى ان اطلاق

المص رح للقسم تقصير منه تقصير عن فهم المراد قوله ما ولاخصهما بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايضا نحو والله ان زيد قائم لكونه قليلا والمص رح في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما نفي الجواب بلم ولن فنادر لايقاس عليه قوله فاللام اه هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لافرق بينها وبين الامن حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السوال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان واللام وقد يجمع بينهما وح يدخل اللام على الخبر فلا يستغني الاسمية عنهما من دون استطالة الا نادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما ولا وان النافية واما جملة فعلية فان كان فعلها ماضيا غير متصرف اومتصرفا في معنى التعجب او المدح يلزمها اللام وان كان ماضيا متصرفا الافي التعجب او المدح يلزمها مع اللام قد او ما في معناه مثل ربما وقد يقد رقد ويكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تع قد افلح من زكيها وان كان مضارعا استقباليا يلزمها اللام مع نون التاكيد ان دخلت اللام على نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفي عن اللام بالنون الا في ضرورة الشعر واذا لم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو لئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزمها في الماضي ما ولا ولا يلزم تكرار لاههنا لان الماضي ينقلب في الجواب مع لا مستقبلا وفي المضارع استقباليا كان او حاليا ما ولا مع النون

اربد ونهاهذ اكله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لا يصدرح الا بلو قوله وقد يحذف حرف النفي مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف مع الماضي والجملة الاسمية وكثرهذا الحذف مع المضارع المجرد عن التاكيد مع ثبوت القسم كما في المثال المذكور في الشرح ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم نحو لا والله ضربتني اي لا ضربتني وقد مع حذف القسم وعدم تقدم النفي عليه قوله اي لا تفتؤ قدر لا لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا قوله اي جواب القسم اي الجملة التي يوتى لاجلها القسم كان القسم يطلبها كالسوال للجواب قوله اذا اعترض اي القسم يقه اعترض الشيء اي صار كالخشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس فالمعني اذا صار القسم كالخشبة المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة فقوله اي يتوسط بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم لان اعترض لازم قوله لا يسمى الا الدال على الجواب لاقتضاء القسم الصدارة لكونه انشاء اقوله لا الجواب مجامعة لا مع النفي والاستثناء قد يقع في تراكيب المصنفين للتنصيص على القصر وان لم يقع في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول قوله ولهذا الايجب فيها علامة جواب القسم من الامور المذكورة فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس جواب القسم قوله اي لمجاوزة شيء اه سواء كان مجاوزة شيء عن مجروره كما في رميت السهم عن

القوس او مجاوزة مجرورها من شيئ نحو اطعمه من الجوع فيل حل
تارة علي المتجاوزة عنه وتارة علي المتجاوز لكن بقي قيد ذكره الرضي
وهو ان يكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد
السهم من القوس بسبب الرمي وعطف التعدية للاشارة الى ان
صيغة المفاعلة بمعنى اصل الفعل قوله اي استعلاء شيئ علي شيئ
اما حقيقة كما في المثال الاول او مجازا كما في الثاني كانه يتحمل
ثقل الدين علي عنقه او ظهره قال اسمين بمعني جانب وفوق
فيبنيان ح لكونهما علي لفظ الحرفين ومنا سبين لهما فيلزم عن
الاضافة بخلاف علي قال بدخول من عليهما حال من ضمير يكونان
اي يكونان اسمين حال كونهما متلبسين بدخول من ولا يستعملان
بدونها كان ذلك علامة يعلم به اسميتها فلذلك قال الشارح
يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهمه ظاهر
اللفظ اذ لا قرينة علي تقدير الفعل الخاص قال للتشبيه في الصراح
التشبيه مانند كردن قوله اذ التقدير ليس مثله شيئ قال الاكثرون
اذ لو لم نقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيئ فيلزم المحال
وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف
بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي
الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن
ذاته لانه اذا نفوه عمن هو علي اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل
الكاف غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت في مثل فان
آمنوا بمثل ما آمنتم به فالوا وانما زيدت تهمة التفصيل الكاف عن الضمير

انتهى والقول بزيادة الحرف اولى بل زيادة الاسم لم يثبت وقيل لا زائدة منهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة كذا في المغني وقيل هو من قبيل الكناية على طريقة قولهم ليس لاخي زيد اخ اي ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لاخيه اخ هو زيد وما قيل ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشيء يكون اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة هي الشركة في اخص الصفات والمساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة صرح به في شرح العقائد النسفية قوله بمعنى المثل ولا يقع ذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المغني قال نحو يضحكن اه وقبله *بيض ثلث كنعاج الجم* بيض صفة مصدر محذوف اي نساء بيض جمع بيضاء والمراد بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق والجم جمع الجماء وهي التي لا قرن لها قوله للطافته متعلق بمثل قوله ما اناكا نت من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض قال ومنذ ومذ اه منذ بسيط مبني على الضم ومذ مبني على السكون فقيل هو مخفف منذ لرجوعهم الى ضم الذال في مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم اياه على منيذ وجمعه على امناذ وفيه انهما لم يثبتا في استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم للاتباع وقيل انه كلمة براسها وهو الحق لان الاصل في الحروف عدم التصرف وكسر ميمهما لغة سليمة وهما

حرفا جرا ذا الجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض البصريين على انهما اسمان وما بعدها مجرور بالاضافة واذا لم ينجر مابعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحث الظروف فلذا لم يتعرض المص لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اي يكونان للزمان والشم خص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انهما لايستعملان في الزمان المستقبل وقوله للابتداء بدل اشتمال من قوله للزمان لتشوق المخاطب وانتظاره للبيان اذ لايمكن ان يراد انهما مستعملان للزمان والالزم كونهما اسمين فبين ذلك بانهما للابتداء والظرفية والى هذا اشار الشم رح بقوله فهما بتقدير المبتدأ مع الفاء يعني ان قوله للزمان تمهيد وتوطية والمقص بالنسبة بعده قوله للابتداء قوله يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي اي بمدخولهما قال المص في امالي الكافية لا يدخل مذ ومنذ الاعلى ماض او حاضر فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما الظرفية وهكذا في المغني والتسهيل وفي الرضي قالوا اذا تجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعني من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اي منه ولايتم ذلك في نحو قولك ما رأيته منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لامعني لقولك ما رأيته من يومين الا ان يفسر بمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قوله لا تلون بصيغة الخطاب قوله للظرفية المحضة بمعنى في قوله من غير اداة تفسير للمحضة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء ففيه معني الظرفية

ضرورة وقوع الفعل في مدخوله قوله بجعل الاول مثالا اه ليكون
النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثاني بتقدير المضاف اي في
فجر يومنا قوله كما يتوهم بحسب الظاهر فان الظاهر ان يكون المثالان
للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التامل لايساعد المثالان لهما
الابتكلف التقدير قوله دخول شهرنا ولاحاجة الى تقدير وقت
مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو في مذ ومنذ الاسميتين ليصح
الحمل كما مر قوله لاستثناء ما بعدها اه واذا استعمل حاشا في
الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر
فيه او في غيره فلا يستثنى به الا في هذا المعنى كذا في الرضي قال
الحروف المشبهة بالفعل اي اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال
وجه شبهها اي وجه المشابهة التي اعتبرت ولم يقل وجه تشبيهها
قوله فلانقسامها اي باعتبار تمام حروفها الى الاقسام الثلثة كالفعل
باعتبار تمام حروفه وكونه سداسيا ايض لايضر في تلك المشابهة
وكذا كون الاسم ايض منقسما الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة
للاسم ايض لكنه لم يعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها قوله وابنائها
على الفتح لاستثقالها بسبب تشديد الاواخر والتاء وهي جهة
مشابهتها بالماضي واما شبهها بالفعل في الوزن فان كفر وان كفر وكان
كقطعن ولكن كفارين وليت كليس ولعل في بعض لغاتها وهي لعن
كقطعن فوزن عرضي غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى المدغم
وغير المدغم اذ لا اختصاص بهذه الحروف حتى يكون سببا
لاعمالها واما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضائه

الاسمين فترتب على اعمالها فلا يكون مقتضيا له والكلام في بيان الشبه المقتضي له قوله معانيها معاني الافعال لكون كل منهما معاني جزئية لاعتبار النسبة الى الفاعل المعين في مفهوم الافعال كالحروف قوله مثل كذلت اه عبر بصيغ الماضي المستعملة لانشاء الدالة على تحقق معانيها الكون تلك الحروف كذ قوله على انها اذا لوخطت اه والخبر عنها بالستة بادعاء ان يكون ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يتعدد جمع التكسير بشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ما وقع في التسهيل وغيره من التعبير عنها بالاحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر قوله اخرهما مع ان كونهما ثلاثية ورباعية وخماسية يقتضي خلاف هذا الترتيب قوله لكونهما للانشاء دائما بخلاف الاربعة الباقية فانها ليست كذلك اذ الثلاثة ليست للانشاء اصلا وكان وان كانت لانشاء التشبيه لكنها تجيء للظن والتحقيق والتقريب والانشاء فرع الاخبار فلذا اخرهما قال لها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة اي هذه الحروف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار اليه الشر فيما تجيء فلا بد لها من التعلق بشيء اخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر الكلام دخل هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد

صدر الكلام مقصود الذاته فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة
مقول القول واندفع النقض بقوله تعالى الا انهم هم السفهاء وبقولنا
جاءني الذي انه قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيدا قائم قوله
ليعلم اول الامر اي يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم واجب
دفعا لحيرة السامع وتوهمه ولا معنى غير ما اراده المتكلم قوله على
حذف المضاف لئلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها للدخولها
في المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقي بعد الاستثناء رعاية
للسابق واللاحق فان الضمائر فيهما يرجع الى الحروف كلها قوله وح
لو وقعت اه اي حين اقتضائها التعلق بشيء اخر لو وقعت في صدر
الجملة بان يوخر مايتم به كلاما التبست بان المكسورة في الكتابة
مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني يجوز ان يكون بلغني من تمام الكلام
خبرا لان المفتوحة وان تكون جملة مستانفة وان مكسورة وانما
قال في الكتابة اذ لا التباس في اللفظ قوله لان مجرد الاستثناء
اه فيكون قوله فهي بعكسها اعادة والاصل في الكلام الافادة فلذلك
حملناه على اقتضاء عدم الصدارة قوله اي هذه الحروف صرح
بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير الى ان او ما سوى ان قوله الكافة
اي عند الجمهور قدر الصفة ليصح سببية لحوق ما للالغاء وتقييد
دخولها على الفعل بالظرف اعني ح اذ على تقدير لحوق ما الزائدة
لا الغاء ولا دخول على الفعل كما يشير اليه تعليل الشارح للحكمين
وما الكافة قسم من الزائدة على ما في المغني الزائدة نوعان كافة وغير
كافة قال فتلغى اشار الى ان لحوق ما الكافة سبب للالغاء فيستفاد

منه وجوب الالغاء ح وعطف قوله وتدخل بزيادة ح على تلحقها الاعلى تلغى اشارة الى عدم كون اللحوق سببا للدخول على الافعال فيستفاد منه الدخول في بعض الاوقات لما تقرر ان المتبادر من كل حكم ذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الغازا لان المراد بالالغاء وجوبه وبالدخول جوازه ولفظ المتن لا دلالة له عليه فالاولى ان يقال فتلغى وجوبا وقد تدخل في الصراح الالغاء باطل كردن وفي القاموس الغا خيبة فقوله اي تعزل بيان للمعنى المراد منه في الصراح العزل بيكار كردن وجدا كردن قوله وقد تعمل اي هذه الحروف وح لا تكون ماكافة بل زائدة كما في فبما رحمة في الرضي ان الغيت فما كافة وان اعملت فما زائدة حرفية ولا يجوز ان يراد بما ما يعم الزائدة والكافة ويكون قوله فتلغى بمعنى يجوز الغاؤها لان الغاءها واجب على الافصح بناء على تعيين كونها كافة نعم لو لم يقيد ما بالكافة ويعلل قوله فتلغى اي يجب الغاؤها بكونها كافة وقوله قد تعمل بكونها زائدة لكان اظهر في المقصود فان بيان الشرح يوهم انها على تقدير كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس كذلك ولذا قيدنا الكافة بقيد عند الجمهور ثم المراد من قوله وقد تعمل اي جميع تلك الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباب من ان اعمال ليتما ولعلما وكانما اكثر منه في انما وانما ولكنما وفي شرح التسهيل قال الزجاجي ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فتلغى ما وتنصب بان وكذلك اخواتها مخالف لما

في الرضي من عدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وجوزه اكثر النحاة قياسا اذلا فرق بينها وبين ليتما فعلى هذا معنى قوله وقد تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح الواقع في بعضها ولو حمل على انه قد يعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد قوله كما وقع في بعض اشعارهم روى بيت النابغة * الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد * برفع الحمام ونصبه قوله وتدخل اه ظاهره يفيد ان جميع تلك الحروف حين لحوق ما تدخل على الافعال وفي المغني خلافه حيث قال ويقترن بليت ما الحرفية فلاتزيلها عن الاختصاص باسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وظاهر تفروني ويجوز حاعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا يشعر بان الغاء ليت واعمالها كلاهما متساويان وهو مخالف ايض لقوله فتلغى على الافصح قوله اخرجتها عن العمل بسبب لحوقها وضرورتها كالجزء منه ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح قال فان لا غير الفاء لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منها بعد بيان الاحكام المشتركة بينها ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتاكيد والمفتوحة لتاكيد النسبة الاضافية المسبوكة من الاسم والخبر قوله سماها جملة الضمير راجع الى جملتها والمراد ما عبر بها ومثل هذه العبارة شائعة في محاوراتهم كما سمي الاسم اسما والفعل فعلا والحرف حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين صحفوا العبارة

يصيرا لتثنية في سماها وكانت وصليها قان في حكم المفرد بتا ويل المصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد اي زيد يتك وقس على ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام وجعلها مركبا اضافيا كان المصدرية قال وجب الكسر في موضع الجمل اي وجب الكسر في ان اذا وقع مع مدخولها في موضع الجملة وسد مسدها فلاينتقض بما اذا وقع بعد الفاء الجزائية واذا المفاجاة فانه موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فسيجيء تحقيقه من انها مفتوحة صورة ومكسورة معنى قال في موضع الجمل اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب الطهارات قال فكسرت أن يحتمل ان يكون ان مفعول مالم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله وفتحت ان والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة قوله اي في موضع ابتداء الكلام في شرح التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة جعل المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو مو قصدك فيجوز نصب ابتداء بتقدير في والمراد من الكلام المعنى اللغوي والا لزم المصادرة ومعنى كونه في ابتداء الكلام ان يكون ما بعدها كلاما مستانفا لايتعلق من حيث الاعراب بما قبلها سواء كان في ابتداء كلام المتكلم او في وسطه نحو اكرم زيد انه فاضل ونحو يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو مرض فلان حتى انه

لايرحى فان قلت لم يفصل المص رح ههنا حصر مواقع الكسر فما
الحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر على ما ضبط في التسهيل
سبعة ان يكون مبتدأة وموصولا بها وجواب قسم ومحكية لقول
وواقعة موقع الحال او موقع خبر اسم عين او قبل لام معلقة وزاد
بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة المذكورة لايمكن
ادخاله فيما عدا المبتدأة فلذلك عمم قوله لكونه موضع الجملة
لان التكلم بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في جملة باطل لعدم
افادته فائدة تامة فلو فتحت في الابتداء يلزم الابتداء بالمفرد
وما قيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح ابتداء في مثل
انك قائم عندي ما لم يضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة
في صدر الكلام واذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في
الابتداء من غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فمدفوع
بان المقصر ان الجملة المصدرة بان وحدها اذا وقع في الابتداء
يجب كسره لكونه موضع الجملة وفي المثال المذكور لم يقع
في الابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال
المصرح في امالي المسائل المتفرقة انما تكسر في موضع ابتداء
يكون خبر المبتدا فيه خبرها ليتحقق كونه في موضع الجملة
قوله لان مقول القول اه اشار بذلك الى ان المراد بكونها
بعد القول ان يكون مقولا له لامجرد وقوعها بعده فانه ان وقعت
بعد القول للمقول تفتح نحو اخصك بالقول انك فاضل اي انك فاضل
والمراد ما يقع عليه القول اي التكلم اذا اريد به المعنى لايكون الاجملة

حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مقول القول يكون مفرد اذا كان مورديا معنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة او اريد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وقع بعده مفرد مقتطع من الجملة نحو * اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة * فانه يعامل به معاملة الجملة ويحكى على ما كان عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون في معنى الجملة اولا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا او نعت مصدر نحو قلت حقا والثاني اما ان يراد به مجرد اللفظ اولا فان اريد به مجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم يرد به مجرد اللفظ بل كان مقتطعا من جملة فهو جملة في التقدير محكي فبقوله مقول القول خرج ما يكون نعت المصدر موصوف وما يودي معنى الجملة لانه تعبير عن المقول لا نفسه وبقولنا اذا اريد به المعنى خرج ما اذا اريد به مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما دخل المفرد المقتطع فصح الحصر بلا ريبة وما قيل انه كون مقول القول جملة لا يمنع الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي ففد عرفت انه فاعد بان الكلام فيما كان الجملة المصدرة وحدها مقول القول وفي المثال جزء المقول وكذا الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندي فتدبر قوله حال كونها مع جملتها اشارة الى ان في كلام المص تسامحا حيث جعل نفس ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها باعتبار انها المصححة لصيرورة ما بعدها كذلك قال ومفعولة اي ما بعد مقول القول بقرينة ما سبق ولانه يطلقون عليه المفعول دون المقول ولا حاجة

الى تخصيصه بغير مفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيد القائم لانها مع جملتها ليست مفعولة بل قائمة مقام المفعولين اللذين هما في الاصل جملة قال ومضافا اليها هذا باطلاقه يدل على انه يجب الفتح فيما اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة الى الجملة وهو المشهور في حيث وقال بعضهم انه من مواقع الكسر واما اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم يوجد فيه نقل صريح في تعيين الفتح او الكسر والظاهر ان ما بعدها ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر فهو مما يجوز فيه الامران كالفاء الجزائية واذا المفاجاة قال وقالوا لولا انك اه غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولو لان المص منه دفع توهم اعتراض يرد على قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به المص في شرح المفصل حيث قال ثم اورد كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا ولو وقرر ان لولا ولو انما تدخلان الجمل فيكون في موضع الجمل فيجب ان يكسر بعدهما واجاب ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدأ فاذن لا يقع ان مع ما بعدها الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يودي الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره في الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز حذفه وذكره فيجوز الامران واجاب عن الفتح في ان الواقعة بعد لو في قولك لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهره وقوع الجملة الا يرى ان لو في قولك

لوقام زيد لقمت لايقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اي انطلاقك فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لايكون الا فعلا قيل خص لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد لو حرف الشرط مبتدأ وفيه ان اللائق ح ذكرها في مبحث لولا ولو لا في مباحث الحروف المشبهة قوله معمول للفعل اه فاعلا كان او مفعولا فلذا اورد مثالين قوله الواجب دخول لولا اه لان التخصيص انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء والحروف قوله نحو لو انك قائم الصواب لو انك تقوم لان من شروط لو اذا وقع بعدها مبتدأ ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا من الفعل المحذوف بعدها كقوله تع ولو انهم فعلوا وقد صرح به في مبحث حرف الشرط وانما قيدنا بقولنا اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر غير فعل كما في قوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام ولعل الشر اختار التمثيل بما يكون الخبر اسما لانه ابعد من تقدير الفعل واظهر في كون ما بعد ان جملة والتمثيل يكفيها الغرض وما قيل انه وقع في التنزيل ما خبره اسم مشتق وهو قوله تع يود والو انهم بادون في الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله تع لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشيء لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية او للتمني والكلام في الشرطية قال فان جاز اه اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على الفاعلية السابقة ومعنى جواز التقدير ان يكون كل واحد منهما موديا

للمعنى المقصر من غيرتفاوت قوله جاز الامران بالنظر الى افادة المقصر ولاينافي ذلك رجحان احدهما بعدم الحذف فيه قوله فجزاؤه اه قيل يرد انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزاء لان جعل الشيئ جزاء يفيد كونه جزاء وليس بشيئ لان الفاء يدل على ترتيب الثاني على الاول لاعلى كونه جزاء اذ المعنى اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية بپاداش قوله اواكرامي ثابت له قيل في كونه مبتداء ابحث لانهما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف تجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتاخير وايضا تقديم الخبرههنا واجب فالتقدير فثابت الى اكرامه وكلاهما ليس بشيئ اما الاول فلانالانم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون المعنى فيه مختلفا على التقديرين واما الثاني فلماذكرفي المغني ان القائلين بان الواقع بعد لو الداخلة على ان المفتوحة نحو لوانهم امنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر مقدما اي لوثابت ايمانهم وبعضهم يقدره موخرا اي لو ايمانهم ثابت قوله لانه اما مبتدأ او خبرمبتدأ وعلى التقديرين معمول العامل الرافع فيكون مرفوعا محلا وهذا معنى وقوعه موقع المفرد فلايرد ما قيل ان خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر قد يكون جملة قوله وكما قيل جملة معترضة فائدتها تاييد الظن بقول غيره قوله انه لئيم في الصراح اللئيم ناكس وبخيل يخص م قفاه كما يخدم العبد المولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضي

لئيم صعفان في الصراح الصعفان سيلي زننده فما وقع في تفسير
الصعفان في شرح الفاضل الاسفراني يعني من يضرب في قفاه
ولهزمية سهو قوله ان ياكل ليعظم قفاه وهو غاية اللوم ولذا
قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيمته ما يخرج من بطنه
قوله اوبارادتهما مع حواليهما كما في قولهم جب مذاكيره
وشابت مفارقه قوله بالجرلا بالرفع عطفا على مثل من يكرمني اه
وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه
انما الشائع لفظ المثل والنحو قوله اي مثل عبد القفاء هكذا في
اكثر النسخ ولعله سقط لفظة انه من قلم الكاتب يعني ان المقصر
تشبيهه بما وقع بعد اذا اعني ان مع مدخوله لا بمجموع اذا انه
كما يوهمه ظاهر العطف لان المثل به على ماصرح به سابقا بقوله مما
وقعت بعد اذا ووجدت في نسخة بخط الشارح اي مثل اذا انه عبد
القفا ووجه التفسير غير ظاهر وانما لم يقل وشبهها لئلا يتوهم ان
المراد شبهه بكليهما نحو من يكرمني اذا اني اكرمه فانه مشابه
للاول من حيث وقوعه فيما هونائب مناب الفاء الجزائية ومشابه
للثاني من حيث وقوعه بعد اذا المفاجاة صورة قوله اني احمد الله
اي هذا الكلام فيكون قد قال كلاما ولها اني احمد الله ثم اخبر
عن ذلك ولا يكون اني احمد الله معمولا في اللفظ لا قول لانه وقع
خبرا عن اول وان كان مقولا من حيث المعنى قوله لان اول الاقوال
اه فيكون قد اخبر عن المصدر ولا يتعين ان يكون الحمد بهذا
اللفظ قوله ولذلك قدم العلة ليحصل الحكم معللا فانه اوقع في النفس

قوله لانها في حكم العلم فهو بمنزلة الباء في كفي بالله قوله التاكيد فقط لا دخل لها في افادة اصل المعنى قوله من جهة انه في محل الرفع علة لجواز العطف بالرفع قوله سواء كانت المكسورة اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا لاحد الامرين لابيان لوجه التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجئ في كلامهم واما وجه النصب في قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة من انهما منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم اي ان المكسورة في اللفظ او في الحكم ويحتمل النصب على التمييز اي المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح به في شرح التسهيل في بيان فائدة قول مصنفه مميز الجملة منصوب بفعل يقدر غالبا اسناده اليه مضافا الى الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المنقول الى ما لا يصلح لاسناده اليه ولا لايقاعه نحو امتلاء الكوز ماء او كفى بالله شهيدا او ما احسن الحليم رجلا واما ما وقع في شرح الفاضل الاسفرائني اي كسرا لفظيا وكسرا حكميا فمع بعده من حيث اللفظ غير سديدة من حيث المعنى اذ لا كسر حكميا في ان المفتوحة بل هي في حكم المكسورة قوله بان يكون اه بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه على قول المص بالرفع اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعني جاز العطف قوله بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين كانا في الاصل جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء في المفعول الثاني فله حكم المكسورة بخلاف اعجبني ان زيدا القائم

فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا ولاينافي
كونهما بتاويل المفرد ولذا لا يجوز حذف احدهما فعوليه فان لهما شبها
بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ الابتدا والخبر وشبها بالمفرد
ولكونهما بتاويل المفرد قوله لا يصح فرض عدمها فلا يكون لاسمها الرفع
اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من
جوز ذلك قال ويشترط مضي الخبر اه فانه اذا مضى الخبر يقدر
للمعطوف عليه خبرا اخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت
في حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها الابتداء اه ويكون
الكلام من قبيل عطف المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر
يكون معطوفا على محل خبر ان دون لفظ ليتحد عامل المعطوفين
على اسم ان وخبره والعطف على محل خبر ان لم يوجد في كلامهم
ثم اعلم ان في قوله جاز العطف اه اشارة الى جواز وجه اخر مثل
العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة
عموما والعطف على الضمير المستتر في الخبر اذا كان مشتقا ومقدما
على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة
في عطف المفرد على المفرد مع ان العطف على محل المفرد خلاف
القياس قلت فائدته التشريك في معنى التاكيد المستفاد من كلمة
ان وان لم تكن عاملة كما في صورة المخففة الملغاة وفي قوله على
اسم ان المكسورة رد لقول الجزولي حيث جعل الرفع محلا لمجموعهما
دون اسمها اذ لا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير
الحاقها بالعدم يكون اسمها مجردا ولان المبتدأ هو الاسم

والمجموع ليس اسما ولا في تاويله وانما خص الحكم بالعطف لانه
الواقع في استعمال الفصحاء وان جاز قياسا في سائر التوابع كما ذهب
اليه الجرومي والزجاج والفراء في الوصف وعطف البيان والتاكيد
ايضا قوله مثل ان زيدا وعمرو قائم يحتمل ان يكون المذكور
بعد المعطوف خبر ان ولتقدمه بالرتبة في حكم المعنى نحو واني
وقيار بها لغريب * وان يكون خبر ان محذوفا قوله وهو باطل
لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد قال في مثل انك
وزيد ذاهبان اي فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى
وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل
ولا اثر لكونه خفي الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر في ذلك
لم يكن لتقديرا لاعراب اثر بالطريق الاولى ثم المذكور
في التسهيل الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور
مذهب الفراء وصوبه الرضي والله اعلم بالصواب قوله
وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
قوله لعدم بقاء المعنى الاصلي لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء
فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم قوله نحو ان زيدا القائم اشار بذلك
الى انه انما يدخل الخبر المتاخر لئلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان
لفي الدار زيد وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التاخير
وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر
وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما قال اذا فصل
وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف

متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيد قائم قوله لان فيما عداها اه هذه
اربع صور اذا وقع فصل بين ان واسمها بخبرها او بمعمول خبرها
يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها
الا اذا تقدم على الخبر معموله فانه ح يدخل اللام في ذلك المتقدم
على الخبر فانتفاءها انما يكون بان لايكون فصل بينهما ولا يتقدم
معمول الخبر على الخبر فيكون ان متصلا بالاسم وان لايدخل اللام
على الخبر ولا شك انه يلزم ح توالي الحرفين قوله وان لم تغير معنى
الجملة اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا وجه الجواز انها
لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع
ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتهما مع باقي الحروف لانها مغيرة
لمعنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية قوله ولا يوافق اللام
اه يعني كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايض لطلبها صدارتها
لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فكانه
لم يسقط صدارتها بخلاف لكن فانه لا تناسبها فلم يغتفر معها سقوط
صدارتها قوله * ولكنني من حبها لعميد * في القاموس العميد الحزين
الشديد الحزن وفي بعض الشروح يقم فلان عميد اي شديد المرض
لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد وفي الحواشي الشريفية على
الرضي العميد هو الذي هده العشق في الرضي وما انشده اما
ان يكون شاذا واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة
ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا منهم بحذف الهمزة واصله
لكن انا قال فيلزمها اللام ذهب ابو علي الى انها غير لام الابتداء لان

ما بعد الفارقة قد تعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم
لغافلين ونحو قول الشاعر * بالله ربك ان قتلت لمسلما * اجاب
عنه ابن مالك بان رتبته التقدم فكانه متقدم لفظا قوله ولهذا اي
لاجل ان اعمالها قليل قوله فللفرق بين المخففة والنافية ولم يعكس
لان لام الابتداء لكونها لتاكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي
ولانه لما حذف النون بالتخفيف كان الزيادة في المخففة اولى ليكون
كالعوض عن المحذوف قوله فلطرد الباب اي باب ان المخففة وان
لم يجر العلة المذكورة في صورة الاعمال قوله ولان كثيرا اه فاللام
في صورة الاعمال ايض للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع
لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تغني عن اعتبار طرد الباب
فلا يحسن مقابلته لطرد الباب قال ويجوز دخولها اه وح يجب الغاءها
والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا
ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا
ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين
كذا في المغني وح لا يدخل اللام الا على الجزء الاخير وهو الخبر كما
مر في الامثلة كذا في الرضي قوله اي من الافعال اه فالاضافة لادنى
ملابسة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة قوله
لا غير اي لا غيره من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد بقيد
فقط والقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم قال خلافا للكوفيين
في التعميم اي يخالف الكوفيين القول المذكور مخالفة كائنة في
ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد ان الصواب في التخصيص لان

الخلاف في الشيء معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى حمل في بمعنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان ان نافية واللام بمعنى الاستواء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم يخالفون في تعميم صورة ان مع اللام او في تعميم ما هو ان المخففة في اعتقادنا اشار الى التوجيه الاول في شرح التسهيل والى الثاني في حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين بن هشام قال باللهربك قال صدر الافاضل الرواية بالله بالباء الموحدة و انشد ابن جني في سر الصناعة * شلت يمينك ان قتلت لمسلما * كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد اي القتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع تسهيل للقصاص على المخاطب كذا في شرح المفصل قوله شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لانا وان قعدت لانت ود ون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا في المغني قال المص في شرح المفصل وجه رد مذهب الكوفيين اذا صح التمسك بما ورد وهو تقدير ضمير الشان في مثل ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا اما قام زيد مقام انما زيد قائم قال فتعمل اه ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا في المغني قوله اكثر قال المص في امالي المسائل المتفرقة الشبه في ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوح الاول كالماضي واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل

واما الاستعمال فهوان العرب عطفت على محل اسم المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لم تعطف على محل معمول الفعل قوله كما سبق في بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحوالة لاطائل تحتها قوله كقوله تعـ وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما الفارقة زيدت مابعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم او به نفسه وبه قال الفراء ورد بان اللام لايعرف في كلامهم بمعنى الا كذا في شرح التسهيل قوله بحسب الظ واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوي مغير للمعنى دون الاضعف قوله فقدروا ضمير الشان لانه يجب تقديرمعمول يكون الجملة بعد تقديره كما كان قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لايلزم كون اسمها ضمير شان وقدر سيبويه ان يا ابراهيم قد صدقت الرويا انك قوله فلايلزم ترجيح الاضعف على الاقوى بل تساويهما بحسب الظ مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة قوله الصالحة هي الجملة الخبرية فلا تفسر بالانشائية نص عليه في شرح الالفية للشيخ السيوطي قوله سواء كانت اسمية او فعلية اذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلابد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية ايضـ قوله فلوانك اه بفتح الكاف والتاء وعن ابن الانباري انه نقل عن الفراء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول ابدا انك في يوم الرخاء والسعة والزمان الذي لا يوجب

العروة سألتني ان افارقك لم اتحل بك لك وطلبت رضاك وانت
صديق محبوب كذا في شرح ابيات المفصل قال ويلزمها مع الفعل
الصرف بخلاف ما اذا كان مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية
او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لئلا يدخول
ان المصدرية عليهما لامتناع تاويلهما بالمصدر بل اسمية المخففة
او مصدرة بلا وباداة شرط او برب او بكم نحو ان الحمد لله
رب العالمين وان لا اله الا الله وعلمت ان من يضربك اضربه
وعلمت ان رب خصم وعلمت ان كم خادم لي وقيد في التسهيل
اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن نحو قوله علموا
ان يؤملون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سول وذلك ضرورة
ومنه قرأة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذه عند البصريين
هي الناصبة للمضارع واهملت حملا على ما اختها قوله اي الفعل
المتصرف اه في التسهيل او بفعل يقترن غالبا ان تصرف ولم يكن
دعاء بقد او بلو او بحرف تنفيس او نفي انتهى فبيان المص والشر
رح كليهما قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشر رح ذكر الامثلة
الاربعة ما وقع ان بعد العلم اشارة الى انه يشترط في المخففة
ان يكون بعد العلم او ما يؤدي معناه او بعد الظن الغالب
الجاري مجراه نحو حسبوا ان لا يكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف
المصدرية فانه لا يقع بعد العلم وما في حكمه فالفارق متحقق بينهما
فلذا قال المص رح في امالي المسائل المتفرقة اراد واباد خال هذه
الامور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم فارق بنا رجي قد

يقع الذي هو بعد عنه بواسطة الفعل قوله للفرق بين المخففه وبين ان المصدرية لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر وانما جعل الفرق لان المصدرية لا يجتمع بينهما بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز الفصل بينها وبين معمولها لضعفها في العمل واما معنى فلان حروف التنفيس مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا يجامع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما حروف النفي فلمزيادة مضارة لتلك الحروف الناشئة ولذا لا يجمع بينهما وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد الفصل قال او حروف النفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم قوله فانه لا يحصل اه في الرضي في بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من حروف النفي الا بلا لكثرة دورانها في الكلام تقول علمت ان لا يقوم فلابد من التصرف في عبارة الشرح بان يقرر المراد انه لا يحصل في جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع في بعض الصور قوله لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب ان عنى به الاستقبال فهي المصدرية والا فهي المخففة لان المصدرية تخصص المضارع للاستقبال دون المخففة قوله اي لانشائه وهو الغالب عليها المتفق عليه وزعم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كان زيدا قائما او في الدار او عندك او يقوم فانها

في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لايشبه بنفسه ولذا يقدر كاني امشي وفي الرضي الاولى انه للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني امشي ولايخفى مع ما فيه من التكلف لان مقصود القائل من كان زيد اقائم افادة الظن بقيامه لاتشبيه برجل قائم ويجيء للتحقيق والتقريب ايضا ذكره في المغني قوله حملا ه الوجهان ذكره المص في شرح المفصل وترك الثالث وهو انها لو كانت مركبة لادى الى ان يكون مع جملة جارا ومجرورا فلايكون كلاما مستقلا ويحتاج الى تعدير المتعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور دفعه بانه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله قوله ومذهب الخليل اه فهي عنده للتشبيه والتاكيد في المغني انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه قوله وان خرجت بسبب صيرورته جزءا قوله ونحر مشرق ويروى وصدر والمعنى واحد الحقه بالضم معروفة واراد الحقتان ويجوز ان يكون مما يحذف منه تاء التانيث عند التشبيه جعل النحر مشرقا لبياضه وشبه ثدييه بالحقتين في نهودهما واكتنازهما قوله ويجوز ان يقال اه في الرضي لكن لما يلزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان قوله وقال الكوفيون اه في الرضي ولايخفى اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى قوله ومعنى الاستدراك

اداي مرفا را مالغة ففي التاج الاستدراك دريافتن چيزي وفي
الصراح استدركت تداركت ما فات فليس السين فيه للطلب وفي
الحواشي الهندية اي لطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم
فجعل البعض للطلب وعلى التقدير ين نقل في العرف من المعنى
العام الى الخاص قوله اي تغايرا منصوبا بحيث يكون معنى الاول
موهما النقيض الثاني قوله وجعل الشيخ الرضي الاخير اظهر لعل وجهه
ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بجاء زيد ولكن عمرو
لم يجئ افادة ان الحكمين المتغاثرين متحققان في نفس الامر فان
المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو بل مجرد دفع التوهم الناشي
من الكلام السابق فهو لا تمام الاول فتكون للاعتراض وما قيل ان
الاعتراض لا يكون لدفع التوهم لا في اخر الكلام فمدفوع بان دفع
التوهم مستفاد من لكن لا من الواو وان مختار الرضي ان الاعتراض
يكون في الاخر ولذا قال ان الواو في ان الوصلية للاعتراض وعليه
المحققون قوله وايت للتمني وبقولت بابدال الباء تاء وادغامها
في التاء قوله فيدخل على الممكن اي ممكن الوقوع ومستحيل
الوقوع وان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع فلا يقع
ليت غدا يجيئ في الرضي ماهية التمني محبة حصول الشيئ سواء
كان معارتقاب حصوله اولا فيستعمل في الممكن المترقب وغير
المترقب وفي المحال قوله واجاز الفراءاه اي اجاز الفراء نصب
الجزئين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه لفظا اجاز فلا يرد انه لا
خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه كما يدل عليه

بيان الشر لان ذلك البيان انما هو فيما وقع في الاستعمال قوله اتمنى زيدا قائما وهو متعد الى مفعولين كذا في الحواشي الهندية قوله اي انمنا ه كائنا على صفة القيام يعني معنى تمنى كون زيد ذات القائم بمنى حصول صفة القيام له قوله واجازاه اي توجيه الكسائي مطرد في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجرى في ليت الشباب هو الرجيع على الغنى والشيب هو البدء الاول قوله اي ليت ايام الصبى لنا اه كائنة بدل من لنا اشار بذلك الى نيابة الجار والمجرور عن عامله المحذوف وتحمل ضميره قال ولعل للترجي وذهب الاخفش والكسائي الى انها تكون للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها تكون للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل والاستفهام والشك خطاء عند البصريين كذا في شرح التسهيل قوله وداع دعا اه يقر استجاب له واستجابه بمعنى اجابه اي رب داع عاهل مجيب الى الندى اي هل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه احد فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت لعل ابي المغوار قريب منك فيجيبك ويمنحك فانه الجواد والشاعر يقول هذا على طريق التلهف والتحسر على فقد من فقد كذا في شرح ابيات الكشاف قوله وثم وقد يلحقها التاء فيختص بعطف الجمل نحو فمضيت ثمة قلت لا يعنيني قوله بكسر الهمزة وقد تفتح وقد يقلب ميمها الاولى ياء او قد تقلب نونا ويحذف ما قوله وعند الاكثرين عطف بيان او بدل لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف

الشيئ على مراد فه ويقع تفسيرا لجمل ايضا واذا وقعت بعد القول
وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو يقول استكتمته اي
سألت كتمانه يقرذ لك بضم التاء ولو جئت باذ امكان اي فتحت
فقلت اذ كتمته لان اذا ظرف لتقول قال فالاربعة الاول الفاء
والتفصيل اي الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك ثلثة اقسام
باعتبار حصول الحكم قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعا
وهي الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم لاحدهما لا بعينه وهو او
واما وام وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا وبل ولكن ثم ان
احاد كل قسم يفترق باختصاص كل منهما بمعنى لا يوجد في الاخر
قال للجمع اي للجمع بين المفردين وما في حكمه في كونهما مسندين
او مسندا اليهما او مفعولين او حالين ونحو ذلك وبين الجملتين
في حصول مضمونهما واذا دخل عليهما النفي افاد نفي المجموع
اما بانتفاء جزئيه او بانتفاء احدهما واذا قصد التنصيص على
الاول جيئ بلا الزائدة بعد الواو نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
وقوله مطلقا آه اي لا يفهم منه الترتيب او يفهم منه الترتيب
فالاربعة تشترك في مطلق الجمع والواو للجمع المطلق قوله اي
حصل الفعل اه خبر لقوله فقولك بتاويل معناه قوله بمعنى انه
لا يفهم اه فتعطف الشيئ على مصاحبه وعلى سابقه ولاحقه فقام
زيد وعمرو احتمل ثلثة قوله وجود اكما نقل عن المبرد والكسائي
وبعض الفقهاء اوعدما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض
الحنفية [illegible] ابن مالك وكونها للمعية راجح والترتيب اكثر

وبعكسه قليل كذا في المغني قوله اي للجمع مع الترتيب في تاج
البيهقي الترتيب يك از پس ديكر فرا كردن فليس الجمع
بمعنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبرا في الترتيب فلذا
زاده الشرح بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع
الخاص فلا حاجة الى تفسيره بالجمع مع الترتيب قوله بغير مهلة
اي بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند الاطلاق لانه الكامل فلا
حاجة الى التصريح قوله في مطلق الترتيب لا في الترتيب المطلق
وانما لم يقل وثم للترتيب بمهلة لشناعة التكرار قوله غير ان اه
هكذا قال الجزولي وقال الرضي والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها
بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة او
الضعف على سائر اجزاء المتبوع وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى
اسبق وقد يكون في اثناء التعلق بالمتبوع فالترتيب الخارجي
لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب ذهنا
من الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجيء في كلام الشرح
دفعه قوله بحسب ما اقتضاه وضعها فانها موضوعة للتدرج
الذهني قوله جزء قوي او ضعيف قدر الصفة بقرينة قوله ليفيد
الى اخره والمراد بالجزء اعم مما هو جزء منه وما هو كجزء منه في
الدخول في الحكم السابق نحو اعجبني الجارية حتى حديثها ويمتنع
ان تقول حتى ولدها والضابطة انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء
المتصل ويمتنع حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل قوله
من حيث انه قوي قيد بذلك ليترتب عليه قال ليفيد قوة او ضعفا قوله

ليفيد متعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المعطوف عليه
ليفيد اه قوله اي ليدل عليهما اي ليس المراد الافادة في الخارج بل في
الذهن قوله فصلح لان يجعل اه ففي العاطفة معنى الجارة لانها فرعها
مع معنى الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشترط ان تكون مدخول
العاطفة جزءا ليحصل الاشتراك في الحكم قويا او ضعيفا ليحصل
معنى الغاية قوله ودل انتهاء الفعل اه فيصير الكلام نصا في الشمول
بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحاج قوله وثانيهما اه اشار
بذلك الى دفع ما نقلت سابقا من الرضي بان مراد الجزولي بقوله
غير ان المهلة في حتى اقل المهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج
ولاشك انها معتبرة في حتى لان التدرج الذهني في تعلق الفعل
باجزاء المتبوع يقتضي اعتبار المهلة في تعلقه بمدخولها قوله على
رجالتهم الراجل خلاف الفارس والجمع رجل مثل صاحب وصحب
ورجالة ورجال كذا في الصحاح والمشاة جمع ماش قوله كك الانتهاء اه
يعني ان المقصود من اعتبار القوة او الضعف ليس الا ليصح جعله غاية
ويحصل المقصود اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء
بالملاقي يفيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة او
الضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع ما قيل ما ذكره الش وجها
لعدم دخول حتى العاطفة على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان
دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل
المغايرة للمغايرة قوته او ضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء
خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء

على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله هكذا في بعض الشروح انما تمسك ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فخصوصية حتى العاطفة بالجزء مذكورة في الرضي وغيره من الكتب قوله كما وقع في بعض الحواشي اراد به الحواشي الهندية لكنه لولم يقلع ليشمل الجار والمجرور ولم يمثل بنهبت البارحة حتى الصباح لامكن توجيه كلامه بان مراده بقوله او حكما ما اعتبر كجزء منه بالنسبة الى ما نسب الى المتبوع كما في قوله اعجبتني الجارية حتى حديثها وضربتني السادات حتى عبيدهم قوله اي للشك لا لنه اه اشار الى ان اللام في لاحد الامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اي للشك بل لاحد الامرين سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد به الابهام على السامع او التفصيل او الاباحة او التخيير او التسوية فان مدلول او لاحد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن الا ان استعماله في الشك اشيع فلذلك بينه المصرح ومعنى كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئي المبهم من الامرين المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئي محتاج الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ لاحد وما قيل اي لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او لثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة او ثبوت الحكم ليست مدلول او انما تستفاد من الكلام الذي فيه او وقرينه حال المتكلم بناء على ان الالفاظ لافادة ما في الاذهان قوله لعطف

الامرين اذ لا يجوز ان يراد ولا تطع واحدا منهما واطع الاخر بقرينة الاثم والكفر قوله والعموم مستفاد اه تحقيقه انه لا فرق في اصل الوضع بين المثبت والمنفي في ان الحكم على احدهما دون الاخر مثل رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا معناهما رأيت احدهما دون الآخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا معناهما اضرب احدهما دون الاخر الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين نحو رأيت زيدا او عمروا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رأيت احدهم دون الباقيين ومعنى الثاني ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال في الامر والنهي هذا هو مقتضي اصل الوضع ثم جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او كلمة او في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان يقع بل كلاهما كذا في الرضي قال وام المتصلة اراد ان يبين الفرق بين الثلثة وبدء من القريب قال لازمة لهمزة الاستفهام لفظا وتقديرا دون هل لكون الهمزة عريقة في الاستفهام قوله اي غير مستعملة اه يعني ان اللازم هنا بالمعنى اللغوي المعبر عنه بالفارسية بچسپنده وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشيء حتى يرد ان الصواب وام المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت الهمزة دون العكس قوله يليها احد المستويين والاخر الهمزة ... الهمزة بتاويل اي والمفردان بعدهما بتاويل المضاف

الحنفية

اليه لاي نحو ازيد عندك ام عمرو واي ايهما عندك وافي الدار زيد ام في السوق اي في اي الموضعين قوله بعد ثبوت احدهما نعلق الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس قوله لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي واين يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تع سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم مما اريد به التسوية فالهمزة وام جردتا عن معني الاستفهام واستعملتا لمجرد الاستواء فهي معنى مجازي فلا يرد ان ام ههنا للاستواء في الواقع فلا يصح قوله عند التكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتاويل المصدر مبتدأ وسواء خبره اي انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان الاسم اولى بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والجملة دالة علي الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار بمعني ان قمت او قعدت بعلاقة ان كلا من حرفي الاستفهام والشرط يدخل علي مجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط قوله وح يكون تركيب اهذا تكرار محض وتفريع للشيء على نفسه اللهم الاان يقرا المنقول عن سيبويه هو الكلية كما في الرضي فالمشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعني المخالفة بين ماوليا همارقوله ازيد ارأيت ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما ولياهما وح يكون تفريعا للجزئي على الكلي والاولى تركه قوله لايعد ضعفا اي لايقولون في العرف انه ضعيف وان كان يطلق عليه

ان فيه ضعفا بالنسبة الى الافصح قوله لانهما لايفيد ان التعيين لان
نعم لتقرير ماسبق ولا لرده وما سبق ههنا ثبوت احدهما غير معين
فلا يستفاد منه التعيين قوله فانه يصح اه فيه اشارة الى انه يصح
جوابه بالتعيين قال المص رح في شرح الكافية فان اجيب بالتعيين
فزيادة على السوال لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما
فحصل الجواب مع زيادة قوله لان المقص آه فالسوال عن اصل النسبة
فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة ونفيها قوله
وقد يجاب آه تحقيق للمقام بان ماذكره المص رح حكم اكثري
وقد يجاب بام المتصلة على سبيل القلة بنفي كليهما وقد تبع الفاضل
الهندي في جعل نفي كلا الامرين جواب ام المتصلة وفي العباب انه
تخطية للمتكلم حيث قال فان قال لك السائل ازيد عندك ام عمرو
ليس احدهما عندك كان مخطيا في السوال فتقول له ليس عندي زيد
ولا عمرو فتخبره انه غلط والحق انه ان اريد بالجواب اجابة السائل
فليس بجواب انه اريد به ما يكون في مقابلة سواله ومخرجا له عن
التردد فهو جواب والظ هو الثاني قوله فالمشار اليه آه تفريع على
تفسير ثم في الموضعين بمعنى واحد قوله على شرطين احدهما ان
يكون ما يليه احد المستويين والاخر الهمزة والمتفرع عليه
عدم جواز التركيب المذكور والثاني لطلب التعيين والمتفرع
عليه كان جوابها بالتعيين قوله لايخلو عن سماجة لان المذكور سابقا
حكم واحد لا حكمان حتى يشار الى كل منهما استقلالا وفيه رد
على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة تقتضي ان

يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار قوله على طريق اللف والنشر اي لف الشرطين ونشر الحكمين قوله لكان اخصر واحسن لكن ما ذكره المص اظهر لعدم الاحتمال فيه على تقدير جعل كل واحد منهما اشارة الى شرط قوله في الاضراب عن الاول سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن اولمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه فلا يليهما الا الجملة اما ظاهر الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرا احدهما كما في مثال المتن قوله للشك في الثاني هذا بالنظر الي اصل المعنى وقد يجيئ للانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجيئ بمعني بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين ونحو ام هل تستوي الظلمات والنور قوله اي ان القطيعة وهي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطع على غير قياس كانهم جمعوا اقطعا كذا في الصحاح قوله كما تقول ازيد عندك ام عمرو اه هكذا في النسخ التي رايتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر ولعله سقط من القلم الناسخ لما في اللباب والرضي من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة في الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس وحين ذكر الخبر يكون ظاهرا في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الخبر مع تساوي النظم والتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهي متصلة ويلزمها الهمزة اما للاستفهام الطلبي او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر ويقع هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء كان خبرا او استفهاما ما يعتبر الهمزة او بالهمزة للانكار فهي المنقطعة

وان كان قبلها همزة الاستفهام الطلبي فان كانت الجملتان فعليتين مشتركتين في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين مشتركتين في الفعل متساويتي النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى ان يكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها فعدولك الى الجملة دليل الانقطاع وان كانت الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركتا في فضلة اولا فهي منقطعة عند المتاخرين خلافاً للمص والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع الاختلاف يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدى الاسميتين وتاخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير متساويتي النظم نحو ازيد عندك ام عندك عمرو فالظاهر الانقطاع قوله اي غير مستعمله الامعها اي غير مستعملة اما العاطفة الامع اما قبل المعطوف عليه فاللزوم بالمعنى المتعارف ومن حيث الاستعمال قوله يعني اذا عطف آه اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف في المغني انهم يعتبرون بالفعل من ارادته واكثر ذلك بعد ادات الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفاً عليه بعد ذكر اما العاطفة لا قبله والعبارة تقتضي ذلك قوله يلزم ان يصدراه افاد ان قبل ظرف للازمه وانما قال المص مع اما وفيما سبق لازمة للهمزة لان ام المتصلة لكونها بمعنى اي الامرين يقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهي تدل على شك المتكلم وابهامه من ابتداء التكلم الى تمامه لانه عرض له في اثناء التكلم والتزام اما الاولى

لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد يترك اما الاولى في الشعر فهي لازمة معها لالها قوله يجوز ان يصدراه فمبني الكلام اما على احد الشيئين واما مع او فان تقدم اما فهو كذلك وان لم تقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى الشك او الابهام بعد ذكر المعطوف عليه قوله والجواب اه الجوابان ذكرهما المص في شرح المفصل قوله بل للتنبيه على الشك اه هذا اولى مما ذكره المص رح من ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله لعطفها على اما الاولى وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدها بما قبلها وليس ابتداء كلام في الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتاكيد العطف لمجيئ اما غير عاطفة ووجب لمقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقدر مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم البدء واما العطف مدخولها على مدخول اما الاولى لافادة الشك قوله فكلمة لا لنفي الحكم اه فلا تجيئ الابعد الاثبات اللفظي او المعنوي ونحو ما زال نائما لا قائما ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قوله لصرف الحكم اه هذا التفصيل في المفرد ببل واما في عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض الى نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا وهي في ذلك كله حرف ابتداء لاعاطفة على الصحيح كذا في المغني

فلذا لم يتعرض له الشر ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ونفيا
قال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم
تجهلون وقوله تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك قوله والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد اي ذكره لم يكن مهما او خطأ او
مثل الا وسهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد قوله والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه فهو في النفي والاثبات على طريق
واحد قوله تثبت الحكم المنفي اه كلمة عن متعلقة بالنفي واللام
تثبت ولذا قالوا لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعدا ويتعين
الرفع قوله في حكم المسكوت عنه جاز ان يثبت وان لا يثبت قوله
فهي نقيضة لا في ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا مثبتا
اذ لا يكون في المفرد معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل
الجمل فلا بد ان يكون لغير النفي قوله فتكون لايجاب اه اي
لاثبات ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك قوله فتكون لازمة اه
اي الانتفاء عن الاولى باق بحاله ما لم يقع الحكم به غلطا وانما جيء
بلكن لدفع التوهم قوله وان كانت في عطف الجملة اه اشارة الى
ان لكن الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري فلا يحسن
الوقف على ما قبلها وقال الجزولي مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها
لكونها حرف ابتداء وقال يونس انها في جميع مواقعها مخففة
لجواز دخول الواو عليها ففي المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك
اذا وليها بالاجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والقول بجر الجوار
والتقدير لكن مررت بعمرو فيه تكلف اذ جر الجوار ليس بقياسي

وقيل انه مجرور وربما رمقدرمنا كله اذ الم يدخل الواو واما مع الواو فهي ليست بعاطفة اتفاقا كذا في الرضي وفيه انه نقل في المغني عن ابن عصفور وابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة قوله حرف التنبيه قال المص رح في امالي المسائل المتفرقة تسميتها حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح لان اضافتها الى المعنى المختص بها اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المغني يقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وفي بعض الشروح حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه على حسن الاستماع فاندفع ما قيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فلا يليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله يصدر بها الجمل اه اي يؤتى بها في صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فالا واما واجبتا التصدير وها جائزة الا اذا فصل بينه وبين اسم الاشارة نحو ها لعمر والله ذا قوله حتى لا يغفل اه ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق ما بعدهما لتركبهما من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذلك لا يكاد يقع الجملة بعدهما الا للصدارة بما يتلقى بها القسم نحو الا ان اولياء الله واما من مقدمات اليمين واما والذي لا يعلم الغيب غيره قوله والتي لا تتعين معانيها اه لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة قوله حروف

النداء بالكسر والمد اواز دادن مضد رنادی وقد يضم وجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو وقيل اسماء الاشارة اسماء الافعال لتمامها بهما بعده ورده المص بان بناء بعضها ليس بناء الاسم وبانه ليس لها مرفوع لعدم التقدم ولا متكلم لامتناع الشاذة في اسماء الافعال ولا مخاطب لانه مدعو لاداع قوله لانها تستعمل اه وفي الاستعانة والندبة للبعيد حقيقة او حكما كالساهي والنائم والمتحير ووجه التخصيص ان نداء البعيد يحتاج الى رفع الصوت وذلك بكثرة الحروف والمد وهما متحققان في ايا وهيا ومنتفيان في اي والهمزة والمد متحقق دون الكثرة في يا فلذا يصلح للقريب والبعيد وبهذا اظهر كون اي للقريب والهمزة للاقرب قال نعم فيه اربع لغات فتح العين وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعا لكسر العين قوله وجه تسميتها اه وهوان في جميعها معنى الايجاب اي التحقيق وليس المراد به مايقابل النفي حتى يحتاج الى تكلف في غير بلى قوله اي محققة لمضمونه اي ليس المراد بالتقرير التاكيد فانه انما يوجد فيما بعد الخبر بل التحقيق يعني راست كردن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجيء بعد الامر والنهي والتحضيض والعرض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ما هو مضمون السابق والمقصود منه المط والمستفهم منه وقد يقع في صدر الكلام نحو نعم هذه اطلالهم والحق ان هذا جواب لسوال مقدر قوله استفهاما كان او خبرا الظ ان يقول انشاء كان او خبرا ليفيد جواز تقريره غير الاستفهام

مما سبق الآن مقصوده بيان علم الفرق بين الاستفهام عن الاثبات والاستفهام عن النفي ولذا لم يتعرض لامثلة الخبر اثباتا ونفيا لظهور علم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد او ما قام زيد تصديقا له قوله وبلى في جواب الم يقم زيد آه ذكره ههنا توطية لبيان علم صحة نعم في جواب الست بربكم وصحته ولو قال فلو قيل نعم في جواب الست بربكم لكان كفرا اه لكان اخصر واحفظ من الحوالة الى ما بعده ومن لزوم التكرار في بيان معنى الست بربكم قالوا بلى كما لا يخفى قوله لكان كفرا كما روي عن ابن عباس رض قوله تصديقا للاثبات لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعده قوله من انكار النفي فالهمزة للانكار وانكار النفي اثبات وفي الرضي انها للتقرير اي للحمل على الاقرار قوله في العرف الطاري على الوضع ولذا قال بعضهم لو قال بلى في جواب الست بربكم لا يكفر قوله بعد الاستفهام بالهمزة او بهل وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كانها لطلب التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم قوله وذكر ابن مالك رح ان اي اه في المغني ان اي بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا او نحوهن كما يقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب انها تقع بعد الاستفهام قوله اي لا تستعمل الا مع القسم فاللزوم بالمعنى المتعارف وفي الاستعمال قوله تقول اي والله واذا اسقطت الواو جاز اسكان الباء وفتحها كما في من مع اللام وحذفهما وعلى الاول يلتقي ساكنان على غير حده ما لكونهما في كلمتين ومع ذلك

ضعيف لان شرط المد غم في غير حرف المد ان يكون له في الاصل حركة وليس اللام اصل في الحركة قوله واجل بسكون اللام جعله في المغني مثل نعم والاختصاص قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما يكون بعده قوله للمخبر قد اتاك زيد اه مستفهم مفعول للمخبر واي قد اتاك تفسير اجل وجير وان قوله نحو قول ابن الزبير اه روي ان عبد الله ابن الزبير اتاه فقال له ابن شريك فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارفقها النبت واخصفها بهلب وسر بها البردين فقال اني جئتك مستمنحا لا مستعجلا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها النبت الراحة والهلب الفشر والبردين اول اليوم واخره والاستمناح طلب العطاء قوله من جوى جهن في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجع وتطاول المرض وداء في الصدر وكلها في البيت حسن قوله اي اصل المعنى وهو ما قصد افادته للمخاطب بدونها لا تخيل فالمعنى المستفاد منها تكرار الحكم بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع التحقيق لرد الانكار يخيل بدونهما وحلاصته انهما للتحقيق والتثبيت دون التاكيد وفرق ما بينهما هذا اذ قلت ان التاكيد معناها واما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة القاضي في تفسير قوله تع ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما الاية وعدها من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماء التاكيد فلا تسميتها لم يطلق عليها زوائد قوله ان وان قيل لم يبينوا

في ان هل هي ان الشرطية او النافية او المخففة من المثقلة وفي ان هي المخففة او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فانهما غير ما ذكرهما مقابلا لها في المغني وذكر فيها ان الاخفش يا ان ابن الزائدة تنصب المضارع كمن والباء الزائدتين وجعل منه قوله تعو ومالنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحروف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد قال مع ما النافية دخلت على جملة فعلية كما في الشرح او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن وفي هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقل تزاد بعد ما الموصولة الاسمية بعد الاستفتاحية قوله وتلزم مع لما قال صاحب المغني انه سهو ورد بان نسبة السهو سهو وفي الرضي زيادة المفتوحة بعد لما هي المشهورة تقول لما ان جلست جلسة فتحا وكسرا والفتح اشهر قوله نحو كان ظبية اه قوله ويوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة والضمير للحبيبة والقسام الحسن وفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه العطو التناول برفع الراس واليدين والناضر الشديد الخضرة ويروي وارق اي الشجرة الخضراء والسلم بفتحتين شجر يعظم وله شوك قوله على نقل يروراية اه ويروى بنصب ظبية على اعمال كان المخففة وبرفعها على الغائها واعمالها في ضمير الشان المحذوف والمعنى تاتينا هذه المرأة يوما

بوجه حسن لم يخل من الحسن موضع منه كانها في حسن هيئتها
وامتثال لوجهها كظبية تمد عنقها الى غصن ناضر من هذا
الوصف الكلية بهذا الا انها بهذا الحال تزداد حسنا قوله وما
تزيدها في الوضع لم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من
الزوائد لان لها تأثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول
مالم يكن ان يدخله وفي المغني عدها من الزوائد حيث قال فهي
اي الزائدة نوعان كافة وغير كافة قوله حال كونه اه يعني ان شرطا
حاله من الكلمات الخمسة المذكورة مع ما وفائدته انها تستعمل
حشوا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطيتين قوله نحو
لا اقسم بيوم القيامة ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت
توطية لنفي الجواب لا اقسم بيوم القيامة لا تتركون سدى ورد
بانه قد يجيء الجواب بعدها مثبتا نحو لقد خلقنا الانسان في كبد
وقيل زيدت لمجرد التاكيد ورد بانه لا تزاد كذلك صدرا بل
حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفي اقسم
على ان يكون اخبارا لا انشاء اي لا اعظمها لا اقسام به لا ستحقاقه
لمن الثنا فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء متقدم وهو ما
حكي عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استونف
القسم كذا في التسهيل قوله في صورة نفي القسم وان لم يكن نفيا
حقيقة لان معنى القسم مقصود قوله كقوله في بئر لاحور آه تمامه
بافكه حتى اذا الصبح حشر البيت للعجاج الحور الهلكة كذا في
الصحاح ويقع حور في محاورة اي نقصان في نقصان ويحتمل

ان يكون اسم جمع لحائر بمعنى الهالك وقيل هو بير يسكنها الجن
والمراد المهلكة والافك الكذب حشر الصبح الفلق قيل يضعف
فاسقا وكافرا سرى بباطيله في بير المهلكة او النقصان وفي المهالك
الهالكين وما علم بفرط غفلته انه صار فيها حتى اذا انفلق ابيات
الشبه اوقامة القيامة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك العلم ويحتمل
ان يكون وصفا لرجل جري خواض في المهالك سار في مساكن الجن
ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذ احدثته بشيء منها ولا يصدقها
فيه والمعنى سار ليلا هذا الرجل لجرأته في مهاوي الهلاك او في
المواضع الخالية يسكنها الجن حتى اضاء الصبح وما شعر به اي القي
بيده في المهلكة وهو غافل عن ذلك لغلعدم مبالاته وهذا المعنى
اشبه بمذهب العرب كذا في شرح ابيات المفصل قوله والحور
الهلكة بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شمس العلوم وكذا الهلك
بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن الغرفة فلم توجد في
الكتب المتداولة والشارح حمله على صيغة الجمع كالطلبة فجعل
الحور جمع حائر جريا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع
على فعل لكن لم يوجد في الكتب حور جمع حائر بل نجمع
حورا او احور قوله فهي تفسير كل مبهم وفي التسهيل اي ان غالبا
فيما سوى فيه معنى القول وفي شرحه وليس كذلك بل يقع في نحو
كتبت اليه اي قم وذهب قوم الى ان اي المفسرة اسم فعل
معناه اعوا وافهموا فهي كصه ومه قوله تقرر المظروف في الظرف اه
لما كان مظروفية اللفظ للمعنى غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه

في حق عدم انفكاك اللفظ الموضوع عن المعنى كما لا ينفك
المظروف عن الظرف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة ولذلك
قيل ان الالفاظ قوالب المعاني لان المتكلم يورد الالفاظ على وفقها
وانما يعبر يأخذ لمنها ولان المقصود من اللفظ معناه قوله فلا يقع
بعد صريح القول وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان يسبق بجملة
فلذلك غلط من جعل منها واخر دعويهم ان الحمد لله رب العلمين
وان يتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا اي ذهبا وصريح
القول يقع مفعوله الجملة فلا حاجة الى ايراد ان وما ليس فيه معنى
القول لا يكون مفعوله جملة قوله وقوله تعـ ما قلت لهم اه جملة
مستانفة وليس عطفا على قوله قولك لانه ليس مثالا لما يكون مفسرة
للمفعول المقدر ولا نبا دالفائدة قيد في الاكثر اذ الواجب حـ تأخيره
عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظ بل هو رد لما توهم من انها
قد تكون تفسيرا للقول الصريح استدلالا بهذه الاية فالفاء في قوله
ان اعبدوا الله اما على تقدير اما او زائدة في خبر المبتدأ على
مذهب الاخفش رح والعائد الى المبتدأ الاول محذوف اي فيه فوله
تفسير للضمير في به وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله
ربي وربكم ما مورا به فلابد من تقدير القول اي ما امرتني بقوله
ح يكون تفسيرا الصريح القول فالجواب ان الماموربه المحكي
هو اعبدوا العيسى والله وقوله ربي وربكم من كلام عيسى انما
اردف به الكلام المحكي تعظيما لشانه سبحانه كما قال الزمخشري
في قوله تعـ انا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله والى هذا

اشارة في كلام الشرح حيث اكتفى على ان اعبدوا الله في كونه
تفسيرا للضمير ويجوز ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون
عيسى قد حكى قوله تع بعبارة اخرى كانه قال الله تع مرتهم ان
اعبدوا الله ربك وربهم ونظيره قوله تع فحق علينا قول ربنا انا
لذائقون والاصل انكم لذائقون وفي الرضي ان القول المقدر
كغير الصريح قوله لانه مفعول لصريح القول اذا لم يأول قلت
بامرت فلا يرد ان الزمخشري جوز ان يكون تفسيرا للقول على
تاويله بالامر اي ما امرتهم اي بما امرتني به وقال ابوعلي الفارسي
يجوز ان يكون ان في الاية مصدرية بدلا من ما او من الضمير
المجرور في به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول وان
المبدل منه في حكم الساقط فيبقى الصلة بلا عائد فمدفوع بان
القول يأول بالامر وان العائد موجود لفظا وكذا ما قيل ان عطف
البيان بمنزلة النعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت
لا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يثبت جميع
احكامه له قوله وقد يفسر اه بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم يجعل
الاية السابقة بيانا لفائدة القيد لانها ليست نصا في كونها
مفسرة قوله اي للجملة الفعلية التفسير الاول لبيان الموصوف
والثاني لبيان معنى اللام والفعل ويختص ان بالفعل المتصرف
مضارعا كان او ماضيا او امرا او نهيا نحو كتبت اليه ان قم وهذا
هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكل ما يسمع فيه فهي تفسيرية
وتقع في موضعين في الابتداء فيكون في موضع رفع نحو وان

تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى غير اليقين فيكون في
موضع رفع ونصب وجر وما تكون غير زمانية كما في مثال الشرح
زمانية نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف
وخلفته ما مع صلتها وما نقله من نهج البلاغة من هذا القبيل
قال حروف اه مصدر التكثير والحض على الشيء طلبه والحث
عليه وهذه الحروف ظاهرها انها مركبة كما في المفتاح ويحتمل
ان يكون الا اصلها هلا ابدلت الهاء همزة قوله مثل دنين
وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل والا مخففة
حرف تنبيه وعرض واستفهام نفي قوله وفي بعض النسخ وتلزم
الفعل فعلى الاول اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى
اللغوي والا قيل وتلزم الجملة الفعلية الخبرية فانها لا تدخل
الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية كقوله * نبئت ليلى
ارسلت بشفاعة * فهلا نفس ليلى شفيعها * واول باضمار كان الشانية و
بهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر لمحذوف اي هي شفيعتها قوله
نحو هلا ضربت اه في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم
دخولها على المنفي قوله نحو هلا زيدا ضربته اه واذا تقدم الظرف
نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فهو معمول للفعل المتاخر لتوسعهم فيه
قوله فمعناها اي اذا علمت انها تدخل المضارع والماضي فمعناه
في الماضي اي ما يستعمل فيه اذا دخلت على الماضي التوبيخ
واللوم لان التحضيض على ما فات يستتبع التوبيخ واللوم اذ لا
معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا او

كما أيا والظ الاخير لما سيجيئ انها لا تخ عن الحض على مثل
مافات وفي المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم پشيمان كردن والتوبيخ
سر زنش كردن واللوم ملامت كردن وهذه المعاني كلها لازمة للحض
على ما فات فان كان المخاطب ذا شرف فتنديم والا فتوبيخ ولوم قوله
بمعنى الامر الا انه طلب بحث وازعاج ومع ذلك لايخ عن توبيخ ولوم
على انه كان المخاطب ان يفعله قبل الطلب منه وقد يكون للطلب
من غير تحضيض وتوبيخ بل بتادب فيكون للعرض قوله ولايلاون اه
عطف على قوله فمعناه اذا دخلت اه قوله الا انها تستعمل اه بمعنى
لكن دفع لتوهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت على الماضي
لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافي لا بالنقل كما مر ولذ
سماها السكاكي في المفتاح الحروف التنديم والتحضيض قوله فكانها
للتحضيض اه هذا فيما يمكن له مثل واما فيما لايمكن ذلك نحو قوله
عليه الصلوة والسلام هلا شققت قلبه فلا قوله وحروف لتوقع
اضافوا الى التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه
بهما وللرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضي ولمن ذهب الى
انه ليس للتوقع مطلقا وهذه المعاني لقد اذا كان حرفا وقد تستعمل
اسما بمعنى حسب مبنيا عند البصريين لمشابهته الحرفية فيقولون
قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قدني درهما معربا عند الكوفية
فيقولون قد زيد بالرفع وقدي ويستعمل اسم فعل بمعنى كفى نحو
قد درهم زيدا وقدني اي كفى قوله اذا دخلت اه اشار الى انه
لايدخل فعل الطلب وشرط في الماضي ان يكون مثبتا ومتصرفا لان

غير المتصرف ليست للمضي حتى بقرب الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابهة بالحروف بقرينة الاطلاق قوله متوقعا للمخاطب قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس التوقع في الماضي لان المضي ينافي التوقع قوله واقعا اه اي واقعا في الزمان الماضي القريب عن الحال قوله وقد يكون اه اشار الى ان هذا الاستعمال قليل ولذا كره الخليل قوله المجرد او لاطلاق قرينة التجريد قوله وقد يستعمل للتحقيق اه وقيل وقد يستعمل للتحقيق مع التكثير ولعل الاية من هذا القبيل قوله ويجوز الفصل اه ويجوز حذف فعلها * نحوا فد الترحل غير ان ركابنا * لما تنزل برحالها وكان قد * قال الهمزة وهل واما الا فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فيعلب الهاء همزة قوله تدخلان اه اشار الى تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم قوله لان الهمزة اه اشار الى ان قوله وكذلك هل ليس على عمومه بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا وكانه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح ههنا والا فالاوجه ذكره في ذيل قوله تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت قوله الاعلى شذوذ اي على استعمال غير فصيح لما صرح في المفتاح بفتحها قوله تذكرت عهودا بالحمى اه العهود جمع عهد بمعنى والحمى كالى ما يحمى من الكلاء مصدر بمعنى المحمي والمراد ههنا الارض التي فيها الكلاء وحنت اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الاليف بقي حنت الاليف الى الاليف المعانقة والاغوش كه فتن

وتسليت عنه الظر انسلت عنه على ما في الصراح اسلاء بي غم كردن انسلاء لازم منه واما التسلي ففي القاموس انه بمعنى النسيان وفي الصحاح والتاج الانكشاف وشيئ منهما لايناسب المقام الا ان يراد تسلت همها عنه على حذف المضاف وذا هلة حال معللة اي لاجل ذهولها عن الفعل والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بحال العاشق والمقصر انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلي قبح تركها قوله اي التصرف فيها يعني ان تصرفا تمييز عن النسبة والمعنى اعم تصرفها ومعنى الاضافة التصرف فيها لا تصرفها في شيئ بان يكون الاضافة الى الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه تصرف فيها بقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفها اشمل لانها متصرفة في جمل بالنقل من الاخبار الى الاستخبار ولايتاتى هذا التصرف من هل وهذا اعذب من تفسير الشرح وفيه انه ان اراد بقوله لايتاتى هذا التصرف من هل انه يدخل على جمل يدخل عليها الهمزة الا انه لايتصرف فيها فبط وان اراد انه لايدخل عليها حتى يتصرف فيها فمسلم لكن هذا فرع العموم في الاستعمال فالحق احق ان يتبع قوله على وجه الانكار التوبيخي اي ما بعدها ما كان ينبغي ان يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد تجيئ الانكار الابطالي اي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفكم ربكم بالبنين ولا فادتها نفي ما عداها لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفي النفي اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده والانكار بقسميه مختص

بالهمزة فلو حمل الشر المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة للانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد قوله محذوف بالحقيقة اذ لامعنى للاستفهام عن الضرب الذي هو معلوم الوجود في الانكار التوبيخي او معلوم الانتفاء في الانكار الابطالي بخلاف الرجاء فانه امر خفي واقترانه بالحال الذي ينافيه يدل على عدم استحسانه وهذا مبني على استعمال الهمزة في الاستفهام وكون الانكار متولدا منه واما على تقدير كونها مستعملة في الانكار فالوجه ما ذكره في المفتاح من ان هل مختص بالاستقبال ولامعنى لانكار ما لم يقع قوله هي الاصل في بابها اي غير دخيل فيه والاقوى لكونها موضوعة له انسب واليق عند العقل ثم اختص الاستعمال بما هو الانسب عند العقل فلا يرد أنه لايدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام بل على عدم الانسبية قال واثم اذا ما وقع اه اشارة الى الايات الثلث اعني قوله تعالى اثم اذا ما وقع امنتم به وقوله افمن كان على بينة من ربه وقوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نورا يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات فمدخول العاطف عطف على السابق عند الجمهور وعلى مقدر عند الزمخشري تقدير الاول اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع امنتم به وتقدير الثاني امن كان مومنا كمن كان فاسقا فمن كان على بينة كمن ليس كذلك على حذف الجزو كذا تقدير الثالث قوله بادخال الهمزة اه رعاية لتمام التصدير لواقتها في الاستفهام فان العاطف لكونه رابطا لمدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق بما قبلها

بخلاف هل فانها لعدم عراقتها في الاستفهام لاتقتضي كمال التصدير
وهذا عند الجمهور وقال الزمخشري ان الهمزة داخلة على مقدر
معطوف عليه مناسب للمعطوف قال الرضي والحق ما قاله الجمهور
اذ لو كان المعطوف عليه مقدرا لجاز وقوعها في أول الكلام من غير
ان يتقدم ما يصح عطفه عليه مع انه لم يجئ الاستعمال الا مبنيا على
كلام وفي المغني قد جزم الزمخشري بذلك في مواضع من الكشاف
منها قوله تعالى اأمن اهل القرى انه عطف على اخذناهم وقوله تع
ائنا لمبعوثون او اباءنا الاولون اباءنا عطف على ضمير مبعوثون
واكتفى بالفصل بالهمزة وجواز الوجهين في موضع وقال افغير
دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة ثم
توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي يتولون
فغير دين الله يبغون وفيه اما الاول فانه لو كان المعطوف مقدرا لجاز
وقوعها في اول الكلام فانه يجوز ان يكون وقوعها في مواضعها
تعلق بما قبلها وان كان المعطوف عليه مقدرا على ان الجواز لاينافي
عدم الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغني فانما يتم لو لم يجوز
الزمخشري ما قاله الجمهور اصلا اما لو كان مقصوده منع تعيين
التقديم على العاطف فلا وهو الظاهر من كلامه قوله بخلاف هل متعلق
بقوله تقول فيكون قيد الكل مثبتا لعموم تصرف الهمزة لا بالاعم
فانه مع بعده لفظا محوج الى تقديره ولاتقول هل في الاصل لاثبات
العموم فقول الشارح لكونها فرع الهمزة اه تعليل لما يستفاد من
قوله بخلاف هل اي لا تقول هل في هذا فان قلت عدم استعمال هل

في الامثلة المذكورة انما يثبت عموم الهمزة اذا لم يكن لهل
مواضع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتقرير نفس الحكم في
الاثبات نحو هل ثوب الكفار ويراد بها النفي فيجوز وقوع الا بعدها
نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويزاد الباء بعدها نحو هل
زيد بقائم سيما المثال الثالث فانه انما يثبت العموم اذا كان
الهمزة مستعملا بتاخير العاطف ايض وليس كذلك فكما ان الهمزة
مختصة بالتقديم هل مختصة بالتاخير قلت جميع مواقع هل
مواقع الهمزة لانه بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة
مقدرة معها نص عليه الزمخشري في المفصل ناقلا عن سيبويه
وعدم جواز التصريح بالهمزة في بعض المواقع لاينافي ذلك فمن
قال ينبغي ان يراد بالعموم العموم من وجه لان هل مختصة
ببعض الاحكام لم يأت بشيء في المغني ان هل تفترق من عشرة
اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال وبعدم
الدخول على الشرط وان وعلى اسم بعده فعل وبوقوعه بعد العاطف
لاقبله وبعد ام وبارادة النفي بالاستفهام به ومجيئه بمعنى في
من غير استفهام قال حروف الشرط في القاموس الشرط الزام
الشيء نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول
اخرى اي الحروف الدالة على التعليق قوله فان للاستقبال اي
يجيء لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال قوله ومعناه اه وليس
معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو الماضي قوله نحو قوله تعالى ولامة
مومنة خير من مشركة ولو اعجبتكم فان المعنى ان لا تعجبكم لو

تعجبكم قوله فانها موضوعة اه لا انها حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح المحقق التفتازاني في المطول وشرح المفتاح قوله مقدر فيه اي مفروض الحصول قوله كان منفيا فيه اذ لوكان حاصلا فيه لما تيقن حصوله فيه وهذا بناء على العرف بما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم وفي اصطلاح المنطقيين قوله فيلزم اه تحقيقا لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به غير متوقف حصوله على حصول شيء اخر وان جميع ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولولا ذلك لما امكن حصول ما علق بدون ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعي الى ان التعلق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم لا يقولون بكونه مدلولا للجملة الشرطية فاندفع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثاني للاول قوله فقد علقت حصول اه فالمعنى المطابقي هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع للامتناع مدلول التزامي له ولما كان كلا الانتفاءين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة فيه بل لاجله افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول فوضعوا ما هو المقصود من المعنى المطابقي مقامه تنبيها على ذلك قوله في زعم المتكلم متعلق بقوله مسببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني مسببا في نفس الامر كما في قول ابي العلاء

* ولو طارد وحا فرقبلها * لطارت ولكنه لم يطر قوله وقد تستعمل اه اشارة الى انه معنى مجازي له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق المخصوص وكذا المعنى الثالث والحق ما ذهب اليه الشلوبون واختاره الفاضي في تفسيره انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق دفعا للاشتراك او الحقيقة والمجاز وتبادر فرد منه لكثرة استعماله لا ينافي ذلك كما قالوا في الوجود قوله على قصد لزوم الثاني للاول من غير قصد كونه معلقا عليه قوله مع انتفاء اه متعلق باللزوم فيكون مدلوله اللزوم مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التالي ولا يجوز استثناء المقدم قوله على ان لفساد اه اشارة الى ان لو قائم مقام استثناء التالي قوله عكسه المشهور وهو انه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول قوله ولم يدر ان ماذكره اه اي لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم قوله فيربط ذلك الشيء ما بعد النقيضين عنه اي عن ذلك الشيء فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين فمن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان من يجيئني الآن عدري اعطه ا فا د بديل على ان الجزاء لازم للانجاء الآن وليس فيه قصد الاستمرار لم يأت بشيء لان ما توهمه مبني على ما فهمه من ان مراد الرضي بقوله وقد يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم

جميع الازمنة مطابقا وليس كذلك بل جميع ازمنة بعد يري الشرط ونقيضه كما يفصح عنه اخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كل تقدير اي الجزاء في جميع التقادير قوله ونلزم ان الفعل اي الشرط والجزاء وا ماجراء ان فقد يكون اسمية وجزاء لو فعل مجزوم بلم او ماض في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع ما في حيزها صلة نحو جاءني الذي لو ضربته سكرني او طال الشرط كقوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جواب لو في قوله تع ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير من ولو تملكون انتم هكذا في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه قوله فاحذ وانتم اي في الايتين قوله كان ضميرا متصلا مستترا اه الصواب اسقاط مستترا لكونه سهوا الا على قول الاخفش والمازني بانهما اي الا لو او حرف والالف علامة مستتر واسقاط بارزا لكونه لغوا قوله وليس تاكيدا اي ليس انتم في الآية تاكيدا للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون على ما ذهب اليه البعض تقليلا للتصرف قوله لان حذف الفعل اه فيه انا لا نم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل لانه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط معهود نحو الذي نفسه محسن اخوك اي هو نفسه صرح به سيبويه في الكتاب وتفصيله

في المغني وعدم الاجتماع في الاستعمال لايما في الاعتبار في التقدير
قوله اي بصيغة الفعل والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط
لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا واما قوله تع يود والو انهم باد ون
فلو فيه مصدرية لاشرطية لمجيئها بعد فعل التمني وقد مر قوله اي
في اول زمان التكلم استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشم
الى انه ظرف زمان وحذف لفظ زمان والمراد بزمان الكلام زمان
التكلم على التوسع او جعل الكلام بمعنى التكلم ولايخفى ما فيه من
التعسف اللفظي والمساعدة المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول
الكلام كما يفصح عنه قوله اي القسم اي بين اجزاء الكلام ونعم ما قيل
انه كلام لا يليق باول زمان التكلم والفاضل الجهلبي الى انه منصوب
بتضمين الدخول وتقدير في جائز في غير المبهم من المكان
بعد الدخول وفيه انه ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت
واما في المتضمن فلا شاهد عليه وقياس المتضمن على المصرح انما
ينجح اذا كان التقدير في المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول
مرفوع صفة القسم وفيه انه لايصح ان يكون فاعل توسط القسم المفيد
وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السمت المستقيم اذ السابق الى
الفهم اتحاد فاعل الفعلين وعندي انه منصوب على الظرفية لانه
من المكان المبهم على ما في التسهيل ان مفسد ما دل على مسمى اضافي
محض اي لايعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية
وجهة ووجه وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بمحض عن
الذي يدل على معنى ... ظاهر

داخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وما قيل ان اول
مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم في عدم الظهور
فمجرد اجتهاد لا يدل عليه شاهد ...ه واحترز به عن كوسط
اه اي اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز متعلقا عليه
لانه وان كان في الذكر مقدما فهو في القصد متاخر فيكون قوله
على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن
جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه
ولتحمله الاحتمالين ارسله الشارح على اطلاقه قوله اي لزم القسم
اه جعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم
الماضي الشرط يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكلي للجزئي قوله اي
الشرط الجواب في عدم العمل لفظا فيهما قال او كان الجواب للقسم
لفظا لتقوي القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان
يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لكونه موكدا للمعنى
فهو كالزائد والشرط مورد فيه معنى التوقيت قوله فقط فالاطلاق
قرينة لتجريد عما سواه قوله لا للقسم والشرط لما كان المتبادر من
قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على
ما نص عليه في الرضي وليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشري قوله
تعالى ما انا بباسط يدي اليك جواب الشرط في قوله لئن بسطت حمل
الشارح على ان ذلك التعيين بالنظر الى جعله جوابا لهما الا بالنظر
الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل ان اعتبار الشرط في
صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين

ويا وله البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى فح لا حاجة الى
ماذكره الشارح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت
وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لتم الحجة عليهم قوله يلزم ان
يكون مجزوما اه اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية
الغير المصرحة بجهة وغير مجزوم دائما لانه المقابل للاطلاق
العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء
فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد
صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما قوله واما معنى اه
بيان لفائدة قوله لفظا يعني انه اذا روعي المعنى فالقسم والشرط قيل ان
للجواب اورد التحقيقه وتوسطه فيكون جوابا لهما وان كان
اعتبار احدهما مقدما على الآخر فقيل ان يكون جواب احدهما
مقيدا وجواب الآخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع
القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط
فان جواب القسم معنى ح مجموع الشرط والجزاء ثم ان هذا القائل
بعد نفي كونه جواب القسم معنى لان جوابه مجموعهما اعترف
بكونه جواب الشرط معنى فبين كلاميه تدافع قوله لا لزمتك فانه
روعي فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التاكيد وهذا معنى
كونه جوابه لفظا قوله اي تقديم غير الشرط فقوله غيره عطف على
الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعني تاخيره لا تستلزم
التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير ما يطلب الخبر اعني المبتدأ
قبل النواسخ او بعدها نص عليه في الرضي وشرح التسهيل قوله جاز

ان يعتبر القسم فيراعى شرائطه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التاكيد اذا كان مضارعا مثبتا قوله ويعتبر الشرط فيجزم ولا يدخله النون قوله يحتمل ان يكون اه قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضي بوجوب اعتبار الشرط في صورة تقدمه على القسم فالمثال الثاني ليس لالغاء الشرط بل الشرط معتبر كالقسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التي بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط بجعل المجموع جوابا له ولاما نع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما يرعى في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الفاء وبدونه فترك الفاء ليس علامة الغاء القسم وفيه بحث لان الفاء واجبة عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا له نص عليه في اللباب وغيره وان جعل الجملة التي بعد القسم جوابا له كما يشير اليه قوله لان الجزاء مضارع مثبت يجب الجزم ولا يجوز دخول النون التاكيد ولانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال الغاء الشرط وما زعم من مخالفة كلام الرضي فبطل لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لاينافي وجوب اعتباره بالنسبة الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصد المصنف الا بيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد في المثال الثاني الفاء مع وجوبه ولم يقل ان اتيتني فوالله لاتيك في المثال المذكور فرضي لمجرد الايضاح واعلم ان المصنف اورد الامثلة تنبيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو في ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون لو ولولا فانه ان اطرد فيهما حكم تقدم القسم على الشرط وغيره لتعين الجوازح

للقسم لا يطرد لان جوابهما فيهما حكم التوسط لتعين الجواب ح للشرط لوجوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابا لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية

قوله فيكون باعتبار المتقديم والجواز ء اللف والنشر ذكر متعدد على سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكرنا لكل من احاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيب اللف بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كذا في المطول فلابد من النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب اما على وفق ترتيب اللف او على خلافه ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء فان اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشراله فلا شبهة في كونه نشرا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظ وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فليس شيء من المثالين نشرا لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منها مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثاني ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله بعض المتصدين لحل هذا المقام ان المراد بالنشر جزئه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقو انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه

جزء واحد من كل لف الاان يقع المراد على نحو ترتيب اللف كونه
مثالا للجزء الاول وعلى نحو غير ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثاني
ولا يخفى سماجته وعندي ان اللفين المستفادين من شرطية
التوسط بتقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط
معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول لاتيتك
بقرينة الثاني ومن الثاني اتك بقرينة الاول كما قيل في قوله تعالى
الم يروا انا جعلنا الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا ان التقدير
جعلنا الليل مظلما لتسكنوا فيه والنهار مبصرا لتبتغوا من فضله
ولاشك ح في اشتمال كل من المثالين على الامور الثلثة فيكون
اللف والنشر على حقيقة ولبعض الناظرين ههنا خيالات لايليق
ان يسمعها الاذن الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى الاول
اي اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار تقديم
الشرط وجواز الغاء القسم واعتباره نشرا على غير ترتيب اللف
لانه مثال باعتبار انا والله الذي هو اول فيه ولتقديم غير الشرط
الذي هو ثان في اللف باعتبار اتك الذي هو ثان فيه لالغاء القسم
الذي هو ثالث في اللف وباعتبار لاتيتك المقدر الذي هو ثالث
فيه لاعتبار القسم الذي هو ثان في اللف قوله وجواز اعتبار
الشرط اي اعتباره وعدم اعتباره على غير ترتيب اللف لما مر
من كون الاول منه مثالا لثاني اللف قوله وباعتبار جواز اعتبار
الشرط على ترتيبه ليكون اتك المذكور ثانيا مثالا لاعتبار الشرط المذكور
ثانيا في اللف ولاتيتك المقدر ثالثا مثالا للالغاء المذكور ثالثا قوله اشارة

الى اشتراط المضي في الشرط ليطابق الشرط والجزاء المعنوي في
عدم عمله فيهما قوله نشر على ترتيب اللف لكون ان اتيتني الاول من
المثال مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف ولاتيتك المذكور ثانيا فيه
مثالا لاعتبار القسم المذكور ثانيا في هذا اللف واتك المقدر ثالثا مثالا
للالغاء المذكور ثالثا قوله فالنشر بالاعتبار الاول اي تقديم
الشرط على ترتيب اللف لكون الاول منه مثالا لما هو اول منه في
اللف قوله وبالاعتبار الثاني اي جواز الغاء الشرط وعدمه
على غير ترتيبه لكون اتيتك المذكور ثانيا مثالا للالغاء المذكور
ثالثا في اللف واتك المقدر ثالثا لعدم الغائه المذكور ثانيا
هذا حل عبارة الشرح موافق للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل
اللاري لتوجيه الشرح له باصلاح خلل يوجد في بحث الفعل
لعدم مساعدة وقت الشرح المطارة ثانيا زاد لفظ الغير في ثلث مواضع
الاول قوله كليهما نشرا على ترتيب اللف والثاني قوله فهو باعتبارهما
جميعا نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر بالاعتبار
الاول على ترتيب اللف واسقطه من قوله وبالاعتبار الثاني على
على غير ترتيبه ورأيت نسخة كتبت في اخرها هذه نسخة قوبلت نسخة
مقروة على الشرح قرأ عليها الفاضل اللاري وقرء عليها من صنف
هذا الشرح لاجله عند الفاضل اللاري موافقا لهذا التصحيح
قد كتب في المواضع الثلث منها لفظ الغير في الحاشية واعلم عليه
بعلامة العين وضرب الخط على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قلنا
ظهر لك ان لفظ الغير لازم في المواضع الاول دون غيره وان اسقاط

لفظ الغير لا وجه له قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار كل من
المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز اعتبار الشرط في كون
احدهما على ترتيب اللف والاخر على غير ترتيبه كما عرفته وتفسير
الاعتبارين باعتبار اللف والنشر سهو قوله بخلاف المعنى الاول
فان الاعتبارين فيهما متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف في
المثال وعلى ترتيب اللف في المثال الثاني قوله يقتضي تقديم اه
اي كون النشر في المثال الثاني على ترتيب لفه يقتضي تقديمه على
المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير الترتيب
قوله اراد اتصال اه فلذا قدم المثال الاول فانه ح يكون الغاء
القسم متصلا به قوله على تقدير تقديمه اه واما اذا ذكرت مثالا لكل
من اللفين بجنبه بان يقرواذا توسط القسم بتقديم الشرط عليه جاز
ان يعتبر القسم ويلغى نحو ان اتيني والله لا تيتك وكذا ان توسط
بتقديم غيره نحو انا والله ان تاتيني اتك يحصل اتصال المثال
بالممثل له بتمامه قوله من حيث مثالاهما حال من نشريهما
قيد بذلك لانه اذا اعتبرا من حيث انهما مثال لمجموع اللفين
كان الاتصال حاصلا بتمامه قوله كملفوظه في صدر الكلام قيد
الملفوظ بذلك لان المقدر لايكون الا في الصدر نحو قوله تعالى لئن
اخرجوا لايخرجون وان اطعموهم انهم لمشركون اورد المثالين
اشارة الى ان الجواب للقسم سواء كان هناك لام توطية اولم تكن
ردا على من قال ان قوله انهم لمشركون جواب الشرط والفاء
مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الفاء من الاسمية الجزائية

انما يكون في ضرورة الشعر قوله اولى به لانه اكثر استعمالا قال
الرضي في بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان
ضربتني فاكرمك قوله يلزمها الاتيان بالذكر بالفاء لانه الاصل
والا فاللازم الفاء او اذا الفجائية وهذا اللزوم في السعة واما
في الشعر فيجوز حذفها نحو من يفعل الحسنات لله يشكرها قوله
اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى من ياء استثقالا
للتضعيف وهي حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا في المغني وتفسير
القاضي وفي الرضي انها حرف شرط وتفصيل وقد يحذف ويطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا ونهيا وما قبلها منصوبا به او
بمفسره نحو ربك فكبر قوله او اجمله في الذهن اه كما اذا ابتدأت
بقولك اما زيد يعلم المخاطب بمجيء اخوتك قوله يعني واما
الذين ليس في قلوبهم اه جعل ذكر الفاء قرينة على تقديره
ولم يجعل قوله والراسخون في العلم يقولون امنا به كما
في المغني لا يتجه على تقدير عدم الوقف على الا الله وكذا لم يجعله
قسيما له بحذف اما كما في التوضيح لان حذف اما مع حذف
الفاء لم يوجد في كلامهم قوله للزوم الفاء فانها لا يجوز
ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم
لزومها فهي سببية فتدل على كونها للشرط وانما قال للزوم الفاء
ولم يقل لدخول الفاء لان الدخول لا يدل على تضمنه معنى
الشرط لجواز ان يكون لاجرائه مجرى الشرط كما في حين واذا
واذ نحو زيد حين او اذ او اذ لقيته فاكرمه قوله وسببية الاول وي

قصد السببية والتزم حذف فعلها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها للتفصيل المقتضي لتكرارها ولكونه معلوما ما على طريقة واحدة في جميع المواضع كمتعلق الظرف المستقر قال وبين فانها فيه اشارة الى لزوم الفاء في جوابها لفظا وتقديرا اذ لا تقدير الا في ضرورة الشعر ومع تقدير قول هو الجواب لدلالة المقول عليه نحو قوله تعالى فاما الذين كفروا الم يكن ايا تي اي فيقر لهم الم يكن اياتي اه قال جزء فيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله فاما ان كان من المقربين فروح وريحان الاية وقد يفصل بجملة الدعاء اذا فصل بين اما وجملة الدعاء بمعمول اما نحو اما اليوم رحمك الله فلا صنعن كذا او بمعمول جوابها نحو اما زيد رحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل قوله مما في حيزه اي وهو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان عمدة او فضلة ليكون العوض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء مثلا الغرض من قولنا اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود شيء في الدنيا واذا اقمنا زيد مقامه افاد ذلك قوله اي حيزها فانها رعاية لقرب المرجع او حيزاما رعاية لاتحاد الضمائر في المرجع قوله لان حيز الفاء ايضا حيزها الان بعد حذف الفعل لا يمكن التعويض الا باعتبار اقتران الفاء مع اما مجرى في حيزها فاندفع ما قيل لا يجوز التعويض بجزء مما في حيزاما مطلقا ما لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على

الوجه الاول قوله تعالى تعويض تقديمه اي بعد اسقاط الفاء قوله وهذا
من مذهب سيبويه هكذا في اللباب والرضي وفي شرح التسهيل ان
هذا مذهب المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ماذهب اليه المازني
وفي المفتاح وشرح ديباجة المفتاح انك اذا قلت اما زيد فاني ضارب
فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا عند ابي العباس المبرد
فانه اجاز نصب زيد بضارب قوله فجعل سيبويه لاما خاصية اي حكم
بان لها خاصية تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول الفوائد
المذكورة به من تحقق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم
حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائي واشتغال حيز واحد
المحذوف بشيئ آخر وعدم توالي حرف الشرط مع حرف الجزاء قوله
مهملا مطلقا اي جعل مطلقا صفة مصدر محذوف مبني للمفعول و
لم يجعل ظرف زمان اي في جميع الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين
التفصيل الآتي فانه فرق بين جواز التقديم وامتناعه قوله مهما
يكن من شيئ مهما اسم لما يعقل سوى الزمان ويكن تامة وفاعلها
الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شيئ بيان لمهما لزيادة التعميم
كما في قوله تع ومهما تاتنا به من آية وجعلها زائدة على قول
الاخفش واستغراقيه باعتبار المال وهم قوله اقيم اما مقامه فيه رد على
من قال ان اصلها مهما بالقلب المكاني وابدال الهاء بالهمزة لان
الاسم لايصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم
لو اعترف هذا القائل بحرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال
بعضهم ان اصل اما اي ما فاي كلمة الشرط وما ابهامية معناه شيئ

اوحالة فلا قوله ووسط يوم الجمعة الذي هو الملزوم في قصد المتكلم
قوله لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء في اللفظ فانه يوهم ذكر
المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب قوله اصلا
بدون مانع اخر ولامعه قوله ومذا القائل اه في شرح التسهيل وهو
الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد وفي الرضي وليس بشيء
لانه اذ جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا باس
بجوازه مع ما تعين او اكثر لان الغرض مهم فيجوز تحصيله مع
ما تعين فصاعدا وفيه ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع الفائت
على هذا التقدير اقامة الملزوم الادعائي مقام الملزوم الادعائي
وفواته غير مضر لان المقصود تاكيد وقوع الجزاء وهو حاصل قوله
هذا تقدير الكلام اه اذا كان المتوسط ماسوى الظرف من المفاعيل
كالمفعول به في قوله تع فاما اليتيم فلا تقهر يجري ان التقدير الثاني
فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقدر مهما يكن اليتيم على ان يكون
اليتيم معمولا لفعل الشرط قوله مهما يكن زيدا ه على ان يكون
مهما لعموم الاحوال والعائد محذوفا اي حالة يوجد زيد عليها
فهو منطلق وكذا في التقادير كذكر مجهولا ومعلوما على ما سيجيء
ذكره فلا يرد ما قيل انه لا يصح هذه التقادير لانه لابد من رابطة
في جملة الشرط ولا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وهو
مردود على مانص عليه الزمخشري في تفسير قوله تع مهما تاتنا به
من اية او قليل على ماجوزه ابن مالك في التسهيل او غير مستدل
لا بقول حاتم * وانك مهما تعط بطنك سوله * في حبلك مالا ينتهي الذم

اجمعا* ورده ابنه بانه لا استشهاد فيه لصحة تقديرما بالمصدر اي
راي اعطاني قليلا او كثيرقوله وا ما تقديره اي على المذهب الثاني
مبتدأ قوله وتقديره عطف عليه وقوله فوجهه غيرظاهر خبره
والجملة استينافية على ان تكون زائدة ومهما عبارة عن الاحوال
والرابط محذوف اي اي حالة يذكر زيد عليها قوله بمهما يذكر يوم
الجمعة ولابد من تقدير فيها في الجزاء كما لا يخفى قوله منصوبا
بانه مفعول به والرابط محذوف ومهما عبارة عن الاحوال قوله
فوجهه غير ظاهر لعل وجهه جريانه في نحو قوله تع فاما اليتيم
فلا تقهر بخلاف تقدير يكن كما سبق لكنه غير جار في المفعول له
والحال والجار والمجرور كما لا يخفى قوله مع انه يوهم اه انما قال
يوهم لان المقصد من التقدير بيان وجه الاعراب في صورة الرفع
والنصب الواقعين في الاستعمال وليس الاستعمال متفرعا على
التقدير لكن تعدد المقدر في العالتين يوهم ان الاعراب تابع للتقدير
ومن هذا ظهر انه لا ابهام في تقدير مهما يكن زيد لان المقدر في
جميع الصور واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر
قوله كلا مذهب الجمهور انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة
من كاف التشبيه ولا ثم شدد ليخرج عن التشبيه قوله ردعا لك اي
عن المعاودة الى مثل ذلك القول وقد يكون زجرا عن فعل فيه
الممنوع كقولك لمن يذم ما لا كلا ولابد فيه من تقدم كلام يرد بها
سواء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله تع يقول
الانسان يومئذ اين المفر كلا او على سبيل الحكاية كقوله تع قال

صحاب موسى انا لمدركون قال كلا او كلام غيره كما في مثال الشرح
ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام ما بعدها قوله اي ليس
الامر كما تقول اشارة الى ان الفعل الذي هو من تمامه محذوف
لان الحرف لا يستقل كذا في الرضي وفيه انه زجر عن الكلام السابق
فيكفي لتعلقها الا ان يقال انه مغير والمغير يكون سابقا فلا بد من
النقل ير قوله وقد يجيء بعد الطلب في الرضي ويكون ردعا للطالب
كقوله تع رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا والظ
ما ذكره الشر لان المقصود نفي اجابة الطالب الى مسؤله لا زجره عن
الطلب قوله وقد يجيء بمعنى حقا فح قد يجري مجرى القسم فيجاب
باللام كما في الاية المذكورة وقد لا يكون كذلك كما في قوله تع
كلا بل تحبون العاجلة والمقص منه تحقيق مضمون الجملة واما
الجملة السابقة فيصح الوقف عليها او اللاحقة ولذا لا يلزم بعد
كلا حقا كسر ان بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد تاكيد
ما بعدها فالفتح وان اراد استيناف ما بعدها فالكسر قوله جاز ان يقال
انها اسم في المعنى انه بعيد لان اشتراك اللفظ في الاسمية والحرفية
قليل ومخالف للاصل قوله يبنى اه دفع لما يقال انه اذا كان اسما فلم
لا ينون واعلم انه وقع في القران كلا في ثلث وثلثين موضعا لا يصح في
جميعها كونها للردع فزاد وا معنى ثانيا فقال الكسائي انه قد يكون
بمعنى حقا وقال ابو حاتم بمعنى الاستفتاحية وقال نصر ابن شميل
يكون حرف جواب بمنزلة اي ونعم قوله تاء التانيث الساكنة
اي في الاصل ولذا لم يعد اللام في رمتا بخلاف نحو لم يبيعا ويدعا

فانها قبل الالف متحركة في الاصل ولذا لم تحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر المخاطب في الاصل مضارع ولذا لم يعد امر المخاطب من المبني الاصل واما في نحو قل الحق فانما لم يعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة بخلاف بيعا قوله لا المتحركة اي ليست المتحركة معدودة في الحروف لانها مختصة بالاسم حتى صار كالجزء منه واجري الاعراب عليها فبين احكامها تبعية بيان المونث في مبحث التذكير والتانيث بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل فانها تدخل الحرف ايضا كما في ثمة وربة نص عليه في المغني فهي كلمة براسها فلذا عدت حرفا وبين احكامها استقلالا وما قيل فلو لم يقيد بالساكنة لم يصح قوله يلحق الفعل الماضي ففيه ان قوله يلحق الفعل الماضي متفرع على تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد فالمراد بالمتحركة ما يكون لمجرد التانيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التانيث قوله فاعلا كان اه بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعني ليشمل مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المص رح كما مر قوله فنبه من اول الامر اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون على زنة الاسم والحرف والامر نحو ليس فاذا قيل انت علم قبل التامل في معنى الكلام انه صيغة الماضي قوله لانها كالحرف الاخير اه اما تاء الاسم فلجريان الاعراب عليه وتاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل الذي هو كالجزء منه قوله فيما تقدمت

اه فهي في مبحث المونث مقصودة بالذات لان الحكم فيها على
الاسم المونث قصدا وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعني لحوقها
لتانيث المسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب في جميع الصور فاخرج
منه هذه الصورة فكانه استثناء منه ولذا اكتفى منه بهذا القدر
ولم يستوف ببيان جميع صور الالحاق قال واما الحاق اه استيناف
لدفع توهم كون علامتي التثنية والجمع لتاء التانيث في الحاقهما
للتنبيه على كون المسند اليه مثنى او مجموعا وفي عدم تقييد
الالحاق بالماضي او بالفعل اشارة الى عموم الحكم اي الحاقها
باي شيء يلحق من الماضي والمضارع والصفة لعدم احتياجها
الى التثنية والجمعين قوله غالبا احترازعما اذا كانت مدغمة
او محذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن
الجمع قوله من غير فائدة احترازعن نعم رجلا وربه رجلا وباب
التنازع قوله فليست ضمائر تدل عليه ايراد الواو ولغير العقلاء
في اكلوني البراغيث واستعمال النون للرجال في يعصرن السليط
اقاربه والتاويل تكلف واليه اشار المص رح بالتعبير بلفظ العلامة
والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة قوله ولامنع اه ظاهره
يشعر بان هذا قول الرضي والمذكور في المغني ان القول بكونها
علامة مذهب سيبويه وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل
ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح
التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان من سمع منه ذلك غير اصحاب
اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو

والنون فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع لنقل ائمة اللغة انها لغة قوم من العرب مخصوصتي طي ازدشنوة وحكي البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا ولايفارقونها ولو كانت ضمائر كما زعم البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى من هذا تبين ضعف قول الرضي قوله ما مر من التقرير والتوضيح وعلى الوجهين حمل ما وقع في التنزيل من قوله تع واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تع ثم عموا وصموا كثير منهم وما في الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار قوله في الاصل مصدر نونته اه هكذا في اللباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العربية فما معنى كونه في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا ولا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيئ بمعنى ما صيغ منه نحو امرتها اي جعل الشيئ ذا نون با دخاله عليه فقوله اذا ادخلته عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوا منه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشيئ ذا تنوين كما وقع في الصحاح يقو نون الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعلة ذا تنوين كما في التاج التنوين منون كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو قوله فسمي ما به ينون الشيئ الباء للسببية اوللالة اي ما يجعل الشيئ ذا نون بادخاله عليه قوله اي بذاتها اي مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان

سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون بغيره قوله فلا تضرها اي التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج التنوين المتحركة قوله شاملة نون من اه قيل ظهور ان المراد نون هي كلمة وان الكلام في قسم الحرف يمنع شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام في قسم الحرف يكفي بعض اقسامه حرفا قوله اي آخر الكلمة اراد به ما ينتهي اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري وقاض قوله من غير تخلل شيئ كما هو الظ من تبعية شيئ بشيئ والتخصيص بالحرف خلاف الظ قوله متخللة بين اجزائه لان الحركات ابعاض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انها يتلفظ مع الحرف قوله تطفلها له في الوجود والعدم يشير اليه تشبيهه بتطفل العارض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتطفل يوجب اخراج تبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا قال للتمكن اي يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف قوله اي امكنية الكلمة اي كونه امكن اي زائد في التمكن لان غير المنصرف ايض متمكن في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن على الشذ وذ كذا في شرح التسهيل ولك ان تجعله من المكانة لشرافته ببقائه على الاصل وان تجعله من المكان على الشذ وذ بحاجتك قوله لم يشبه الفعل اه لم يقل يشبه الحرف والفعل كما في عامة الكتب لان الامكن في مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما قوله

بالوجهين فلا يصير مشابهته به بوجه آخر كضارب قوله معناه اه وان
يتصور صورته فيه للضرورة او التناسب فهي داخلة في تنوين
التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم قوله بين المعرفة
والنكرة من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت
واسم الفعل ويطرد في ما اخره ويه قوله الان اي الزمان المتصل
بزمان التكلم بعينه قال واما التنوين اه انما خصصنا المثال بخصوصه
اي بالنكرة المبنية لان غير المتصرف اذا دخله التنوين بعد جعله
كالنكرة في عدم التعيين سواء بقي سبب اولا ليس تنوينه للتنكير
بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف
سيبويه فانه كان مبنيا فاذا نكر يدخل فيه تنوين التنكير قوله
لا ارى منعا اي لا اظن منعا يجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم
بعد التنكير والتمكن معا لانه يدل عليهما قوله فاذا جعلته اه
نعم يلزم من انه لو كان للتنكير لما بقي في نحو رجل بعد العلمية
وفي بعض نسخ الرضي واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فلم
يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف قوله وانا لا ارى
اه فعلى هذا قوله واما التنوين اه كلام من قبل نفسه واما لا ارى
عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الشارح كلام من قبل القوم واما
لا ارى استيناف الكلام من قبل نفسه ولك ان تحمل كلام القوم على ما
اختاره الرضي كما لا يخفى قوله عوضا عن المضاف اليه لم يقل
عوضا عن حرف اصلي كجوار او زائدة كجندل فان تنوينه بدل من الف
جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه

فعند المبرد رح تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من جوار وفي تخصيص الامثلة باذ وكل وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات قوله لتعاقبهما اه بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الاخر قوله لزالت للعلتين ولذا لو سميت بمسلمة زال تنوينها وقال الزمخشري انه تنوين الصرف وان سمي به لضعف تانيثه لعدم تمحض تائه للتانيث لانها مع الالف علامة الجمع ولايصح تقدير تاء غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المونث يابى ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء اخرى فيهما قوله لانها معنى مناسب اه لمشاركة النون في كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شيئ اخر قوله اخر الابيات اه في القاموس البيت من الشعر والمدر معروف وبيت الشاعر والمصاريع جمع مصراع ومصراعا الباب معروفان ومصراعا البيت من الشعر تشبيها بمصراعي الباب لاستوائهما كذا في شمس العلوم قوله لتحسين الانشاد اي قرأة الشعر يقال انشد الشعر قراء قوله لأنه حرف اه تعليل لما يستفاد من السابق اي سمي ما يلحق اخره تنوين الترنم لان الترنم في اللغة التغني وهو حرف يحصل به ترديد الصوت في الخيشوم لكونه اغنى الحروف والترديد في الخيشوم. من اسباب حسن الغناء ولذا سمي المغني مغنيا لانه يغنن صوته اي يجعل فيه غنة والاصل مغنن بثلث نونات ابدلت الثالثة ياء افمعنى تنوين الترنم تنوين يلحق لتحصيل الترنم هذا ماذهب اليه ابن،

يعيش واختاره المصرح في شرح المفصل وقال غيره سمي تنوين
الترنم لانه يلحق لترك الترنم لان حروف الاطلاق تصلح للترنم
لما فيها من مد الصوت فيبدل منها التنوين اذا قصد الاشعار
بترك الترنم لخلوه من المد قوله وانما اعتبروا اه يعني ان محل
ترديد الصوت في الخيشوم هو الاخر فلذا اعتبروا لحوقه بالاخر
قوله وان كان اي لحوق ما لحق اخر الابيات قوله لان محل
التغني اه فاللاحق في الوسط واقع لا في محله فلذا لم يعتبروه
وفيه بحث لان لاصحاب التغني في كل نوع من الغناء مقامات
بطول الصوت وقصره وترديده وخفته ونقله لو خلا منها فات
حسن ذلك الغناء سواء كان في الاخر او في المتوسط ولان
اختلال النظم يحصل بتنوين الغالي مطلقا ولانه قد يكون
اخر المصراع والبيت ملصقا بما بعده فيخل التنوين ح بفهم المعاني
قوله القافية المطلقة القافية عند الخليل من اخر حرف من
البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن
ويروي عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول
القافية مشتق من القفو وهو التبعية لان القوافي يجيئ بعضها
الى بعض والروي هو الحرف الذى يبتني عليه القصيدة وتنسب
اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا مشتق من رويت الحبل اذا
فتلته او من رويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي
يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع
قوله لاطلاق الصوت في الصحاح الاطلاق ربما كرر قوله باب ال

حروف الاطلاق والجامع كونهما من الحروف الزوائد ولزوم السكون قوله اقلي اللوم اه وفي بعض الروايات فقولي ان اصبت كما يدل عليه بيان المعنى البيت لجريرا راد يا عاذلة فرخم وحذف حرف الندا اه والمعنى يا عاذلة اقلي لومك وعتابك على ما افعله وتاملي فيما افعله حتى نخبرك بحقيقته فان كنت مصيبا فيما افعله فقولي لقد اصاب جرير فيما فعل وانصفي ولا تكابري وفيه ان عاذلة على الخطاء فيما تقول كذا في شرح ابيات المفصل ولقد اصاب مقول قولي والشرط متخلل بين اجزاء ما هو دال على الجزاء قوله وحصل باشباع فتحها اه والاشباع لتحصيل الوزن فلابد منه والتعويض عند التغني فما قيل لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع ليس بشيئ قوله وقاتم الاعماق اه البيت لروبة القاتم المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوي الخالي والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح يخرقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به في الطريق والخفق بالسكون الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حرك للضرورة والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلم الاطراف خالي الممر لم يسلكه احد ولا يتميز فيه اعلام لظلمته ولعل منها لماع السراب وجواب رب محذوف اي قطعته قوله بالفتح او الكسر كما تقرر في تحريك الساكن ان الاصل فيه الكسر

والفتحة للخفة وقد م الفتح اشارة الى اولويته لان الغالي زائد
في اصله وبالكسر يزيد النقل قوله بل هوموضوع لغرض الترنم
وبذلك لان المقص منه حصول الترنم في الخارج لا افهام معنى
الترنم وحصوله في الذ هن قوله تساهل وتسامح بتنزيل الغرض
من الشيء منزلة معناه قوله ففي اعتبار الوضع بعضها تامل وهو
تنوين المقابلة فان المقص من الحاقها تحصيل المقابلة لا افادة
المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه لافهام عدم
تعيين مدخوله وتنوين العوض قائم مقام المضاف اليه الدال
على المعنى فيفهم منه المعنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن
فان المقص منه افهام كونه منصرفا لا تحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن
اه انه يجيء للتمكن رغيره ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل
فوائد التنوين كما يدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين
نون ساكنة تزاد اخر الاسم تنبيها لبقاء اصالته اولتنكيره
اوتعويضا ومقابلة لنون جمع المذكر او اشعارا بترك الترنم في
روي مطلق في لغة تميم قوله اي التنوين بشرط بقائه على حاله
وعدم صيرورته جزءا بان جعل علما مع التنوين فانه لايحذف ح
قوله وجوبا فان الاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الوجوب وهذا
في السعة واما في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح
المحظورات كقوله جارية من قيس بن ثعلبة حيث لم يحذف من
قيس رعاية للوزن واخرجه ابن جني على البدل ورد بان العرب
لم يجعل ابنا في ذلك الاصفة ولذا لم ينونوا الافي الشعر وهذا

الحذف مطرد كحذفه عند اضافته مدخوله ودخول اللام وقد يحذف فيما عدا ه تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة احد الله الصمد قوله من العلم المعرف بما سبق فيشتمل اللقب والكنية ايضا قوله موصوفا وصفا نحويا بلفظ ابن المكبر فلا يحذف في زيد بني عمرو وبشرط الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد الظريف ابن عمرو ويشترط كون العلم الثاني مذكرا بناء على ان العرب لاينسبون الرجل الى امه واشترط بعض المتاخرين كونهما مكبرين وليس كذلك مضافا الى علم الاب كما هو الشائع في الاضافة وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجد لايسقط التنوين ولا الالف الذين خطا وقيل سواء كان للاب والجد واشتراط المحدثين وضع جد يدلهم فرقا بين الاضافتين وقوله آخر لبيان الواقع اذ اللفظ المضاف لايكون عين اللفظ الموصوف وان اتحد افي المفهوم والصدق فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد ابن نفسه كما بقي عن عدم الاب ولذا لم يوجد في بعض النسخ قوله لكثرة استعمال ه لا لالتقاء الساكنين فانه لايوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل في الساكن قوله خطا بحذف الالف واما حذفه في اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين قوله وكذا ه فالعلم اعم من ان يكون صريحا وكناية وكذا ما يجري مجرى العلم نحو سيد بن سيد وخلد بن خلد وطاهر بن طاهر وهي ابن هي قوله ويعلم منه بناء على ان التقييد في المسائل يفيد نفي الحكم عما عداه قوله نحو جاءني رجل بن زيد المثال الصحيح جاءني

الرجل بن زيد وزيد بن العالم والامرهين لان المثال الفرضي يكفي للتوضيح قوله وحكم الابنة اه ولم يذكره المص اكتفاء ابذكر الاصل اولانه اختلافي فان منهم من منع ذلك لان موضع السماع الابن حكاه ابن كيسان كذا في شرح التسهيل قوله فانها لاتحذف اي خطا حيثما وقعت اي في موضع الالتباس وعدمه قوله في مثل هذا بنت عاصم اي فيما وقع صفة لمونث يجوز صرفه فلو حذف الف ابنة لايدرى انه لفظة لبنة فحذف تنوين موصوفه وبسكن الباء او لفظ بنت فيجوز في موصوفها التنوين وعدمه ولا يسكن الباء في التسهيل والوصف بابنة كالوصف بابن بحذف التنوين في نحو جاء في هند ابنة زيد في لغة من حذف وفي الوصف بنت من غير الند اء وجهان اي التنوين وعدمه رداهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هند اونحوها فيقولون هند بنة عاصم بلا تنوين وتنوين والفرق بان تاء بنت تكتب بصورتها مطولا وتاء ابنة تكتب بصورة الهاء مدورة ليس بشيء لانه يجوز كتابة ابنة بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة تابعة لحالة الوقف ويجوز وقف ابنة بالتاء الا ان الاعرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت فانه لايجوز وقفها بالهاء فلذا تكتبان بالتاء المطولة في التسهيل وابدال الهاء من تاء التانيث المتحرك ما قبلها لفظا اوتقديرا في اخر الاسم المعرب اعرف من سلامتها وقال شارحه احترز بقوله المتحرك ما قبلها من ان لايتحرك لفظا ولا تقديرا فلا يوقف عليها الا بالتاء نحو اخت وبنت قال نون التاكيد اه اشار بجعله

قسمين الى انهما اصلان كما هومذهب البصريين وقال الكوفيون
الثقيلة اصل ومعناهما التوكيد قال الخليل رح والتوكيد
بالثقيلة ابلغ قوله لثقلها اي المشددة المستلزمة للحركة فلذا
لم يتعرض لنكتة اصل التحريك قوله اي غير الف التثنية لا يخفى
انه لا يمكن ان يراد بالالف الالفان فالمراد جنس الالف في
اي نوع كان فالاظهر ان يقول الف التثنية كانت او الف
الجمع قوله والف الجمع اختاره الشارح رعاية لمناسبة
التثنية وجعل عبارة القوم تفسيرا لهذا الاطلاق اخترعه
الشارح لمناسبة التثنية والشائع الف الوصل كما في الرضي ومعنى
الاضافة ما فسره بقوله اي الفاصل فهي لادنى ملابسة قوله لشبهها فيهما
اي في التثنية والجمع بنون التثنية في كون كل منهما نونا واقعا بعد
الالف ولم يقل لشبهها معهما مع ان فيه عدم تفكك الضمائر لانه
يوهم شبه النون مع الالفين بنون التثنية والاولى اسقاط لفظ
فيهما اذ لاحاجة اليه قوله اي نون التاكيد رعاية لوحدة الضمير
وقيل لكل واحد من الخفيفة والثقيلة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص
الحكم في كل واحد منهما وعلى التقديرين مستانفة ولا يجوز ان
نكون خبرا بعد خبر لان الخبر الجملة يجب فيه العاطفة قال بالفعل
المستقبل المراد بالفعل المستقبل الاصطلاحي ودخوله على اسم
الفاعل تشبيها له بالمضارع في قوله اقاتلن احضروا الشهود وعلى
الماضي في قوله دامن سعدك ان رحمت متيما اضطراري والمراد
الاختصاص في السعة قوله الكائن في ضمن الامر بان يكون مذكورا

بعده لفظ كما فيما عدا امر المخاطب اوحكما وتقديرا كما في
امر المخاطب فانه في الاصل مضارع حذف اللام عنه لكثرة الاستعمال
فهو في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الامر كامر الغائب والمتكلم
فالمراد من الامر اعم من الامر بغير اللام او باللام على التوسع
او الامر بغير اللام ويفهم حكم الامر باللام بطريق الاولى وما قيل
في توجيه عبارة المتن من ان كلمة في متعلق بالاستعمال المقدر
والمراد من هذه الامور المعاني المصدرية اي بالفعل المستقبل
المستعمل في الامر والنهي اه ففيه ان المستعمل في النهي والاستفهام
والعرض والتمني ليس صيغة الفعل بل ادلتها وان اطلاق الفعل
المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح وان الامر بالمعنى
المصدري لا يشمل الدعاء قوله نحو هل نضربن وكذا سائر ادوات
الاستفهام اسمية كانت او حرفية اورد المثال بهل ردا على من
خصه بالهمزة قوله في جميع هذه الامثلة لو ترك بيان التخفيف
والتشديد في الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر لكن ما ذكره
ابين حيث فصل اولا ثم عمم قوله بهذه المذكورات الستة وهو
الموافق لما في اللباب وزاد الرضي التحضيض واما المنفي والشرط
الموكد بما في حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد قوله الدالة على
الطلب اما طلب الوجود او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض
والعرض والتمني والسوال عن حصول الفعل كما في الاستفهام
واما في دلالة القسم على الطلب ففيه تامل لان الانسان قد يقسم
على ما يعمله مما هو ليس مطلوبة كقول من اتى بكبيرة والله

لاعاقبن الا ان يقء الغالب ان يقسم المتكلم على ماهو مطلوبه وحمل بقية الباب عليه قوله دون الماضي والحال حال اماعن النون اي متجاوزاعما يدل على الماضي والحال او عن الضمير المستتر في الدال القاي متجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة على الماضي والحال قوله لانه لايؤكدا ه على بناء المعلوم المسند الى ضمير النون اي لايوكد النون الامطلوبا لان وضعه لتاكيد طلب حصول شيء اما في الخارج او في الذهن والمطلوب لايكون ماضيا ولاحالا اولاخبرا مستقبلا فما قيل في حصر التاكيد في المطلوب نظر لانتقاضه بمثل ان زيدا سيقوم وهم منشاءه قرأة يوكد على بناء المجهول قوله وقلت في النفي لم يقل وفي النفي قليلا في مثل ما تفعلن كثيرا لان دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة تشبيههما بالطلب فلذلك لم يشاركهما به في حكم الاختصاص ولانه لايصح تعلق قليلا بالاختصاص ولا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صريحه ومما يتضمن معناه فيدخل فيه فلما افعلن كذا والجحد حيث قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلاء النهي في الجزم قوله زيد مايقومن اورد المثال بما ليعلم حكم المنفي بلا بالطريق الاولى مشابهة بلا الناهية اتم ولذا يجيء بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لايقومن وبالمنفصلة عنه نحو لا في الدار زيد بن زيد وما قيل انه لم يجيء في لا النفي بما فتوع بما وقع في قولهم عصبة لا يبنن بثكرها وغير ذلك كما في الرضي قوله الا قليلا قيل القلة في النفي بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوعة كيف وقد جعله ابن جني قياسا وقال ابن

مالك هو كالنهي على الاصح وفيه ان كونه قياسا لاينا في القلة فان كل قياسي ليس بمستعمل كثيرا واما ما قال ابن مالك فمعناه التشبيه في جواز الدخول ردا على من منعه مطلقا قوله في جوابه المثبت فمثبت القسم جواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم قوله لان القسم محل التاكيد اي كائن في محله اي نزل منزلته قوله بعد صلاحية له صلوحا تاما احترز عما لا يصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضي المثبت وما فيه مانع كما سيجيء وعما لا يصلح صلوحا تاما كالمستقبل المنفي فانه لكونه منفيا والاصل في الاشياء العدم لايصلح للتاكيد ولكونه مطلوبا صالح له وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان التعليل لايختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل اشارة الى ان المدعى اعني اللزوم مشروط بالصلاحية تركه المص لظهوره فلايرد ان اللزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حرف تنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللام بقد فان النون لايدخله ح نحو لسوف يعطيك ربك فترضى لان النون تخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد في كلمة واحدة ونحو قوله تع ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول تقتضي الاختصاص المقتضي لتسليم اصل الحكم المنافي للتاكيد ونحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان قد لايجامع حرف الاستقبال قوله فيما على امثبت القسم اه مما هو صالح له وهو الفعل المستقبل

المنفي قوله بل جائز نحو قول الشاعر تالله لايحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام وان فاق الورى حسبا * والاكثر ان لايوكد كقوله تعز واقسموا بالله جهد ايمانهم لايبعث الله من يموت كذا في شرح التسهيل قال وكثرت اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يوكد بما نحو ان تفعلن افعل والى انه قد يلحق الجزاء اذا كان شرطه مما يجوز لحوقه به قوله الموكد حرفه لم يقل الموكد اداته اشارة الى ان ما في الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط في الحقيقة تاكيد لكلمة ان التي تضمنها قوله بما سواء كانت لازمة كما في حيثما واذ ما او لا كمتيما قال وما قبلها مع ضمير المذكرين حال مقدرة من الضمير المستتر في الطرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لايجامع كونه مع الضمير ومن هذا ظهر انه بيان حكم الصحيح اذ في المعتل ما قبل النون هو الضمير فما قيل ان التعليلين المذكورين لايجريان في اخشون واخشين وهم قوله ان اشترط اه فلايكون ما نحن فيه ان التقاء الساكنين على حده فيحذف المدة واعلم ان نون التاكيد ليس بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا في جمع المذكرين والمخاطبة ان فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثاني قالوا في التثنية والجمع المونث انه التقاء الساكنين على حده لم يعكس لزوم الثقل في الاولين والالتباس اجتماع النونات في الاخرين قوله وان لم يشترط فيه ذلك فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا يحذف المدة لاجله بل لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل

حيث قال لا يلتقي ساكنان في الوصل المحض الا واولهما
حرف لين وثانيهما مدغم متصل لفظا او حكما وقال شارحه
مثال المتصل حكما اضربان وهل تضربان قوله وهو الواحد
المذكر آه لم يذكر المتكلم مع دخوله فيما عداه ذلك اشارة
الى انه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم لان نون التاكيد
لايدخل الا ما فيه معنى الطلب وطلب الشخص عن نفسه غير
صحيح الا بتاويل واعتبار تغاير اعتباري قوله وحكمهما غير
ما ذكر لان ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما
ذكرا مالان الالف حاجز غير حصين اولان الالف في حكم المفتوحة جعل
قوله التثنية والجمع اه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر
والمخاطبة والظر ما ذكره الشارح قوله للزوم التقاء الساكنين اه
على كلا المذهبين لعدم كون الثاني مدغمة قوله فانه يجيزه اه يدل
على انه يجيز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا وليس كذلك
ومع ذلك قوله ويجعله مغتفرا اي مغفورا تكرار والصواب ما في
الحواشي الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين
مغتفرا اذا كان اولهما حرف لين فانه لما فيه من المد كالحركة
وقيل انه يحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله تعو ولا تتبعان
بتخفيف النون قوله وليس بمرضي عند الاكثرين مع امكان
التكلم ومجيئه كقراءة نافع ومحياي وقراءة اي واللائي لان امال
الفصاحة في تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه
وحال الوقف حال قطع التكلم فلا يقاس عليه حال التكلم قال

وهما في غيرهما اه تمامبتدأ خبره كالمنفصل وفي غيرهما حال عن ضمير الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال عن غيرهما والمعنى ان النونين اي لحوقهما اخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما في غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط الضمير البارز قوله بيان الافعال المعتلة لانه بين الحاقهما بالصحيحة بقوله وما قبلها اه كما مر قوله ان النونين حكمهما مع المثنى اه علم ذلك من التقييد بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء ابما ذكر في الصحيحة قوله في ماذكر من لحوق الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس قوله ومع غيرهما اه عطف على قوله مع المثني وقوله على ضربين عطف على ماذكر عطف اسمين على معمولي عامل واحد والمراد بالضربين كونهما كالمنفصل وكونهما كالمتصل وقوله اما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال من غيرهما اي ان النونين حكمهما حال كونهما مع غير المثنى والمجموع حال كون ذلك الغير مقارنا مع الضمير البارز او الضمير المستتر على ضربين وهو اي ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان اه وليس قوله اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر بيانا للفرق فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز او مع ضمير مستتر ويحتاج في قوله وهو شيئان الى تكلف التقدير او التسامح على ماوهم ثم ان حصر الغير المثنى والمجموع في القسمين المذكورين مبنى على انه اعتبر الحاق النونين بامر

المخاطب لانه الاصل في الطلب واحال البواقي على المقايسة كما يدل
عليه الامثلة وحصر ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكر
دون المونث فلا يرد ان هنا قسم ثالث وهو ان لا يكون مع الضمير
اصلا نحو ليضرب زيد قوله وتضم الواو اه بصيغة الخطاب عطف
على قوله فتقول وسهى بعض الناظرين فقرءه بالياء الجارة وصيغة
المصدر ثم اعترض فقد المناسبة لسياق ما سبق ان يقرو كذا اخشون
بضم الواو المفتوح ما قبلها وكذا ابكسر الياء المفتوح قوله ارمي
الغرض بفتحتين الهدف فان كالمتصل لمشاركتهما في لحوق اخر
الفعل بحيث لا يمكن التلفظ بحركة ما قبله وفي اقتضاء فتحة
ما قبلهما قوله يعني به الف التثنية هكذا في شرح المص رح وذلك
لان المتصل بالفعل الواو والياء والالف والنون ومعلوم انه
لا يمكن في الواحد المذكر اجراء حكم ما سوى الالف فتعين
الالف فما قاله الرضي ان كونه كالمتصل على اطلاقه ليس بصحيح
لانه شامل للواو والياء ايض وانت لا تثبت اللام معهما وانه اذا
اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل ابقاء اللام في اغزون
محمولا على ابقائه في اغزوا لانا نقل الكلام الى اغزوا وكل ما يجري
في اغزوا يجري في اغزون فليس الحمل الا بتطويل المسافة فمدفوع
بانه ليس في كلام المص رح شيئ يدل على الحمل بل مجرد تشبيه
النون بالالف في الحكم اختصارا في العبارة للاشتراك في العلة
وهو انه لو لم يعد اللام مع اقتضائه كل منهما فتحة ما قبله يلزم
الاجحاف في الكلمة بحذف اللام وما يدل عليه من الضمة والكسرة

قوله اي لاجل اه غير الشر ترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة قوله باسقاط نون الجمع لانه علامة الاعراب ونون التاكيد يقتضي البناء قوله وضم الواو ولئلا يلتبس بالواحد قوله لا على تردين كما سبق اليه الوهم اذ لا يدخل الاستفهام على الامر قوله وهذه الاملة اه اي لم يراع المصنف رح الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة الضمير المستتر بل راعى الترتيب الصرفي فوقع الاختلاط في الامثلة قوله ترتيب تصريفها اه بعد اسقاط مثال المثنى والجمع المونث قوله لالتقائها الساكن المذكور بعدها فلا يرد نحو يضربن واضربن فانه فيهما ملاق بساكن قبلهما فلا يحذف والقرينة على ذلك انه في مقابلة الوقف كانه قيل يحذف في الاصل وقت لقائها الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل واضرب الرجل واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذف فتح لالتقاء الساكنين تشبيها بحرف العلة اذ لا حظ له في الحركة وما قيل ان الحذف لا يكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول الواو الاول او الثاني قوله لا تهينن بالنون الخفيفة علك بمعنى لعلك لاجرائه مجرى عسى دخل في خبرها ان والمعنى لا تهن الفقير لفقره عسى ان تركع وتذل والزمان قد رفعه واغره فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم وقبله * لكل هم من الهموم سعة * والمسي والصبح لا بقاء له * معه قد يجمع المال غيرآكله * ويأكل المال غير من جمعه *

المسمى المساء قوله والافالواجب اه اي لايكون اصله لانهمن كان
الواجب صيغة النهي للواحد المخاطب قوله حط المرتبة آه ولكونه
لازما للاسم لايخلو عنه الا لمانع من اللام والاضافة بخلاف النون
فانه يخلو عنه الفعل بلامانع فائدة لو بقيت ساكنا بعد الالف
على مذهب من اجازه وابدل يونس النون همزة وفتحها فيقول
اضربا الرجل يا رجلان واضربنا الرجل يا نسوة وقال سيبويه
هذا لم يقله العرب والقياس اضربا الرجل بحذف النون لالتقاء
الساكنين قال وفي الوقف عطف على مقدر بحذف السابق
اي في الاصل او على يحذف وكلام الشارح رح يحتمل
كلا الوجهين قوله اذا ضم او كسر ما قبلها التقييد بالظرف
مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا قوله وجب
ان يرد المحذوف لزوال المانع قبل والذي يظهر ان دخولها
في الوقف خطاء لانها لاتدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف و
لايبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له كذا في شرح التسهيل
قوله وملت اغزوا اه وكذا تقول هل يضربون وهل تضربين في
حال الوقف على يضربن وتضربن فترد الواو والياء ونون الرفع
قوله فانه لايرد اي الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض
ورام بلاتنوين ولا تقول قاضي ورامي باعادة الياء قال تسلب الفا
اي حال الوقف قوله فان التنوين اي حال الوقف قوله نحو
اصبت خيرا لا يخفى ما في هذا التمثيل من حسن الاختتام على
وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة في اخر الكتاب

وثمه بالالف الذي هو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة بعد
الخفة هذا اخرما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف
من الشرح العتيق والبحر العميق لما رأيت الظفرة من المتصل من
لحله عن تل قيقه وعدم الظفرة بمقصوده فيما تعرضوا التحقيقه
والحمد لله علي الاتمام والصلوة والسلام على رسوله خير الانام
وعلي اله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام *
قد وقع الفراغ من طبع هذه الحاشية علي الفوائد الضيائية من مولانا
عبد الغفور مع تكملتها من مولانا عبد الحكيم سقي الله مثواهما
وجعل الجنة ماواهما نهار رابعة من الصفر المظفر سنه ۱۲۵۴
الف ومائتين واربعة وخمسين من الهجرة النبوية علي صاحبها
الف الف سلام وتحيه بتصحيح الفاضل الفطين المولوي ركن الدين
والموفق بتوفيق الله المولوى راسخ الله باعانة المدرس الاول
المتوطن فى اعلى عليين مولانا غياث الدين غفرله الله رب العالمين
وعامله معامله المحبين ولما بلغ طبع هذا الكتاب الي النصف
توفاه الله تعالى فعاون الفاضل الفقيه المدرس الاول
المولوي محمد وجيه باهتمام الحكيم الهمام المشخص لامزجة
الدقائق بالصحة والاسقام دلاور علي جعل الله سعيهم مشكورا
* ونفعهم موفورا *

صفحه	سطر	غلط	صحیح
٣	١	کظاهر	کظاهر
٣	٩	بمعنی	بمعنی
٣	١١	انه ول جل یر	الجل یز
٣	٢٠	انهی	انهی
٤	١٦	الغایه	الغائیة
٤	٥	کبر	کسرا
٥	٤	النفسه	لنفسه
٥	٨	خرء	جزءا
٥	٩	افیما	فیما
٦	٩	قیل	قبل
٦	١٣	الجارجی	الخارجي
٨	١٧	بن جنس	بن الجنس
٨	٢٠	اللفظ	اللفظ
٨	١٧	فیغور	فیجوز
٨	١٨	بعکس	یعکس
٨	١٨	اللغه	اللغة
٨	١٩	فقل	نقل
٨	١٩	البحاة	النحاة
٩	١٩	حکیما	حاکما
١٠	١	عبارتهم	عباراتهم
١٠	٩	والة	دالة

ص	س	غ	ص
١١	١٣	باثرها	بامرها
١١	١٣	نجعل	يجعل
١١	١٧	شى	شيء
١٢	٣	شل	شيء
١٢	٦	جزء	جزء
١٢	٧	لحكم	الحكم
١٢	١٦	احسن	احسن
١٢	٢٠	من	مل
١٣	٤	كل	كل
ايضا	١٩	منغصة	مكنوصة
١٥	٥	عال	حال
١٥	١٠	لا يسببه	بسببه
١٥	١٧	كان النكنة	كانه النكتة
١٥	٢٠	ضيغة	صيغة
١٦	٤	تعين	تعيين
١٦	٧	تبع	تتبع
١٦	١٩	والا	دالا
١٦	١١	الايضاخ	الايضاح
١٧	١	اعرب	قوله اعربا
١٨	٢٠	منقسمت	منقسمة
١٩	١٣	احتج	احتيج

ص	س	غ	ص
٢٠	٦	عتبر	اعتبر
٢٠	١٣	لمسمي	المسمى
٢٠	١٨	لتنبيه	لتنبيه من
٢٠	١٩	لامنا	لانها
٢١	٣	انكشافه	انكشافه
٢١	٢١	عطاء	اعطاء
٢٢	١	لجزئيه اى	لجزئيه
٢٢	٤	اولاسناد	والاسناد
٢٢	١١	بسب	بسبب
٢٣	٢	ومهمل	والمهمل
٢٣	١٣	دلاتها	دلالتها
٢٤	١	لممعنى	لمعنى
٢٤	١٣	وبعده	ولبعده
٢٦	٨	مودعه	المودعه
٣١	١١	قالو	قالوا
٣٢	٥	واللاسقبال	وللاسقبال
٣٢	٧	الكسرة	الكثرة
٣٤	١٠	مطابقه	مطابقته
٣٥	٢	لتخفيف	التخفيف
٣٦	١	لفعل	الفعل
٣٦	١٣	عربت	اعربته

ص	س	خ	ص
٣٠	٢٠	سباب	اسباب
٣١	١	تبتع	تتبع
ايضا	١٩	اولحر	النجو
ايضا	٨	التبتع	التتبع
٣٢	٩	حاصلته	حاصله
ايضا	٣	والا	ذالا
٥٧	٢١	ما	شيئا
٥٨	١٢	حسنت	حسنى
٦٥	٩	قلبب	قلبت
٧٣	٩	بين بين	[illegible]
٧٩	٢١	اكاتب	الكاتب
٨٠	٦	قرته	قوته
٨٢	٧	بنيته	بينه
٩١	١١	ذاث	ذات
١٠٠	١٩	جمع جمع	جمع
١٠١	٥	يغير	بغير
١٠٢	٧	للمناسيته	للمناسبة
١٠٣	٢٣	لاحتمال	الاحتمال
١٠٨	٧	الشبهه	الشبه
١٠٨	٢٠	المشابة	المشابه
١١١	١٠	الضمر	الضمير

	س	غ	ص
١١١	٧	اسما	اسماء
١١١	٩	دئيل ال وبته	دئل آل ويبته
١١١	٩	دئيل	دئل
١١١	٨	ازرنيجان	آذربيجان
١١١	١٠	بعني	بمعنى
١٢٢	٢	اليشتخ	الشيخ
ايضا	٢٠	لبطبعته	بطبعه
١٢٩	١٣	تنار	تنازعهما
١٢٩	١٤	عهما فيه	فيه
١٣٣	٢٠	اقراو	اقرأو
١٣٥	١٨	عل	على
١٣٥	١٢	المراو	المراد
١٣٦	٢٠	فلعلته	فلعله
١٤٣	٧	ن	ان
١٤٩	١	منلا رمان	منلا زمان
١٤٩	٣	لا يشبته	لا يشتبه
١٥٠	٢١	لک	لك
١٥٢	١	سلمه	سلمت
ايضا	١٣	المتق	المشتق
ايضا	١٥	ينبب	ينبت
١٥٣	١٥	بسببن	بستين

ص	س	غ	ص
١٥٥	١٢	استقرا ما	واستقرارها
ايضا	٢	للخبرينه	للخبريه
١٥٦	٣	القلرر	القلر
ايضا	٩	المنعي	المعنى
١٥٣	٣٠	إلى	ى
١٥٧	٧	بمعي	نى
ايضا	١٥	في مثل	في في مثل
١٥٨	١٧	جوز	جاز
١٥٩	٩	نعلي	على
١٦٠	١٩	الكلم	الكلام
١٦٢	٢	الكلا أم	الكلام
١٦٤	١٩	الحريئن	الجزئين
ايضا	٢٠	يكرن	يكون
١٦٦	٣	مشابنه	مشابهته
ايضا	١٥	لافه	لانه
١٦٧	١٤	مبلعل	ما بعل
١٧٠	٢٠	الظه	الظو
١٧٥	١٧	المنصف	المصنف
ايضا	٢١	تشبيما	تشبيههما
١٧٧	١٠	مقولا	مفعولا
١٧٩	٨	اسم فعله	اسم ما فعله

ص	س	غ	ص
ايضا	١٢	مقول	مفعول
١٨٥	١٦	فائله	فائله
١٨٥	٢٥	يقيل	القيل
١٨٦	٣	الجملو	الجملة
ايضا		المنعفول	المفعول
١٨٧	٧	لا	لا بل
١٩٠	٣	مقوله	مفعوله
١٩١	٣	البها	اليهما
١٩١	١٦	الكالام	الكلام
١٩٢	١٣	مهذا	به من هذا
١٩٥	٢٠	لغت	نعت
١٩٦	٣	جعل	كما جاز جعل
١٩٧	٣	ايكون	ان يكون
١٩٧	١٥	لعنيي	يعتني
١٩٨	٥	انخ	الخ
١٩٩	٣	بالعرفتة	بالمعرفة
١٩٩	٥	بالمعرف	بالمعرفة
١٩٩	١٣	المسثغاث	المستغاث
[illegible]	١٦	الظاهو	الظاهر
٢٠٠	٣	الى على	ابي علي
ايضا	١٤	يشعر	ليشعر

ص	س	غ	ص
٢٠١	٨	اللغصى	اللفظي
٢٠٢	٨	الانفصاص	الاختصا
٢٠٣	٩	ايسر	اليسر
٢٠٥	١٣	لمايرتع	لا يرفع
٢٠٦	١٢	اسفهها	منها
٢٠٧	١٧	للملابستة	للملابسة
٢٠٩	١٠	لساعقنا	بسا عتقنا
٢١٤	١٦	الللبس	للبدن
٢١٥	٤	قابل	قبال
٢١٩	٢١	للضمين	لتضمين
٢٢٠	١١	لي	الى
٢٢٣	١	لكلان	لكان
٢٣٤	٣	فليرمه	فيلزمه
٢٣٨	١٣	خور	حوره
٢٣٩	٢٠	الانلمى	الاندلسي
٢٤٧	٢	الكنرات	النكرات
٢٤١	٦	الغعل	الفعل
٢٤٩	١٨	مفعال	مفعال
٢٤٩	٢٠	تكلف	تكلف
٢٥٠	١٥	عله	عليه
٢٥١	١٧	المبنت	المثبت

صفحه	سطر	غلط	صحيح
٢٥٤	١٥	ضح	فتح
٢٥٧	٢	ثيماه	بيمانه
٢٦٣	٢١	الكللام	الكلام
٢٦٧	٢	لعاطفة	العاطفة
٢٦٩	١٣	اجاءني	جاءني
٢٧١	١٦	الاستثناء	الاستثناء
ايضا	١٩	الاستشناء	الاستثناء
٢٩٧	١١	خذل	اخذل
٢٩٨	١٠	ملحلقا	ملحقا
٣٠١	١٧	محل	محل
٣٠٥	٥	بين بين	بين
٣٠٨	٧	وله	قوله
ايضا	٩	يتعبه	يتبعه
ايضا	١٦	يعقل	يفصل
٣١٠	٢٠	امثل ارك	امثل راك
٣١٢	٢١	قال يتوسطبينه	قال يتوسط بينه
٣٢١	٢٥	لتريين	لتزيين
٣٢١	١٨	الاخر	الاخير
٣٢٣	١٢	ابيع	اتبع

ص	س	غ	ص
٣٢٣	٢١	اش	الشء
٣٢٥	٨	لااري	لاارى
٣٢٧	١٦	مجازا	مجاز
ايضا	٩	مطقا	مطلقا
ايضا	٢٠	قع	وقع
ايضا	ايضا	تاني	ثاني
٣٢٨	٢	اشفق	اشفاق
ايضا	١٨	انم جا	انما جاز
٣٢٩	٣	لنون	النون
ايضا	٧	الغيرولي	الجزولي
٣٤١	١٠	التكرة	النكرة
٣٤٣	٣	لكنيسة	الكنيسة
ايضا	ايضا	الدليل	دليل على
٣٤٤	٣	المبتد اء	المبتدأ
٣٤٥	٩	بينها	بين هاء
٣٤٦	١٧	مذيلة	مذيلية
ايضا	٢٠	مبتدا ء	مبتدا ء
٣٥٢	١٦	كل الغاظ	كل االفاظ
٣٥٣	٢٠	فائدما	فائدتها

	س	غ	ص
٢٥٧	١٠	اذ يقال	ان يقال
٢٥٩	٩	ملت	قلت
ايضا	١٥	قيل	قبل
٣٦٠	٦	لصيان	الصبيان
ايضا	١٣	لم يجيئ	لم يجئ
ايضا	١٧	ما يحبل	ما ينجبل
ايضا	١٩	بالغلبة	باغلبة
ايضا	١٩	اعتر	اعتبر
ايضا	٢	بثوت	ثبوت
٣٦٨	١٩	لية	كية
٣٧١	٧	يجبئ	يجبئ
٣٧١	١٨	م عاة	مراعاة
٣٧٢	٢٠	ومية	مية و
٣٧٣	٩	كلواحل	لا كلواحل
٣٧٣	١٠	بالظركافية	بالظرفية كا
ايضا	١٩	فلاتنافي	فلاينافي
ايضا	ايضا	فه	فهي
٣٧٣	١٩	لاغاي	لاغيراي
٣٧٨	٢	محيبهم	مجيئهم

ص	س	غ	ص
٣٨٠	١٩	تفسر	تفسير
٣٨١	١٧	المجردور	المجرور
٣٨٨	١٩	شامها	متشابها
ايضا	٢٠	ورلكون	ولكون
٣٩٠	٥	ذاته	ذاته
٤٠٢	٢٠	لاعبار	لاعتبار
٤٠٣	٥	الزائدا	الزائد
٤١٣	١٣	قولهحضرت القاضي	قولهحضرت القاضي
٤١٥	٢١	اربل	اربل
٤١٩	١٧	لجع	لجمع
٤٢١	١٥	المتكا	المتكلم
٤٢٦	٢	وبين وبين	وبين
٤٣٠	١	االغير	الغير
٤٣٧	١٤	المعن	المعنى
٤٣٨	١٢	اعتار	اعتبار
ايضا	٢٠	يعرف	يعرف
ايضا	ايضا	لم يجز	لم يجز
٤٣٩	١	خرخروجك	خروجك
ايضا	٣	قوله قوله	قوله

	ص	غ	ص
ايضا	١٩	مواتقا	موافقا
٣٥٧	١	ففية	فيه
٣٦٥	٢	الالفاء	الاكتفاء
٣٩١	٢	قوله شرطا رجزاءا	قوله شرطا وجزاءا
٣٧٧	١٠	الياء	الهاء
٣٨١	١٠	سالنا	ساكنا
٣٨٨	١١	سيبة	سيبويه
٣٩١	١	الدلات	الدلالات
٥٠٣	١٩	فللضروة	فللضرورة
٥٠٣	٩	التقنازاني	لتفتازاني
٥١٣	١٨	اسكس	اسكن
٥٠٦	٩	اذل	افعل
٥٣٠	١٠	ر	و
٥٣١	٥	عملت	علمت
٥٣٢	١٠	نا	با
٥٣٤	٩	القدير	التقدير
٥٣٧	٢٠	خصا تصها	خصائصها
٥٤٠	٢١	خيرة	خبرة
٥٤١	١٥	القاء	الغاء

ص	س	غ	ص
٥٢٤	٥	القاء	الغاء
ايضا	٩	القدير	التقدير
٥٣٥	١٣	لى	الى
٥٣٧	١٣	الاعطاء	الاعتاء
٥٦٢	٣	جائر	جائز
٥٦٣	١٠	مغايرة	مغارنه
٥٧٣	١٦	غايتهالقرب	غايته القرب
٥٩٣	١٨	معينه	معاذها
٥٩٥	١	خنصاصه	اختصاصه
ايضا	٣	المتادر	المبادر
ايضا	٢	مر	امر
٥٦٩	٢	لنصب	النصب
ايضا	٩	التقدير	بالتقدير
ايضا	٩	لحرف	الحرف
ايضا	١٣	لكامتين	الكلمتين
٦٠٠	١	التقتيل	الثقيل
٦٠١	١٧	الجاءة	الجارة
ايضا	١٠	مسنانفه	مستانفه
٦٠٥	١٣	لى	التي

صفحة	سطر	خطأ	صواب
		ع	ب
٩٠٦	٢٠	التونى	ائتوني
٩٠٧	٧	الا يكون	لايكون
٩١٠	١٣	لغبيلتين	القبيلتين
٩١٤	١٧	تغصص	تخصيص
٩١٥	١٩	ضرزة	ضرورة
٩٢٨	١٥	الكلام	الكلام
٩٣٣	[illegible]	قوله الواجب دولاه	قوله الواجب وخول لولاه
٩٣٣	٩	تعبر	تغيير
٩٤١	١١	يجب	يجب
٩٥٣	١١	طائقه	طائفة
٩٥٧	٩	فه	فهي
ايضا	١٢	لصواب	الصواب
٩٧٨	١٠	الماض	الماض
٩٨٠	٩	يجعل	يجعل
ايضا	١٣	النون	نون
٩٨٣	٧	على على	على
٩٨٣	٩	ادصال	اتصال
[illegible]	[illegible]	الال اولى	الاول الى
٩٨٦	١٢	[illegible]ما ليتيم	فاما اليتيم

ص	س	غ	ص
ايضا	١٣	لا يصح	لا يصح
ايضا	٢٠	مسند	مسند.لا
ايضا	٢١	لا تقول	بقول
ايضا	ايضا	مهما تقط	مهما تعط
٦٩٠	١	صحاب	اصحاب
ايضا	١٨	[illegible]	جميعها
٦٩١	٩	[illegible]	المغني
٦٩٣	١٧	بشعير	يشعر
٦٩٣	١٧	جعلة	جعلة
٦٩٥	٥	فى ماا خره ويه	فى مار اخره ويه
٦٩٥	١٤	فلم بتحمض	فلم يتمحض
ايضا	٢٠	اصلى	اصلي
٧٠٠	٣	الفراءة	القرءة
٧٠١	١١	رد اصما	رواصما
ايضا	١٣	ثاء	تاء
٧٠٢	٢٠	قوا و	قوله
٧٠٤	٨	ولا جرا	ولا نثيرا